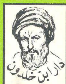
فريد هوليداي

مقدمات الثورة في ايران



مع مقدمة خاصة للمؤلف
للطبعة العربية عن الثورة الايرانية



مقدمات الثورة في ايران

لدار ابن خلدون
بيروت ـ كورنيش المزرعة ـ بناية ريفييرا سنتر
هاتف ٣١٢٣٣٥
ص.ب ١١٩٣٠٨

الطبعة الاولى
١ / ٩ / ١٩٧٩

فريد هوليداي

مقدمات الثورة في ايران

ترجمة مصطفى كركوتي

مراجعة د. خليل هندي

مع مقدمة خاصة للمؤلف للطبعة العربية
عن الثورة الايرانية

دار ابن خلدون

العنوان بالاصل

IRAN : Dictatorship & Development.

— Beguin Bouks — London — 1979

مقدمة المؤلف الخاصة بالطبعة العربية

الثورة الايرانية

منذ أن أتم متن هذا الكتاب في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨ ، تسارعت الاحداث في ايران بخطى لم يكن ليتوقعها سوى القلائل، فقد أطيح بالشاه ومعاونيه في السلطـــة عبر تعبئة جماهيرية لا بد أن تحتل مكانا بارزا ضمن أكثر فصــــول الحركة الثورية العالمية في هذا القرن ملحميـــة . وفي الوقت ذاته . لم يتحدد مصير هذه الثورة الايرانية، فمع تحلل التحالف الذي هزم الشاه برزت تناقضات جديدة سياسية واجتماعية وعرقية . ولم تطرح علنا المسائل الحقيقية المتعلقة بمستقبل ايران الا الآن وبعــد أن تمت الاطاحة بالسلالة الحاكمة البهلوية .

لنبدأ أولا بتلخيص مكثف للاحداث التي ادت الى سقــوط الشاه . عجز الحكم العسكري الذي فرض في أيلول (سبتمبر) عام ١٩٧٨ عن قمع المعارضة الشعبية ، وقد استمرت الصدامات بين قوات الجيش وبين المعارضة عقب مــذابح طهران ، وخاصة مذبحة ساحة جالا في الثامن من أيلول (سبتمبر) . وفي الخامس من تشرين الثاني (نوفمبر) واستجابة لضغط العسكريين أقــال الشاه حكومة شريف امامي . وعين بدلا منهـــا حكومة عسكرية برئاسة رئيس الاركان الجنرال أزهري . لكن هــــذه الحكومة بدورها كانت تعي قوة الحركــــة الجماهيرية وفشلت في أن تسحق المعارضة أو أن تتوصل الـــى استرضائها . فقد شلت

الاضرابات الاقتصاد المديني وبدأ في شهر كانون الاول (ديسمبر) نزاع سياسي رئيسي بين النظام وبين خصومه .

عند ذلك الحين كان آية الله الخميني قد وصل باريس ، وأعطته اقامته هناك مجالا أكبر بكثير للوصول الى وسائل الاعلام العالمية ، وبالتالي الى ايران ، مما كان يتوفر له عند اقامته في العراق الاقرب جغرافيا . وقبلت المعارضة بالخميني قائدا رمزيا للمعارضة، وصار يعمل عبر مجموعة من الاعوان في باريس الذين كان بعضهم منفيا ومن اعضاء حركة تحرير ايران التي يرأسها مهدي بازركان مثل ابراهيم يازدي وصادق قطبزاده وابو الحسن بني صدر . وصلت الازمة احدى نقاط ذروتها في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ، فتلك هي الفترة في شهر محرم المقدس عندما يقيم المسلمون الشيعة العزاء لوفاة الامام الحسين ، كما انها في التقويم الاسلامي الفترة التي تصادف الذكرى الخامسة عشرة لابعاد الشاه الخميني الى المنفى . واجبرت السلطات العسكرية على السماح للمظاهرات رغم ان القانون العسكري كان لا يزال مفروضا . فتظاهر نحو مليوني شخص في طهران وتظاهر ملايين آخرون في مختلف انحاء البلاد ضد النظام . وما أن حلت نهاية الشهر حتى كانت الحكومة العسكرية ذاتها تتفتت ، مما اضطر الشاه الى التخلي عنها .

كان رئيس الوزراء الجديد الذي اختاره الشاه ، شاهبور بختيار ، أحد قادة حزب ايران الذي كان يشارك في الجبهة الوطنية . ووعد بختيار الذي كان فرنسي الثقافة والذي سجنه الشاه مرات عدة أن يؤلف حكومة لا يشارك فيها أي ممن ارتبطوا في السنوات الـ ٢٥ السالفة بالحكم البهلوي . وتقدم من المجلس بقانون لحل السافاك ووعد بان يسلم السلطة الى حكومة منتخبة حالما يتم اتخاذ الاجراءات الدستورية المناسبة . وقام بختيار بعد ذلك باقناع الشاه بمساعدة الولايات المتحدة التي تيقنت من ان الشاه محكوم عليه بالفشل ، باقناعه في أن يغادر ايران ، وبالفعل ترك الشاه ايران في ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩

الى مصر ، ثم الى المغرب ، مدعيا لحفظ ماء الوجه ، بأنه ذاهب في اجازة .

كانت استراتيجية بختيار القائمة على تحقيق انتقال سلمي الى حكم ديمقراطي مقضي عليها بالفشل . اذ انه بقبول ترشيح الشاه فقد ثقة باقي المعارضة به ، وقام الخميني وكذلك رفاقه هو في الجبهة الوطنية بشجبه. واستمرت الاضرابات والمظاهرات ورفض الخميني على وجه الخصوص الوصول الى حل وسط مع الرسل الذين بعث بهم بختيار الى باريس للتباحث معه . وبمرور الايام أصبح بختيار باضطراد سجينا للقوات المسلحة والاميركيين الذين دعموه ، ولم يعد قادرا على التأثير في الاحداث . اذ أصبح ينظر اليه على انه مرشح الشاه ، في حين ظل الكثير من الاجهزة الامبراطورية ، وخاصة القوات المسلحة ، سليمة على حالها . ورغم ان بختيار قد نجح في حمل الشاه على مغادرة البلاد ، كما نجح بمساعدة الاميركيين في كبح رغبة الجيش في القيام بانقلاب ، فانه في نهاية الامر لقي الهزيمة .

تسارعت خطى الاحداث في نهاية كانون الثاني (يناير) ، وقضت التظاهرات على قدرة بختيار للتأثير في الاحداث ، وفي الاول من شباط (فبراير) عاد آية الله الخميني الى طهران من منفاه في باريس . ورغم ان الخميني كان حذرا أن لا يستفز الجيش ويدفعه الى القيام بانقلاب ، الا انه لعب أوراقه بتصميم وحزم ورشح مهدي بازركان كرئيس للحكومة الوقتة الجديدة . فنشأت في البلاد أزدواجية سلطة لم يكن اي من الطرفين في ظلها راغبا بالآخر ، حتى جاء الانفجار في يوم الجمعة الموافق ٩ شباط (فبراير) . بدأ الانفجار في قاعدة « دوش تابه » الجوية قرب طهران عندما اصطدم تقنيو سلاح الجو والضباط الصغار فيه بكبار الضباط حول حق الاوائل في مشاهدة خطاب للخميني على التلفزيون . وعندما استمر الصدام توجهت وحدات من قوات « جافدان » (الخالدون) (جزء من الحرس الامبراطوري) لمهاجمة القاعدة ، مما أدى الى انتفاضة عامة في طهران . ورغم ان الحادث قد بدأ بانشقاق في الجيش الا ان

ما حدد نتيجته هو ان آلافا مـــن المدنيين تدخلوا بنشاط الى جانب القطاعات المتمردة من القوات المسلحة ، وبهـــذه الطريقة تمت هزيمة القطاعات العسكرية المؤيـــدة للشاه . وأعقب ذلك يومان من القتال في طهران في ١٠ و ١١ شباط (فبراير) أديا الى تدمير الجهاز العسكري واجبار حكومة بختيار على الاستقالة، واستطاع عشرات الآلاف من المناضلين الحصول على بنادق مـن القواعد العسكرية التي نهبوها . ووقعت حوادث مشابهة فـي الايام التالية في مختلف مدن القاطعات .

هكـذا برهنت حسابات الخميني عـن صحتها : انقسمت القوات المسلحة واستطاعت حركة المعارضة الوصول الى السلطة عبر انتصار جماهيري رائع . ولكن حـالما تم احراز النصر بدأ التحالف العريض الذي شكل الحركـة التفتت على ثلاثة محاور منفصلة . أولا ، رغم ان بازركان قام بتشكيل حكومة الا ان الكثير من السلطة الحقيقية في ايران الجديدة أصبح في يد اللجـان الثورية الاسلامية السرية التي أقامها الخميني وفي يد غيرها من اللجان المحلية المشكلة من رجال الدين والمتعاونين معهم في مدن القاطعات . ثانيا ، أدت الطريقـة التي قامت بها الثورة في ١٠ و ١١ شباط (فبراير) الى وقوع كميات من الاسلحة في يد مجمـوعتي رجـال العصابات المعروفتيـن بـ « المجاهدين » و « الفدائيين » اللتين تحولتا في فترة قصيرة مـن الزمن الـى منظمتين جماهيريتين كبيرتين . وفي كثير مـن المصانع تشكلت لجان عمال ، كما حدث ذلك أيضا في أجزاء مـن جهاز الدولة (لجان الجنود عـلى سبيل المثال) ، وأيضا في الصحافـة والتلفزيون . ورغم ان بازركان لم يعط حزب توده شرعية قانونية الا ان الحزب استطاع أن يعمل علانية الى هـذا الحد او ذاك ، واستفـاد مـن ان الخلافات العصبويـة بينـه وبين مجموعتي « المجاهدين » و « الفدائيين » خفتت عـلى الاقل مؤقتا بفعـل الوضع الجـديد . وقد تلقـى توده ، وكذلك « الفدائيون » و « المجاهدون » دعما من بعض القـادة الدينيين مثل آية الله الطالقاني . وكان ظهور هذه القوى اليسارية مصدر ازعاج كبير

للامام الخميني وبازركان . ومع ذلك لم يكن اليمين قادرا على استيعاب هذا اليسار في منظماته الاسلامية . ثالثا ، أطلق سقوط النظام البهلوي موجة جديدة من التحركالاجتماعي بين القوميات غير الفارسية . وكان هذا ملحوظا بشكل خاص في كردستان حيث قام الحزب الديمقراطي الكردستاني بتنظيم نشاطاته حول شعار : « الديمقراطية لايران والاستقلال الذاتي لكردستان » . وانطلقت على نطاق أصغر مطالبات مشابهة في بلوخستان ، ولم يمض كبير وقت حتى نشأت حركات مماثلة وناشطة في أذربيجان وفي المناطق العربية .

لا يسمح لنا المجال ولا المعلومات المتوافرة بالقيام بتقييم لميزان القوى الحقيقي في ايران عقب أحداث كانونالثاني (يناير) ـ شباط (فبراير) ١٩٧٩ . وفي الواقع ان الصراع بين القوى السياسية المختلفة سيستمر بشكل حاد لفترة طويلة . غير اننا مع ذلك سنقدم هنا بضعة أحكام عامة على ما يبدو وكأنه الاوجه المركزية للوضع عند قيامنا بكتابة هذه الصفحات في شهر آذار (مارس) ١٩٧٩ .

١ ـ يمكن بكل حق أن يطلق على أحداث الشهرين الماضيين اسم **ثورة . لم تكن هذه بالتأكيد ثورة اشتراكية** ، ذلك انه لا الطابع الطبقي ولا ايديولوجية الثورة ولا انجازاتها تستحق مثل هذه التسمية . كما انه لا يمكن بأي معنى حقيقي أن تسمى هذه الثورة ثورة اجتماعية . ذلك ان برنامج الخميني وسياسات حكومة بازركان لا تبشر بأي تحويل جذري في ملكية وسائل الانتاج في ايران، كما ان الاصل الاجتماعي، بل والعلاقاتالعائلية للكثيرين من أعضاء الحكومة الجديدة ، شبيهة بأصول وعلاقات من كانوا يتبوأون المناصب العليا في النظام البهلوي . وعلىسبيل المثال كان الخميني وبازركان معارضين بشدة لمطالب العمال بالسيطرة على المصانع ، كما انهما حاولا اعادة بناء القوات المسلحة بسرعة . وبقدر ما يتعلق الامر بكون تنظيم وتمويل الجزء الديني من الحركة قد أتى من تجار « البازار » ، يمكن

القول بأن النظام الجديد يتمتع بدعم مـــن البرجوازية الصغيرة أكبر من ذاك الذي كان يتمتع به البهلويون ، لكـــن ذلك يتضمن ادخال البرجوازية الصغيرة في الدولة أكثر مما يتضمن انتقـال السلطة من البرجوازية الى البرجوازية الصغيرة . غير ان مـــا حدث في ايران في أوائل العام ١٩٧٩ هو بالتأكيد **ثورة سياسية** ، أي ان ذلك كان اقصاء بالعنف من السلطة السياسية لقطاع من الطبقة الحاكمة وانتقال هذه السلطة الى يد قطاع آخر . ولم يكن هذا الانتقال ممكنا الا بفعل تعبئة جماهيرية واسعـة وعريضة ، وهذه التعبئة هي ما يمنع قيـــادة المعارضة مـــن مجرد تعزيز سلطتها . ان مصير الثورة الايرانية ، وعلى الاخص الى أي مدى ستؤدي الثورة السياسية الى ثـــورة اجتماعية : يعتمـد على العلاقات في المستقبل بين القوى الطبقيـة المختلفة التي شاركت في التحالف الذي أطاح بنظام الشاه .

٢ ــ ان موضوعـــة ان « ثورة اسلامية » قامت في ايران تتطلب بعض التوضيح . لعب الاســلام كايديولوجية دورا بارزا في المعارضة وذلك بسبب الفراغ الايديولوجي السياسي الـذي كـــــان سائدا في ظل الديكتاتورية الملكية وأيضا بسبب الدور التنظيمي الرئيسي الذي لعبه بعض رجـال الدين ومعاونوهم . ولا شك ان هزيمة البهلويين تصاحبت مع اعـــــادة فرض بعض الشعائر الدينية العلنية ، مثـــل منع الكحول وازدياد الـــدور الاجتماعي لرجال الدين . ولكن مع ذلك من غير الممكـن الحديث بأي معنى كـاف عـــن « ثورة اسلامية » . ذلك ان مصطلـــح « اسلامي » ، عدا عن انه يشير الى تغير اصلاحي محافظ غير ثوري في العادات الاجتماعية ، يقـــوم بدور قناع ايديولوجي لاخفاء الطابع متعدد الطبقات لحركـــة المعارضة وبالتخصيص لاعطاء المشروعية للدور الهام الذي قامت به البرجوازية الصغيرة ضمن الحركة ، ذلك ان القـوة الاجتماعية للبرجوازية الصغيرة يجري التعبير عنها في المقام الاول عبر تأثير هـذه الطبقة عـلى رجال الدين . كذلك فان ادعاء بازركان بأن الاسلام يقدم الحـل لكافة مشاكل ايران لا يمكن الاقرار بصحتـــه ، اذا أخذنا بعين

الاعتبار المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المعقدة التي تواجهها ايران . لكن طرح هذا المثال ليس خلوا من المعنى الاجتماعي ، ذلك ان الوعد بفرض حظر على الفائدة وبانهاء الفساد وبالقضاء على التفاوتات الضخمة يقدم بالفعل صياغة لمطامح البرجوازية الصغيرة التي كانت محرومة من السلطة والثروة في ظل النظام البهلوي . ان ايديولوجية الجمهورية الاسلامية مثلها في ذلك مثل الايديولوجيات الشعبوية في الاقطار الاخرى ، نامية ومتقدمة ، تقوم بانكار المطامح الطبقية لطرفي التركيب الاجتماعي — تقوم بالحد من سلطة رأس المال الكبير ان كان رأسمالا خاصا أو مملوكا من قبل الدولة بوصفه فاسدا و « غير شعبي » ، وفي الوقت ذاته تقوم بكبح المطالب المحددة للطبقة العاملة . انها تقوم بمناشدة صالح عام أوسع ، ومناشدة الطموح الى مجتمع عادل دون أن تحدد طبيعة التركيب الاجتماعي لهكذا مجتمع ودون أن تحدد طبيعة هكذا صالح عام . ان اصطلاح « ثورة اسلامية » لا يشير الى نوع التغيير الذي حدث في ايران ، انه يعمل على طمس معالمه ، وعلى الاخص طمس حدود ما تم تحقيقه حتى الآن ، وانكار مشروعية أية تغييرات أخرى أبعد تطالب بها الجماعات المضطهدة — من العمال والقوميات أيضا والنساء كذلك .

٣ — ان أكثر ملامح الثورة الايرانية اثارة للدهشة حتى الآن هو السرعة التي انهار بها جهاز الدولة ، وعلى الاخص انهيار القوات المسلحة في أوائل شباط (فبراير) . ان هذه الحقيقة هامة للغاية ، هامة من حيث النظر الى الماضي بمنظار الحاضر لتحليل طبيعة النظام البهلوي ، وهامة أيضا من وجهة مستقبلية لتقييم طبيعة الجمهورية الجديدة . تاريخيا ، جاء النظام البهلوي الى السلطة وحافظ على موقعه عبر الانقلابات العسكرية محطما بذلك المعارضة الديمقراطية وخارقا الدستور . ففي العقد الذي سبق عام ١٩٧٨ استمر الشاه في سحق خصومه وفي تحريم أي شكل من اشكال التعبير القانوني . ولذا كان من السهل على خصومه الادعاء بأن النظام البهلوي كان نظاما غير

مشروع ، كذلك استطـــاع الخميني وأنصاره أن يعطي لتهمة اللامشروعية تعبيرا قويا بمصطلحات دينية مـن خلال تصويرهم للشاه بانه ينقض القرآن وعلىانه أيضا عدو للاسلام . ومعذلك فان هذا الافتقار للمشروعية لم يؤثر وحسب على خصوم النظام السياسيين وعلى رجال الدين وغيرهم ممن كانوا محرومين من منافع ثروة ايران ، بل انه وصل الى قلب الدولة والى البرجوازية خالقا قوة عميقة يقف على أحد جانبيها مجموعة صغيرة من العائلات تحيط بالبلاط الامبراطوري ويقف فـي الطرف الآخر أفراد البرجوازية الآخرين الذين استفادوا من الثروة الاقتصادية ولكنهـم كـانوا محرومين من الوصول الى الثراء الفاحش والسلطـة السياسية التي كـان يتمتع بها قـلائل محظوظون . لعب الفساد ومحاباة الاقارب دورا رئيسيا هنا في تقسيم الـدولة والطبقة الحاكمـة ذاتها وفي تسهيل قيام خصوم الشاه بحشد تحالف عريض ضده حالما بدأ النظام في الانهيار . لقد كانت هشاشة النظام ـ الافتقار الى بدائل سياسية بالاضافة الى ضعف القوات المسلحة ـ قبـل كل شيء ، هي التي أدت في النهاية الى عزل الشاه والى الاطاحة بالملك البهلوي بهذه السرعة . ومع ذلك ، وللسبب نفسه ، ظـل الكثير من جهاز الدولة سليما دون أن يصاب بأذى وظل كثيرون من أعضاء البرجوازية الايرانية يسيطرون عـلى أموالهم وعـلى ممتلكاتهم بعد الثورة .

٤ ـ لماذا انهار الجيش بهـــذه السرعة في أوائل شباط (فبراير) ١٩٧٩ خاصة وان كثيرا من الناس كانوا يتوقعون قيام انقلاب ؟ السبب الرئيسي والواضح هو قوة المعارضة : كـانت قيادة الجيش منذ أيلول (سبتمبر) تعلم انه سيكون من الصعب عليها جدا أن تسحق المعارضة بالقوة وحدها . لقد حاولوا فـي البداية أن يفعلوا ذلك ـ مذابح أيلول (سبتمبر) وكذلك اوائـل كانون الثاني (يناير) عندما أتت حكـومة الجنرال ازهري الى السلطة . لكن نطاق المعارضة واتساعها حالا دون قيـام الجيش بهجوم شامل ، وكان لا بد لهذا الضعف من أن يجر انعكاسا له في داخل القوات المسلحة التي كان تأثير الجماهير المحتشدة فـي

الشوارع عليها يتزايد يوما بعد يوم . أغلبية القوات المسلحة من المجندين الذين ينحدرون من أصول ريفية ذات توجهات دينية ، بعد أن حل كانون الثاني (يناير) وعندما كان الجنرالات الصلفون يتحدثون عن انقلاب كان الوضع قد أصبح خارج أيديهم تماما ، وقامت الولايات المتحدة عبر الجنرال « هويزر » مبعوث «الناتو» العسكري في طهران بالحث على عدم القيام بمحاولة انقلابية . وأما الفصل الاخير في شباط (فبراير) فلم يكن سوى ظهور انحلال الجهاز العسكري الى العلن ، ذلك الانحلال الذي كان يتطور في الخفاء على امتداد عدد من الاشهر : الاستياء السياسي للجنود وصغار الضباط ، والانشقاق ما بين الضباط الصغار والضباط الكبار ، والافتقار الى أية قيادة حازمة . غير ان هناك أسبابا أعمق لانهيار العسكر في هذا الوضع . ذلك ان الجيش الايراني ، على العكس مثلا من الجيش التشيلي ، لم يكن لديه أي مدنيين يدعمونه ويشجعونه . لقد كان معزولا ، وكان العمود الوحيد لنظام الشاه ، وكان لا بد لهذا الانعزال من أن يثبط همة أولئك الذين كانوا يفكرون القيام بمحاولة انقلابية . ثانيا ، رغم شراء الجيش الايراني لكميات ضخمة من الاسلحة ، فان هذا الجيش لم يحارب قط حربا جدية ، ولذا فقد كان جيشا غير مجرب في أي صدام رئيسي . ثالثا ، وكما يتضح حتى تاريخ البهلويين ، لم يكن للجيش جذور عميقة في المجتمع الايراني : انه لم يكن موجودا قبل العشرينات بالاضافة الى انه كان مخلوقا مصطنعا الى حد كبير ، يدعم الملكية دون أن تكون له جذور عميقة في المجتمع والتاريخ الايرانيين . وفي نهاية الامر وبعد أن استمر الضغط على القوات المسلحة عددا من الاشهر لم تستطع خلالها أن تتصرف بشكل منسق بدأت تقاتل بعضها بعضا في ٩ شباط (فبراير) ، وكان هذا ما أشعل الانفجار النهائي بدلا من صدام عسكري مدني مباشر .

٥ ـ لذا كان تحالف القوى الذي جاء الى السلطة في شهر شباط (فبراير) تحالفا واسعا جدا يتضمن العمال المدينيين والمثقفين وأفراد الطبقة الوسطى المهنيين والطلبة والبرجوازية

الصغيرة التقليدية . وينبغي التأكيد باستمرار على ان الطابع الاسلامي للحركة ، وعلى الاخص قيادة الخميني لها ، قد جاء في وقت متأخر نسبيا . وحتى وقت متأخر يعود الى أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨ كان الطلب الرئيسي للمعارضة هو العودة الى دستور عام ١٩٠٦ . أما الدعوة الى الجمهورية الاسلامية فليس لها تقليد بعيد في الحياة السياسية الايرانية ولم يبدأ الخميني التقدم بهذا الطلب الا في عام ١٩٧٨ واستجابة لمطالبته بأن يتقدم ببرنامج ايجابي يتخطى مجرد المطالبة بانهاء حكم الشاه . وقد استطاع الخميني وايديولوجيته أن يسيطر على الحركة بعد أيلول (سبتمبر) بسبب الاستقطاب الجديد في ايران عقب فرض الحكم العسكري وبسبب ان الخميني رحل الى باريس ، أصبحت له أهمية دولية لم يكن يتمتع بها من قبل . ومع ذلك فان دور القوى الاخرى في صنع الثورة يجب أن لا يطمس بفعل تركيز المراقبين الاجانب وكذلك أنصار الخميني عليه . فأولا وقبل كل شيء كانت الطبقة الوسطى المهنية والطلاب هم الذين بدأوا الحركة في العام ١٩٧٧ ولم ينزل رجال الدين الى الشوارع الا في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨ . ثانيا ، في الاشهر ما بين أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨ وشباط (فبراير) ١٩٧٩ لم يكن الذي طهر النظام هو مستوى التظاهرات الجماهيرية ، بل كان أولا وقبل كل شيء الاضرابات في المصانع وفي حقول النفط بشأن مطالب اقتصادية أولا ، وفي ما بعد حول قضايا سياسية أكثر مباشرة . وفي حين ان البازار — أي البرجوازية الصغيرة التقليدية شكلت العمود الفقري لتنظيم التظاهرات في الشوارع، الا ان الطبقة العاملة رغم افتقارها لاي تنظيم على المستوى الوطني هي التي اقعدت حكومات شريف أمامي وأزهري وبختيار . وفي حين انه ربما كان من الممكن للقوات المسلحة أن تهزم التظاهرات بقوة السلاح ، الا أنها كانت تعلم انها لا تستطيع أن تجبر البروليتاريا على العودة الى العمل ، وكان هذا الادراك هو الذي شلّ يدها بالتأكيد . وفي النهاية يجب أن لا يغيب عن الذهن دور الطلبة في الاشهر الاخيرة ، وخاصة الموجودين منهم في

طهران . لقد كان الطلبة العنصر الرئيسي في الصراعات الاكثر عنفا مع الجيش بعد أيلول (سبتمبر) ولعبوا دورا قياديا في اضعاف القوات المسلحة في الجزء الاخير من شهر كانون الثاني (يناير) . وعندما ظهر الصدام داخل القوات المسلحة الى العلن في التاسع من شباط (فبراير) كان الطلاب هم اول من تدخل في الفترة الاولى وجاء من بينهم الكثير من المناضلين الذين شكلوا القاعدة الاجتماعية لمجموعتي رجال العصابات .

٦ – والى جانب الطابع الطبقي المحدد للحركة ، ينبغي التاكيد على ان هذه الثورة كانت أيضا **ثورة وطنية** ، وبالتالي **معادية للامبريالية** . لقد كانت ثورة على الطريقة التي كانت الاقطار الرأسمالية المتقدمة ، وعلى الاخص الولايات المتحدة ، تتبعها لفرض سياسات معينة على ايران. وكان هذا أكثر ما يكون وضوحا في الحقل العسكري حيث خلقت تبعية جديدة بفعل شراء الشاه الاسلحة من هذه الدول ، كذلك كان العداء للاجانب قويا على وجه خاص في أصفهان حيث كان بضعة آلاف من العسكريين الاميركيين يدربون قوات سلاح الجو الايراني . كذلك ظهر هذا العداء في حقول النفط حيث كان عدة مئات من التقنيين الاجانب لا يزالون يعملون ، ولكن بالاضافة الى هذه الامثلة المخصوصة التي يمكن تحديدها كان هناك شعور عام بالرفض الايديولوجي بالطريقة التي تم استشعار النفوذ الغربي بها : دعم الغرب للقمع الذي كان يمارسه ، والطريقة التي كانت تقلد بها الشرائح الاعلى من البرجوازية الايرانية عادات الاستهلاك الغربية . هذا لا يعني على الاطلاق كما حاول الكثير من المعلقين أن يدعي ان المعارضة كانت رجعية تاريخيا وان الشاه كان يسير بسرعة أكبر مما كان يستطيع شعبه تحمله . لا شك انه كانت هناك ، مثلما رأينا ، عناصر رجعية في المعارضة ، ولكن الاسباب الرئيسية للثورة كانت : (أ) انكار الحقوق السياسية الاساسية للسكان . (ب) الطريقة غير المتكافئة والمفتقرة للفعالية باضطراد التي كانت تدير بها الدولة اقتصاد البلاد . ان رد الفعل الايديولوجي المتمثل في العودة الى طوباوية دينية اكتسب الدعم

على قاعدة مثل هذا الوضع ، ولا بد لاية حكـــومة ايرانية في المستقبل من أن تجابه المشاكـــل الاجتماعية والاقتصادية التي فشل الشاه في حلها ببرنامج للتغيير أكثر كفـــاءة . لذا فان **الطابع الوطني للثورة** يشكل رفضا للطريق المحدد للتنميـــة الذي اتبعه الشاه منذ أوائل الستينات ، انـــه ليس رفضا للتنمية والتطور الماديين بما هما عليه .

٧ ــ كان لانهيار النظام البهلوي مضاعفات دولية كبيرة ، وسيستمر في احداث مضاعفات كهذه لسنوات مقبلة . لقـــد برهن هذا السقوط في المحل الاول عـــن عجز القوة الغربيـــة النسبي عن السيطرة على الامور حتى في بلد كـان نفوذها فيـه قويا جدا على امتداد عقود من الزمن . فكما في اقطـــار أخرى كان يبدو انها حليفة وأمينة للغرب ــ البرتغال وأثيوبيا ــ بينت الاحداث في ايران السيـــادة المستمرة للصراع الطبقي الداخلي على نفوذ الامبريالية حالما تبدأ حركة المعارضة بالعمل . ودون أن نتدخل في النقاش الدائر في الولايات المتحدة حول « مـن خسر ايران » يمكن للمرء أن يلاحظ انه ربما كان من المستحيل عـلى الولايات المتحدة أن تنقذ الشاه مهمـــا فعل كارتر ومهما فعـل البنتاغون . لم يكن باستطاعتهم أن يبعثوا بقـوات مسلحة الـى ايران : لم يكن الرأي العـام الاميركي ليرضى بذلك ، ولما كـان الاتحاد السوفياتي ليسمح بذلك على الاطـلاق . وحتى لو انهم فعلوا ذلك ، لكان من غير المحتمل ان يكون عمـل كهذا ناجحا ، للسبب ذاته الذي لم يستطع الجيش الايراني لاجله أن يتصرف بطريقة مشابهة ، وهذا السبب بالتحديد هو قـــوة المعارضة . ان خسارة ايران تسبب للغرب مشـــاكل كثيرة . فهناك اولا خسارة السيطرة على ١٨ ٪ مـن نفط « أوبك » ، وهناك ثانيا خسارة حليف استراتيجي في المنطقة كان يمكن له أن يدافع عن المصالح الرأسمالية على أساس عقيـــدة نيكسون . ورغم ان الامرين الاولين سببّا الكثير مـــن الفزع الا انهما ليسا خطيرين في ما يتعلق بالغرب : اذ ان ايران ستستمر فـي تصدير النفط وستستمر أيضا في استيراد السلع الغربيـــة وان يكن بوتائر

أقل . والاقطار الرأسمالية المتقدمة تستطيع بطريقة أو بأخرى التكيف مع هذه التغييرات . لكن الضربة الرئيسية الحقيقية هي الضربة الثالثة ، أي الضربة الاستراتيجية ، ذلك ان الولايات المتحدة لا تخسر فحسب قاعدة تستطيع منها التجسس على الاتحاد السوفياتي ، ولكنها تركت أيضا منطقة الخليج دون قوة تدخل مضادة للثورة ، في الوقت الذي أعطت فيه الثورة الايرانية دفعا وزخما جديدين للحركة الثورية والديمقراطية في الشرق الاوسط كله .

٨ – تواجه ايران في الوضع الجديد عدة خيارات . اذ يبدو من المؤكد ان الشاه لن يستطيع العودة وان الملكية البهلوية ، وبالفعل اية ملكية ، انتهت في ايران الى الابد . غير ان الشكل الجمهوري للحكم يمكن أن يشتمل على عدد من الانظمة السياسية المتنوعة . تظل ايران حتى الآن بلدا رأسماليا ملتزما لا باستمرار وجود برجوازية ايرانية فحسب ، بل وأيضا بعلاقة عمل قوية مع البلدان الغربية الرأسمالية ، وان تكن هذه العلاقة على أسس جديدة يجري التفاوض بشأنها . أما الخطابية بشأن « الثورة الاسلامية » فانها تخفي استمرارية طبقية كامنة . واذ يستمر هذا التوجه فان جهاز الدولة الراسمالية سيعاد بناؤه خلال بضعة أشهر من الاشخاص والمصالح ذاتها التي كانت موجودة في النظام القديم باستثناء أولئك الذين كانوا مرتبطين بالبهلويين . ولا شك ان اعادة بناء كهذه ستشمل الجيش الذي لا يزال رغم تفتته الى أجنحة مختلفة بفعل أحداث شباط (فبراير) موجود كمؤسسة والتي يمكن أن يعاد بناؤها . ولا شك انه يوجد بالفعل احتمال قيام شكل جديد من الديكتاتورية العسكرية من نوع قومي الى هذا الحد او ذاك ، وفشل نظام رأسمالي مدني في الظهور سيجعل مثل هذا الاحتمال أكثر ورودا . من جهة أخرى ، يمكن أن يظهر نظام رأسمالي مدني كما حدث في أقطار أخرى عقب الديكتاتورية مثل اسبانيا واليونان والبرتغال ، شرط أن يتم التوصل الى خلق نظام دستوري موافقا

م – ٢

عليه بشكل عام . أما اذا لم توافق القوات المسلحة على مثل هذا النظام الدستوري الجديد ، أو اذا لم يوافق اليسار عليه ، فلن يكون هناك شكل متفق عليه لحلّ الخلافات السياسية. ان هدف البرجوازية والبرجوازية الصغيرة الآن بعد اقصاء الشاه لا بد أن يكون خلق نظام رأسمالي مستقر في ايران ، ديمقراطيا اذا كان ذلك ممكنا ، أو بالديكتاتورية اذا تعثر ذلك . ولكن كما ان خطا اليسار مقيدة بتحالفه مع البرجوازية والبرجوازية الصغيرة في الائتلاف المضاد للبهلوية ، فان القوىالرأسمالية في ايران مهددة هيالاخرى منناحية ثانية بقوى كان لا بد للحركة ضد النظام القديم من أن تطلقها : الطبقة العاملة ، واليسار المناضل في مجموعتي رجال العصابات . ان القوى التي نظمت الاضرابات منذ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨ وما بعده والمناضلين الذين أطاحوا بحكومة بختيار في أوائل شباط (فبراير) ١٩٧٩ لن يقبلوا اعادة فرض السيطرة الرأسمالية سواء كان ذلك تحت « قناع الاسلام » أم لم يكن . ومن هذا المنظور ، فان احتمال دخول الثورة الايرانية مرحلة جديدة لها ، مرحلة تؤدي الى ثورة اجتماعية ، أو حتى اشتراكية ، يظل احتمالا مفتوحا . فالقوى الاجتماعية والمنظمات السياسية التي تحبذ هذا التطور خرجت من أحداث العامين الماضيين أكثر قوة بكثير ، وهي اليوم تتحالف مع تلك القطاعات من الطبقة الوسطى التي تعارض سياسة الخميني القائمة على فرض الممارسات الاجتماعية الاسلامية على المجتمع . ولذا يمكن القول انه في الاسابيع التي تلت سقوط بختيار برز صدام جديد ، في جانب منه القسم الاكبر من البرجوازية والبرجوازية الصغيرة الداعمة لسياسات الخميني وبازركان ، وفي الجانب الآخر التيار الراديكالي الذي يتضمن القوى السياسية الجديدة التي اطلقتها الثورة ذاتها . وكل من هذين الطرفين يشكل تحالفا . فالقطاع الراديكالي يتضمن قادة دينيين مثل آية الله الطالقاني وممثلين عن الطبقة الوسطى المهنية ذاتها التي بدات حركة الاحتجاج عام ١٩٧٧ ، كما ان الكتلة الاكثر محافظة منقسمة على نفسها بصدد ما تعنيه « الجمهورية

الاسلامية » وتفتقر الى سياسات وأفراد تمكنها من القيام بحلول جادة للمشاكل التي تواجهها ايران .

٩ ـ لا بد من انتظار ما تتمخض عنه الاحداث في الاشهر القادمة لتبين نتيجة الوضع الراهن ، ولكن مهما حدث لا ينبغي أن يلجأ أحد الى التقليل من الاهمية التاريخية العظمى للثورة التي حدثت في ايران . ان نظام ديكتاتورية سياسية بغيض سلحه الغرب ودعمه قد دمر بفعل حركة شعبية بطولية طويلة الاجل . وللمرة الاولى في التاريخ يمتلك الشعب الايراني امكانية تقرير مصيره السياسي . أما من منظور مقارن ، فان هذه الثورة لا بد أن تحتلّ مكانها من بين الانتفاضات الرئيسية في التاريخ العالمي من حيث أمور ثلاثة : **أولا** ، لقد أدت في أكثر من مناسبة الى تظاهرات جماهيرية شارك فيها مليونا شخص أو يزيد ، وتلك هي أكبر التظاهرات غير الرسمية في التاريخ البشري ، **ثانيا** ، للمرة الاولى في تاريخ الثورات تستطيع حركة معارضة جماهيرية سياسية الاطاحة بجيش قمعي لم تضعفه حروب اجنبية؛ **ثالثا** ، حدثت هذه الثورة في بلد متقدم نسبيا رغم كل مشاكله، يعيش نصف سكانه في المدن ويمتلك طبقة عاملة تزيد على ثلاثة ملايين شخص . ان ايران اليوم بلد أكثر تقدما بكثير مما كانت عليه روسيا عام ١٩١٧ ، أو الصين عام ١٩٤٩ ، أو فيتنام عام ١٩٧٥ ، أو حتى كوبا عام ١٩٥٩ . لقد أحرز الشعب الايراني نصرا عظيما باهرا : فلنأمل أن يستطيع الآن جني ثمار هذا النصر وتحقيق امكانيات التحول الاجتماعي التي كشف عنها النصر على الملكية البهلوية .

نيسان (ابريل) ١٩٧٩

الفصل الأول

المجتمع الايراني : لمحة خاطفة

كانت ايران في بداية القرن العشرين مجتمعا قرويا بصورة غالبة تحكمها حكومة مركزية ضعيفة جدا . وفي حين انها لم تكن مستعمرة رسمية لاية قوة امبريالية ، الا انها كانت في كثير من النواحي عرضة للضغوطات التي كانت تمارسها روسيا وبريطانيا. وعلى هذا ، لم تكن بأي معنى كاف مستقلة . أما اليـــوم ، فان ايران تخوض غمار هيجان اقتصادي واجتماعي شامـــل ، وتلك عملية تديرها ، ان لم تكن تضبطها ، دولة قـــوية . ورغم ان التأثيرات الاجنبية لا تزال تفعل في ايران في كثير من الاشكال ، ورغم ان طبقتها الحاكمة مرتبطة ارتباطا لا انفصام له مـــع الغرب الرأسمالي ، الا انه ليس هناك من شك ان البلاد تتمتـــع بدرجة من الاستقلال السياسي لم يكن يستطيع أحـــد أن يتصورها قبل ثلاثة ارباع القرن . وفـــوق ذلك ، استطاعت ايران أن تكتسب لنفسها دورا هاما في شؤون منطقة الخليج وما هو أبعد من هذه المنطقة وأصبحت قوة هامة من الصنف الثاني في العلاقات العالمية على قدم المساواة مع دول مثل الهنـــد والسعودية والبرازيل . وقبل أن نقوم بتحليل مفصل لهذا التحول ولحدوده في الفصول اللاحقة في هذا الكتاب ، فاننا سنتقدم في هـــذا الفصل بعض المعلومات الاولية حول الطابع المتغير للمجتمع الايراني منـــذ العام

۱۹۰۰ (۱) ، وسنعرض على الاخص للتغيرات الديمغرافية والطبقية والتغيرات في وضع المرأة .

تبلغ مساحة ايران ٦٢٧٠٠٠ ميل مربع ، أي انها تبلغ أكثر من خمسة أضعاف مساحة بريطانيا وايطاليا ، وتساوي مساحة تكساس ونيو مكسيكو واريزونا وكاليفورنيا . وأطول حدود ايران هي حدودها في الشمال مع الاتحاد السوفياتي وفي الغرب مع العراق ، ولكنها تشترك في حدود أيضا مع تركيا في الشمال الغربي ، ومع افغانستان وباكستان في الشرق والجنوب الشرقي . أما حدود ايران الجنوبية فتسير بمحاذاة الخليج .

تبلغ مساحة الصحراء في ايران أكثر من ٥٠ ٪ من مساحتها الكلية ، ويقع الكثير من المناطق الصحراوية في وسط البلاد . ويعيش السكان المستقرون في حوالي ١٥ ٪ من المساحة الكلية ، وتتوزع جماعات السكان حول الاطراف الغربية والجنوبية والشمالية من البلاد . وفي الماضي كانت الصحراء وسلاسل الجبال القاسية التي تقطع البلاد تفصل ما بين مراكز السكان ، ولم تفرض على البلاد شبكة اتصالات وادارة موحدتين الا في العقود القليلة الماضية .

وارتفع عدد سكان ايران من ٩٫٩ مليون نسمة في العام ۱۹۰۰ الى ١٤٫٩ مليون في العام ١٩٤٠ ، ووصل عددهم في الاحصاء الاول في عام ١٩٥٦ الى ٢٧٫١ مليون نسمة ، وارتفع في العام ١٩٧٦ الى ٣٣٫٦ مليون نسمة . ويجعل هذا من ايران احدى الدول الرئيسية في المنطقة من حيث عدد السكان ، اذ لا يتفوق عليها حسب أرقام ١٩٧٦ الا باكستان (٧٤٫٢ مليون نسمة) وتركيا (٤١ مليونا) ومصر (٣٧٫٢ مليونا) . وعدد سكان

(۱) البيانات والاحصاءات المتعلقة بفترة ما قبل عام ١٩٧٦ مستقاة من :

Julian Bharier , Economic Development in Iran 1900 - 1970 , London , 1971 , chapter 2 , (Human Resources) , figures for 1976 from Iran Almanac 1977 .

ايران أكبر بكثير من عدد سكان أي مـــن دول الشرق الاوسط النفطية الاخرى ، رغم ان الجـــزائر (١٧،٣ مليون نسمة) والعراق (١١،٥ مليون) ــ وفق أرقام ١٩٧٦ ــ تشاركان ايران في مشاكل مشابهة هي مشاكل تنمية بلد زراعي في الغالب عبر استخدام عوائد النفط المؤقتة . أما الاقطار المنتجـــة الرئيسية الاخرى مثـــل السعودية وليبيـــا والكويت فهي من وجهة اجتماعية ــ اقتصادية كيانات ذات طبيعة مختلفة تماما ، اذ انها بالاضافة الى قلة عدد سكانها ، فهي لا تشترك مع ايران لا فـي المصاعب ولا في الامكانيات التي تتمتع بها البلدان الاكبر عـدد سكـان .

ظل التوازن بين عـدد السكان الريفيين والمدينيين حتـى الثلاثينات مستقرا نسبيا ، ٢١ ٪ مـــن السكان في القطـــاع المديني ، ولكن ما أن حلّ عام ١٩٥٦ حتى ارتفعت هذه النسبـة الى ٣١ ٪ ، ووصلتالى ٣٩ ٪ عام ١٩٦٦ و ٤٧ بالمئة عام١٩٧٦ . وفي العام ١٩٧٦ كان عدد السكان الاجمالي يبلغ ٣٧،٦ مليـون نسمة ؛ منهم ١٥،٧ مليونا يعيشون في المناطق المدينية و ١٧،٩ مليونا في المناطق الريفية ، وتشير التقديرات الرسمية الى ان عدد السكان الكلي سيبلغ ٥٣،٢ مليونا فـي حلول العام ١٩٩٢ ، حيث سيكون ٥٧ ٪ من السكان من القطاع المديني .

وهناك ثلاثة عوامل ديمغرافية أخرى تساعد على فهم بنية المجتمع الايراني . العامل الاول وهو نتيجـــة الطابع الجغرافـي للبلاد ، هو التفاوت البالغ في الكثافة السكانية . فالتركز الاعظم هو في المقاطعة الوسطى التي تتضمن طهران . ففي العام ١٩٧٦ كان عدد سكان هذه المنطقة ٦،٩ ملايين نسمة اي أكثر من خمس عدد السكان الكلي . ولا تنافس اية مدينة ثانية طهران لا مـــن حيث عدد السكان ولا من حيث الاهمية (فهي أكبر بأكثر مـــن سبع مرات من أية مدينة اخرى) ، ولا تزال الفجوة ما بينها وبين المدن الاخرى تزداد اتساعا .

جدول رقم (١)

المدن التي يعيش فيها أكثر من ربع مليون نسمة (١٩٧٦)

طهران	٤ ٤٩٦ ١٥٩
أصفهان	٦٧١ ٨٢٥
مشهد	٦٧٠ ١٨٠
تبريز	٥٩٨ ٥٧٦
شيراز	٤١٤ ٤٠٨
الاهواز	٣٢٩ ٠٠٦
عبادان	٢٩٦ ٠٨١
خرمنشاه	٢٩٠ ٨٦١

فان الكثافة السكانية في نصف البلاد لا تزيد عن الخمسة أشخاص للميل المربع الواحد . ونتيجة ذلك هي انه في حين ان ايران بالمقارنة مع أقطار الشرق الاوسط الإخرى الاكثر جفافا ذات سطح مأهول نسبيا ، الا انها قليلة الكثافة السكانية بالمقارنة مع كثير من الاقطار الآسيوية . فالهند مثلا تعيل سكانا يبلغ عددهم ١٨ ضعفا في مساحة لا تزيد عن الضعف .

والعامل الثاني تتضاءل أهميته، وان كانت لا تزال مستمرة، هو وجود سكان بدو في ايران جميعهم من قبائل تتكلم لغات غير الفارسية ودخل معظمها الى ما يعرف اليوم بايران منذ الفتح الاسلامي في القرن السابع الميلادي . فربما كان عدد السكان البدو في العام ١٨٠٠ يبلغ ٥٠ ٪ من عدد السكان الكلي ، وفي عام ١٩٠٠ كان عددهم يتراوح بين الثلث والربع ــ ربما كان العدد يبلغ ٢،٥ مليون من بين عدد السكان الكلي البالغ ٩،٩ مليونا ــ ومنذ الثلاثينات قامت الحكومة بالحد من

المصدر :

The Middle East and North Africa 1977 - 1978 , P349 .

تنقل البدو وحاولت جعلهم يستقرون في حين ان الضغوط الاقتصادية اجتذبت الرجال البدو بعيدا عن رعي القطعان الى قطاعات البناء وقطاعات الاستخدام غير الزراعية الاخرى . فحسب الاحصاء العام هناك ٢ مليون ، أو ٦ ٪ من عدد السكان الكلي ، لا يزالون يصنفون على انهم « غير مستقرين » ، رغم ان هذا التصنيف يشمل الجماعات البدوية أبدا وتلك التي تنتقل ما بين منطقتي رعي ثابتتين نسبيا احداهما شتوية والاخرى صيفية . وفي حين انه ليس هناك من سبب يدعو الى الاعتقاد بان الحكومة يمكن أن تكون قد عمدت الى تقليل عدد البدو ، فان كافة الدلائل تشير الى ان ميل نسبتهم الى عدد السكان الكلي الى الانخفاض سيستمر .

أما العامل البالغ الاهمية الثالث فهو التنوع اللغوي والاثني لايران . فاللغة الاكثر أهمية في ايران هي بلا شك اللغةالفارسية وهي لغة هندو ـ أوروبية قريبة من الكردية والاوردو ولغة البوشتو الافغانية . ولكن رغم المحاولات الرسمية لتصوير ايران على انها بلد متناسق لغويا ، الا ان نحو نصف عدد السكان فقط يتكلمون الفارسية كلغة أم ، كما ان عدد الناطقين بالفارسية يمكن أن يكون أقل من النصف ، مما يجعلهم أقلية ، وان كانوا أكثر الاقليات عددا .

ورغم عدم توافر الارقام الموثوقة ، فان التقسيم المئوي التالي ربما يكون أقرب ما يكون الحصول عليه الى الحقيقة :

جدول رقم (٢)

الجماعات اللغوية في المجتمع الايراني

اللغة	النسبة المئوية
الفارسية	٥٠ر٢
الاذربيجانية	٢٠ر٦
الغيلانية	١ر٦
لوري ــ بختيارية	٥ر٧
الكردية	٥ر٦
مازاندارانية	٤ر٩
البلوشية	٢ر٣
العربية	٢
التركمانية	١ر٧
الارمنية	٠ر٦
الآشورية	٠ر٤

ان مسألة الى أي مدى تشكل هـــــذه الجماعات اللغوية المنفصلة أيضا « قوميات » منفصلة خاضعة للنقاش ، وربما لم يكن بالامكان اعتبار الغيلانيين والمازاندارانيين الـــــذين يتكلمون لغات قريبة جدا للفارسية جماعات اثنية ، ولكن لا شك في ان الاكراد والبلوشيين والعرب والذين يتكلمـون اللغات التركيـــة (الاذربيجانية ، ولوري ــ بختيارية ، والتركمانية) ، جماعــات أثنية متميزة عن الجماعة الاثنية الغالبة التي تتكلم الفارسية .

لقد صاحب التطور الاقتصادي لايران تحسينات قاطعة ، وان لم تكن متناسبة ، في الصحة والتربية . غير ان المشكـــلة الاكبر هي ان نصف السكان الذين يعيشون خارج المناطق المدينية تأثروا بهذه التغيرات تأثرا أقل بكثير مـــن تأثر سكان المـــدن والبلدات . واستجابة لتحسن الظـــروف الاقتصادية والصحية

المصدر : Marvin Zonis . The political Elite in Iran , P. 179 .

ارتفع نمو عدد السكان من ٧٥،٠ ٪ في الفترة ١٩٠٠ ـ ١٩٢٠ الى ما يقدر بـ ٣،٢ ٪ في أوائل السبعينات ، وتلك وتيرة مرتفعة ترغب الحكومة الآن في تخفيضها . وقد كشف احصاء عام ١٩٧٦ ان ٥٣ ٪ من السكان الايرانيين ذوي أعمار تقل عن ٢٠ سنة ، وان ٤٥ ٪ ذوي أعمار تقل عن ١٦ عاما . ولكن بالرغم من حقن الاقتصاد بأموال كبيرة متأتية عن عوائد النفط ، ورغم بعض التوسع في الخدمات الصحية ، فان الوضع في ايران لا يزال غير مختلف كثيرا عن الوضع في أقطار أخرى التي يمكن للمرء أن يتوقع أن يكون الوضع فيها أسوأ . ففي أوائل السبعينات كان متوسط العمر عند الوفاة يبلغ ٥٠ عاما ، أي أقل بسنة واحدة مما في الهند ، بينما كانت نسبة وفاة الاطفال ١٣٩ وفية في الالف ، أي كما هي في الهند تماما (٢) .

ويمكن تحديد مشاكل مماثلة في حقل التعليم . فرغم انه كان هناك توسع أكيد في نظام التعليم المدرسي والجامعي الا ان القدرة على القراءة والكتابة لا تزال منحصرة في أقلية من السكان البالغين ـ ارتفعت نسبتها من ٥ ٪ في العام ١٩٠٠ الى ١٥ ٪ في عام ١٩٥٦ والى ما بين ٣٠ ـ ٣٥ ٪ في السبعينات ، حسب التقديرات الرسمية . الا ان التقديرات غير الرسمية تشكك في أرقام الدولة وتصفها بأنها مبالغ فيها ، ولا شك في ان نسبة الامية في الريف لا تزال أعلى بكثير مما هي عليه في المدن . أما في المستوى الجامعي ، فقد كان هناك توسع ضخم في التربية الجامعية ، فقد ارتفع عدد الطلاب من ٢٥٠٠٠ عام ١٩٦٥ الى ١٧٠٠٠٠ عام ١٩٧٧ ، بالاضافة الى ٥٥٠٠٠ آخرين يعتقد انهم يدرسون في الخارج . وقبل هذا التوسع حديث العهد كانت نسبة الطلاب في ايران أقل بكثير مما هي عليه في الاقطار النامية المماثلة مثل الهند ومصر والعراق (٣) ، كما ان الافتقار

---

(٢) Iran , oil Money and the Ambition of a Nation, Hudson Institute Special Report , Paris , 1957 , P. 11 .

(٣) Ihsan yer-shater , Iran Faces the Seventies , New york , 1971 , P. 220 .

الى الفنيين المؤهلين كان ولا يزال أحد العوائق الحاسمة أمام التنمية في ايران .

ولكن يمكن الذهاب الى ما هو أبعد من هذه الاحصائيات والقيام الى حد ما برسم مسار تطور المجتمع الايراني من حيث نمط الاستخدام والتركيب الطبقي . ولا تتوفر لدينا بيانات دقيقة حول الطابع الطبقي لايران ، الا ان ثمة معالم عامة يمكن تحديدها . ففي العام ١٩٠٠ كانت الاغلبية الكبرى من الناشطين اقتصاديا (٩٠ ٪) تعمل اما في القطاع الزراعي أو البدوي . ولم تكن الصناعة موجودة آنذاك ، فكان الـ ١٠ ٪ المتبقون يعملون في الحرف والتجارة والخدمات . وقد تألفت الطبقات المسيطرة حينذاك من زعماء القبائل وملاك الاراضي الكبار والتجار وأرستقراطيي البلاط والدوائر الرسمية . وكان معظم الملاك الزراعيين يعيشون في المدن رغم امتلاكهم للارض .

ولم يتغير هذا الوضع الا قليلا حتى الاربعينات رغم التغير الذي طرأ على الانتماء الفعلي لطبقة ملاك الاراضي بسبب الاستيلاءات التي قام بها رضا شاه في العشرينات والثلاثينات . فقد ظلت سلطة الدولة مشروطة باذعان الملاك الريفيين السابقين وبفعالية الجيش المركزي الجديد . أما منذ الاربعينات ، فقد حدثت في المجتمع الايراني تغييرات عميقة الغور يمكن تلخيصها بما يلي :

١ ـ تضاءلت أهمية مركز زعماء القبائل وأصحاب الاراضي بسبب اعادة توزيع الارض وتزايد سلطة الدولة على مستوى القرية . وقد جرى دمج بعض هؤلاء في النظام الاقتصادي والاداري الجديد ، مما حقق لهم بعض الفوائد ، ولكن مع ذلك كان عليهم التنازل عن جزء كبير من قوتهم السابقة .

٢ ـ صاحب التوزيع الواسع للاراضي وحل العلاقات السابقة التي كانت سائدة في الريف ، زيادة كبيرة في عدد المزارعين الذين يملكون قطعة أرض تلبي حاجاتهم وحاجات

عائلاتهم (من ٣ ــ ١٠ هكتارات) ، وكذلك زيادة مماثلة في عدد العمال الزراعيين المأجورين الذين لا يملكون أرضا . وتبلغ نسبة من لا يزالون يعملون في القطاع الزراعي حتى العام ١٩٧٨ حوالي ٣٣ ٪ من مجموع الناشطين اقتصاديا .

٣ ــ حدث تحول في سلطة رجال الدين ــ العلماء ــ الذين فقدوا أراضيهم من جراء حركة الاصلاح ، وتحولوا الى الاعتماد على عطاءات ومنح أتباعهم ، وفي الوقت ذاته ، وبسبب التوسع في افتتاح البنوك والمؤسسات المالية الاخرى التابعة للدولة ، وكذلك توسع القطاع التجاري، ضعفت سلطة « البازار » (سوق التجار) ، رغم انه لا يزال يسيطر على ثلثي الواردات وثلثي حركة المبيع بالمفرق (بالتجزئة) .

٤ ــ ادت هجرة السكان من الريف الى المدن والزيادة الكبيرة في امكانيات الاستخدام المدينية الى خلق طبقة واسعة من كسبة الاجور غير الزراعية : ففي العام ١٩٧٧ كان هناك حوالي ٢،٥ مليون شخص يعملون في قطاع الصناعة وحوالي المليون في قطاع التشييد والبناء ، وذلك من أصل ١٠،٤ مليون من الفاعلين اقتصاديا .

٥ ــ أصبحت **الدولة** القوة الاقتصادية الرئيسية وأكبر مستخدم في البلاد . ورغم انعدام الارقام الدقيقة ، الا انه يمكن القول ان ثمة ٣٥٠٠٠٠ فردا كانوا يعملون في القوات المسلحة في العام ١٩٧٧ ، وحوالي ٨٠٠٠٠٠ في دوائر الدولة المختلفة ، منهم ١٦٠٠٠٠ في قطاع التعليم . غير ان الدولة كانت مسؤولة عن استخدام قطاع أوسع من السكان في شركات اقتصادية ومؤسسات مالية خاضعة لاشرافها . ويمكن القول ان ١٠ ٪ على الاقل من اجمالي العاملين في ايران كانوا يعملون مباشرة لدى الدولة ، وأما نسبة العاملين بشكل غير مباشر أو من يعتمدون في دخلهم على مؤسسات تمولها الدولة أكبر من ذلك بكثير .

٦ ــ ان تركيب الطبقة الايرانية المسيطرة الجديدة يعكس

هذه التغييرات الاقتصادية حديثة العهد . فهي تتكون من ثلاث فئـــات رئيسية : **كبار ضباط القوات المسلحة وكبار موظفي الدولة ، وأصحاب الاراضي الرأسماليين الاكثر ثراء ، والممولون والمقاولون والسماسرة الذين يستفيدون من مرحلة « الازدهـار النفطي »** . وفي الوقت الذي يحول فيه الافتقار الى بياناتدقيقة دون التوصل الى تحليل سليم لهذه الطبقة المسيطـرة ، الا ان وجودها يعكس نفسه أولا من حيث الملكية ، اذ نجد عددا صغيرا من الرأسماليين الكبار يتعاون مع الدولة فـي قطاعات الصناعة والتجارة والزراعة ، وثانيا من حيث الثروة ، اذ نجد ان ١٠ ٪ من السكان مسؤولون عن ٤٠ ٪ من الاستهلاك .

٧ ـ توجد بين الطبقة الحاكمـــة الجديدة وبين العدد المتزايد من العمال المأجورين شريحة متوسطة جديدة ربما كانت هي الاخرى تكبر وتتسع . وتضم هـــذه الشريحة في الريف المزارعين الصغار المكتفين ذاتيا الـــذين أتينا على ذكرهم فـي الفقرة (١) ، وتضم في المنـــاطق المدينية الفئات الدنيا من موظفي الدولة ، والعاملين في قطـــاع التوزيع التجاري الجديد وقطاعات الخدمات الاخرى ، بالاضافـــة الى ذوي « الياقات البيضاء » من عمال المصانع . ومثل ما هو واقع الحال في الدول النامية والمتقدمة الرأسمالية ، فان تركيب هـذه الشريحـــة المتوسطة وكذلك توجهها السياسي لهما في المستقبل اثر بالـغ الاهمية على نتيجة الصدام الوشيك بين الطبقتين المسيطرة مـن ناحية والعاملة بأجر من ناحية أخرى .

يوضح الجدول التخطيطي التـالي التغيرات التي حصلت في هيكل الاستخدام ما بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٧٢ ، وهو يعطينا فكرة عن التغيرات حديثة العهد وعن الثقـل الاجتماعي النسبي للمجموعات المختلفة :

جدول رقم (٣)

هيكل الاستخدام ، ١٩٥٦ – ١٩٧٢

الفئة	١٩٥٦	١٩٧٢
المهنيون والتقنيون والمرتبطون بهم	٦ر١ ٪	٥ر٣ ٪
موظفو الدولة والادارات والمكاتب	١ر٣ ٪	٣ر٤ ٪
العاملون في المبيعات (التجارة)	٨ر٥ ٪	٥ر٨ ٪
العاملون في الخدمات	٧ر٧ ٪	٣ر٦ ٪
عمــال زراعيــون	٦ر٥٥ ٪	٥ر٤٨ ٪
عمــال صنــاعيون	٦ر٢٢ ٪	٧ر٢٨ ٪
آخــــرون	٦ر٣ ٪	٢ر٠ ٪

ان هذا الجــــدول لهيكل الاستخدام لا يشكل بحد ذاته مرشدا لتحديد الطابع الطبقي للمجتمع الايراني ، الا انه يــدل على الاتجاهات العامة والنسب ضمن المجتمع ككل . وسنقوم في فصول لاحقة بمناقشة هذه التغيرات عــلى ضوء نمــو الدولة ، وبرنامج الاصلاح الزراعي وبرنامج التصنيع ، والنمو فــي حجم الطبقة العاملة الايرانية .

أما المجال الاخير لبحثنا فسيكون متابعة الاثر الذي تركته التغيرات حديثة العهد على مركز المراة في المجتمــع الايراني . فمن زاوية اقتصادية (أنظر الفصل السابع – المرأة في الاقتصاد) كان للمرأة – تاريخيا – دور في النشاط البدوي ، وفي الزراعة وفي الورشات الحرفية . ولكن مــــع ارتفاع الدخل ، حدث انخفاض في معدل عمل المرأة الاقتصادي في الريف ، وخاصة ان الازواج يفضلون أن تبقى النساء في المنــازل ، الا ان استخـدام المراة في المدن يشهد تزايدا ملحوظا ، ووصــل الى معدل ١١ ٪ في منتصف السبعينات ، وهو معدل منخفض بالنسبة للعــالم

المصدر : Iran : Past , Present and Future .

الثالث عموما ، الا انه مرتفع بالنسبة للدول الاسلامية ، على أي حال ، تحتل المرأة مركزا اقتصاديا أقل شأنا من نواح عدة . فمعدل الامية بين النساء أكبر بنسبة ٢٠ ٪ من معدل الامية بين الرجال وذلك رغم ان الفجوة تضيق تدريجيا ، وقد أدى ذلك الى انحصار عمل النساء في الوظائف غير الماهرة والمتدنية الاجر .

وقد تغيرت أنماط الزواج تدريجيا بسبب القوانين الجديدة من ناحية والضغوط الاقتصادية من ناحية اخرى ، ولكن الارقام الرسمية تبالغ في التفاؤل ، كما تفعل في ما يتعلق بمناحي النشاط الاجتماعي الاخرى ، فالوضع في الارياف متخلف كثيرا عن الوضع في المدن . ولا يزال نظام تعدد الزوجات الاسلامي ، الذي يستطيع الرجل بموجبه ان يتزوج اربع نساء ، قانونيا ، مع ان الرجل يجب أن يحصل من المرأة قبل زواجها منه على موافقة خطية تبيح له أن يتزوج ثانية . وقد استطاع البعض التحايل على ذلك بخداع الزوجة (الامية غالبا) . ولكن لا شك في ان تعدد الزوجات شهد انحدارا بالغا على الاقل بسبب الظروف الاقتصادية ، فأصبحت أغلبية الزيجات في ايران الآن احادية . الا ان هناك تقليدا ايرانيا خاصا هو زواج المتعة ، وفيه يتخذ الرجل زوجة له لفترة من الزمن . وقد جرى الغاؤه بقانون حماية العائلة في العام ١٩٦٧ ، ولكن يعتقد ان رجال الدين لا زالوا يسمحون بهذا النوع من الزواج في عدد من المدن التقليدية . كذلك فرض قانون العام ١٩٦٧ أيضا عمرا أدنى للزواج — ١٥ عاما للاناث و ١٨ للذكور — ولكن يعتقد ان هناك في المناطق الريفية الكثير من حالات الالتفاف حول القانون في هذا المجال أيضا .

فضلا عن هذه التغيرات الدستورية المحددة ، ليس واضحا مدى التغير الذي طرأ على الطريقة التي ينظر بها الرجل الى المرأة ويتعامل معها بها . فقد سمح للمرأة أن تقلد أنماط

الاستهلاك الغربي — عندما تستطيع تحمل نفقات ذلك — ولكن في الوقت الذي يحاول فيه الشباب الايرانيون تبني ممارسات الغرب الجنسية الاكثر تحررا ، يحظر على المرأة ذلك . ولا تزال المرأة خاضعة لقياد من حولها من الرجال : آباء وأخوة وأعمام وأزواج . ولا تزال العذرية فائقة الاهمية ، وتجري معاقبة من يخالفن الانماط السائدة بشدة . هناك ، اذن ، معيار مزدوج ، ليس بين الرجال والنساء فحسب ، بل أيضا بين ما هو مسموح به وما هو محظور من انماط السلوك الغربي (٤) .

لقد أظهرت الحكومة الايرانية نفسها وكأنها في مقدمة المدافعين عن المرأة ، ولكن غرض هذه المواقف ، مثلها في ذلك مثل الاصلاح الزراعي وتشكيل الاتحادات النقابية الرسمية ، ليس الا احداث التغييرات الاجتماعية اللازمة لجعل المجتمع يعمل بقدر أكبر من الاتساق ، والحيلولة دون قيام حركات مستقلة عن الدولة تواجهها بمطالب راديكالية . ولكن ، كما الامر في الحالتين المشار اليهما ، من الخطأ اعتبار قانون حماية العائلة العام ١٩٦٧ والقوانين والتشريعات الاخرى المتعلقة بالمرأة ، مجرد اصلاحات رمزية ، وبالقدر ذاته من الخطأ الاعتقاد ان الدولة تقوم بمواجهة أو حل التفاوتات التي تواجهها المرأة (أو الفلاحون أو العمال) في ايران . لقد حرم قانون العام ١٩٦٧ أسوأ المفاسد التي كانت سائدة في ما قبل ، لكنه لم يحل مسألة التفرقة بين الرجل والمرأة لا في داخل العائلة ولا اقتصاديا. ان الموقف الغالب للرجل ازاء المرأة يتمثل في السيطرة والتعالي ، وهو موقف ليس خاصا بايران وحدها، ولكنه موقف لم تفعل التغييرات الاجتماعية والاقتصادية الأوسع في ايران سوى القليل للتغلب عليه .

لقد طبقت الحكومة سياسة سكانية تهدف الى تخفيض معدل الولادة من ٢ر٣ الى ٤ر٢ ، وأقامت شبكة من عيارات

---

(٤) ان نقدا حادا لموقف الذكر الايراني ازاء المرأة يمكن الاطلاع عليه في :
Lera Baraheni , the crowned camnibals , New york , 1977
PP. 45 - 63 .

تخطيط العائلة . الا أن معارضة تحديد النسل لا تصدر عن زعماء الدين أو عن العواطف الدينية (فالاسلام عموما لا يهتم بهذه المسألة قدر اهتمام المسيحية بها) بل عن العائلات والأزواج الذين يميلون تقليديا الى تفضيل العائلة الكبيرة . ان توفر وسائل منع الحمل وقبول الناس لها لا زالا محدودين في ايران ، وخاصة بين التجمعات الفقيرة بين سكان الأرياف والمدن، ولكن يمكن أن نتوقع حدوث انخفاض في معدل الولادة بسبب تضافر تدخل الدولة مع الضغوط الاقتصادية .

ان تنمية ايران ، التي اصبحت ملحوظة بشكل خاص منذ أوائل الستينات أدت الى انتاج تركيب اجتماعي جديد ، ديموغرافيا وطبقيا ، وترافق مع ذلك **بروز توترات جديدة** . فرغم فرض الحكم المركزي على البلاد والترويج الرسمي لتراث موحد وسياسات موحدة ، ورغم الانخفاض الظاهري في عدد الصدامات الاجتماعية العلنية ، فان النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي لا يزال غير مستقر من وجوه عدة . ولا شك أنه سيصبح أكثر افتقارا الى الاستقرار عندما تبدأ المزايا الموقتة التي توفرت بسبب عوائد النفط الكبيرة في الانحسار . ان التوترات بين طبقة كسبة الاجور الجديدة في المدن والارياف وبين مضطهديهم ، وبين النساء والرجال ، وبين المجموعات الاثنية الخاضعة من جهة والناطقين باللغة الفارسية من جهة أخرى ، تقولبت بفعل التغيراتالسريعة وغير المسيطر عليها في الغالب التي حدثت خلال السنوات القليلة الماضية . وسنقوم في الفصول اللاحقة باجراء مزيد من التحليل التفصيلي للاوجه الرئيسية لعملية التحول هذه ، وسنعاين بعض العوامل التي يبدو انها ستحدد النتيجة ..

الفصل الثاني

الدولة : خلفية تاريخية

يرتكز البحث التالي حول ايران المعاصرة على تحليل الدولة . فالدولة في كل المجتمعات هي المؤسسة التي تحتكر القوة وتفرض بالتالي نظاما يخدم مصالح من يمسكون بالسلطة . وتتخذ الدولة في جميع المجتمعات المعاصرة ، رأسمالية كانت أم اشتراكية دورا تدخليا في الاقتصاد وتوجه الأنشطة الاقتصادية حسبما يتلاءم مع أولويات من هم في السلطة . أما بالنسبة للمجتمعات الرأسمالية ، فان دور الدولة الاقتصادي يبرز بشكل خاص في المجتمعات النامية ، اذ ان ضعف البرجوازية المحلية مال الى الدفع بالدولة الى اتخاذ مركز تنفيذي اقتصادي أقوى مما هو الحال في الدول الرأسمالية المتقدمة .

كان الدور البارز للدولة في ظل شروط التنمية الرأسمالية واضحا في ايران بشكل خاص ، فهي بالاضافة الى مشاركتها الخصائص العامة للرأسمالية النامية (بورجوازية ضعيفة الخ ...) تتميز بأن النفط هو محرك التنمية فيها ، والدولة وحدها هي التي تحصل على عوائد النفط . ولذا فان الدولة هي التي تقرر وتحدد أوجه انفاق هذه العوائد في الاقتصاد ، وتعين المشاريع التي تزود برأس مال ، وتنتقي الجماعات الاجتماعية التي تمنح امتياز الحصول على امكانيات زيادة الاستهلاك التي يوفرها النفط . وعلى هذا ، فان بحث الدولة والمصالح الطبقية الممثلة

فيهـا مسألة أساسية من أجل التـوصل الى تحليل للتحـول الاقتصادي الذي تمر ايران به .

ثانيا ، ما دام الامساك بالسلطة السياسية يتم عبر الدولة ، يمكن ، من خلال دراسة الدولة ، أن نبدأ بالكشف عن النظـام السياسي الذي يبدو غامضا في ايران . وليست هنـاك بمعنى محدد اية مشكلة حولالكيفية التي يتم بها الامسـاك بالسلطـة السياسية ، فالبلاد تظهر وكأنها محكومة لرجل واحـد ، هـو الشاه . ولكن ، من ناحية أخـرى ، واضـح أن حاكما فـردا لا يستطيع وحده أن يحكم ٣٤ مليونا من البشر ، مما يبرز تساؤلا حول أيالطبقات هي تلك التي تحمي الدولة الايرانيـة وتتعـاون معها . واذا كانت في ايران طبقـة مسيطرة ، فبأي معنى يمكن القول انها مسيطرة في حين أنها ـ كما يبدو ـ لا تملك وسائـل التأثير في سياسات الدكتاتور الملكي ؟ أكثر مـن ذلك ، ما هي المصالح الأوسع التي تحدد النطاق الذي تنفذ الدولة من خلالـه سياساتها الاقتصادية والسياسية ؟ واذا كان النظام السيـاسي نظاما ديكتاتوريا ، فلماذا اتخذ لنفسه هذا الشكل المحدد ، اي ديكتاتورية ملكية (تستند على العرش) ، تتميز عن أية ديكتاتورية أخرى في البلدان النامية الأخرى ؟.

هناك اعتبار ثالث هو أن ايران بلد تشكل تطـوره الحديث الى درجة كبيرة بفعل الروابط الدولية مع اقتصاديات رأسمالية متقدمة ـ اقتصاديا ، من خلال بيع النفط والاستثمار الأجنبي في ايران ، وسياسيا وعسكريا ، من خـلال تحالف ايران مـع الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية . ويتم التدخل فـي الحقلين السياسي ـ والعسكريوالاقتصادي عبر الدولة الايرانية، وليس من خلال عناصر خاصة أو قطاعية في المجتمع الايراني . أما قضية دور النفوذ الاجنبي في ايران فمسألـة ينتابها تقليديا الكثير من عدم الدقة ـ ان من حيث المبالغة فيها أو التقليل مـن شأنها . فليس الشاه في الواقع ، مستقلا الى الحد الذي يدعيه، ولا هو مستند على العون الأجنبي الى الدرجة التي يدعيها معظم

أعدائه . ولكن لا يمكن تحديد طبيعة النفوذ الخارجي في ايران ونمطه المتغيربشكل واضح الا عندما نتفحص عن كثب المؤسسة التي يعمل هذا النفوذ عبرها . ولذلك سيعنى هذا الفصل ببحث التكوين التاريخي للدولة الايرانية، وسيعنى الفصل اللاحق بتحليل خصائصها المعاصرة الرئيسية .

أزمات خمس

الدولة الايرانية المعاصرة نتاج أزمات خمس رئيسية مر عبرها النظام السياسي الايراني منذ بداية القرن العشرين . وفي كل من هذه الأزمات واجهت الدولة تحديا كان قادرا على الاطاحة بالجهاز الحاكم واحداث تغييرات جوهرية في طابعه الطبقي ، وفي بعض الحالات جرت مجابهة هذا التحدي بنجاح . ولكن ، على أي حال، أسهمت كل من هذه الازمات في تحديد الطريقة المحددة التي تشكلت بها الدولة الرأسمالية في ايران ، ولـذا فان من الضروري التعرض لكل من هذه الأزمات ووصف الكيفية التي اثرت بها على تشكيل الدولة ، بالخطوط العريضة على الاقل .

١ ـ أول هذه الأزمات ما يعرف باسم **«الثورة الدستورية»** في الفترة من ١٩٠٥ ـ ١٩١١ . وكانت هذه محاولة قام بها تجار ومثقفون لاصلاح العرش وانشاء برلمان ووضع دستور ، ولكنها فشلت كمحاولة اصلاحية. كان يحكم ايرانآنذاك «شاهنشاهات» من سلالة « القجار » Qajars وحكم هؤلاء منذ القرن الثامن عشر، ولكن رغم استلام القجار للسلطة السياسية الرسمية كلها ، ورغم أن حكام هذه السلالة لم يتعرضوا لأي تحد خارجي مباشر من أية قوة استعمارية ، الا ان مركزهم وهن بالتدريج بسبب عجزهم عن ادارة الأقاليم خارج طهران وبسبب انتشار السلع الأجنبيةوالنفوذ التجاري الاجنبي في البلاد . ففي عام ١٨٩١ نمت حركة وطنية احتجاجا على منح مقاول بريطاني رخصة لاحتكار انتاج التبغ في البلاد ، وقد بقيت حركة المعارضة قوية بين صفوف التجار و « العلماء » حتى تفجرت ثانية في العام ١٩٠٦ . ان الأسباب الدقيقة لـ « الثورة الدستورية » والمنحى الذي سلكته لا تزال

مسائل عرضة للنقاش فضلا عن أنها لا تعنينا هنا : ولكن من المهم أن نسجل أن هذه الحادثة كانت المرة الأولى من تاريخ ايران التي جرت فيها محاولة تحديد سلطة العرش ، ونقل السلطة الى هيئة منتخبة هي « المجلس » (البرلمان) . وقد رافقت الثورة الدستورية تعبئة واسعة للجماهير في مدينتين على الأقل هما : طهران وتبريز ، وتكونت في مراحلها الأخيرة قوة مسلحة عرفت باسم («المجاهدين») الذين قاتلوا دفاعا عن مكتسبات الثورة ضد من عارضها ـ الشاه والروس وزعماء القبائل الذين انتصروا في النهاية ، في فترة ما بعد العام ١٩٠٨ : ورغم استمرار المجلس وبقاء الدستور ، تمكن «الشاهات» من استعادة موقعهم السابق. وفي التحليل النهائي لم تحدث ثورة ، ولم تؤد تلك الأحداث الى تغيرات جوهرية في الدولة .

٢ ـ نجا « القجار » فوق كل شيء بسبب ضعف القوى المعادية لهم (انحصر مركز تلك القوى في المدن) وبسبب التدخل الخارجي/الذي قامت به روسيا القيصرية لصالحهم . ولذا لاقت هذه السلالة نهايتها عندما انقلب الوضع اثر تدخل خارجي حصل خلال الحرب العالمية الأولى أدى الى ارباك الوضع الايراني بمجمله. فقد قامت قوات بريطانية وروسية ، بالاضافة الى قوات تركية بغزو البلاد وأطاحت الثورة الروسية بالنصير الرئيسي لهذه السلالة . وما أن حل عام ١٩١٩ حتى لم تعد في ايران حكومة مركزية من أي نوع كان ، واستولت حركات انفصالية علىالسلطة في أقاليم خوزستان وغيلان وخورسان ، وكانت القوة العسكرية المتماسكة الوحيدة في المركز هي الوحدة العسكرية التي شكلها ضباط القوزاق الروس في العام ١٨٧٩. وفي ٢١ شباط (فبراير) ١٩٢١ قامت هذه الوحدة المؤلفة من ٣٠٠٠ رجل بانقلاب عسكري سلمي بتشجيع من البريطانيين لقائدها رضا خان . وخلال فترة قصيرة أصبح رضا خان هذا الشخصية السياسية المسيطرة في البلاد ، ثم تمكن من الاطاحة نهائيا بالقجار في العام ١٩٢٥ . الا أنه ، بخلاف أتاتورك زعيم تركيا ، لم ينشىء جمهورية ، بل قام بعد عام واحد باعلان نفسه ملكا ، مؤسسا سلالة جديدة هي

السلالة البهلوية (أعطيت هذا الاسم نسبة الى لغة فارسية قديمة). وفي خلال الفترة الممتدة منذ ذلك الحين وحتى الاطاحة به في العام ١٩٤١ ، أنشأ رضا شاه ، كما صار يدعى ، أول دولة مركزية في تاريخ ايران الحديث . فقد بنى جيشا حديثا ، استخدمه في فرض سيطرة الحكومة على كل البلاد ، وسحق جميع الحركات الانفصالية، وأسس أول نظام وزاري، وطور أنظمة التعليم والصحة والنقل ، وعمل بعد العام ١٩٣٤ على تشجيع برنامج للصناعات الصغيرة وكانت الدولة التي أسسها رضا خان تشبه في مناخ عدة الدولة التي كان يبنيها الزعيم أتاتورك على أنقاض الدولةالعثمانية، رغم أوجه الخلاف العديد بينهما ، من ناحية أخرى ، كانت مساعي رضا خان محدودة للغاية : فهو لم يقم بمحاولة اجراء تعديل في العلاقات الزراعية في ايران وكانت قدرته على تنمية الاقتصاد محدودة بسبب شح العوائد الداخلية المتوفرة ، وقد كانت عوائد النفط هزيلة هي الأخرى تشكل في أحسن الأحوال ٢٥ ٪ من دخل الحكومة . أن الدولة التي أسسها رضا شاه شكلت المضمار الذي جرت فيه التنمية الرأسمالية لايران فيوقت لاحق الا أنها كانت عاجزة بذاتها عن احداث تغيرات رئيسية في هذا الاتجاه (١) .

٣ ـ انتهى حكم رضا خان ، مثل حكم أسلافه « القجار » بفعل تدخل خارجي . فبعد الغزو الألماني للاتحاد السوفياتي في شهر حزيران (يونيو) عام ١٩٤١ أرادت قوات الحلفاء نقل المواد التموينية الى الجبهة السوفياتية عن طريق الأراضي الايرانية .

---

(١) ان واحدا من الافتراضات العامة للمعارضة الايرانية هو ان رضا خان « عميلا بريطانيا » بشكل أو بآخر . لا شك أنه لاقى تشجيعا كبيرا من السلطات البريطانية في ايران للاستيلاء على السلطة ، وطوال ما كان ينظر اليه على أنه يحول دون انتشار الشيوعية في آسيا رحب البريطانيون بتعزيزه للدولة الجديدة. على اي حال ، لم يتمكن البريطانيون من السيطرة على أفعاله بعد استيلائه على السلطة . للاطلاع على نظام رضا خان انظر :

Amin Banani, The Modernisation Of Iran, 1921-1941, Stanford, 1961.

ويقال أن رضا شاه عارض ذلك مما أدى الى الاطاحة به على يد قوات انكلو ـ سوفياتية مشتركة في شهر آب (اغسطس) من العام ذاته . فغادر البلاد الى المنفى ، واصبح ابنه الذي كان يبلغ حينذاك ٢٢ عاما شاها . وكادت غزوة الحلفاء تلك أن تحطم الدولة البهلوية : فقد نقص رصيدها السياسي بسبب فشلها في مقاومة الجيوش الأجنبية واصيبت بالضعف نتيجة قيام القوات المحتلة بمنح الحريات السياسية لقوى المعارضة. فتمت استعادة حريات سلبت منذ أيام الثورة الدستورية : انتعشت الاتحادات النقابية وحرية الصحافة والأحزاب السياسية المتنافسة . وفوق كل ذلك أدى الاحتلال الى حدوث مشاكل اقتصادية حادة ، وانشئت ادارتان ذاتيتان في نهاية الحرب ـ في كردستان وأذربيجان ـ بدعم من الجيش الأحمر الذي كان يحتل هاتين المنطقتين . ولولا ان تصادف وجود وضع دولي محبذ لما تمكن النظام البهلوي من استعادة بسط سيطرته . فمن ناحية ، قدمت الولايات المتحدة التي كانت لها بعثات عسكرية في البلاد منذ العام ١٩٤٢ ، للنظام العون العسكري والاقتصادي ، بالاضافة الى التأييد السياسي واصبحت ايران ، الى جانب تركيا واليونان بلدا أعلنت الولايات المتحدة عزمها على مساندة القوى المناهضة للشيوعية فيه .

ومن ناحية أخرى فقد اضطر الاتحاد السوفياتي لسحب قواته في شهر آذار عام ١٩٤٦ ، تاركا الجمهوريتين الاذربيجانية والكردية للدمار على يد جيش الشاه. واستطاع الشاه ثانية بسط سيطرته على البلاد كلها في أوائل ١٩٤٧ ، واضطر حزب « تودة » الشيوعي الى اتخاذ موقف دفاعي بعد أن كان قد ازدهر وقوي خلال سنوات الحرب . وفي أثناء ذلك خفتت حدة الأزمة الاقتصادية . وفي الوقت الذي كان من المبكر فيه القول أن السلالة البهلوية استردت مركزها كاملا ، فانها تمكنت من المرور بسلام أمام أكثر الازمات حدة واستعادت تدريجيا سيطرتها السياسية .

٤ ـ في العام ١٩٥١ برزت أزمة جديدة حول **مسألة تأميم النفط** . فمنذ نهاية الحرب العالمية ، اتجه الشعور الوطني في ايران ضد استمرار ملكية نفط البلاد من قبل شركة نفط الانكلو ـ

ايرانية التي تعود ملكيتها الى بريطانيا ، وقد تعرض الاتحاد السوفياتي الى حملة عداء عندما حاول الحصول على امتيازات نفطية في شمال البلاد فيالعام ١٩٤٤ . وكان زعيم حركةالمعارضة النفطية آنذاك د. محمد مصدق الذي أصبح رئيسا للوزراء في العام ١٩٥١ . قاد مصدق تحالفا من نواب المجلس الذين شكلوا تجمعا عرف باسم « الجبهة الوطنية » ولم تكن هذه الجبهة على الاطلاق منظمة سياسية متماسكة الا أنها استقطبت عددا كبيرا من الأتباع في طهران وفي المدن الاخرى . وجرى تأميم الصناعة النفطية حالما أصبح مصدق رئيسا للوزراء ووجدت حكومته نفسها على التو في مواجهة مع الشاه ومع الولايات المتحدة من خلال هذا الاخير ، رغم أن مصدق حاول كسب ود أميركا . وقد اطيح بمصدق في النهاية في شهر آب (أغسطس) عام ١٩٥٣ بتحالف من قوى داخلية وخارجية ــ تماما مثلما حصل للثورة الدستورية من قبل .

في الوقت الذي حاول فيه مصدق أن يحصل على دعم الولايات المتحدة ، لقي نجاحا زهيدا ، وخاصة بسبب انتخابات العام ١٩٥٢ العامة التي أدت الى قيام ادارة ايزنهاور ودالاس الاكثر تطرفا في العداء للشيوعية . ورغم أن مصدق لم يكن شيوعيا ، الا أن الولايات المتحدة رات أنه يفتح الابواب أمام النفوذ الشيوعي ، وبالنظر الى مركز ايران الجغرافي على حدود الاتحاد السوفياتي ، والمناخ الدولي المتوتر آنذاك ، لم تكن الولايات المتحدة تميل الى القيام بأية مغامرة . . ولربما كانت الولاياتالمتحدة قبلت بمصدق لو تمكن من تعزيز مركزه ــ خاصة وان حزب تودة لم يقدم الدعم لحكومته الا في العام الاخير من عمرها . الا أنه لم يتمكن من ذلك ، واطاح به في نهاية الامر ائتلاف تشكل منخصومه في الداخل والخارج في آن معا .

ليس هناك الآن أدنى شك في أن حكومة الولايات المتحدة ، وخاصة وكالة المخابرات المركزية CIA ، لعبت دورا نشيطا في الاعداد لانقلاب الـ ١٩ من شهر آب (أغسطس) ١٩٥٣ الذي أطاح بمصدق ، وان ذلك التدخل كان ثمرة التواجد الاميركي الكبير في

ايران الذي بدأ بناؤه منذ الحرب الاخيرة (٢) . ولكنه أمر مضلل أن يعزو المرء كل شيء الى هذا العنصر : ويميل الوطنيون الايرانيون الى فعل ذلك ــ وكذلك تفعل الـ سي. آي. اي. في بعض المناسبات حرصا منها على ربط هذه العملية الناجحة بها . لكن الواقع ليس بهذه البساطة اذ لم يكن تدخل المخابرات المركزية ممكنا الا بسبب ميزان القوى الداخلي في ايران ، ووجود عناصر من الطبقة المسيطرة وجدت من مصلحتها العمل ضد حكم مصدق بالاضافة الى الضعف العام في مركز مصدق . ولولا هذا الامر الاخير لما تمكنت الولايات المتحدة من القيام بالدور الذي لعبته ولو كان أتباع مصدق منخرطين في تنظيم يستند على المضطهدين (بفتح الهاء) في المدينة والريف ، للاقى الانقلاب مقاومة أكبر بكثير . أكثر من ذلك ، لا شك في أن استمرار الصدام النفطي وتفاقم الوضع الاقتصادي اثر نهاية العوائد النفطية ، أديا الى تناقص التأييد الشعبي لمصدق . ان محاولته الوقوف في وجه العرش والجيش لم تكن تستند على قاعدة اجتماعية بديلة مشابهة في قوتها ، فكان ان انتهى سعيه الى تغيير نمط تحالفات ايران السياسية الداخلية والدولية الى الفشل . وخرجت الدولة البهلوية نتيجة لذلك أكثر قوة مما كانت عليه قبل ازمة النفط .

٥ ــ منذ العام ١٩٥٣ تمكن الشاه من تعزيز سلطة الدولة على الأراضي الايرانية جميعا . فقد تم الغاء الحريات القانونية والدستورية كلها، وفي خلال بضعة اشهر تم سحق مراكز المعارضة الرئيسية كلها . وركز النظام طيلة السنوات السبع اللاحقة لعام ١٩٥٣ على استعادة مركزه . وفي الفترة الممتدة بين ١٩٦٠ و ١٩٦٣ برزت أزمة جديدة ، تمكنت الدولة من خلالها تحطيم كافة القيود التي كانت حتى ذلك الحين تحد من حريتها في الحركة

(٢) من الدراسات الجيدة المتوافرة انظر :

Andrew Tully, CIA - The Inside Story, London, 1962 Chapter 7 and David wise and Thomas B. Ross, The Invisible Government, London, 1964, pp. 108-12.

وانطلقت للبدء في تنمية رأسمالية على نطاق واسع في ايران . ومرة أخرى ، كانت العناصر المكونة للازمة محلية وخارجية .

كان الاقتصاد الايراني ينمـــو منـذ العام ١٩٥٨ ، وكانت الميزانية في عجز ، وكان الشاه يتصادم مع عدد من المسؤوليـن العسكريين والمدنيين . في شهر كانون الثاني (يناير) عام ١٩٦١ وصلت ادارة كنيدي الى الحكم في واشنطن وأعلنت أمام الملأ أنها لن تستمر في دعم الشاه الا اذا نفذ برامج اصلاحية . وتم منح قرض قيمته ٥٣ مليون دولار أميركي شريطة تطبيـق سياســات معينة في البلاد . ان مـوقف الولايات المتحدة ازاء ايران مـاثل موقفها في اميركا اللاتينية حيث تم البدء ببرامج اصلاحية ، في ظل حملة رفعت شعار التحالف من أجل التقدم ، وذلك لاجهاض أي أثر قد تتركه الثورة الكوبية (٣) .

كانت ادارة كنيدي تعتقد في الحالتين كلتيهما ان الطريقة الوحيدة ولاسباب سياسية للحفاظ على دول مؤيدة للغرب (أي راسمالية) في العالم الثالث تمثلت في تطبيق برنامج اصلاحي ، احتل الاصلاح الزراعي فيه مكانا مرموقا .

تناسب هذا التفكير الى حد ما مع تطلع بعض العناصر فـي داخل ايران المناهضة للشاه. فدفعه ذلك الى تبني شعارات مناوئة ونفذ عددا من الاصلاحات التي كانت واشنطن تطلب تطبيقهـا . فأعلن عن برنامج للاصلاح الزراعي ، وعـن توسيـع الخدمـات الاجتماعية والتعليم ، وقدمت هذه الاصلاحات للناس ، يرافقها الكثير من الضجيج المعهود ، على انها « ثـورة بيضاء » ، وقـام الشاه أيضا بتقديم بعض العاملين لدى الدولة الى المحاكمة بتهمة

---

(٣) انظر :

Rodolfo Stavenhagn, ed Argarian Problems and Peasent Movements in Latin America, New York, 1970, pp. 96ff.,

للاطلاع على تشجيع الولايات المتحدة لتطبيق الاصلاح الـزراعي في أميركا اللاتينية .

الفساد وتظاهر بتخفيض النفقات العسكرية . الا أنه لم يكن على الدرجة ذاتها من التماسك في تنفيذه لبرامج اصلاح أخرى تتعارض مع منطقه في تعزيز سلطة الدولة . ورغم سماحه باجراء انتخابات في العام ١٩٦٠ الا أنه لم يسمح للمجلس بأن يعمل مستقلا . وفي تموز (يوليو) عام ١٩٦٢ أقال رئيس الوزراء علي اميني ، الموالي لاميركا الذي كان أحد المدافعين الرئيسيين عن برنامج الاصلاحات ولكنه كان يعتبر أكثر استقلالا عن الشاه مما يجب . وفي حزيران (يونيو) عام ١٩٦٣ بدأت حركة واسعة من المعارضة الشعبية فاستدعي الجيش لسحق تظاهرات الجماهير التي قادها «العلماء» في طهران وفي المدن الاخرى ، ويعتقد أن عدة آلاف لاقوا حتفهم (٤) .

ولذلك ، من الواضح ان الفترة الممتدة بين ١٩٦٠ — ١٩٦٣ قد سجلت منعطفا في تطور الدولة الايرانية . فهي من ناحية ، الفترة التي بدأت الدولة فيها تطبيق التنمية الراسمالية السريعة. ومن ناحية أخرى ، اضطرت الى اتخاذ موقف دفاعي تلك القوى السياسية التي قاومت تعزيز الشاه لسلطاته وللدولة البهلوية بشكل عام : أصحاب الاراضي وزعماء القبائل والعلماء من القطاع التقليدي للمعارضة من ناحية ، والجبهة القومية وحزب تودة والطلاب والاساتذة من الناحية الاخرى . لقد شهدت هذه الفترة نهاية أي أمل في ان تتمكن القوى التي اطلق عنانها في الفترة ١٩٤١ — ١٩٥٣ من أن تعكس بسرعة نتائج انقلاب العام ١٩٥٣ . وبقيت المبادرة بيد النظام حتى أواخر السبعينات ، وقد حقنت عوائد النفط المتزايدة منذ العام ١٩٧١ سياسات الدولة بالمزيد من الحيوية ، وذلك عن طريق مضاعفة عوائد الدولة ، وصار النظام يسيطر سيطرة كاملة على كافة النشاطات العامة فوق الأراضي الايرانية . فقد حظرت كافة النشاطات السياسية المستقلة وأصبحت الدولة القوةالاقتصادية الرئيسية وأملت خطط الحكومة التنموية خطا حياة البلاد الاقتصادية . أما الجهات الاقتصادية

---

(٤) Marvin Zonis , the political Elite of Iran , 1971 , P. 63 n. 45 .

المستقلة العاملة في الزراعة والصناعة فقد كانت تعمل هي الاخرى برؤوس أموال مصدرها الدولة . وكذلك كانت الحياة الايديولوجية والثقافية تحت سيطرة الدولة . واستمر الوضع على هذا المنوال حتى العام ١٩٧٨ حيث هبت انتفاضة شعبية أدخلت الدولة في أزمتها السادسة .

علاقة الماضي

يمكن لهذه اللمحة التاريخية أن تساعد في الاجابة على احدى أهم المسائل التي يجري نقاشها اليوم بشأن ايران ، وهي بالتحديد علاقة الماضي بالحاضر . فمن الواضح أن الدولة الايرانية المعاصرة نتاج تاريخ ايران الحديث ، الا أن الكيفية التي أثر بها هذا التاريخ ليست واضحة . فهناك العديد من المؤلفات التي تحلل الدولة الايرانية أو النظام السياسي انطلاقا من افتراض « استمرارية » كامنة . وتحتج مثل هذه التحليلات ، على سبيل المثال ، بأن ايران كانت دائما محكومة من الشاهات ، أو أن ايران دولة آسيوية أو شرقية ، الاستبداد احد الخصائص الحتمية للحياة السياسية فيها . واذا كان البعض يعترف بأن هذه الخصائص في طور الانحدار ، كما يحدث احيانا ، فانه يذهب الى أنها لا تزال مؤثرة ، ويستنتج بالتالي أنه يمكن وصف النظام السياسي في ايران على أنه نظام مرحلي (٥) .

وفي تناول مشابه يجري لفت الأنظار الى حقيقة ثابتة ، أن معظم الايرانيين (٦٨ في المائة) مسلمون ، والاستنتاج بالتالي هو أن الدولة الايرانية أو « السلوك السياسي » لايران هو الى حد ما سلوك « اسلامي » ، مما يؤدي ربما الى وجود شيء يمكن وصفه شرعيا بـ « الهيكل الاجتماعي المسلم » (٦) . لقد قدم علماء

---

(٥) بشأن نظرية الدولة ما بعد الكولونيالية ، أنظر :

Hamza Alawi, The Post-Calonial State, New Left Review, No. 74, July - August 1972.

(٦) J. D. Banington-Moore, The Social Origins of Dictatorship and Democracy, -7 London, 1966.

السياسة والتاريخ تحليلات من هذا النوع ، في محاولة منهم توضيح النظام الملكي الحالي في ايران عن طريق التلميح المستمر لتأثيرات الماضي المتواصلة على ايران الحاضر.

ولكن ، هناك أسبابا قوية تحملنا على تقديم حجة مخالفة هي بالتحديد ، أن هناك انقطاعا حادا يفصل بين ايران ما قبل الحرب العالمية الاولى وبين ايران منذ ذلك الحين . ان الدولة الايرانية اليوم هي من نتاج التاريخ ، ولكن بمعنى أنها مخلوق جديد ، وليس بمعنى أنها تتسم من اية ناحية أساسية بالسمات التقليدية للمجتمع الايراني. ان العناصر التاريخية ذات المدة الابعد يمكن ان تفسر جزءا يسيرا فقط ، وان المسؤولية تقع على عاتق من يصرون على الاستمرارية بأن يبرهنوا بدقة كيف ان خصائص الدولة الايرانية والسياسات الايرانية التي يمكن التعرف عليها في الماضي لا تزال تفعل في الحاضر .

صحيح ، الى حد ما ، ان شاها ما كان يحكم ايران خلال ٢٥٠٠ سنة الماضية . ولكن في الواقع لم يحكم نظام ملكي ايران موحدة فيما بين العام ٦٣٣ (الغزو العربي) والعام ١٥٠٢ (ظهور الدولة الصفاوية) . ولكن ، اذا طرحنا ذلك جانبا عاشت ايران لمدة طويلة من الزمن في ظل حكم ملكي . ويعني هذا أن مؤسسة العرش قد استفادت – على الاقل – فيالقرن العشرين من الارث الايديولوجي الذي قدمه التاريخ المبكر . ولكن هذا لا يفسر الا النزر اليسير : اذ لا بد من اعادة خلق القيم او اعادة انتاجها مع كل جيل جديد ، وهناك كثير من العروش التي عاشت واستمرت كسلالات حاكمة قرونا من الزمن ولكنها ما لبثت ان سقطت – مثل « الهابسبرغ » Hapsburgs. في النمسا بعد خمسة قرون ، والـ « ويتيلسباخز » في بافاريا بعد عشرة قرون ، وكلاهما سقط في نهاية الحرب العالمية الاولى . ويبقى التساؤل : لماذا استمر العرش في ايران ؟ ان معاينة أكثر دقة لا تلبث ان تبين ان الاستمرارية هنا غير حقيقية . فشاها السلالة البهلوية اتبعا طريقة في الحكم تختلف عن الطريقة التي اتبعها من حكم قبلهما ،

والطبقات الاجتماعية المرتبطة مع النظام الحالي تختلف تماما عن الطبقات التي كانت مرتبطة مع العرش في القرن التاسع عشر . (وهناك فروقات أخرى بين رضا شاه وبين ابنه). أكثر من ذلك كانت سلطة العرش قبل قرن من الزمن في البلاد أقل بكثير من سلطة العرش في يومنا هذا حيث يسيطر على بلاد موحدة ودولة شديدة المركزية . لا توجد اذن استمرارية بين عرش اليوم وبين عروش القرون الماضية ، وفي الواقع ، لم تختف المؤسسة الملكية في العشرينات الا ليعاد تشكيلها على قاعدة جديدة أرساها الديكتكاتور العسكري رضا خان .

لذلك تختلف هذه الدولة عن تلك التي كانت موجودة قبل ١٠٠ سنة مضت . فهي رأسمالية ، في حين كانت الاخرى ما قبل – راسمالية . كما أنها تسيطر على كامل ترابها الوطني ، بينما لم تكن سلطة الاخرى تصل أبعد من حدود المدن . وهي تشرف على تطبيق تنمية اقتصادية ، في حين أن الاخرى تجاهلت ذلك . ولديها جيش قوي ، بينما لم يكن لدى الاخرى اية قوة عسكرية منظمة . كذلك أجرت ، الى حد ما ، تحولات في العلاقات الاجتماعية – الاقتصادية في الارياف الايرانية ، بينما تركت الدولة الاخرى الريف دون عناية . هذه هي الفروقات بين الدولة البهلوية وبين دولة القجار التي سبقتها ، وهي ناجمة عن الطريقة التي عبرت بها الدولة أزمات القرن العشرين الخمس ، وتمثل الهوة التي تفصل بين الدولتين ، وهي هوة أكبر أهمية بكثير من أن الدولتين حكمها رجال يطلقون على أنفسهم لقب « شاه » .

وهناك مشاكل شبيهة تعتور تفسير ايران على أنها «دولة» اسلامية أو « مجتمع اسلامي » . صحيح أنه لكون غالبية الايرانيين مسلمين كان التعبير عن المعارضة في الماضي كثيرا ما يتخذ مصطلحات اسلامية . وصحيح كذلك ان الجماعة الاجتماعية المرتبطة باقامة الصلوات في المساجد أي جماعة العلماء ورجال الدين ، لعبت دورا أساسيا مميزا . ولا شك أن هناك اليوم ايضا معارضة كبيرة لسياسات الشاه بين اناس ذوي اتجاهات دينية أو

أن الكثير من الاحتجاجات ، مثلما هو الحال في تركيا وباكستان ومصر ، يصاغ بعبارات اسلامية .

لكن هناك من الاسباب النظرية والتجريبية ما يدعو الى الشك في نجاعه مقولات تستند على تأثير الاسلام على هذا النحو . فأولا، يمكن قراءة المبادىء الاسلامية على انها تبرر الثورة ضد السلطة أو الاستسلام لها : فهناك نزعة تحث المؤمنين على قبول السلطات القائمة ، وأخرى ترفض السلطة الزمنية باعتبارها شكلا من اشكال الاغتصاب . ويمكن استقصاء هاتين النزعتين كلتيهما في العقائد الدينية للشيعة وهم الطائفة الغالبة في ايران . ان الاختيار الفعلي للموقف السياسي ليس مصدره الدين ، بل هو ناجم عن قوى أخرى في المجتمع تكيف تأثيرات الدين . وأما من وجهة نظر تجريبية ، فان دور الايديولوجية الاسلامية في المجتمع الايراني كان حتى مؤخرا أقل من دورها في دول اسلامية أخرى. فبالمقارنة مع الدول العربية المجاورة في الشرق الاوسط ، أو بالباكستان وتركيا ، تأثرت الحياة السياسية الايرانية في العقود الاخيرة بالاسلام بدرجة أقل . فعلى سبيل المثال ، صاغ مصدق نداءاته الوطنية صياغة علمانية ، بالاضافة انه لم يكن لتلك التجمعات السياسية التي أشهرت في الماضي اسلامها على الملأ اتباع على نطاق جماهيري . أكثر من ذلك ، ومثلما نرى لاحقا (الفصل الثالث : خصائص عامة) ، لم يحتل الاسلام موقعا هاما في ايديولوجية النظام الرسمية . وعلى هذا فان بروز معارضة ذات طابع مسلم ضد سياسات النظام في أوائل السبعينات مغادرة للنمط الذي ميز العقود الاخيرة .

اما تفسير ايران على أساس طابعها «الآسيوي» المفترض فهو أقل نجاعة حتى من تفسيرها بالاسلام : فليس هناك ما يمكن أن يسمى بالتحديد نظاما سياسيا آسيويا ، ولا يعين استخدام مفاهيم « الاستبداد الآسيوي على توضيح تاريخ ايران على الاطلاق . وافتراض وجود نظام سياسي او اجتماعي أو اقتصادي آسيوي محدد ليس له أي أساس اطلاقا ، ولم يسهم افتراض نموذج كهذا

الا في طمس معالم التحولات الاجتماعية في العالم الثالث ، وليس في توضيحها .

أسباب الديكتاتورية

لا يمكن الا بالاعتماد على مقولات تاريخانية تحديد الطرق التي شكل بها الماضي الطابع المعاصر لايران . ويمكن ، بخاصة ، التركيز على علاقة ايران بالامبريالية وتنامي القوى الطبقية . لقد أقامت ايران مع العالم الخارجي علاقات هي في وقت واحد أقل واكبر تشابكا وترابطا مما حققته دول العالم الثالث الاخرى . لم يجر استعمار ايران من قبل أية دولة ، كما أنها لم تعان من مشكلة استيطان البيض فوق أراضيها ، ولم يجر تحويل أي جزء من اقتصادها لخدمة الحاجات الاقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة. ان المشكلة الاساسية الناجمة عن صناعة النفط هي انها ـ أي صناعة النفط ـ لا تماثل صناعة المناجم أو الانتاج في المزارع حيث يجري استخدام عدد كبير من الايدي العاملة مما يحدث تأثيرا ، والى حد كبير ، في الاقتصاد ككل : صناعة النفط فشلت في تحقيق ذلك الى أية درجة . ولذلك ، ورغم اتساع العمليات النفطية ودور النفط المتعاظم في الاقتصاد العالمي ، فان التركيب الطبقي ما قبل الرأسمالي استمر في ايران لمدة أطول ، ونمت الرأسمالية في الاقتصاد الايراني ككل في وقت متأخر عن نموها في أي دولة من بلدان العالم الثالث. لقد قدمت دولة رضا شاه ، بعد العام ١٩٢١، بعض المتطلبات اللازمة لتحول ايران بواسطة الرأسمالية ، ولكن كانت غالبية السكان في ايران حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية يعيشون في الارياف حيث كانت علاقات ما قبل الرأسمالية هي السائدة (أنظر الفصل الخامس : التنمية الزراعية) . لقد تحولت ايران الى دولة راسمالية فقط بعد أن تدخلت الدولة ، من خلال الاصلاح الزراعي .

نتاج هذا التاريخ هو أن الدولة التي أسسها رضا شاه لم تكن دولة ما بعد ـ الاستعمار ـ مثلما هو عليه حال معظم الدول الآسيوية والافريقية ، التي يستند وجودها بحد ذاته على الروابط

القائمة فيما بين البيروقراطيات المحلية في هذه الدول وبين الدول الامبريالية في الخارج (٥) . ان الدولة الايرانية أسست ، بالحري ، وفق نمط مستقل نسبيا حيث اقامت فيما بعد علاقات وثيقة مع قوة كبيرة عالمية . ثمة خاصية أخرى تتعلق بدولة ما بعد ــ الاستعمار حيث تقوم علاقات قوية بين البيروقراطيين وملاك الاراضي : ان هذا الامر لم يظهر في ايران . وفي الوقت الذي اعتمدت فيه أول دولة بهلوية على الدعم السلبي لاصحاب الاراضي الا انها بقيت منفصلة عن هذه الطبقة ، وعندما سنحت فرصة تحويل العلاقات الزراعية خلال الستينات تمكنت الدولة من تطبيق سياساتها على أصحاب الاراضي الذين عارضوا ذلك .

ان السبب الذي يولد اهتماما لدى القوى العالمية بايران هو موقع هذه الاخيرة الاستراتيجي بين الاتحاد السوفياتي والخليج . لقد كان هذا الموقع هاما بالنسبة لبريطانيا في القرن التاسع عشر لوجوده عند مداخل الهند (علما بأن النفط لم يكن قد اكتشف بعد) ، ولا تزال أهمية ايران في هذا الصدد قائمة : اذ يمكن للعالم الرأسمالي المتقدم أن يستمر دون النفط الايراني . لقد تمكن من ذلك في العام ١٩٥١ ويمكنه أن يفعل ذلك ثانية . الا أنه سيشعر بالتهديد المباشر اذا ما كانت ايران دولة معادية للرأسمالية لما سيتركه ذلك من تأثير على اوضاع الدول المصدرة للنفط في الخليج . منذ الحرب العالمية الثانية . وبسبب الصراع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، اتجهت هذه الاخيرة نحو التدخل المباشر في شؤون الدولة في ايران وفي شؤون مجتمعها ورسمت ، منذ الستينات، دورا لايران كي تلعبه . وهكذا وجدت الدولة البهلوية ــ وان كان في وقت متأخر ــ قوة للدفاع عنها وحمايتها . ان الفضل يعود الى هذه القوة الحامية التي حافظت على الدولة الايرانية خلال الازمات الثلاث منذ الحرب العالمية الثانية والتي مكنتها من أن تلعب دورا ديناميكيا جديدا على المسرح الدولي .

(٥) انظر المرجع السابق : The Post-Colonial State.

واحدة من خصائص تاريخ ايران المعاصر ولها نفس القدر من الاهمية تتمثل حتى الآن في غياب أية قوة تستطيع تحدي الشخصية الملكية والديكتاتورية للدولة ، ان كانت في ظل القجار أو العائلة البهلوية . لقد كانت الهزيمة هي مصير جميع المحاولات منذ الثورة الدستورية وحتى حركات المعارضة في ١٩٤٦ و ١٩٥١ ــ ١٩٥٣ و ١٩٦٠ ــ ١٩٦٣ . لماذا لم تبرز بورجوازية ديمقراطية في ايران ؟ وبعد فشل البرجوازية الديمقراطية ، لماذا اتخذت البرجوازية الديكتاتورية هذا الشكل المعين ، الا وهو الملكية ؟. من الخطأ أن يتراءى للبعض أن شكل الحكم البرجوازي ، أي الديكتاتوري ، هو شكل غير طبيعي للدولة الرأسمالية : ان عدد الدول الرأسمالية النامية التي اختبرت لمدة من الزمن تجربة البرجوازية الديمقراطية ضئيل . أكثر من ذلك ، ان البلدان الرأسمالية التي تخلفت في مسار التنمية الاقتصادية اتجهت نحو اعتماد أشكال ديكتاتورية من الحكم لفترات من الزمن ــ ويتوضح هذا في حالة الفاشية في ألمانيا ، وايطاليا ، واليابان (٥) . يدلل هذا على مسألة هامة حول الظروف التي تصبح البرجوازية الديمقراطية في ظلها ممكنة وكيفية وجودها . ما أن يطرح هذا التساؤل حتى يصبح بالامكان تحديد الاسباب التي جعلت الطبقة الحاكمة تحكم ايران بطرق ليست ديمقراطية ، بل عبر شكل ديكتاتوري من اشكال الدولة مستقل نسبيا عن البرجوازية ذاتها.

أولا ، ان بدء التنمية الرأسمالية في ايران في الستينات فقط يدل على ان البرجوازية كانت ضعيفة للغاية . ان فشل الامبريالية في اخضاع ايران مثل ما فعلت واخضعت بلدانا أخرى من العالم الثالث أثر في عملية تطوير قوى طبقية رأسمالية وافسح في المجال أمام البنية ما قبل ــ الرأسمالية كي تستمر . أكثر من ذلك ، لو نمت البرجوازية في وقت ابكر ، لما أمكنها أن تحكم بأساليب ديمقراطية الا بصعوبة بالغة ، ذلك أن قوة أصحاب

---

(٥) أنظر المرجع السابق :

The Social Origins of Dictatorship and Democracy.

الاراضي كانت ستظل سالمة ، ولربما استطاعت هذه القوة أن تضمن استخدام السلطة بأشكال غير ديمقراطية ــ وهذا هو نمط الدول الفاشية . ومن ناحية اخرى ، ان تدخل القوى الاجنبية المتقطع في ايران حال دون تطوير قوى سياسية أو اجتماعيـة في البلاد كان يمكن لها أن تواجه القجار والعائلة البهلوية . ان سوء طـالع ايران هو انها كانت بعيدة كل البعد عن مسار التنمية الاقتصادية الرأسمالية ؛ وأكثر قربا من موقع التنافس الاستراتيجي في مـا بين القوى العظمى . بالاضافة الى ذلك هناك عنصر ثالث أدى الى تعزيز الدولة : وهو عنصر أتينا على ذكره سابقا . فلأن عـوائد النفط تذهب جميعا الى الدولة ولان هذه العوائد تشكل المصدر الرئيسي للفائض الاقتصادي ، تمكنت الدولة من أن تبني لنفسها وتعزز مركزا مسيطرا على جميع اوجه عملية التنمية الرأسمالية ، وقد تزاوج هذا الثقل الاقتصادي مع الثقل الاجتماعي ــ السياسي للعرش ، الذي تدعمه الولايات المتحدة . ان البرجوازية التي نمت في ايران نمت كتابع للدولة ، وهي برجوازية سلمت السلطة السياسية والاقتصادية للدولة ذاتها بسبب طبيعة شكل التنمية الرأسمالية في ايران . ولو تم النمو الاقتصادي الحديث في ايران نتيجة توسع في الصناعة ذات الملكية الخاصة ، أو الصناعة التي تملكها الدولة الامر الذي يؤدي الى بروز طبقة من المدراء ذوي الامتيازات ، لكان من الممكن عندئذ ان تظهر حياة سياسية أكثـر علنيـة ، تتضمن أجنحة واضحة ونقاشات فيمابينها . هذا ما حدث في دولتين مجاورتين لايران ــ هما تركيا والباكستـان ــ رغم تدخل القوات المسلحة المتكرر في هذين البلدين . لقد شهدت ايران ، الدولـة التي تحصل على تمويل كبير من جراء بيع النفط ، مرحلة متصلة من الحكم الديكتاتوري منذ العام ١٩٥٣ (ما عدا فترة قصيرة بعد عام ١٩٦٠) لان هذه العوائد قد ساعدت جزئيا في تقوية النظام الديكتاتوري . وبقيت البرجوازية في الظلال السياسية وعجزت عن تحدي الطابع الديكتاتوري للنظام .

واذا لم يكن هناك من قوة استطاعت تحدي الدولة بنجـاح ، فقد شهدت ايران حالات كانت قوة الحركات الشعبية فيها تشكل

تهديدا للدولة البهلوية وحماتها الاجانب مما شجع على القيام بردود فعل عنيفة . فالنجاح الذي حققته الثورة الدستورية هو الـذي ادى الى التدخل الروسي ما بعد العام ١٩٠٨ ، والتهديد الـذي شكلته حركة بقيادة شيوعية في « غيلان » بالاضافـة الى التفكك العام في البلاد هو الذي دفع البريطانيين الى تشجيع رضا خان للقيام بحركته الانقلابية في العام ١٩٢١ ، والتأييـد الجماهيـري الواسع لحزب تودة ووجود جمهوريتين مستقلتين تؤيدان موسكو في أذربيجان وكردستان ، بالاضافة الى التهديد اللاحق الـذي تمثل في مصدق ، هي جميعا ما شجع الولايات المتحدة كي تصبح السند الرئيسي للدولة البهلوية بعد الحرب العالمية الثانية . كذلك لم يكن تزاوج أداة القمع القوية بالتغيير الاقتصادي الذي بدأ بعد العام ١٩٦٠ الا رد فعل على عدم استقرار النظام الذي واجه تهديد المقاومة الداخلية . ولكن ، وبالمقارنة مع ذلك ، كان البناءالعسكري الذي تم في السبعينات رد فعل لا على عودة المقاومة المسلحـة في الداخل (علما بأن هذا يفسر جزءا من أهداف ابتياع السلاح) ، بقدر ما كان رد فعل على نمو قوى وطنية وطبقية في البلاد المحيطة بايران .

يبدو الى الان أن نظاما ديكتاتوريا من هذا النوع هو فقط الذي تمكن ، ويتمكن ، من حماية مصالح الطبقة الايرانية الحاكمة ومصالح حلفائها العالميين . ان الاسباب الاساسية التـي دفعت الدولة الى اتخاذ هذا الشكل الديكتاتوري تكمن **داخل** المجتمـع الايراني وفي عجز الدولة عن افساح المجال أمام قيام نظام حـكم أقل قمعية . ان تركيز العديد من الايرانيين على النفوذ **الاجنبي** هو رأي وحيد الجانب . ولكن لا شك في أن قدرة الدولـة على فرض هذا القدر من القمع كانت تستند أساسا على مقدار العون الذي تتلقاه من الخارج . على أي حال ، لا يعني هذا القول أن ثمة حركة معارضة ومتماسكة وواسعة ومستمرة كانت قائمة منـذ تأسيس الدولة البهلوية . ان المعارضة الوطنية واليسارية ضـد الشاه تميل الى قول ذلك ضمنا، ولكن الواقع ان منظمات وحركات المعارضة كانت متقطعة ، واي تحليل يتجاهل هذه الحقيقة يحول

دون التوصل الى تسجيل التاريخ الحقيقي لحركة المقاومةالشعبية في ايران ، أو انقلباتها ، أو الاتجاهات المختلفة داخلها **وحدود** أتباعها . ولعل أبرز نقاط الضعف جميعا هي الغياب الكامل تقريبا لمقاومة أكبر جماعة اجتماعية في البلاد ، ألا وهي فئة الفلاحين . ورغم تواتر حركة المقاومة القبلية ، الا انها بقيت محصورة في أطرها المحلية بسبب طبيعتها . لقد تكونت المعارضة المدينية في مناسبات عدة من التجار والمثقفين والعمال والطلاب ، ولكن حتى السبعينات، لم تكن المعارضة بقيادة منظمات تتمتع بتأييد جماهيري واسع الا في الفترة ١٩٤١ — ١٩٥٣ .

مثلت الازمة الثالثة التي نشبت مع نهاية الحرب العالمية الثانية أخطر تهديد للدولة من بين الازمات الخمس التي تعرضت لها ايران في هذا القرن . فقد كانت الدولة البهلوية في الاربعينات في ذروة الضعف في حين كانت الحركة الشعبية في ذروة القوة . وقد اعتقد بعض المراقبين الاميركان حينذاك أن حزب توده سيكسب أي انتخابات حرة (٧) . لقد كان له تأييد جماهيري عريض — متميزا في ذلك عن أية منظمة سياسية فارسية — وتنظيما على مستوى الامة وان كان خاليا من الفلاحين . كما كان في أذربيجان وكردستان دولتان اقليميتان لكل منهما بنيتها المتميزة ، كان بامكانهما تقديم الدعم الى المعارضة في باقي أرجاء البلاد . كان ذلك بالفعل هو الوقت الذي كان فيه تحدي الدولة البهلوية ممكنا . ان الهزيمة مهدت الطريق لاعادة تأسيس الديكتاتورية الملكية : لقد جرى خوض آخر مواجهة في عهد مصدق في ظروف ، داخلية ودولية ، اقل ملاءمة للمقاومة الشعبية وحيث تمكنت قوى الثورة — المضادة من استعادة بعض مراكز قوتها السابقة .

يتحمل حزب تودة وحزبا كردستان واذربيجان الحليفان

---

(٧) New York Times, 51 June 1964, as quoted in Ervand Abrahamian, The Social Bases of Iranian politics, ph. D. thesis, Columbia.

جزءا من مسؤولية هزيمة الفترة ١٩٤١ ـ ١٩٤٧ ، في اليونان وفرنسا وايطاليا والصين ، كان موقف الحركة الشيوعية آنذاك لتحقيق التحالف والسلام مع القوى البرجوازية ، ولم يخرج على ذلك الا الصين وفيتنام حيث كان الحزب في كل منهما على جانب بالغ من القوة . وبسبب وجود ايران على الحدود مباشرة مع الاتحاد السوفياتي ـ وهذا أمر كان كذلك يشكل مصدر قلق خاص للغرب كانت قدرة حزب تودة على التحرك أقل بكثير .

تغير الوضع عندما جاء مصدق لمواجهة الشاه عما كان عليه في العام ١٩٤٦ . أولا ، اتخذ مصدق لنفسه مركزا يقع على يمين المعارضة السابقة ـ وكان واحدا من أصحاب الاراضي ، ومعاديا للشيوعية ، بالاضافة الى انه لم يقدم اية مساعدة الى حركات العمال ، او النساء او القوميات، وحاول في الواقع ان يضمن قيام تحالف مع الولايات المتحدة . ولم يكن له ، حتى في طهران، اية منظمة سياسية هامة . والاهم ان الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٦ و١٩٥١ أعطت الدولة البهلوية والولايات المتحدة الفرصة لاعادة تنظيم القوى المضادة ـ للثورة في ايران ، وخاصة اعادة تنظيم الجيش ، فكانا بالتالي في مركز قوي يمكنهما من شن الهجوم على مصدق ، فهزت حكومته دون معركة تقريبا . من منظور الفترة التي بدأت اول الازمة الثالثة ، في العام ١٩٤١ ، فان احداث العام ١٩٤٦ هي التي مهدت الطريق امام هزيمتي عام ١٩٥٣ وعام ١٩٦٣ . لقد استمرت الدولة البهلوية ، لمدة عقد ونصف من الزمن منذ العام ١٩٦٣ ، وبمساعدة الولايات المتحدة، في تعزيز ذاتها ، لتواجه مرة اخرى معارضة جماهيرية واسعة في عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨ . ان الدولة التي تكونت فيما بين عامي ١٩١٣ و١٩٧٨ ، أي في الفترة التي تفصل بين الازمتين الخامسة والسادسة ، هي موضوع الفصل التالي .

الفصل الثالث

الدولة : خصائص عامة

ما هي العناصر التي تحدد دولــة ايران المعاصرة ، وكيف يفرض النظام سلطته في البلاد ؟. ان التحليــل ادناه سيجري عرضه من خلال عناصر عامة خمسة تتطابق مع الدولة الايرانية. في حين ان هذه العناصر قد توجد ، بشكل او بآخر ، في بلدان العالم الثالث الاخرى ، فان الاشكال التي يتخذها كل منها في ايران تتعاضد لتكون دولة ايران في السبعينات .

ان اهم جانب يتعلق بالدولة الايرانية هو انها دولة رأسمالية، اي الدولة التي تضمن توفر الشروط اللازمة لاعادة انتاج وتوسع الملكية الرأسمالية والانتاج . وفي أطر اوسع ، الرأسمالية هي النظام الذي تكون ملكية عوامل الانتاج فيه ــ الارض والسلــع والجهد ــ ملكية خاصة بالاضافة الى كونها سلعا، اي يمكن بيعها وشراؤها في السوق . في المجتمع الراسمالي ، يجري تعميــم الملكية الخاصة والانتاج السلعي ، اي الانتاج من اجلْ التبــادل، في المجتمع . هذا هو بالضبط ذلك الذي يميز الرأسمالية عــن غيرها من انماط الانتاج ، مثلْ الاقطاعية والشيوعية .

ان قيام الرأسمالية ، كنظام للانتــاج السلعــي ، يحقق نتيجتين آخريين . الاولى ، تفتيت جميــع العوائق التي تكــون قائمة من قبل امام تبادل وتخلف الاطار اللازم للتوسع فيالطلب والانتاج ، وذلك عن طريق خلق سوق يشمل اقتصادا وطنيــا

محددا وكذلك دوليا . لقد صاحبها ، تاريخيا ، نمو في الانتاج على نطاق عالمي ، وهي عملية تقترن بتدمير المجتمعات وقوى الانتاج ما قبل ـ الرأسمالية . أما النتيجة الثانية فهي انه بسبب طبيعة الملكية الخاصة للرأسمالية ، تنمو طبقة تستفيد من هذا النظام عبر مركزها في عملية الانتاج .

وحيث ان الدولة تلعب دورا نشيطا في الانتاج الرأسمالي، فانها تدافع ايضا عن مصالح هذه الطبقة . وفي الوقت ذاته ، وبسبب الدور الذي تلعبه الدولة ، تظهر فئة من البيروقراطيين، افرادها ليسوا بالضرورة ملاكا مباشرين لرأس المال ولكنهم يستفيدون عبر مركزهم فيالشرائح الاعلى لجهاز الدولة ؛ من الفائض الاقتصادي . ان هذه الفئة تسهم مع اصحاب الملكية الخاصة في ادارة الاقتصاد وتشكل جزءا اساسيا من الطبقة المسيطرة في هذا المجتمع .

ثمة عنصران رافقا نمو الرأسماليةفي ايران : فمن ناحية، حدث توسع جوهري في قوى البلاد الانتاجية . يظهر للعيان من خلال ارقام الانتاج والدخل ، وهو عملية ترتبط بتدمير قوى الانتاج السابقة ، ومن ناحية اخرى ، النمو المتسارع لطبقة رأسمالية ايرانية ، وهي برجوازية تطورت من خلال التوسع الاقتصادي في الفترة منذ اواسط الخمسينات(*). قد تبدو هذه الجوانب والمواصفات واضحة بما فيه الكفاية الا ان هناك حاجة الى عرضها جليا ما دام هناك قدر من النزاع حول علاقة، او دقة ،مقولة ان ايران دولة «راسمالية» على الاطلاق . يميل بعض الكتاب غير الماركسيين الى تجاهل بعض الخصائص المحددة لنظام ايران الاجتماعي ويقدمون تحليلات اقتصادية واجتماعية ،

(*) ثمة ادعاء عام يطلقه اكاديميون وكتاب مؤيدون للنظام يقول بانه لا يمكن تحليل الاوضاع في ايران وفق مفاهيم « غربية » أو « مستوردة » ، وخاصة من خلال المفاهيم الطبقية . يدعي جميع المدافعين عن أنظمة الحكم في بلادهم ذلك ، الا ان المبررات التي يقدمونها هزيلة للغاية : ان لكل مجتمع خصائصه المميزة ، ولكن هذا لا يعني أن المقولات النظرية العامة لا يمكن تطبيقها على هذه البلدان ، أكثر مما يمكن تطبيق مفاهيم الطب أو الهندسة .

أو حتى سياسية ، تعامل المؤشرات الفردية بمعزل عن التطور الرأسمالي للبلاد . ان اولئك الذين يكتبون عن التطور الاجتماعي والاقتصادي درن العودة الى الخصائص الرأسمالية الواضحة في عمليات التحول هذه يتجهون نحو استعمال مواصفات عامة مثل « التحديث » أو « التنمية » ، والمشكلة هي ان هؤلاء لا يحددون هوية المستفيدين من هذه العمليات او المحتوى الطبقي للاهداف « التنموية » و« التحديثية » المقترحة . تتجلى هذه التعمية في اعمال بعض علماء السياسة غير الماركسيين الذين يناقشون التطور السياسي في ايران من خلال التحليلات السلوكية وتحليل النخبة ، او على اساس انه اسلوب يستخدمه الشاه لتعزيز مركزه (١) . وينحو البعض الى فرز التجمعات

---

(١) I-Marvin Zonis, The Political Elite Of Iran, Princeton, 1971, James Alban Bill, The Politics of Iran, Columbia, ohio, 1972; Leonard Binder, Iran Political Development in a Changing Society, Berkely and Los Angeles, 1962.

سنضطر الى الخروج عن حدود هذا الكتاب ، لو بحثنا في الافتراضات النظرية العامة لكل من هذه الاعمال الثلاثة التي تنتمي الى مدرسة واحدة ، رغم الاختلافات الواضحة فيما بينها . وليس القصد انكار ان كلا من هذه المؤلفات يعكس تتبعا عارفا بالوضع الايراني ، كما أنها تحتوي قدرا من التحليل الاصيل . ولكن ، على أي حال ، يمكن هنا أن ننقد باختصار بعض النقاط .

يعلن « زونيس » (ص ٥) أن هدفه هو دراسة « وجهات نظر وسلوك الافراد ذوي السلطة » دون الخوض في مكونات هذه السلطة وعلاقتها بالملكية والدخل . ويذكر أيضا (ص ١١) أنه « حرم من الاطلاع على انشطة بعض ضباط القوات المسلحة من قبل الشاه » ، الامر الذي يجعل مثل هذه الدراسة محدودة للغاية . أما « بل » ، فهو يدعي أنه يطبق مفهوم الطبقة ، الا أن مفهومه للطبقة ليس واضحا على الاطلاق . انه يعتبر « طبقة المهنيين الوسطى » انها طبقة « جديدة » (ص ٧)، الا أنه لم يحدد أي طبقة ، مالية أو صناعية، متوسطة مميزة ، ويبدو أيضا انه يفترض ان الطبقات الموجودة في مجتمع ما قبل ـ الراسمالية يمكن أن توجد وتستمر في ظل الراسمالية . اما مؤلف « بايندر » فتمت كتابته فيما قبل « الثورة البيضاء » ، وفي الوقت الذي يخصص فيه حوالي ٢٠ صفحة لتحليل « وزارة الحكومة » في ايران (موضوع ليس على هذه الدرجة من الاهمية) وصفحات اكثر « لطرق » الحكم ، يبدو أن المحتوى الاجتماعي ـ الاقتصادي للحكومة الايرانية لم يكن أمرا يعنيه .

في داخل « النخبة » الايرانية دونان يقوموا بمحاولة جادة لتحديد علاقة هذه النخبة بمسألة توزيع الدخل والملكية في ايران ، حتى على اساس المعلومات المتوفرة . ويخصص البعض مساحـات واسعة للحديث عن الملامح السلوكية لنظام الشاه في السيطرة ، متجاهلين في الوقت ذاته الاطار الاجتماعي ـ الاقتصادي الذي يحيط بهذا النظام .

تتضمن مثل هذه الاعمال قدرا كبيرا من المادة الوصفيـة ، الا ان هناك ما يحول دونها ، بسبب اختيار نظري ، والقيام بمحاولة الاجابة على تساؤلات أعرض تثيرها الدولة الايرانية والعلاقة بين الدولة والتنمية الرأسمالية ونمو برجوازية ايرانية .

من ناحية اخرى ، لم يخص الكتاب الماركسيون مسألـة تطور الرأسمالية في ايران ، ومسألة الطرق التي اثر بها هـذا التطور في الدولة الا باهتمام قليل . ان احدى قواعد التحليـل اللينينية والماركسية لتطور الرأسمالية تؤكد على ان مثل هـذا التطور ذو طابـع تقدمي الى حـد ما ، وهو مدعاة لترحيـب الاشتراكيين به ، باعتباره خطوة الى الامام بالمقارنة مع انظمـة ما قبـل ـ الرأسمالية وكخطوة تعبـد الطريق امـام نهوض الاشتراكية (*) . ان معظم النقد الموجه من قبل بعض الماركسيين الايرانيين كان محاولة منهم لتفنيد التطور الرأسمالي في ايران أو لذمه ، وكأن الظروف التي كانت تعاني ايران في ظلها يجب الحفاظ عليها . يضاف الى ذلك ان ماركسيين آخرين ينكرون حدوث اي تطور رأسمالي على الاطلاق . ويمكن العثور على نسخة محددة من هذا الرأي في اعمال اولئك الذين يسحبون على ايران التحليل الصيني الذي طوره ماوتسي ـ تونغ ، فيعتبرون ايران « شبه ـ اقطاعية » أو « شبه ـ مستعمرة » : غير ان هذا ليس

(*) يوضح لينين في كتابه « تطور الراسمالية في روسيا Development of Capitalism in Russia. هذه النقطة بجلاء معارضا بذلك الحنين الرومانسي لـ « النارودنيكيين » : ويمكن ذكر الملاحظة ذاتها بشأن مؤلفات بعض المعارضة الايرانية في هذا اليوم .

ممكنا في السبعينات ، ذلك ان ايران ، في الوقت الذي لا تزال فيه تحتفظ ببعض العناصر ما قبل ــ الرأسمالية ، لم تكن اقطاعية بأي شكل من الاشكال منذ تطبيق الاصلاح الزراعي في اوائل الستينات (٢). في الناحية الاخرى ، نجد اولئك الذين يقرون بوجود تطور رأسمالي في ايران يميلون الى ارضاءانفسهم عن طريق اطلاق الاستنكارات الاخلاقية العامة ضد النظام ، او عن طريق وصفه بأنه نظام « فاشي » أو « تابع » للرأسمالية الغربية، ويندر ان يذهب هؤلاء الى ما وراء هذه الصياغات في مسعى منهم لتقديم تحليل دقيق بشأن الدولة الايرانية .

ان احتكار الدولة للعنف في ظل الرأسمالية وضمانها لاستمرار اشكال الملكية القائمة يتضمنالدفاع عن مصالح الطبقة الرأسمالية الحاكمة ومصالح حلفائهاالعالميين . هذا هو الواقع في جميع المجتمعات الرأسمالية ، اما في البلدان الرأسمالية النامية فتلعب الدولة دورا أبعد هو دور التدخل الاقتصادي وهي في هذه الحالة لا تضمن مجرد الشروط التي يجري في ظلها اعادة انتاج رأس المال ، بل انهاتدفع باتجاه تحقيق التطور الرأسمالي والتراكم . وفي ايران ، حيث تسدد عوائد النفط مباشرة الى الدولة ، فان هذه الاخيرة اصبحت القوة المسيطرة في اقتصاد البلاد ، في الوقت الذي يظل هدفها فيه تشجيع التطور الرأسمالي.

يمكن للدولة الرأسمالية ان تمارس وظائفها السياسية بأشكال عدة . ففي حين انها تنزع الى الحفاظ على مركز الطبقة الحاكمة ، فانها لا تحتاج الى لعب دور مجرد أداة فيبد هذه الطبقة ــ ويندر في الواقع ان تفعل ذلك .

ان برجوازية مامنقسمة على ذاتها ، يمكن ــ او لا يمكن ــ

---

(٢) For Example, Thomas Ricks, Contemporary Iranian Political Economy and History : an Overview, in The Review Of Iranian Political Economy and History, December 1976, vol. I, no. I.

ان تمارس دورها في السلطة وفق مسلك ديمقراطي ، ومن خلال نظام برلماني . ان حدوث ذلك رهن بالشكل الذي يتخذه التطور في المجتمع المعني ورهن بتوفر الشروط اللازمة لقيام الديموقراطية البرجوازية . حتى في هذه الحالات تتصرف الطبقات من خلال ممثلين منتخبين . اما اذا ما لم تتوفر هذه الشروط الاساسية لقيام مثل هذه الديموقراطية ، مثلما حصل في ايران، فان الدولة تمارس دورا غير مباشر كضمانة لمركز الطبقة المسيطرة ، اما من حيث سياسات محددة بعينها فيمكن ان تعمل الدولة باستقلال عن الرغبات المعلنة لقطاعات واسعة من هذه الطبقة او حتى بالتصادم معها . ودول كهذه موجودة كشكل من اشكال الحكم الرأسمالي بوفرة ليست أقل من وفرة وجود الانظمة الرأسمالية ذات الحكم الديمقراطي البرجوازي . وهذا النوع من العلاقة بين الدولة البرجوازية لا يعني ان الدولة بطابعها العام ليست رأسمالية .

ان الدولة الايرانية واحدة من مثل هذه المؤسسات — انها تكفل اعادة انتاج وتطوير الرأسمالية دون ان تكون قابلة للاستجابة مباشرة لتأثيرات البرجوازية الايرانية . الا انها، دون شك ، تعكس وجود البرجوازية ، ذلك ان هذه الطبقة ، تقدم القاعدة الاجتماعية للدولة وتمثل القطاع الهام الذي يتعاون معها ، وهي القاعدة التي لولاها لما تمكنت الدولة من الاستمرار ، وتنظم توزيع الثروة وفق طرق تعود عليها بفوائد لا تتناسب مع حجمها، تشرف على عمليات التراكم والاستثمار بما يخدم مصالحها . وتتألف هذه الطبقة من مجموعات ثلاث : كبار موظفي الدولة ، ومن ملاك الاراضي الرأسماليين ، ومن المشتغلين بالتمويل والتجارة والصناعة . ان هذه المجموعات الثلاث تكون البرجوازية الايرانية ، الطبقة التي شهدت توسعا كبيرا في اثناء التطور الرأسمالي في ايران ، وهي الطبقة التي كانت الدولة البهلوية تدافع عن مصالحها . لقد حافظت كل من هذه المجموعات على خصائصها بسبب تدخل الدولة المستمر لصالحها. وقد احتلت فئة موظفي الدولة هذا المركز ، بعد ان نمت من بؤرة ادارية

صغيرة فيالعشرينات. لقد قامت الشرائحالعليا من موظفيالدولة، ومن القوات المسلحة ، بدور الاداة التي تجند عناصر جديدة في صفوف البرجوازية ، ويعتمد اعضاؤها على سياسة الدولة في الاستخدام ومنح الامتيازات ، ان الوفرة في عوائد النفط قد زادت كثيرا من عدد ودخول امثال هؤلاء . ويعكس اصحاب الاراضي أيضا ، في المدن والارياف ، سياسة الدولة في تحويل الريف وفق المسار الرأسمالي : ان من اظهر تعاونا مع عملية التحول الرأسمالي هذه احتفظ بملكيته للارض ، أما أولئك الذين فقدوا اراضيهم فقد جرى تعويضهم أو تشجيعهم للعمل في الصناعة اوالتجارة في المدن (انظر الفصل الخامس : التنمية الزراعية) . واخيرا ، لقد حقق من يعمل في التجارة والصناعة ارباحا طائلة من جراء سياسات النظام منذ الخمسينات : وكان قطاع من هؤلاء ، في وقت سابق ، قد عارض الشاه ، وفضلوا تطبيق سياسة اقتصادية اكثر وطنية تعمل على تقليص حجم التنافس الاجنبي . الا ان الشاه ،على اي حال ، تمكنمن كسب تأييد هذا القطاع الهام من البرجوازية عن طريق اتخاذه لبعض اجراءات الحماية ومنحهقروضا سخية بفوائد منخفضة (كان ذلك ممكنا بسبب الدخل من النفط) . وكنتيجة لسياسات الدولة الحديثة ، توسعت هذه الطبقة ، بالتالي ، من حيث العدد والثروة خلال العقدين الماضيين .

هناك من يعترض علىوضع هذه المجموعات الثلاث في طبقة واحدة ويشكك في أن تكون الدولة تعكس مصالحها . لا شك في ان الصعوبة في التعامل مع هذه الفئاتعلى اساس انها تمثل طبقةواحدة تكمن في انها ــ اي الطبقة ــ لاتزال في طور التكوين، الا انه لم يحدث مرة ان كان تركيب فئة اجتماعية ما ساكنا ، بالاضافة الى ان عناصر هذه الفئة الثلاثة ليست حديثة العهد فقد وجدت فئة ملاك الاراضي الرأسماليين منذ اوائل الستينات، والبرجوازية موجودة في الصناعة والتجارة منذ الاربعينات ، وفئة كبار موظفي الدولة موجودة منذ العشرينات، أي انها جميعا كانت موجودة قبل البدء بعملية النمو الرأسمالي . غير ان المشكلة

الاصعب هي تحديد طبيعة علاقة هذه الطبقة ، او على الاقل قطاع الرأسمالية الخاصة منها ، بالدولة ، فهناك قدر من العداء لا بأس به بين الصناعيين ورجال الاعمال وبين الدولة ، ووفقا لواحد من التقارير : « ان موقف البرجوازية متناقض داخليا ، بل هو على حد تعبير أحد السوسيولوجيين مصاب بالفصام. فهي تحبذ النظام الاجتماعي ــ الاقتصادي الذي قام من جراء «الثورة البيضاء » ، ذلك النظام الذي لا يزال رغم كل شيء يسمح لها بان تزدهر ، ولكنها في الوقت ذاته تشعر بالكثير من الامتعاض تجاه نظام سياسي يقوم على سلطة الفرد ويبقيها بعيدا عن مراكز اتخاذ القرار مفضلا الاحكام الاعتباطية (٣). ان هذا الارباك الواضح يدل على المشكلة العامة للبرجوازية الايرانية : فلانها عاجزة ، لاسباب ذكرناها ، عن القيام بأي دور مباشر في سياسة الدولة، فانها اضطرت الى تقديم التنازلات لصالح العرش ، ولكن قليلين هم الذين يشكون في ان دولة قمعية من هذا النوع تشكل ضرورة كي تحافظ البرجوازية على مركزها او في أن « الثورة البيضاء» حققت لها فوائد . لقد اضطرت البرجوازية ان تستسلم لسياسات النظام ، ولكن دعمها للدولة مشروط باستمرار استفادتها من الدولة وما ان تعجز الدولة عن القيام بذلك حتى يمكن ان تنشب أزمة سياسية عميقة في ايران .

يمكن عرض المكاسب التي تحصل عليها البرجوازية من جراء التنمية الرأسمالية وفق الخطوط العامة التالية : حوالي ١٠ في المائة من السكان يستهلكون نحو ٤٠ في المائة من اجمالي الاستهلاك، وقد ادى ازدهار السبعينات النفطي الى توسيع الهوة بين الاغنياء والفقراء في ايران (انظر الفصل السادس : النفط والتصنيع) . لا يستطيع اي نظام ان يعتمد على القسر وحده ، والدولة البهلوية التي ترعى مصالح هذه الطبقة ستتهاوى اذا ما حجبت عنها هذه الاخيرة الدعم . ولا شك انه اذا ما حدث ذلك ، فان عجز البرجوازية الايرانية ذاته سيجبرها على قبول شكل آخر من

(٣) Le Monde, 6 October 1976.

الدولة التي يتمثلها غير مباشرة ، ويكون الحكم في هذه المرة تحت اشراف القوات المسلحة . وحتى هذه الدولة ستكون رأسمالية، وستسعى بطريق غير مباشر الى تمثيل مصالح هذه البرجوازية وضمان اعادة انتاج رأس المال .

الثورة البيضاء

ان الخاصية الرئيسية الثانية من خصائص الدولة الايرانية هي انها ليست في بلد رأسمالي وحسب، بل في بلد رأسمالي نام . ويعني هذا ان الدولة تعمل على ترويج نمو العلاقات الاجتماعية الرأسمالية ، وتوزع القوى المنتجة وفق مسالك رأسمالية . هذا ما فعلته بالضبط « الثورة البيضاء » التي بدأت في العام ١٩٦٢ والتي أرست عددا من الاصلاحات التي كان الغرض منها تمهيد الطريق امام مثل عملية التنمية هذه . كانت الاركان الستة الاولى للثورة البيضاء كالتالي : استصلاح الاراضي ، وتأميم اراضي الغابات ، بيع الشركات الصناعية التي تملكها الدولة الى مصالح خاصة ، والمشاركة في الارباح المتأتية عن الصناعة، حق التصويت للنساء ، تأسيس جهاز للتعليم ينتقل الى القرى .

ورغم ان الشاه قدم هذه النقاط جميعا علما انها بنود محددة، الا انها في الحقيقة ليست متماثلة في الاهمية . فأهمها هو برنامج الاصلاح الزراعي ، اما الكثير من النقاط الاخرى فقد كانت ذا طابع أقل تحديدا ، اذ لم يكن اكثرمن نداءات غامضة تحث على الفعالية الاقتصادية والادارية . واما الحصص العمالية وبرنامج المشاركة في الارباح فهما اجراءان اصلاحيان معياريان ، أهميتهما أقل بكثير من تلك التي ادعاها النظام ، واما منح حق التصويت للنساء واقامة المجالس القروية المحلية ، فان لها نتائج عملية محدودة جدا في بلد تقوم الدولة فيه بالتلاعب والسيطرة على الحياة السياسية . وليس البرنامج بأي معنى من المعاني أصيلا ، ذلك ان كثيرا من الاجراءات هي اجراءات يتعين على اية عملية للتنمية الرأسمالية ان تتخذها . ومن ناحية اخرى فان «الثورة» تتجنب أي اصلاح لاهم خصائص الحياة الايرانية ، اذ انها تتجنب اصلاح

توزيع السلطة السياسية وموقع الملك نفسه . ان الثورة البيضاء التي اعيدت تسميتها لتصبح ثورة الشاه ـ الشعب ، ليست بالطبع ثورة على الاطلاق : بل انها برنامج اصلاحي وضع وطبق لمنع الثورة ، ولتقوية مركز الملك والدولة .

وهناك عامل ، يميل معظم المعلقين الرسميين والغربيين حول هذا البرنامج ، الى التقليل من شأنه ، ذلك هو الوضع الدولي الذي أطلق هذا البرنامج في ظله . وقد كانت بداية الستينات الفترة التي حثت فيها ادارة كنيدي حلفاءها في العالم الثالث على القيام بالاصلاحات الضرورية للحيلولة دون الاضطراب الشعبي ـ وكما رأينا كانت هذه هي خلفية الثورة البيضاء في ايران وكذلك التحالف من اجل التقدم في اميركا اللاتينية . اما من الناحية الاقتصادية ، فقد حدث تحول ملحوظ منذ أواخر الخمسينات في العلاقات بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول الرأسمالية الاقل تقدما : ففي حين ان الاقتصاديات الاقوى كانت حتى ذلك الحين لا تشجع التصنيع في العالم الثالث ، فان هذا الموقف تبدل بالنسبة لبعض البلدان الاقل تقدما على الاقل . وبدأت درجة من تشجيع الصناعة في الاقطار الاقل تقدما . ليس هذا صحيحا بالطبع بالنسبة للعالم الثالث ككل ، ولكنه صحيح بالنسبة لعدد من الاقطار ، من بينها ايران . وقد قام بتشجيع هذه العملية حكومة الولايات المتحدة والوكالات المالية الدولية . والشركات الرأسمالية العاملة على مستوى دولي ، والكثير من هذه مركزها الولايات المتحدة . ولولا هذان الظرفان الدوليان ـ السياسي والاقتصادي ـ والتغييرات التي عكسها هذان الظرفان على سياسات الاقطار الرأسمالية المتقدمة ، لما كان بامكان التطور الرأسمالي في ايران أن يحصل (٤) . ويصح الامر ذاته على

---

(٤) حول سياسات الاستثمار المتغيرة التي تتبعها الدول الرأسمالية المتقدمة في اميركا اللاتينية راجع ، على سبيل المثال :

The Contraditions of Dependent Development, New Left Review, no. 74.

ان الفروقات بين ايران ودول مثل الارجنتين والبرازيل تكمن في أن

التطورات اللاحقة في الاقتصاد الايراني : فقد كان ارتفاع اسعار الصادرات النفطية الايرانية منذ عام ١٩٧١ مستحيلا لولاالاعمال التي قام بها منتجو النفط الرئيسيون فياوبك ولولا وضع السوق العالمي المحبذ الذي جعلارتفاع الاسعار أمرا ممكنا .

هكذا ، فان التطور الرأسمالي الايراني منذ اوائل الستينات كان قائما بمجمله على تغييرات في سياسات الاقطار الرأسمالية الرئيسية ، وعلى تغييرات في العلاقات الاقتصادية بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول الرأسمالية الاقل تقدما .

آليات السيطرة

ان الخاصية المميزة الرئيسية الثالثة للدولة الايرانية هي الشكل الذي اتخذته الحكومة ، وهو الشكل الديكتاتوري . بينما تقوم الدول في كافة المجتمعات على تضافر القمع بالرضى ، فان الوزن النسبي لكل من هذين الشكلين يحدد ما اذا كان الحكم ديمقراطيا أو ديكتاتوريا . ولقد كانالكثير من الدولالرأسمالية ، ولا يزال ، ديكتاتوريا ، ولا شك في ان ايران كانت منذ العام ١٩٣٥ احدى هذه الدول . ولقد قمنا بوصف العوامل التاريخية التي جعلت هذا الشكل من الحكم البرجوازي حتميا ، ضعف البرجوازية ، وخطر القوى الشعبية . فلم يكن بالامكان الدفاع عن الملكية الخاصة وعن مصالح رأس المال الدولي بغير هذا الشكل من الحكم . واذاما اخذنا بالاعتبار ضعف وتفكك البرجوازية فانه يتضح لنا ان هذا النوع من الدولة فقط كان بامكانه ان ينفذ برنامج الاصلاح الزراعي ضد معارضة جزء من الطبقة المالكة للاراضي . وبالاضافة الى ذلك ، كثيرا ما تكون الدولة القمعية التي تسحق اي حركات شعبية مستقلة مناسبة لاجتذاب رأس

للدولة الايرانية موارد أوسع من راس المال لاستثمارها في مشاريع مشتركة ، وكذلك انه في حين أن الاستثمار الاجنبي في أميركا اللاتينية ، يتوجه بشكل خاص نحو انتاج السلع بغية تصديرها الى اسواق أخرى ، فان الانتاج في ايران في هذه المرحلة موجه بالكامل تقريبا نحو السوق المحلية .

المال الاجنبي . ولا شك في ان المديح الذي أغدقه رجال الاعمال الاجانب على «الاستقرار» في ايران انعكاس دقيق لضرورة هـذه السياسة . وفي حين ان العوامل الاقتصادية هي المسيطرة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية ، فانه لا شك بان نظاما ديمقراطيا غير مستقر مع ما يصاحبه من حركات احتجاج شعبية واضرابات ونزاعات ، بالاضافة الىحكومة ضعيفة ، كان سيمثل عاملا لايجذب رأس المال الاجنبي الىالبلد الذي حكمه الشاه منذ العام ١٩٥٣.

لقد زادت الدولة البهلوية باضطراد سيطرتها على المجتمع والسياسة الايرانيتين منذ العشرينات .وقد كان هذا هو الحال على وجه الخصوص منذ عام ١٩٥٣ . وبكلمات احد المراقبين الاميركيين : « يمكن وصف حكم الشاه كله ، بما صاحبه من انتكاسات مؤقتة ، بأنه ربع قرن استطاعت البيروقراطيتان العسكرية والمدنية فيه توسيع سلطتهما وسيطرتهما على نشاطات السكان بشكل عام باستمرار واضطراد ،في الوقتالذي وسع فيه الشاه سيطرته على هاتين البيروقراطيتين بشكل اكثر اصرارا (٥) . ان احد المظاهر الرئيسية لهذا النظام هو انه لم يسمح لاي نشاط سياسي مستقل من اي نوع كان في ايران ، رغم انه كان هناك نظام حزبي شكلي منذ العام ١٩٥٧ . فمنذ ذلك الحين وحتى العام ١٩٧٥ سمح الشاه لحزبين سياسيين بالعمل : حزب الحكومة (ميليون) .Melliyun الذي اصبح في ما بعد حزب « ايران نوفين » .Iran Novin ، وحزب المعارضة (ماردوم) .Mardom . وقد كان كل من الحزبين يقدم مرشحين للمجلس، ولكن لم يسمح لاي منهما بترشيح احد دون موافقة السافاك المسبقة ، كما ان حدودا ضيقة قد فرضت على الانتقاد . وكان المجلس المنتخب لا يتمتع باي سلطات ، كما ان الشاه كان ولا يزال يعين رئيس الوزراء .

لم يصدق احد ان هذا النظام كان يمثل ، بأي شكل من

(٥) Zonis, op. cit, p. 18.

الاشكال ، نظام حزبين (٦) ، ومع ذلك فان الشاه نفسه ادعى بأنه يحمل الامر على محمل الجد واعلن : « لو كنت ديكتاتورا وليس ملكا دستوريا ، لكنت قد اغريت بالحزب الواحد يماثل ذلكالذي نظمه هتلر ، او كتلك الاحزاب التي توجد اليوم في الاقطار الشيوعية » (٧) . وفي الواقع كانت هاتان المنظمتان دون أي محتوى ، وكان كلاهما تحت سيطرة الشاه الكاملة . وفيحالتين فصل اثنان من قادة حزب ماردوم لانهما تخطيا الحدود الموضوعة وعبرا عن قضايا خطيرة : علي أميني في العام ١٩٧٢ ، وخليفته ناصر أميري في العام ١٩٧٤ (٨) .

غير أن الشاه في عام ١٩٧٥ قرر أن ينهي هذه اللعبة وينتهج سياسة أكثر نشاطا هدفها تعبئة الدعم للنظام وتقوية الدور السياسي للدولة ، لا بشكل سلبي فحسب ، بل بطريقة ايجابية نشيطة داخل المجتمع الايراني . فقام بمبادرة غير متوقعة أعلن فيها انشاء حزب جديد أسماه حزب « راستاخيز » ، أو حزب « البعث القومي » National Resurgence. وضغط على الايرانيين جميعا كي ينضموا الى هذا الحزب ، وفي حين ان الهيئتين السابقتين لم يكن لديهما أي تنظيم حقيقي خارج المجلس، خطط لهذا الحزب الجديد أن يكون حزبا جماهيريا . وما أن حل عام عام ١٩٧٧ حتى أصبح هذا الحزب يدعي أن لديه خمسة ملايين عضو ، وانه قد نظم خلايا عملية على امتداد البلاد !

الاغلب ان التفكير الذي كان وراء انشاء « راستاخيز » هو أن النظام بحاجة الى وسيلة أكثر ايجابية لكسب الدعم واجبار الناس ، خاصة أولئك الـــذين تستخدمهم الدولة ، أو الذين

(٦) Binder, op. cit; pp. 221-222-

(٧) Mohommed Reza Bahlawi, Mission for my Country, London, 1961, p. 173.

(٨) The Times, 16 October 1972; Financial Times, 3 Janaury 1975 .

يعملون في منظمات تديرها الدولة مثل النقابات ، على اعـــلان ولائهم علناً . وقد جاء هذا الاعلان عن الحزب نحو نهاية الازدهـــار الذي أعقب عام ١٩٧٣ عندما بدأت دلائل المشاكل الاقتصاديــة بالظهور ، وعندما بدأ الشاه يؤكد على الحاجة على الانضباط فـــي الادارة وفي الصناعة . وقد كانت كلمات الشاه حول هذه المسألة صريحة ومباشرة بما فيه الكفاية :

« ينبغي علينا أن نرتب صفوفنا . ولذلك ، فاننا نقسم هذه الصفوف الى فئتين : أولئك الذين يؤمنون بالملكيــة وبالدستـــور وبالثورة الباهمانية السادسة (أي التاريخ الذي أعلنــت فيـــه الثورة البيضاء في عام ١٩٦٣) ، وأولئك الذين لا يؤمنون بهذه ... والشخص الذي لا ينضوي في الحزب الجديد لا يؤمن بهذه المبادىء الرئيسية الثلاثة التي أشرنا اليها، وأمام مثلهذا الشخص أحد خيارين : اما انه ينتمي الى منظمة غير قانونية أو انه مرتبط بحزب تودة الممنوع . أي بعبارة أخرى أنه خائف . والمكان الذي ينتمي اليه مثل هذا الشخص أحد السجون الايرانية ، أو اذا كان يريد أن يغادر البلاد فانه يستطيع أن يفعل ذلك غداً حتى دون أن يدفع رسوم خروج ، فان بمقدوره أن يذهب حيث يشاء لانه ليس ايرانيا ، انه لا أمة له ، لان نشاطاته غير قانونية ويعاقب عليها القانون . أما الشخص الذي ليس أحد عناصر حزب تودة ، وليس خائناً لا دولة له ، ولكنه لا يمكن بهذه المبادىء الثلاثة فهو حر شرط أن يعبر عن رأيه علانية ، واذا لم يكن معاد للقومية فاننا سنتركه حراً . ولكن ، اذا كان مثل هذا الشخص يطبق معايير مزدوجة ، أو يختبيء هنا وهناك كما رأينا البعض يفعل ، فذلك غير مقبول. يجب على كل امرىء في هذا البلد أن يكون رجلا بما فيه الكفايــة ليوضح موقفه . ان كان يوافق على هذه الشروط أو لا يـــوافق فقد قلت سابقا اذا كان لعدم موافقته ابعاد خيانية فان مصيـــره واضح . أما اذا كانت له جذور ايديولوجية فهو حر في ايـــران ولكن يجب أن لا تكون لديه أية توقعات . وفي الوقت ذاته ، فانه سيكون محميا تماما بالقوانين الايرانية كفرد في المجتمع . اننـــا نتوقع من كلّ فرد بالغ أن ينضم اما بدخول هذا الشكلالسياسي

الجديد ، أو بتوضيح موقفه غدا أو في أية فرصة قادمة » (٩) .

فلذا فقد كان الضغط موجها نحو كل فرد كي ينضم الى هذه المنظمة . وأما العبارة التهديدية بأنه « عليه أن لا ينتظر توقعات » فانها تأخذ معنى خاصا في بلد الدولة فيه هي السيد المسيطر ومصدر التقدم . ومن الخطأ أن ينظر الى راستاخيز بأنه مصمم ببساطة للايهام بوجود شكل من الديمقراطية في ايران هو في الحقيقة غير موجود . ذلك أن لهذه المنظمات غرضا اضافيا أهم هو بالتحديد خلق الدعم للنظام ، كما أنها وسيلة لاجبار الناس على تعريض أنفسهم للشبهة باعلانهم الولاء. ان الترقيات والسلامة والاتصالات الشخصية وكثيرا غيرها يعتمد عليها اذا كان الشخص عضوا في الحزب أم لا .

تمتد سيطرة الدولة في ايران الى كافة حقول الحياة العامة. وقد ادعى الشاه أنه يحافظ على الدستور (دستور عام ١٩٠٦) ، ولكنه في الواقع قد ألغى هذا الدستور منذ أمد بعيد ، كما ألغى كافة الحريات التي يضمنها . اذ لا تستطيع أية منظمة سياسية أخرى أن تعمل ، ويضمن السافاك أن يسحق كافة المنظمات والافراد الذين يتخذون من النظام موقفا انتقاديا . كذلك فان الهجرة الى الخارج مقيدة . ففي حين أنه يسمح للطبقة المتوسطة غير المسيسة بالتدفق الى خارج البلاد ، يعتقد أن عدة الاف من الناس الذين يشك في انهم معارضون سياسيا محرومون من جوازات السفر . كذلك فان رجال المحاماة ممنوعون عمليا من العمل في الدفاع عن القضايا التي تتعلق بالجنح السياسية . فهذه تحاكم أمام المحاكم العسكرية . كذلك فان الصحافة تحت سيطرة الدولة مع العلم ان الصحيفتين الرئيسيتين « كايهان » و «اطلاعات» مملوكتان لافراد، وهاتان الصحيفتان تتسمان بالتملق الذليل وهما تبرزان ابرازا يبعث على الملل آخر التصريحات الرسمية وتحترم تعليمات الرقابة التي يرسلها السافاك كل شهر.

---

(٩) من خطاب الشاه في ٢ آذار (مارس) عام ١٩٧٥.
Ministry of Information and Tourism pamphlet, PP. 11-13

وفي عام ١٩٧٥ ذهبت الحكومة أبعد من ذلك فأغلقت ٩٥٪ من كافة النشريات في ايران وفق قانون أصدرته ينص على ان أية نشرة تصدر في ايران ينبغي أن تحقق رواجا يبلغ ٣٠٠ أو أكثر . أما ناشرو الكتب فيواجهون عقبة اضافية ، ذلك أن سلطات الرقابة لا تجيز الكتب الا بعد أن تطبع . وهذا يعني أن الناشرين يخاطرون بأن لا يستطيعون تسويق كتاب بعد أن يكونوا قد تحملوا نفقات طباعته : فتكون النتيجة الرسمية اتباع سياسة حذرة جدا . كذلك فان سيطرة الدولة على وسائل الاعلام ليست مقتصرة على المنع والحظر : فوكالة أنباء فارس pars التي تديرها الدولة تصدر موادها الخاصة بها، كما أن الكثير من المنظمات التي تديرها الدولة مثل النقابات وحزب راستاخيز تصدر صحفها الخاصة بها أيضا .

وتمتد سيطرة الدولة الى مؤسسات أخرى . كافة النقابات تدار من جانب الدولة وتعمل بحيث أن تفرض الانضباط العمالي وتعبيء الدعم للنظام . **وقد كان القادة الدينيون لمدة طويلة من الزمن مقيدين ان لم يكن خاضعين تماما لسيطرة اشكال من رقابة الدولة** ، فقد كانت مواعظهم تراقب من جانب عملاء للحكومة في المساجد . أما في المناطق القبلية فقد حاولت الحكومة أن تجند شيوخ القبائل وتدخلهم في آلة الدولة واعطائهم مناصب وأموال لفرض برامج الحكومة . وقد حدثت عملية شبيهة في القرى حيث تم منذ الاصلاح الزراعي ادخال الرؤساء والفلاحين الاكثر ثراء الى الوكالات السياسية التي تديرها الدولة : والواقع أن الاثر السياسي الرئيسي الذي تركه الاصلاح الزراعي كان استبدال سلطة ملاك الاراضي بسلطة موظفي الدولة داخل القرية (١٠) . كذلك شجعت الانتلجنسيا على اتباع خط الحكومة : بما أن كافة التعيينات التربوية تتم من جانب الحكومة فان العمل في هذا القطاع يمنح بشرط التعاون ، كذلك فان الدولة عملت عبر

---

(١٠) انظر ما نشره بول فييل vieille حول استصلاح الاراضي في صحيفة « لوموند » 27 January 1973.

الجامعات والسافاك ، حتى الى دعم مجلات يديرها كتاب متعاونون .

لقد تخطت درجة سيطرة الدولة السياسية فيإيران الحدود التي وصلت اليها مثل هذه السيطرة في دول رأسمالية أخرى في العالم الثالث ترزح تحت وطأة أنظمة قمعية مماثلة في الظاهر . ففي حالة البرازيل المشابهة في العقد الذي تلا عام ١٩٦٤ ، كان النظام ديكتاتوريا عسكريا سقط على يديه آلاف وعذب الالاف . وكانت السلطة جميعا بيد الحكام العسكريين . لكن الصحافة في البرازيل تمتعت بهامش من حرية النقد والسخرية لا يمكن حتى مجرد التفكير به في ايران ، كما أن الكتب ذات الاتجاه الماركسي شرط أن لا تكون حول مواضيع تتعلق بالمقاومة المسلحة ، كانت متوفرة في البلاد . كما استطاعت الكنيسة الكاثوليكية أن تعمل كمنظمة مستقلة وتشجب التعذيب وسياسات الدولة الاقتصادية. حتى أن حزب المعارضة الضعيف نسبيا ، الحركة الديمقراطية البرازيلية ، استطاع بين الحين والاخر أن يرشح للانتخابات وان يشجب النظام بصراحة ومباشرة في البرلمان. كما أن هناك جماعات من المثقفين الذين يتخذون موقفا نقديا من النظام سمح لها بأن تبحث الطابع الاجتماعي والسياسي للنظام وتنشر نتائج أبحاثها بشكل يستحيل أن يحدث في ايران . وليس القصد من ايراد هذه الامثلة كلها بالطبع انكار الطابع القمعي والوحشي للطغمة الحاكمة في البرازيل ، ولكن القصد منها تبيان المدى الذي وصل اليه القمع في ايران حتى بمعايير أنظمة كالنظام البرازيلي (١١) .

ويمكن للمرء أن يتساءل لماذا كان من الضروري على نظام الشاه أن يسيطر على الحياة السياسية الايرانية وعلى حرية التعبير العامة الى هذا الحد ؟.. يكمن جانب من الاجابة على هذا السؤال بقوة المعارضة للشاه . ولكن هذا بحد ذاته ليس جوابا

---

(١١) للاطلاع على القمع في البرازيل انظر :

Amnesty Internationl, Report on Allgation of Torture in Brazil, London, 1973.

كافيا ذلك أن القمع استمر مدة طويلة بعد العام ١٩٥٣ و ١٩٦٣ ، أي بعد الوقت الذي ربما كانت حاجة النظام فيه لقمع وسحق المعارضة حاجة ماسة . ويبدو أن هناك سببا آخر هو قاعدة الملكية البهلوية ذاتها المتمثلة بارتباطها الضعيف بالبرجوازية الايرانية وبالدعم الايديولوجي الضعيف الذي حبتها هذه الاخيرة به . ان المركز الهش للدولة البهلوية بعد نصف قرن على تأسيسها ربما كان هو السبب الاساسي الذي حدا به الى قمع كل نقد ومناقشة حتى في الاحوال التي لم تكن فيها حركة معارضة تشكل تحديا لها .

أشكال الديكتاتورية

غير أنه لا يكفي أن نقول وحسب ان ديكتاتورية رأسمالية توجد في ايران ، ذلك أن ديكتاتورية كهذه يمكن أن تتخذ لها أشكالا عدة . وفوق ذلك ، من الخطأ أن نستخدم تعبير « الفاشي » ، كما يفعل الكثير من الكتاب دون تمييز بين الحكومات الرأسمالية القمعية ، ذلك أن الفاشية ليست الا شكلا واحدا من الاشكال التي يمكن أن تتخذها مثل هذه الانظمة . والواقع أنه لا توجد هناك منهجية كافية لتصنيف أنظمة كهذه . فقد حالت النقاشات الماركسية الى الاقتصار على ثلاثة أصناف : الفاشية والبونابرتية والديكتاتورية العسكرية . ولكن ، ومع أن كلا من هذه الاصناف يشارك النظام الايراني في بعض خصائصه ، فان أيا منها لا يشكل وصفا كافيا للنظام الايراني بسبب الشكل المحدد الذي تتخذه الديكتاتورية في ايران ، الا وهو الملكية . ويمكن للمرء أن يوضح ذلك ببحث السبل التي يتطابق بها النظام الايراني مع هذه الاصناف الثلاثة والسبل التي لا يتطابق بها معها (١٢).

---

(١٢) Nicos poulanzas , Fascism and Dictatorship, London, 1974.

يقدم تنظيرا لوظائف ما يطلق عليه عبارة الدولة الرأسمالية « الاستثنائية » ، رغم انه يتجنب مناقشة الاشكال المختلفة التي يمكن ان تتخذها هذه الدولة .

ان القوات المسلحة هي العمود الفقري للنظام في أية ديكتاتورية عسكرية ، وقد كان هذا هو الحال في ايران . ورغم أن الجيش لم يتدخل في الشوارع بين العامي ١٩٦٣ و ١٩٧٨ ، الا أنه كان دائما على استعداد أن يفعل ذلك ، كما أن السافاك الذي هو احدى مكونات النظام العسكري كان مسؤولا عن **القمع اليومي** . وليس هناك من شك في أن القوات المسلحة احتلت موقعا مميزا على وجه الخصوص من حيث توزيع عوائد النفط . ولكن هناك خاصية أخرى للديكتاتورية العسكرية كانت واضحة في الانظمة العسكرية حديثة العهد في اليونان والتشيلي واندونيسيا،وهذهالخاصية بالتحديد هي انمركز اتخاذ القرارات يسيطر عليه قادة القوات المسلحة ، ويمكن له نظريا على الاقل ، أن يستبدل بضابط آخر . كذلك فان موظفي الحكومة الرئيسيين يجندون بشكل غالب ، ان لم يكن بشكل كامل من بين صفوف المؤسسة العسكرية ، بالاضافة الى أن القوات المسلحة تقدم نفسها ايديولوجيا على أنها حامي حمى مصير الامة. أما في ايران فالوضع ليس كذلك ، فقد كان الشاه يسيطر على القوات المسلحة رمزيا وفعليا وليس العكس . واذا كان والد الشاه رضا خان قد كان مقيدا في الاصل ، الا أنه خلق مسافة بينه وبين القوات المسلحة بأن أصبح ملكا وأصبح ديكتاتورا بلا منازع . وقد عمد ابنه الى زيادة شقة هذه المسافة وجعل منالاصعب بكثير على أي من قادة القوات المسلحة أن ينازعه موقعه دون أن يتحدى بنية النظام بكاملها . وعلى هذا فان الملك هنا يعتمد على القوات المسلحة دون أن يكون النظام ديكتاتورية عسكرية بشكل مباشر .

أما الشكل الثاني من البرجوازية الديكتاتورية ، أي البونابرتية ، فقد نظر له ماركس وانجلز في أبحاثهما حول فرنسا بعد عام ١٨٤٨ (١٣) . وقد كانت الخاصية المميزة للبونابرتية هي

---

(١٣) Nicos poulantzas, political power and Social Classes, London, 1973.

يحتوي على مناقشة نظرية ماركس في البونابرتية .

الاستقلال النسبي للدولة الناجم بكلمات ماركس عن « ان شبه الديكتاتورية البونابرتية ... تحمي المصالح المادية الكبرى للبرجوازية (حتى ضد ارادة هذه البرجوازية) ولكنها لا تسمح للبرجوازية أن تشارك في سلطة الحكومة (١٤) . وقد كتب انجلز عن بونابرت بعبارات يمكن لها أن تنطبق على شاه ايران الى حد ما : « ويبدو ان الدولة لم تجعل نفسها مستقلة تماما الا في ظل بونابرت الثاني . فقد عززت الدولة موقعها بشكل كامل في مواجهة المجتمع المدني » (١٥) . ولان البرجوازية عاجزة عن تسنم السلطة مباشرة فقد حل النظام البونابرتي القائم الجيش محل النظام البرلماني . ولكن اذا كانت فرنسا البونابرتية في الستينات من القرن الماضي وايران البهلوية في السبعينات من هذا القرن يشتركان في هذه الخصائص ، وخاصة في ان الدولة مستقلة عن الطبقة التي تحمي مصالحها ، فان هناك أيضا اختلافات كبيرة . لقد قامت الدولة البونابرتية في وضع كانت فيه الطبقة العاملة تهدد الدولة ، على الاقل في باريس ، ولكن الطبقة العاملة في ايران من ناحية سياسية أضعف نوعا ما مما كانت عليه الطبقة العاملة في فرنسا قبل قرن مضى ، كما انها لم تشكل بعد تهديدا للنظام كذلك الذي شكلته في فرنسا عام ١٨٤٨ . ثانيا ، اعتمدت الدولة البونابرتية على الدعم الاجتماعي للفلاحين المحافظين الذين سمح افتقارهم للوعي الطبقي الذي كان يعكس نظام اجارة مفتت للدولة الديكتاتورية أن تظل على قيد البقاء . أما في ايران فليس هناك فلاحون من النوع الذي كان يوجد في فرنسا ، كما ان التمايز الريفي الذي يصاحب التنمية الرأسمالية قد نما الى درجة أبعد بكثير . وعلى هذا ، ورغم نقاط التشابه ، ان الديكتاتورية الايرانية لا يمكن أن تصنف على انها بونابرتية .

(١٤) Marx and Engels, Selected Correspondance, Moscow, 1965, p. 214.

(١٥) Karl Marx, The 18th Brumaire, in Marx and Engels, Selected-Works, Moscow, - 1968 P. 170 .

الشكل الثالث للبرجوازية الديكتاتورية هو الفاشية ، ومن المعتاد أن يسمع المرء نقاد نظام الشاه يصفونه بأنه فاشي . ولكن ذلك في العادة يعني فقط ان النظام رأسمالي قمعي يعتمد على التعذيب وعلى الشرطة السرية والسجن لسحق خصومه . ان هذا الوصف عندما يطبق على ايران ، وكذلك عندما يطبق على الانظمة القمعية في أميركا اللاتينية ، يتجنب الخوض في مسألة الشكل المحدد الذي تتخذه الدولة الرأسمالية القمعية . وهنا أيضا توجد نقاط تماثل محددة بالفاشية . فهناك قمع مشابه . وقد أصبحت الشرطة السرية منذ أواخر الخمسينات ، كما في ظل الفاشية ، تلعب دورا مركزيا في تأمين الاستقرار السياسي للنظام . وبالاضافة الى ذلك فان النظام البهلوي ، مثله في ذلك مثل النظام النازي في ألمانيا والفاشي في ايطاليا ، يروج ايديولوجية قومية تقوم على الشوفينية وعلىالحنين الامبراطوري وعلى عبادة شخصية القائد . وهناك في هذا الصدد نقطة شبه محددة هي ان الشاه نفسه قد أخذ على عاتقه اعادة تأكيد ايمانه بالنظرية العرقية القائلة بأن ايران بلد « آري » ، كما انه أضاف الى الالقاب الرسمية لقب **أريامهر** (نور الآريين) (١٦) . كذلك هناك نقاط أكثر أساسية تتعلق بالظروف التي ادت الى ظهور الدولة . فالدولة الديكتاتورية في ايران ما هي الا نتاج لهجمة معاكسة قامت بها طبقة رأسمالية ضعيفة على الحركة الثورية في بلد تأخر عن عملية التنمية الرأسمالية . ومن هنا لم يكن لهذه الطبقة من معالجة الموقف الا باللجوء الى القمع والى التنمية الاقتصادية التي توجهها الدولة . وقد كان هذا هو الحال أيضا في ايطاليا وألمانيا واليابان واسبانيا (١٧) .

---

(١٦) R.K. karanjia, The Mind of Monarsch, London, 1977, p.236

يروي آمال الشاه في « احياء الحضارة الآرية العظمى » مثلما كانت قائمة في زمن الامبراطور سايروس . ومما يذكر انه في عهد الرايخ الثالث ، كانت السلطات الالمانية تسمح رسميا للايرانيين المقيمين في المانيا ، الذين صنفتهم بأنهم « آريون » بالزواج من المواطنين الالمان .

(١٧) poulantzas, Fascism and Dictatorship, op. cit.

غير ان ايران ، لا يمكن أن تصنف بأنهـا دولة فاشية بأي معنى دقيق للكلمة . في المقام الاول ، كانت الاقطـار التي قامت فيها الفاشية أقطارا رأسمالية . صحيح ان هذه الاقطار كـانت متخلفة بالمقارنة مع الاقطار الرأسمالية الاكثر تقدما ، ولكنها مـع ذلك كانت متقدمة اذا ما قورنت بالعالم المستعمر وشبه المستعمر (بفتح الميم) . كذلك كانت هذه الاقطار قـد أنتجت فيها فترة النمو الرأسمالي سابقة طبقة برجوازية صناعية وماليـة في آن معا ، كما انها كانت أقطارا نمت فيها طبقة عاملة كبيرة . أمـا ايران فانها لم تصل الى مرحلة شبيهة علـى الاطلاق ، ولا تزال برجوازيتها أقل نموا بكثير . فوق ذلك ، فان الـدول الفاشية وصلت حدا في الثلاثينات أصبحت معـه تنافس أكثر الاقطار الرأسمالية تقدما ، وفي النهاية شنت الحرب على هذه الاقطار ، بينما اخذت الدولة في ايران ، الشكل الـذي اتخذته بالضبط عبر تبني الولايات المتحدة لها . ورغم عوائـد النفط الضخمة ، فان ايران لا تستطيع بأي معنى مـن المعاني أن تنافس الاقطـار الامبريالية الرئيسية بالشكل الذي فعلت ذلك به المانيا في الحرب العالمية الثانية : ان السيـاق الدولي لتكون الـدولة الايرانية المعاصرة مختلف تماما .

هناك كذلك اختلافات كبيرة اخرى في التركيب السياسي لكل من النظامين . فالاداة الرئيسية التي تستخدمها الفاشيـة هي الحزب : انها تستخدم الحزب للوصول الى السلطة ، كمـا انها تستخدمه أداة رئيسية لتعزيز سيطرتهـا السياسية بعد أن تكون قد استولت على السلطة . وقد كان هنـاك حزب فاشي صغير منظم على غرار الحزب النازي قبل انقلاب العام ١٩٥٣ ، ولكن هذه المنظمـة ، سومكا (حزب العمال الوطني الاشتراكي لايران) ، لم تلعب دورا هاما ، لا في الانقلاب ولا في النظـام الذي أعقب الانقلاب ، وقد اختفى هذا الحزب منذ أمد طويل . أما الجماعات الاخرى التي كانت ايديولوجيتها قومية متطرفة فقد كانت هامشية هي الاخرى بالمقدار ذاته . ومنذ الانقلاب لم يكـن هناك حزب يستحق هذا الاسم فـي ظل الديكتاتورية البهلوية ؛

وأما الهيئات التي خلقتها وتديرها الدولة فقد كانت أقل أهمية بكثير من الاحزاب في ظل الفاشية . كما ان هناك بالاضافة الى ذلك اختلافا آخر بين الفاشية والنظام البهلوي ، وهذا الاختلاف هو بالتحديد ما من نظام فاشي قام باصلاح زراعي . ورغم ان الدولة النازية لم تكن بأي معنى بسيط من المعاني تعبيرا عن القلة المتملكة للارض ، فانها كانت مع ذلك حريصة على عدم معاداة هذه الاقلية ، كما ان ايديولوجيتها كانت تحتوي على عنصر ريفي ليس له مثيل في حالة ايران ، هو المناشدة الصوفية للارض . وبالطبع فان هذا التسامح لم يكن ممكنا الا بسبب ان الريف كان قد أصبح رأسماليا بالفعل ، وان يكن بشكل محافظ ، أما في ايران من الجهة الاخرى ، فقد كان على النظام أن يفرض الاصلاحات على الطبقة المالكة للاراضي كي يدفع بعملية التنمية الرأسمالية .

واذن ، فان كلا من أشكال الديكتاتورية البرجوازية الكلاسيكية الثلاثة يوضح لنا جانبا من جوانب ايران ، ومع ذلك فان أيا منها ليس مناسبا تماما . ان هناك خصوصية للشكل الذي اتخذته الديكتاتورية البرجوازية في ايران لا يمكن فصله عن الدور الذي يلعبه الملك . فان أول ما يواجه المتتبع لشؤون ايران هو ان الشاه كان يمسك بزمام السلطة التنفيذية كاملة في دولة رأسمالية تنمو بسرعة . وانه استطاع أن يزيد من قوته كلما تقدمت هذه التنمية الى الامام . وعلى هذا فان من التبسيط التركيز على مواقف وافعال الملك عند تحليل السياسة الايرانية ، ولكن ذلك لا يجانب الصواب تماما . اذ ينبغي أن لا يصرف النظر عن أصالة هذه الظاهرة التي نحن بصددها حتى وان يكن الشاه لا يعمل في فراغ ويعتمد على القاعدة الاجتماعية السلبية للنظام وعلى الظروف الدولية السياسية والاقتصادية للحفاظ على سلطته.

تركيز السلطة السياسية بيد شخصية واحدة ليس ظاهرة خاصة بايران ، فقد رأينا ذلك يحدث في عدد كبير من الاقطار خلال القرن العشرين . ويمكن لمثل هذه السلطة أن تبنى

من خلال القضاء على المنافسين وتقسيم المعارضة واقامة أتباع عملاء ونمو عبادة شخصية القائد . ولا شك ان أساليب بناء نظام كهذا ، وكذلك أساليب الحفاظ عليه معروفة جيدا ، وليس هناك سوى القليل من الخصوصية للملكية الايرانية من حيث الطريقة التي استخدمها الشاه لتعزيز نظام حكمه . وقد استفاد الشاه ، مثله في ذلك مثل كل الملوك ، من انه يصعب أكثر تحدي ملك من تحدي ديكتاتوري مدني ، ذلك ان المتحدين الشرعيين يجب أن يكونوا من داخل العائلة المالكة نفسها ، ولم يكن للشاه مثل هؤلاء المنافسين .

غير ان أكثر سمات الملكية الايرانية اثارة للدهشة هي انها استطاعت أن تقوي موقفها مع استمرار التطور الراسمالي ، وهي تكاد في هذا الخصوص أن تكون فريدة في القرن العشرين . فقد استطاع الملك في بعض الاقطار الاوروبية البقاء — ولكن فقط كقوة الهاء ايديولوجية تمثل الوحدة الوطنية . وفي بعض الاقطار الرأسمالية الاخرى استمر الملوك في لعب دور أكثر نشاطا ، ولكن ذلك لم يكن الا بالتنافس مع قوى أخرى في الدولة ، أو بالتعاون معها : استمر الامبراطور هيروهيتو امبراطور اليابان بالمشاركة في السلطة التنفيذية مع العسكريين في الثلاثينات والاربعينات ، كما استطاع ملك تايلاند أن يحتفظ ببعض السلطة بسبب تعاونه مع قواته المسلحة . ولكن في كثير من البلدان الاخرى الاقل تطورا ، أدت عملية التنمية الرأسمالية الى وضع أطيح فيه بالملوك اما في وقت مبكر أو في وقت لاحق . فقد أطيح بالامبراطور هيلا سيلاسي ؛ أمبراطور أثيوبيا ، عام ١٩٧٤ بعد ما يقارب عدة عقود من تسلمه للسلطة . ولم يكن مصير الملوك في الاقطار المحيطة بايران مباشرة بأفضل من ذلك . فخلال هذا القرن أطيح بكل الملكيات التي كانت توجد في الدول المحيطة بايران : روسيا (١٩١٧) ، وتركيا (١٩٢٣) ، والعراق (١٩٥٨) ، وافغانستان (١٩٧٣) . كذلك ادى الانقلابان في مصر (١٩٥٢) ، وليبيا (١٩٦٩) الى اقامة جمهوريتين . ولم يستطع الملوك الاحتفاظ بسلطات شبيهة لسلطات ملك ايران ،

ما عدا نيبال وبعض جزر المحيط الهادي والاقطار العربية : المغرب والاردن والسعودية وعمان ودويلات الخليج الاصغر . ومع ذلك فان أيا من هذه الدول ، ربما باستثناء المغرب ، لم يتعرض للجيشانات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعرضت لها ايران . وربما كانت ايران القطر الوحيد في العالم الذي قامت فيه الدولة باتباع سياسة تنمية رأسمالية وظلت في الوقت ذاته نظاما ملكيا كاملا .

ما هي أهمية هذا العنصر الملكي المحدد في هذه الديكتاتورية؟ الا يمكن القول أن محمد رضا بهلوي ديكتاتور ناجح يعمل بالطريقة ذاتها التي عمل بها كثير من الديكتاتوريين في ظل أنظمة جمهورية ، مع فارق وحيد هو أنه محاط بالرموز الامبراطورية ؟ صحيح أن أنظمة الحكم الملكية الديكتاتورية لا تختلف عن أنظمة الحكم الديكتاتورية الجمهورية بالقدر الذي يدعيه مناصرو أي منهما . ولكن هناك ، مع ذلك ، فوارق تتخطى الشكليات . ويتضح هذا من أنه قد جرت في بعض أقطار العالم الثالث محاولات قامت بها ديكتاتوريات جمهورية لتحويل نفسها الى ديكتاتوريات ملكية ، وان هذه المحاولات قد فشلت بطريقة أو بأخرى . ففي الصين حاول يوان شي – كاي أن يعلن نفسه ملكا في العام ١٩١٦ مما أدى الى سقوطه ، وفي أقطار مثل هاييتي (دوفالييه) ، وجمهورية أفريقيا الوسطى (بوكاسا) نجح الديكتاتوران في أن يعلنا أنفسهما امبراطورين ، ولكنهما فعلا ذلك بطريقة أدت الى أن لا يمنحهما أحد شرعية كملكين . وربما كانت الميثولوجيا الايديولوجية التي طورها النظام الايراني مفتعلة ، ولكن ليس هناك من شك في أن الملكين البهلويين استطاعا أن يقيما نظاما امبراطوريا أكثر استقرارا مما كان سيقيمه ديكتاتور فرد . وكان ذلك لان الطبقات قبلتهما كممثلين لها وأيضا لاستخدامهما التقليد الملكي في ايران لاغراض جديدة تماما .

تعود هذه الملكية الديكتاتورية الى أوائل الستينات فقط ، ففي ذلك الحين استطاع الشاه أن يحقق سيطرة فعلية على تلك الجماعات في داخل الدولة من سياسيين مدنيين ومن جيش الذي

كان عليه أن يقتحم السلطة معها بين الحين والاخر منذ انقلاب عام ١٩٥٣ . فأصبحت القوات المسلحة تحت سيطرته الكاملة وأصبح معظم السياسيين المدنيين لا يتصرفون الا بأوامره ولا يجرأون على انتقاده ، ولم يعــد المجلس والصحافة ســوى أدوات خنوعة طيعة . وقد عمد الشاه الى التأكد من أن أي عضو من أعضــاء جهاز الدولة يكسب لنفسه بعض الشعبية بأعماله أن يطرد : كان هذا هو حال حسن أرسانجاني وزير الزراعة الذي أقيــل عــام ١٩٦٣ ، وأحمد نفيسي رئيس بلدية طهران الذي أقيل واعتقل في العام ذاته ، كما كان هذا هو الحال مع قادة حزب «ماردوم» في أوائل السبعينات. ومن الواضح ان شخصا واحدا لا يستطيع أن يدير شؤون بلد ما بمفرده ، وانه لا بد أن يكون هناك عنصر من عناصر توزيع السلطة . ولكن الشاه قد عمل والى أقصى درجة ممكنة أن لا يستطيع من هم تحته من التعاون في ما بينهم الا من خلاله ، كما أنه يشعل المنافسة بين الجماعــات المختلفة التــي تتجسس على بعضها البعض . وقد كان هذا ناجحا من حيث أن غالبية رسميي الدولة الكبار يقبلون سيطرة الشاه ، ولكن كــان له أثر سلبي هو أنه جعل النظام يفتقر الى المرونة الى حد بعيد ، حيث تأتي كل المبادرات من القمة وحيث تستغرق المنافسة بــين قطاعات الادارة المختلفة جزءا كبيرا من الجهد . وبكلمات أحــد المراقبين : « ان أفراد النخبة يحدق بهم الافتقــار الى الامــان الشخصي والشك بأنفسهم وبرفاقهم والكلبية تجاه دوافع كــل الاشخاص ازاء نتائج جميع البرامج ، يعمدون الى الاستجابــة للوضع بالتلاؤم مع النظام لا بمحاولة تغييره بأية طريقة أساسية. وتتضمن عملية التلاؤم أساسا تعلم كيفية العمــل ضمن حــدود المعايير التي يضعها النظام ، وفي الوقت ذاته ، دفــع المنــافع التي يمكن الحصول عليها منه الى الحد الاقصى » (١٨) .

وقد أعطى الشاه لنفسه كل الدلائل على أنه يعتقد بحقــه في أن يحكم بهذه الطريقة . فهو يقول : « عندما لا تكون هنــاك

Zonis, op. cit; pp. 329-30.

ملكية تحل الفوضى أو تظهر ديكتاتورية أو يقوم حكم الاقلية . وبالاضافة الى ذلك فان الملكية هي الوسيلة الوحيدة الممكنة لحكم ايران . واذا كان باستطاعتي ان فعلت شيئا لايران ، وفي الواقع فعلت الكثير ، فان ذلك يعود الى أحد التفاصيل الذي قد يبدو تفصيلا صغيرا ، ذلك هو أنني ملك . كي يستطيع المرء أن يفعل أشياء فانه يحتاج الى السلطة ، وللاحتفاظ بالسلطة يجب على المرء أن لا يسأل سماح أحد أو مشورته . ينبغي على المرء أن لا يبحث قراراته مع أي كان » (١٩) . وتفيد التقارير حول اجتماعات مجلس الوزراء وحول غير ذلك من المباحثات الحكومية ما بين الشاه ومعاونيه ان مثل هذه الاجتماعات خائرة لا يجري فيها سوى القليل القليل من المناقشة المفتوحة (٢٠) . ولعل هذا هو السبب، بالاضافة الى المبالغة المتعمدة ، الذي يجعل الشاه قادرا على الادلاء بتصريحات تتضمن تنبؤات غير معقولة على الاطلاق حول مستقبل قدرات ايران في الحقلين الاقتصادي والعسكري .

ذلك أنه اذا كان الشاه يعاني من نقطة ضعف شخصية تؤثر على السياسة ، فتلك هي عدم قدرته على فهم تعقد المشاكل الاقتصادية ، واعتماده على الاوامر والنداءات الاخلاقية وحدها لحل الصعوبات التي تواجهها ايران . ولم تكن نقطة الضعف هذه بالاضافة الى السلوك الخنوع لاولئك حول الشاه كبيرة الاهمية عندما كانت عوائد ايران من النفط تتضاعف ، ولكنها اصبحت عاملا يكتسب مزيدا من الاهمية في ظل الظروف الاقتصادية التي تزداد سوءا في ايران في السنوات اللاحقة . ان أولئك النقاد ، سواء كانوا في المخابرات المركزية الاميركية أو في المعارضة الذين يعتقدون ان الشاه مصاب بداء العظمة والذين يعزون السياسات الحكومية الى هذا، ربما كانوا بعيدين عن الصواب. ان لدى الشاه

---

(١٩) في مقابلة اجرتها معه New Republic, Oriana Fallaci في الاول من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ ، ص ١٦ .

(٢٠) على سبيل المثال ، انظر في :
E. A. Bayne, persian Kingship in Transition .

نزعة من التفخيم اللاعقلاني ولكن سياساته ككل ، سياسة النفط والسياسة العسكرية والتطوير الاقتصادي ، كانت سياسات عقلانية بالنسبة لرجل في مثل وضعه ، وليس هناك من دلائل حقيقية على أنه مجنون أو غير متزن على وجه الخصوص . وبالطبع فان هذه العوامل ليس لها على المدى البعيد سوى القليل من الاهمية . فالاسباب الحقيقية للمشاكل السياسية والاقتصادية التي تواجهها ايران ليس مصدرها سيكولوجية حاكمها بقدر ما هو طابعه المجتمع الايراني .

الميثولوجيا القومية

الايديولوجيا التي ينشرها هي احدى أهم مكونات الملكية . فما من دولة تقدم على القمع وحده . والدولة الايرانية كغيرها من دول العالم الثالث تقوم بحملة ايديولوجية شاملة لتعبئة الدعم لها في صفوف قاعدتها الاجتماعية المباشرة وكذلك بين السكان ككل . واحدى المكونات الرئيسية لهذه الايديولوجية هي القومية النشطة التي تستدعي عظمة الماضي الايراني وتؤكد على أن الملوك هم الذين كانوا السبب في هذه المظمة . وقد بدأ اصطناع مثولوجيا قومية ايرانية خاصة في القرن التاسع عشر من جانب المثقفين ، وقد شجع رضا خان في ما بعد ذلك تشجيعا عظيما . فقد عمل على اعادة كتابة التاريخ الايراني للتقليل من أهمية الفترة الاسلامية التي بدأت في القرن السابع عندما فتح العرب ايران . وبدلا من ذلك عمد الى تفخيم الماضي ما قبل ـ الاسلامي الذي يمتد من القرن الخامس الميلادي وشجعت الدولة أعمال الحفريات الاثرية للتنقيب عن مخلفات هذه الفترة . وكان هذا التاريخ الدعاوي هو ما يتعلمه الاولاد في المدارس والصحف الايرانية مليئة بقصص شوفينية حول كيف اخترع هذا الملك أو ذاك الاستراتيجية العسكرية وكيف ان الحضارة الايرانية فاقت كل ما عداها. وهنا تستخدم الملكية والقومية كي تعضد الواحدة منهما الاخرى ذلك ان احدى الموضوعات الرئيسية في ايران اليوم هي أن ايران لا تكون قوية الا اذا كانت محكومة لشاه قوي . وكانت

الاحتفالات بمرور ٢٥٠٠ سنة على الملكية التي أقيمت عام ١٩٧١ مخصصة للتأكيد على هذه العلاقة .

ويتضمن رفض الفترة الاسلامية نشر فكرة شوفينية ضد العرب الذين تلام « بربريتهم » على كل أراضي ايران اللاحقة . ولعل من المثير للسخرية الى حد بعيد ان كافة الادلة المتوفرة تشير الى أن العرب فتحوا ايران بسهولة بالغة لان جمهرة السكان الايرانيين رحبت بهم . فقد رأى هؤلاء في الغزو العربي وسيلة للاطاحة بحكامهم من الشاهات المتجبرين واحتضنوا الاسلام جزئيا على الاقل بوصفه دين أكثر ديمقراطية من العقيدة الذورشتية التراتبية التي كانت مسيطرة في ايران حتى ذلك الحين. وهناك تشويه آخر قام به النظام بدأه رضا خان عام ١٩٣٦ ، ذلك هو محاولة تطهير اللغة الفارسية من الكلمات الاجنبية ـ وخاصة العربية والتركية ـ واستبدالهما بـ « فارسية نقية » . ويفترض في الوثائق الرسمية في الجيش أن تكون مكتوبة بهذا الاسلوب الجديد ، ولكن الفشل كان نصيب هذه السياسة بشكل عام : فالشاه نفسه لا يتكلم هذه « الفارسية النقية » على الاطلاق ، كما أن النظام تردد على الدوام في القيام بأحوج الاصلاحات جميعا ، أي استبدال الخط العربي غير الفعال بخط تسجلَ فيه كل الحروف سواء أكانت حروف علة أو حروفا ساكنة . وكان أتاتورك قد قام بهذا الاصلاح في العام ١٩٢٨ . غير أن الدولة ، كجزء من محاولتها تنمية أيديولوجية رسمية ، وضعت توجيهات محددة لا لتعليم التاريخ فحسب ، بل ولتعليم الادب أيضا : يعلم التلامذة قراءة الشعر ، وهو الشكل الادبي الرئيسي في ايران ، للتأكيد على فضائل خاصة مثل اطاعة السلطة والقبول بالقضاء والقدر . ويعرف هذا الشكل من القراءة الايديولوجية باسم **نصيحات** وله ما يوازيه في الحقل العسكري حيث تستخدم **شاهنيم** ، وهي العقائد الملحمية التي كتبها في القرن العاشر شاعر اسمه فردوسي كأساس للاغاني الوطنية في الجيش .

ويحاول النظام ، قدر الامكان ، ان يتبنى شعارات المعارضة

الاكثر قبولا . ويدعي الشاه نفسه أن ما من أحد يتفوق عليه في احتضان واعلان المشاعر القومية وفي الدفاع عن المصالح الايرانية. أما الرد الذي يجابه النظام نقاده في الخارج ، سواء كان هؤلاء الكونغرس الاميركي أو لجنة العفو الدولية أو منفيين سياسيين ، هو الادعاء بأن مثل هذا النقد تدخل في شؤون ايران الداخليـة يقوم به أعداء الامة الايرانية . كذلك يدخل النظام عنصرا شعبويا في خطاباته ، فكثير ما ينتقد الشاه رجال الاعمال لانهم يجنـون أرباحا طائلة أكثر مما يجب ولانهم لا يعاملون عمالهم معاملة حسـنة. وفي عام ١٩٧٥ غرم أو سجن أكثر من ٨٠٠٠ رجل أعمال في حملة مضادة للتضخم . وقام الشاه ، بالمثل ، بادخال عدد من مشاريع الانعاش الاجتماعية للعمال ، ورغم أن هذه المشاريع تقتصر عـلى عدد قليل منهم الا أن دعاية النظام تصورها على أنها دليل اهتمـام الشاه بشعبه . كذلك فان كل الحديث عن ثورة الشاه جزء مـن هذه السياسة ، ورغم أن الكثير من هذا الحديث لا يعـدو انـه جعجعة خاوية لا يحملها على محمل الجد الا القليلون ، فان مـن المبكر الافتراض بأنه ليس لها من اثر . فما دام النظام قادرا على الوفاء ببعض المنافع المادية التي يرغبها السكان ، فان عددا هاما من الايرانيين قد ينساقون لايديولوجية النظام مهما كانت آراؤهم في السر . وما دام انتشار التربية ووسائل الاعلام الجماهيرية فـي القرى شيئا قام النظام نفسه بتنظيمه خلال العقد الماضي، فلن يكون من المدهش وجود مشاعر غائمة فريدة للشاه في الـريف ، نتيجـة للمحتوى الملكي للمواد التي يتعرض لها السكان الريفيون ونتيجـة أيضا للتحسن في شروط المعيشة الذي خبره جزء من السـكان الريفيين .

ومن الغريب أن الايديولوجية لا تركز على الاسلام . فقـد كانت الحركة القومية في أواخر القرن التاسع عشر اسلامية في مضمونها بصراحة ، وقادها العلماء . ولكن الجماعات التي نادت بسياسة اسلامية صريحة في القرن العشرين كانت أقل أهمية ، وقد اصطدم الشاهان كلاهما بالقادة الدينيين ، وذلك بعلمنتهما للتربية والقانون . ولم يكن هناك حتى نهاية السبعينات ذلك النوع

من الردة الاسلامية الصريحة ضد العلمنة التي شهدتها تركيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وذلك على الرغم من وجود عداوة دينية منتشرة لبرنامج الشاه . ولكن اذا كان الاسلام نسبيا أقل أهمية ، فان الايديولوجية الرسمية تستخدمه مع ذلك بين الطرق . فالدولة لا تزال اسلامية رسميا ، وقد حاول النظام ، وان يكن دونما كبير حماسة ، أن يكسب الى صفه القادة الدينيين. كذلك فان الشاهان البهلويان قدما تنازلات في الحساسيات الاسلامية ، وليس من قبيل الصدفة ان تكون أسماء الشاهين محمد رضا (ورضا هو أحد الشخصيات الرئيسية في العقيدة الشيعية التي يعتنقها معظم الايرانيين) . أكثر من ذلك ، لعب النظام على المشاعر الشيعية حيث صداماته مع العراق التي استمرت حتى عام ١٩٧٥ : فخلال الحرب الدعاوية التي خاضها البلدان في أوائل السبعينات ، كانت سياسة النظام هي المطابقة بين الحكومية العراقية ويزيد حاكم العراق في القرن السابع الذي قتل الحسين أحد مؤسسي الاسلام الشيعي . والسمة المميزة لهذا الاستخدام للاسلام هي بالطبع انه انعكاس لصدام داخل الاسلام . كما أنه جزء من الايديولوجية الايرانية المعادية للعرب ، فبالمقارنة فان الايديولوجية الاسلامية في باكستان وتركيا وأندونيسيا والعالم العربي موجهة ضد غير المسلمين ، كما انها في غالبيتها موجهة ضد المستعمرين الغربيين أو القوى الامبريالية — فاذن ، فالميثولوجيا القومية في ايران جزء لا يتجزأ من الوسائل التي يعتمدها النظام لتعزيز نفسه ، والملك يحتلّ مكانا خاصا ضمن هذا النظام . أما كون هذا الخليط الايديولوجي غير دقيق تاريخيا وقائما على زرع الاوهام وتربيتها فذلك أمر ليست له أية أهمية : ربما لم تذهب الميثولوجيا الايرانية ابعد مما ذهبت ميثولوجيات القومية التي يمكن العثور عليها في الاقطار الاخرى، كما أنها انعكاس هام للشكل المحدد الذي اتخذته الدولة الرأسمالية الديكتاتورية في ايران ، الديكتاتورية الملكية .

يمكن التعرض للسمة الخامسة والاخيرة للدولة الايرانية بقدر أكبر من الاختصار . هذه السمة هي أن **الدولة كانت ولا**

ازلت الى حد بعيد معتمدة على الدعم الذي تتلقاه مـن الـولايات المتحدة ومن العالم الرأسمالي المتقدم بشكل عام . وما ازل مفهوم « التبعية » نفسه موضع نقاش وجدال ، ونحن نستخدمه هنـا بأكثر معانيه عمومية . ان ايران منذ العام ١٩٦٤ مرتبطة ارتباطـا وثيقا على المستويين العسكـري والسياسي بالـولايات المتحـدة الاميركية . ولولا الدعم العسكري والسياسي الاميركي في العقد الذي أعقب الحرب العالمية الثانية لما كان هناك ملك ايراني وربما لما كان هناك دولة رأسمالية من أي نوع كـان أيضا . وقد كـان الضغط والدعم الاميركيين منذ أوائل الستينات هما اللذان جعـلا الثورة البيضاء ممكنة ، كما انهما هما اللذان مكنا الشاه من بناء الترسانة العسكرية التي يحتاجها للسيطرة على منطقة الخليـج. وبعبارة أكثر عمومية ، لقد نجم تطور ايران الرأسمالي عبر التعاون بـين الدولة الايرانية والمصالح الاجنبية علىمستوى الدولةوكذلك على مستوى المشاريع الخاصة في الوقت ذاته . ويدل استيراد ايران للفنيين المهرة والتكنولوجيا والمعونة التدريبية من الاقطـار الرأسمالية المتقدمة على أن الحاجة لمثل هذا التعاون مستمرة اذا كان للتنمية الرأسمالية في ايران أن تستمر . ولكن كلما تطورت ايران رأسماليا ، كلما كان من الممكن لهذه الدرجة من التبعية ان تقل ، على الاقل في المجال السياسي . فقد اصطدمت ايران مثلا مع الولايات المتحدة الاميركية حول سعر النفط ، ذلك انـه مـن مصلحة ايران الحصول على أعلى سعر ممكن . ومع ذلك ، ورغم أن العلاقة بين ايران والبلدان الرأسمالية المتقدمة قد تغيـرت بالفعل من نواح كثيرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، فانايران تظل شريكا أضعف في النظام الرأسمالي الدولي وستظللسنوات طويلة قادمة معتمدة على الدعم الخارجي في الحقلين الاقتصادي والعسكري . واذا ما توخى المرء الدقة في المعنى الـذي يعزيـه الاصطلاح « التبعية » ، وما دام المرء قادرا على تعيين التغييرات التي تحدث ، فانه سيظل من الدقيق والصحيح وصف الدولـة الايرانية بأنها دولة « تابعة » .

لقد أدى بنا هذا التحليل الى خمس سمات تعرف الدولـة.

الايرانية : انها **رأسمالية**، وانها رأسمالية **نامية**؛ وانها **ديكتاتورية**؛ وانها تتخذ شكلا **ملكيا** للديكتاتورية ، وانها بمعنى محـــدد **تابعة** للاقطار الرأسمالية المتقدمة . ان هذه المقـولات تخبرنا بالشـيء الكثير حول الطبيعة المعاصرة لايران أكثر مما يمكن للاعتماد على مقولات مثـل مقـولات التقليد الاسـلامي ، أو الآسيـوي ، أو الاستبدادي . وعلى هذه الخلفية العامة يمكننا أن نتفحص بعض التغيرات حديثة العهد في المجتمع الايراني والسياسة الايرانيـة بقدر أكبر من التفصيل . ان السياسات الراهنة للنظـام تعكس التطور الرأسمالي في ايران وهي مخصصة لتشجيع تلك التحولات التي ستؤدي لضمان الاستقرار بعيد المدى للرأسمالية في ايران .

وطالما كانت الدولة قادرة على الوفاء بالمتطلبات الاقتصاديـة والاجتماعية ، كانت قادرة الى حـد بعيد على ضبط التحديـات السياسية التي واجهتها . ولكن كمـا أصبح الآن واضحا فـان سياسات النظام لن تلاقي غير نجاح جزئي ، ولا بد من أن تصبح الصدامات السياسية داخل النظام نفسه وكذلك بيـن النظـام ومعارضيه أكثر حدة ، ويمكن لهذا في المدى البعيد في أن يقلل من رغبة حلفاء النظام الغربيين في دعمه . هذه هي المسائل المحددة المتعلقة بايران المعاصرة التي سنقوم الآن بالانصراف اليها .

الفصل الرابع

القوات المسلحة والعلاقات

تشكل القوات المسلحة الايرانيــة ووحدات الامن المرتبطـة بها سلسلة من المؤسسات استثنائية بأي معيار كان ، وقد حظي الجهاز العسكري في منتصف السبعينات باهتمـــام خاص لمدة من الزمن ، بوصفـــه أكبر مشتر للسلاح الاميركي في العالم . وأصبحت ايران نتيجة لهذه المشتريات ، وخلال فترة قصيرة من الزمن ، قوة رئيسية في آسيا الغربية . ولا شك ان هذا البناء العسكري سيؤدي ، لا محالة ، الى التأثير على ميزان القوى في المنطقة وعلى علاقات المنطقة الدولية لبضعة عقـــود قادمة عـلى الاقل . ومع ذلك ، فان هنـــاك سببا آخر للاهتمـام بالجهـاز العسكري الايراني ، وهذا السبب يعـــود الى ما قبل مشتريات السلاح الراهنة ، ويحدد جزئيــا الاستخدامات التي ستخصص هذه الاسلحة الجديدة لها . هـذا السبب ، هو ان ايران مجتمع قام النظام فيه منذ العشرينات على الجيش ، وكان القمع الوسيلة الرئيسية التي استخدمتها الحكومة لضمان سيطرتها السياسية. ولربما كانت ايران الدولة التي أصبح فيهـا الحكم القائم عـلى الجيش امرا معتادا لمدة أطول من أيـــة دولة أخرى في آسيا وافريقيا . أماما تغير في السنوات الاخيرة فهو ان ايران حصلت على كميات كبيرة من الاموال عبر النفط ، مما مكنها من ابتيـاع كميات ضخمة مـن الاسلحة ، وان الولايات المتحدة ، في الوقت ذاته ، شجعتها على أن تصبح قوة اقليمية . ومـن هنا ، فـان

التوسع العسكري الراهن في ايران ، وآثاره الداخلية والخارجية معا ، انما هي نتيجة تضافر نظام قمعي يعضده الجيش من جهة ، بوضع اقتصادي وسياسي دولي تغير في الجهة الاخرى . وهذا التضافر ينذر بالشؤم ، كما انه فريد في العالم المعاصر .

الملكية والقوات المسلحة

ان ايران ، كما رأينا ، ديكتاتورية عسكرية مباشرة من عدة نواح . فليس هناك نشاط سياسي مستقل تسمح به الحكومة ، والكثير من المعارضين يلاقون مصيرا هو السجن أو التعذيب أو القتل . وبالتالي ليس هناك من شك على الاطلاق في ان ايران ديكتاتورية . وهناك كذلك أسباب مقنعة للظن بأن هذه الديكتاتورية ، ديكتاتورية عسكرية . أولا ، الجهاز القمعي بشكل عام (أي القوات المسلحة ووحدات الامن) هي المؤسسةالرئيسية التي تحافظ على النظام داخليا . ثانيا ، يلعب هذا الجهاز ، وعلى الاخص الجيش، دورا رئيسيا فيالحياة الاجتماعية والاقتصادية. أكثر من ذلك ، يدين النظام بوجوده تاريخيا الى انقلابات عسكرية (١٩٢١ ــ ١٩٥٣) . فقد جاء الشاهان البهلويان الى السلطة عن طريق الجيش واعتمد كلاهما عليه لحكم ايران . كذلك رأى كل منهما ان واجبه الاولي هو تقوية الجيش والاحتفاظ بولاء القوات المسلحة .

غير ان ايران ليست ديكتاتورية عسكرية لسبب واحد يفوق كل ما عداه ، وهذا السبب هو بالتحديد موقع الملك . فكما رأينا في الفصل الثالث استطاع الشاهان البهلويان السيطرة على الجهاز العسكري وتطوير نظام من الحكم الملكي متميز تماما ، عمليا وايديولوجيا ، عن أنظمة الحكم الموجودة في الديكتاتوريات العسكرية . صحيح ان والد الشاه كان عقيدا في الجيش ، ولكنه هو الذي وضع التاج على رأسه . واستطاع بعد ذلك أن يحقق لنفسه مركزا من السيطرة الشخصية اتخذ شكل الملكية ليقوم ولده من بعده ، وبعد تردد دام حتى عام ١٩٥٣ ، بتطوير

هذا الموقع أبعد من ذلك .

ومن بين العوامل التي ساهمت بنمو هـــذا النظام الذي يسيطر فيه الملك على الجيش هو ان ايران كانت تتميز بمؤسسة عسكرية ضعيفة بشكل استثنائي . فجيشهـــا الراهن نما في القرن العشرين ولم يكن له أي دور تـــاريخي أو طابع اجتماعي قومي محدد سلفا . لقد قـــام بعض « الشاهات » في الماضي بانشاء جيوش كبيرة : ملوك فارس القـــديمة ، الصفاويون في القرن السادس عشر ، نادر شاه الذي غزا شبه الجزيرة العربية. وفي عام ١٩٣٧ غزا دلهي بجيش يقـــال انه تكون من ١٦٠٠٠٠ خيّال . ولكن كانت هناك فجوات طـــويلة بين فترات القوة ، ومنذ منتصف القرن التاسع عشر لم يكن لايران جيش قائم هام على الاطلاق . وفي عام ١٩١٤ لم يكن لدى الحكومة سوى قـــوة مهلهلة قوامها ٥٠٠ رجل . وأما الوحدات الافضل تسليحا التي كانت موجودة ، فقد كانت غير موحدة وتعمل تحت نفوذ أجنبي : في عام ١٨٧٩ أقام الضباط القوزاق الروس وحدة في شمـــالي البلاد ، وفي عام ١٩١١ أقام ضباط سويديون فرقـــة جندرمة للسيطرة على المناطق الريفية ، وفي عام ١٩١٥ أقام البريطانيون في جنوب ايران قوة يقودها ضباط هنود كان اسمها « بنادق » جنوب فارس . وما أن حل عام ١٩٢٠ حتى كانت هذه القـــوات الثلاث تشمل ٢٢٠٠٠ رجل : ٨٠٠٠ في فريق القوزاق ، ٨٤٠٠ فـــي الجندرمة ، ٦٠٠٠ في « بنادق » جنـــوب فارس . أمـــا الوحدات المسلحة الرئيسية الاخرى في البلاد فقـــد كانت تحت سيطرة الرؤساء الاقليميين وعلى نزاع الى هذا الحد او ذاك مع السلطة المركزية (١) .

(١) للاطلاع على معلومات أوفى بشأن الخصوصية العـــامة والتاريخيـــة للقوات المسلحة انظر :

J.C. Hurewitz, MiddleEast politics; The Military. Dimention, London, 1969, Chapter 15; Ahmad salamation, Histrique du Role Politique de L'Armee en Iran, university of Paris, thesis, 1970; Marven. Zonis, The political Elite of Iran, op. cit. pp. 102-116

وبعد الثورة الروسية عـــام ١٩١٧ حل البريطانيون محل الروس في السيطرة على فرقة القوزاق التي أرادوا استخدامهـــا كأداة لتحقيق الاستقرار . وكان البريطانيون هم الـــذين شجعوا العقيد رضا خان على الزحف الى طهران والاستيلاء على السلطة في شباط (فبراير) ١٩٢١ . ومع ذلك ، ورغم ان رضا خـــان قام بانقلابه بدعم من البريطانيين ، الا انه لم يكن عميلا بريطانيا ، وفي الواقع أبدى فيما بعد قدرا كبيرا من التعاطف مـــع ألمانيـــا النازية . لقد عمل رضا خان على أن يجعل مـــن ايران مستقلة قدر الامكان ضمن الظـــروف الاقتصادية والاستراتيجية المعيقـــة التي كانت سائدة في ذلك الحين ، وكان اهتمامه الاول والمسيطر هو بناء جيش قوي كأساس لدولته . وفي عام ١٩٢٢ كـــانت المخصصات العسكرية تبلغ ٤٧ ٪ من اجمالي الموازنة ، وما أن حل عام ١٩٢٥ حتى كان هناك جيش موحد قوامه ٤٠٠٠٠ رجل. وفي عام ١٩٢٦ صدر اول قانون للتجنيـــــد الاجباري العـــام ، وبحلول عام ١٩٣٠ كان الجيش قد بلغ ٨٠٠٠٠ رجل ، وارتفـــع الى ١٢٥ ألف رجل في عام ١٩٤٥ . وأقـــام رضا خان مدرستين عسكريتين في طهران وأرسل ضباطا للتدريب في المانيا وفرنسا والاتحاد السوفياتي. وفي ١٩٢٤ أنشئت قوة جوية صغيرة، وفي عام ١٩٣٢ أنشىء أسطول . واستخدم رضا شاه الجيش لسحق المعارضة في المدن والريف معا ، كما استطـــاع عبر الجيش أن ينشىء دولة مركزية لاول مرة في قرنين من التاريخ الايراني .

ولذا لا يوجد في ايران هيئة ضباط وراثية من النوع الذي كان يوجد في بعض الاقطار الاوروبية ــ على الاخص في حـــالة الجيش الالماني ــ وفي كثير من الاقطار المستعمرة (بفتح الميم) سابقا حيث بنيت القوات المسلحة على أساس اختياري مـــن جانب القوى الاستعمارية . ولما لم تكن ايران أبدا بلدا مستعمرا بالمعنى الدقيق للكلمة فان الجيش فيهـــــا ليس جيشنا أقـــامه الاستعمار . كذلك لم يأت الضباط من الاصول ذاتها التي أتـــى منها من ملكوا السيطرة الاقتصادية : ففي العشرينات والثلاثينات لم يدخل أبناء ملاك الاراضي الاثرياء والتجار المدنيين الجيش ،

ولذا لم يكن هناك رابطة اجتماعية ـ سياسية وثيقة بين الجهاز القمعي وبين الطبقة الحاكمة . وكان والد الشاه ابن ضابط ، ولكن كان هناك قليل من الاستمرارية الوراثية ، فالكثير من أولئك الذين انخرطوا فيسلك الضباط في العشرينات والثلاثينات كانوا ذوي أصول متواضعة وأبناء ملاك أراضي صغار وموظفين لدى الدولة . ونحن لا نملك أية معلومات بصدد الاصول الطبقية الراهنة لسلك الضباط ، ولكن يحتمل أن يكون التجنيد في الفترات الاخيرة قد أتى من خلفيات شبيهة . ومن السخرية بالفعل ان النظام الايراني اليوم يحاول أن يربي شعورا باستمرار القوة العسكرية عبر الاجيال . لكن عدا عن الطبيعة الشوفينية الواضحة والخطرة لهذا النوع من الدعاية ، فانها لا تعدو كونها مجرد بناء ايديولوجي القصد منه طمس الانقطاع الفعلي في التاريخ العسكري لايران . ان الجيش الايراني الراهن نتاج نصف القرن الاخير ليس له أي ارتباط بجيوش قورش ونادر شاه أكثر مما كان لجيش موسوليني بفرق الامبراطورية الرومانية .

ان الموقع المسيطر للملك ، بالاضافة الى اعتماده الخاص على العسكر ، واضح تماما في ايران . ومن ناحية رسمية ، الشاه هو القائد العام طبقا للدستور . وهو كثيرا ما يظهر ببذات عسكرية ويحضر الكثير من حفلات تخريج الضباط . أما أعضاء القوات المسلحة فهم من جهتهم يقيمون الولاء لهيئات اعتبارية ثلاث هي : الله والشاه والوطن . ويجري تذكيرهم خلال التدريب دائما بولائهم للشاه وبالحاجة الى اعادة خلق العظمة الغابرة لايران ، تلك العظمة التي ترتبط ارتباطا لا انفصام له في ميثولوجيا النظام الراهنة بالمؤسسة الملكية . ولكن ذلك ليس مجرد مسألة شكلية ، وهو لا يقارن على الاطلاق ومن أية ناحية كانت ، مثلا ، بدور الملك (أو الملكة) في القوات المسلحة البريطانية أو الهولندية . صحيح ان الشاه يعتمد على الجيش ولكنه أيضا يسيطر عليه . وقد استطاع باضطراد أن يبعده عن السياسة . ففي الاربعينات وأوائل الخمسينات عندما كان الملك في موقع الضعيف ، كان الجيش مقسما الى أجنحة سياسية

منظورة ، وكان لبعض الجنرالات أتباع خاصون بهم . ولكن تغير هذا منذ عام ١٩٥٣ . ففي عام ١٩٥٤ تم تدمـــير منظمة كبيرة موالية للشيوعيين قوامها عدة مئات مـن الضباط . والانقـلاب الوحيد المعروف منذ ذلك الحين حصل عــام ١٩٥٨ عندما اتهم الجنرال « غاراني » ، رئيس المخابرات العسكـــرية ، بالتآمـر للاطاحة بالشاه . وفي عام ١٩٦١ اتهـم أول رئيس للسافاك ، الجنرال بختيار ، بمعارضة الشاه ، ولكنه فصل من منصبـــه دون ما صعوبة ، وكانت درجة الدعم الذي كان يتلقاه قد بولغ به من جانب النظام ذاته . ويخصص الشاه صباحين كل أسبـوع لمقابلة رؤساء الجيش والبحرية والطيران ، ولكن لا يسمح لهذه الفروع الثلاثة أن تتصل ببعضها البعض الا عبر هيئة القيـــادة العليا ، أي الشاه نفسه .

ان آليات سيطرة الشاه كاملة . فما من جنرال يستطيـع أن يزور طهران أو يجتمع بجنرال آخر دون أن يسمح له الشـــاه بذلك . كما يعتقد ان الشاه يدقق في كل الترقيات فوق رتبـة رائد ، وفي القوات الجوية (فرع الخدمة المفضل لديه) يدقــق الشاه في هوية جميع من يدخلون مدرسة التدريب . أكثر مــن ذلك ، في الوقت الذي يمنح الشاه فيه لهيئة الضباط موقعـــا متميزا من ناحية مادية ، فانه يحرص على ان لا ينسوا اعتمادهم عليه . وهو يلجأ في أوقات متقاربة الى اجراء حركة مناقـلات بين القادة الكبار ليضمن أن لا يظلوا قواعد قوة لهم ، أو تحالفات ثابتة . كما انه يستخـــدم استخبارات شخصية هي المنظمـة الامبراطورية ، بالاضافة الى وحدة المخابرات العسكرية التقليدية بمراقبة هيئة الضباط . ولعل أبرز مثـــال على قوة الشـــاه وسيطرته على العسكر ما حدث عام ١٩٦١ عندما قـــام بضربـة واحدة باقصاء الجنرال بختيـــار رئيس السافاك ، والجنرال عبد الله هوايت رئيس هيئة القائد الاعلــى وأكثر العسكريـين سلطة بعد الشاه ، وأيضا الجنرال علوي كيا رئيس المخـابرات العسكرية . يوضح هذا **السيطرة الاستثنائية** التي يتمتع بهـــا الملك على القوات المسلحة . وفي أحيان كثيرة منذ ذلك الحين ،

قام الشاه باقصاء ضباط مشكوك بولائهم له تحت شعار حملات تطهير ضد الفساد . ولا يعتقد أحد جديا بأن الشاه يستطيع أن يقضي على الفساد ، أو حتى انه يريد ذلك . وقد وصف أحد الكتاب ذلك بقوله : « كثيرا ما يتهم اعضاء من النخبة بالفساد ويقصون عن مناصبهم وينفون أو يسجنون في حين ان ما ارتكبوه كان في الواقع سياسيا تماما . ويقصد من هذه التهم التغطية على وجود اضطراب سياسي يستمر تحت الواجهة الساخنة للوحدة والاستقرار في ايران » (٢) . وفي عام ١٩٧٤ حوكم ثلاثة جنرالات وعقيدين اثنين جميعهم من سلاح النقل الارضي بتهمة الفساد . وفي شباط (فبراير) ١٩٧٦ حكم على قائد الاسطول الادميرال رمزي عباس عطايا ونائبه الادميرال حسن رفاعي بالسجن مدة خمس سنوات بتهمة الرشوة في محاكمة حوكم فيها ١٤ شخصا منهم ١٢ ضابطا بحريا . قبل ذلك ، وفي أوائل الستينات ، كان الشاه قد فصل من الخدمة بضعة مئات من الضباط بمن فيهم خمسة جنرالات بتهمةالفساد، وفي عام ١٩٦٣ وحده فصل ٣٠٠ عقيد .

وفي السنوات الاخيرة اتخذت سلطة الشاه شكلا أكثر وضوحا في بعد آخر ، وهو شراء السلاح . وسنقوم بعرض هذه المسألة في مكان آخر من هذا الفصل ، ولكن يجدر بنا أن نلاحظ ان كافة صفقات السلاح الرئيسية تخضع لقرار من الشاه وحده . ولهذا السبب بالذات ، أي اعتماد صفقات السلاح على معرفة ونزوات شخص واحد لا يملك دائما صورة واقعية عن قدرات بلده ، اصبحت ايران اليوم ملتزمة بشراء أسلحة لا يمكن لها أن تستخدمها الا باستجلاب عشرات الآلاف من الخبراء والجنود الاميركيين .

ان أكثر أعضاء هيئة الضباط ثبوتا واستقرارا هم أولئك الذين استطاعوا على مدى السنين أن يبرهنوا على ولائهم للشاه : أي في حين انه في ظل ديكتاتورية عسكرية تقليديا يكون الضباط

(٢) المصدر السابق ص ٦٦ .

الاكثر استقرارا وثباتا هم أولئك الـــــذين استطاعوا أن يبنوا لانفسهم قواعد خاصة بهم ، بعكس ما هو الحـــال في ايران . ويمكن ، لايضاح هذا النوع من الضباط ، أن نسوق أربعة أمثلة لضباط كانوا من هذا الصنف في أوائل السبعينات :

١ ــ الجنرال حسين فردوست : من مواليد عام ١٩١٩ ، وابن ملازم في الجيش ، أوفد مع الشاه للدراسة في سويسرا ، وأصبح خادما مطيعا له منـــذ ذلك الحين . تدرب في الولايـات المتحدة ، وعمل في جهاز السافاك ، ويرأس الآن منظمة التفتيش الامبراطورية التي هي بمثابة جهاز المخابرات الخاصة بالشاه .

٢ ــ الجنرال حسن طوفانيان : نائب وزير الحربية ، وهو الضابط المسؤول ، بعد الشاه ، عن صفقات الاسلحة من الخارج. ويعد من أقوى ضباط القوات المسلحة ، ومعروف بكونه صديقـا حميما للشاه .

٣ ــ الجنرال محمد ختامي : ولد عام ١٩٢٠ ، كان الطيار الشخصي للشاه بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٥٨ ، وهو الذي قــــاد طائرة الشاه هربا من البلاد في عام ١٩٥٣ . تزوج ختامي شقيقة الشاه فاطمة وعين قائدا عاما للقوات الجوية في العـام ١٩٥٨ ، وشغل هذا المنصب حتى لقي مصرعه في حادث عام ١٩٧٥ .

٤ ــ الجنرال نعمت الله ناصري : من مواليد ١٩٠٧ ، وكان المشرف الطلابي في الصف التابع لمدرسة تدريب الضباط فـي طهران حيث كان الشاه يتلقى تدريبه . عين في العام ١٩٥٠ قائدا للحرس الامبراطوري في طهران ، وهو الذي بعث به الشاه لالقاء القبض على مصدق في آب (اغسطس) ١٩٥٣ . عينه الشـاه قائدا لجهاز السافاك في عام ١٩٥٦ ، وشغل هذا المنصب حتـى تعيينه سفيرا لايران لدى باكستان في العام ١٩٧٨ .

كـان هـؤلاء الجنـرالات الاربعـة من بين حفنـة من أكثر العسكريين نفوذا وتأثيرا في ايران. أما الطبيعة الغامضة لسلطتهم فما هي الا نتيجة للموقع المتميز الذي استطاع الملك أن يكسبـه

لنفسه . غير أنه حتى لو ظهر الشاه بمظهر من يمتلك سلطة كاملة غير منقوصة ، فان هذا لا يعني أن هناك هامشا متاحا للمناورة السياسية من جانب العسكريين . فعندما استجوبت لجنة من لجان الكونغرس عام ١٩٧٣ أحد أكبر الخبراء الاميركيين في ايران حول « احتمال » انقلاب في ايران ، أعطى الرجل الجواب التالي: « أعتقد أن في ايران ، كما في معظم الديكتاتوريات العسكرية ، وجود مستمر وثابت لقادة عسكريين يتآمرون للاستيلاء على السلطة . أعتقد أن بامكان المرء أن يكون واثقا تماما من أن هذا يحصل الآن ، ولكن ليست لدي القدرة لاقدر من هم هؤلاء المتآمرين ، أو لاقدر مدى قوتهم ، ولهذا السبب فانني لا أجرؤ على القول » (٣) . ولعل أكثر المسائل التي يجري النزاع حولها الان تتعلق بالمسائل الداخلية للجيش ـ الأجور ، الترقيات ، أنواع السلاح ، مخصصات الموازنة ، تقسيمات المسؤولية . ويحتمل أن تلعب السياسة دورا أقل مركزية مما فعلت في الفترة بين عام ١٩٤١ وأوائل الستينات . ولكن الشاه يعلم أن الجيش يستطيع ، اذا ما اتحد ضده حتى اذا انقسم جديا بين جناحين أحدهما مضاد للشاه وآخر معاضد له ، أن ينهي حكمه . وهو يعلم أن الملكيات الأربع التي أحاطت بايران في هذا القرن أطيح بها جميعا عن طريق الانقلابات ـ وقد عبر عن قلقه تجاه احتمال انقلاب جمهوري في السعودية (٤) . غير أن قدرة الشاه على السيطرة على الجيش ليست فحسب مسألة الابقاء على الجيش سعيدا ماديا وابقاء قيادته العليا غير آمنة ، انها قبل كل شيء تعتمد على الاستقرار السياسي والاقتصادي العام لايران . فطالما تحوز الدولة على الاموال اللازمة لتلبية مطالب القوات المسلحة وتأمين رفاهية الطبقة البرجوازية في ايران ، فان قدرة الشاه للسيطرة على جهاز القمع تظل كبيرة للغاية . وفي حال غياب مثل هذه الظروف، فان احتمال حدوث انقلاب عسكري يزداد ، حيث يصبح بامكان

---

(٣) Zonis. Richard Cottam, in New perspectives on the Jersian Gulf, Washington 1973, p. 135.

(٤) Newsweek, 21 May 1973.

جنرالات مثل ناصري وطوفانيان وفردوست ، أو من يماثلهم من العاملين في الظل الامبراطوري المضي قدما والاستيلاء على السلطات السياسية بشكل أكثر علانية وصراحة .

قوة اجتماعية واقتصادية

بالاضافة الى دور الجهاز العسكري في ايران كأداة للقمع السياسي ، فانه يلعب دورا اقتصاديا واجتماعيا رئيسيا . ويظهر الثقل الاقتصادي للقوات المسلحة في نواح خمس هي :

١ ــ تحظى القوات المسلحة في ايران منذ العشرينات على جزء كبير من عوائد الحكومة ، أي من الاموال التي تحصل عليها الدولة من شركات النفط . وكانت هذه القوات تحصل في عهد رضا خان على ثلث الانفاق العام في المتوسط ، ورغم الزيادة الحاصلة في عوائد الحكومة خلال السنوات القليلة الماضية فان النفقات العسكرية تابعت امتصاصها لجزء عليه في العراق المجاورة التي يبلغ عدد قواتها المسلحة (١٥٨ الف) حوالي نصف عدد القوات المسلحة في ايران (٣٠٠ ألف) .

٢ ــ تشكل القوات المسلحة في ايران منذ العشرينات مصدرا أساسيا للعمالة . لقد عادل الـ ٣٠٠٠٠٠ رجل في القوات المسلحة في ايران للعام ١٩٧٦ حوالي ٣٪ من اجمالي عدد الافراد العاملين في ايران ، ونسبة ٥٪ من العاملين في القطاع الزراعي . وتجدر الاشارة الى أن عدد العاملين في قطاعات الخدمات التابعة للقوات المسلحة يبلغ مئات الآلاف . لقد أحدث الازدهار النفطي تغيرات في العلاقة ما بين الجيش وسوق العمالة . ففي حين أن القوات المسلحة كانت تحتل في السابق مركزا مميزا بين قطاعات الاستخدام ، فانها فقدت هذا التميز بعد ذلك بسبب تنافس القطاع الخاص معها وحاجة هذا الاخير للفنيين، الامر الذي عدل من مزايا كل قطاع نسبيا. تعاني القوات المسلحة، وهي في ذلك مثلها مثل القطاع الخاص ، من نقص متزايد في الكوادر الماهرة بالاضافة الى أن القطاعين يتنافسان . توزعت رواتب أفراد القوات المسلحة في العام ١٩٧٤ كالتالي : ٥٠٠ــ٦٠٠ ريال ايراني في الشهر

لواحد للجنود ، وحوالي ٣٠٠٠٠ ريال لمن يحمل رتبة نقيب ، و ٦٠٠٠٠ ريال لرتبة عقيد ، وبين ٧٠ الى ١٠٠ ألف لمن يحمل رتبة جنرال (الريال الايراني = دولار أميركي) . بالمقارنة ما بين دخل الجنود ودخل العمال المهرة العاملين في القطاع الخاص ، يتوضح المستوى الافضل للعمال المهرة ، علما بأن حجم وانتظام دخل الجنود أفضل بكثير من دخل الغالبية الفقيرة من العاملين في المدن والارياف .

٣ ــ يلعب الجيش الايراني دورا هاما في الانتاج . فقد بدأ رضا خان في انتاج الذخيرة والبزات العسكرية ، وفي ايران الآن عدة مصانع لجمع عربات النقل وانتاج لوازم العربات المدرعة . وتخضع هذه المصانع لاشراف المنظمات الصناعية العسكرية الايرانية ، وهي مصانع يديرها الجنرالات الذين ينظمون انتاجها وفق متطلبات الخطط العسكرية .

٤ ــ لدى القوات المسلحة وحدات الخدمات الخاصة بها . ويختص بنك سيباه (بنك الجيش) الذي تأسس في العام ١٩٢٥، والذي تعود ملكيته الان الى صندوق التقاعد التابع للجيش ، في تقديم قروض للضباط بفوائد متدنية . وتقوم المنظمة التعاونية للقوى النظامية التي تأسست في العام ١٩٤١ ، مواد غذائية وألبسة وسلعا أخرى زهيدة الثمن . هذا وان واردات هذه المنظمة معفية من الضرائب ، بالاضافة الى انها تستطيع نقل البضائع في القطارات مجانا بحماية القانون ، وأصبح بامكانها بعد تطبيق الاصلاح الزراعي الحصول على كامل انتاج بعض القرى .

٥ ــ وأخيرا ، تلعب القوات المسلحة دورا في برامج التنمية التي يجري تطبيقها الان في البلاد . اذ تشرف القوات المسلحة ــ الجيش والسافاك في آن معا ــ على تنظيم حملات محو الامية وبناء الاجهزة الصحية في القرى التي يشملها برنامج الاصلاح الزراعي . ومن ناحية أخرى ، ترك التوسع في بناء القواعد العسكرية ، وخاصة في الستينات والسبعينات ، في الجزء الجنوبي من البلاد ، تأثيراته الاقتصادية الواسعة . وعلى سبيل المثال ، لقد ارتفع عدد سكان مدينة بندر عباس ، حيث تم اختيار

مقر القيادة العامة البحرية في الخليج ، من ١٨٠٠٠ نسمة في العام ١٩٦٠ الى ٢٠٠٠٠٠ نسمة في أوائل السبعينات ، ويقدر أن يصل عدد سكانها الى ٤٠٠٠٠٠ نسمة فى العام ١٩٨٠ .

في الوقت الذي كان فيه البناء العسكري يحــدد طبيعــة الانفاق الجاري ، فان اعطاء الافضلية للميزانية العسكرية قد حول الموارد بعيدا عن المشاريع الهامة الاخــرى ، وأساء الى مجمــل التنمية في ايران . ورغم عوائد ايران من النفط ، فانها لا تــزال تعاني من نقص في راس المال اللازم لتلبية حاجاتهــا ، علمــا أن الاموال التي يجري انفاقها على ابتياع السلاح تعتبر خسارة على حساب الاستثمار في الانتاج . وينطبق الامر ذاته على قوة الجهد الماهرة وعلى نمو الهياكل الاساسية . مما لا شك به ، هناك بعض الاسهام الايجابي في عملية التنمية العسكرية يتأتى عن الانفــاق العسكري ، الا أن حجم هذا الاسهام صغير للغايــة ويلعب دورا سلبيا في المحصلة النهائية ، بسبب حرمان التنمية الاقتصادية من جزء كبير من موارد ايران .

تلعب القوات المسلحة دورا اجتماعيا ظاهرا للعيان ، يتبدى من خلال جوانب أربعة على الاقل :

١ ــ تقوم القوات المسلحة بدور عربة الحركية الاجتماعية . ورغم النقص الحاصل في المعلومات المتعلقة بالاصول الاجتماعية للضباط الايرانيين ، فانه يبدو ان كثيرين منهم ينحدرون مــن خلفيات اجتماعية غير متميزة (موظفون صغار ، مزارعون) ، فان ارتقاء هؤلاء في ظل النظام البهلوي أدخل عنصرا جديــدا الــى الطبقة الحاكمة .

وقد يفسر هذا ، بالاضافة الى عوامل أخرى بالطبع ، السبب الذي دفع القوات المسلحة الى تأييد الاصلاح الزراعي وعدمحماية الملاك الكبار . أما فيما يتعلق بأفراد القوات المسلحة ذوي الرتب الادنى ، فان التجنيد الاجباري لعب دورا هو الآخــر كوسيلــة للحركية الاجتماعية . ورغم أن التجنيد مفتوح للجميع لمدة عامين فانه يجري رفض معظم المؤهلين (الذين يجب أن يتقدموا للالتحاق

في التاسعة عشرة من العمر في يوم ٢١ آذار من السنة الفارسية) بحجة امراض جسدية . الا أن الفلاحين الذين يلتحقون بصفوف الجيش ، فانهم يجدون في الجيش مخرجا للهروب من وطأة الفقر في القرى ، حتى وان كان يؤدي الى مشاكل اعادة التكليف عندما يعود الشباب الى عائلاتهم .

٢ ــ لقد استخدم الشاه ، ومن قبله والده أيضا ، القوات المسلحة كأداة لتحقيق الاندماج الوطني . وفي العشرينات والثلاثينات استخدم رضا خان الجيش كأداة قسرية لسحق المقاومة القبلية . والمعروف أن آخر تمرد كان قد حدث في العام ١٩٦٣ ، ولكن رغم توقف مثل هذه الحملات العسكرية ، فان الجيش لا يزال يستخدم لهذا الغرض بطريقة اخرى : اذ ان النظام يشجع ابناء زعماء القبائل كي يصبحوا ضباطا في الجيش، بالاضافة الى تشجيع انتساب بعض أفراد الاقليات المضطهدة (بفتح الهاء) الى القوات المسلحة . اننا لا نعرف التوازن العرقي في القوات المسلحة الايرانية ، الا أن هذه المؤسسة تتبع سياسة تجنيد شاملة . وتناقض هذه الحالة بعض الاوضاع القائمة في دول الشرق الاوسط الاخرى ، مثل الاردن والسعودية ، حيث يتم تنفيذ سياسات انتقائية للتجنيد تميز بين عرق وآخر وبين اقليم وآخر .

٣ ــ تعمل القوات المسلحة كوسيلة لنشر ايديولوجية النظام، وخاصة مسألة الولاء للملك . قبل أي شيء آخر ، تتضمن برامج التدريب جزءا كبيرا من حصص تدريس التاريخ الامبراطوري ، بالاضافة الى تعليم الاغاني الشوفينية والقيم الملكية . ويحرص النظام ، في اثناء محاولاته تنقية اللغة الفارسية من الكلمات العربية والتركية ، على كتابة الوثائق العسكرية الرسمية بلغة مصطنعة يطلق عليها اللغة « الفارسية النقية » . ويجري تدريس المجندين لوائح خاصة من المفردات كي يتخلصوا من الكلمات « الشائبة » . وتمتد وتتخطى هذه الوظيفة وظيفة القوات المسلحة حيث تقوم قوات شبه عسكرية تم تشكيلها في الستينات بتعليم

هذه القيم في القرى ، بالاضافة الى أن الشاه بذاته يستخدم منصبه كقائد أعلى للقوات المسلحة كجزء من صورته الشعبية . ويجري تقديم قوة القوات المسلحة الايرانية على أساس أنها مرتبطة ومعتمدة على شاه قوي .

٤ ـ تشكل القوات المسلحة مصدرا يزود النظام برجال وعناصر يشرفون على تنفيذ خطط الحكومة الاخرى ، مثلما يحصل في ظل الديكتاتوريات العسكرية العديدة . فقد أشرف الجنرالات في ايران على تنفيذ برامج الاصلاح الزراعي وادارة المصانع ، ويقومون في الوقت ذاته بادارة فروع جهاز القمع التي يشرف عليها عادة في المجتمعات الاخرى رجال البوليس أو المدنيون (مثل السافاك ، والجندرمة) . ان ضباط القوات المسلحة يشكلون احتياطيا يزود النظام بجهاز للاشراف ولادارة الاقتصاد في البلاد .

القمع السياسي

لا تزال أهم وظيفة يقوم الجهاز القمعي بادائها ، على أي حال، هي ضمان بقاء النظام . ولكن من الضروري أن نبين **كيف** يستخدم هذا الجهاز ، وكيف تعمل فروعه المختلفة . لقد تمكن الشاه ، ووالده من قبله ، مثلما رأينا سابقا ، من اقامة سلطة ذات نفوذ عن طريق تدخلّ الجيش المباشر في انقلابي عامي ١٩٢١ و ١٩٥٣ . وقد **استخدم كل من الملكين ، الاب والابن ، الجيش لسحق المقاومة في المدن والارياف . فالشاه كان قد استخدم الجيش في ضرب الشركات الاستقلالية في أذربيجان وكردستان خلال عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ ، مثلما كان للجيش الفضل في هزيمة الشيوعيين والجبهة الوطنية بعد العام ١٩٥٣** . وقد خص الشاه كلا الحدثين باهتمام خاص في ميثولوجيا النظام الرسمية . ويحتفل النظام رسميا منذ ذلك الحين في اليوم الثاني عشر من كانون الثاني (ديسمبر) بمناسبة احتلال أذربيجان ، واليوم التاسع عشر من شهر آب (اغسطس) . وفي ما بعد ، لم يعد سرا

ان الدور الرئيسي ، والوحيد ، للجيش الايراني طوال الخمسينات كان الحفاظ على المركز الداخلي للنظام . ورغم التبرير الذي قدمته الحكومة للمساعدة العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة على أساس أنها تهدف لدرء أخطار هجوم سوفياتي ، فان هذا لم يكن أكثر من مجرد ادعاء . وعلى حد تعبير السناتور الاميركي هيوبرت همفري في عام ١٩٦٠ : « هل تعلمون ماذا قال رئيس القوات المسلحة الايرانية لاحد رجالنا ؟ لقد قال ان الجيش الايراني أصبح في وضع جيد الان بفضل الولايات المتحدة أصبح الان قادرا على مواجهة السكان المدنيين » (٥) .

لقد تغير ، على أي حال ، الدور السياسي للقوات المسلحة منذ ذلك الحين ، ولم يعد في الخط الاول للقمع . فقد استخدم الجيش للمرة الاخيرة ، قبل ارساله لمواجهة المتظاهرين في العام ١٩٧٨ ، في واحدة من أكبر العمليات في المدن ، عندما قام أفراده بسحق الإنتفاضة الجماهيرية التي حصلت في شهر حزيران (يونيو) عام ١٩٦٣ في طهران وفي عدد من المدن الاخرى ، والتي كانت حصيلتها حوالي ١٠٠٠ ضحية . أما في الفترة ما بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٨ فقد ظل الجيش في ثكناته بالقرب من المدن ، واحتل الجامعات وأرسل الى المناطق القبلية في عدد من الحملات المحدودة النطاق . كما كانت المحاكمات السياسية تتم أمام محاكم عسكرية . ولكن الجيش لم يكن هو الذي لعب الدور القمعي الاكبر في ايران : فقد تقاسمت هذا الدور قطاعات أخرى من الجهاز القمعي ، وقف الجيش خلفها في موقع احتياطي . ان طبيعة ومدى هذه القطاعات الاخرى مسألة خاضعة للتخمين ، الا أن الشاه يحرص ، مثله في ذلك مثل أي زعيم أتوقراطي آخر ، على تشجيع التنافس والمراقبة المتبادلة بين هذه القطاعات . خاصة وان التحديين الرئيسيين لحكمه من داخل الجهاز القمعي جاءا من جهاز المخابرات ـ من الجنرال غاراني ، رئيس المخابرات

(٥) Quoted in David Horowitz, From Yalta to Vietnam, London, 1966, p. 190.

العسكرية في عام ١٩٥٨ ، ومن الجنرال بختيار رئيس السافاك في عام ١٩٦١ .

بالاضافة الى الفروع الرئيسية الثلاثة للقوات المسلحة الايرانية ، يمكن تحديد ثماني وحدات قمعية مميزة ، أربع منها عبارة عن وحدات علنية من الشرطة ، وتقوم الاربع الاخرى بمهمات بوليسية وسرية ومخابراتية عديدة (٦) .

أ ـ وحدات الشرطة :

١ ـ الشرطة العسكرية .
٢ ـ شرطة المدن والضواحي (شاهرباني) .
٣ ـ الحرس الامبراطوري .
٤ ـ الجندرمة الايرانية الامبراطورية .

ب ـ وحدات المخابرات :

٥ ـ السنافاك .
٦ ـ المخابرات العسكرية (المعروفة باسم روكني دو ، أي الدائرة الثانية ، أي جي ـ ٢) .
٧ ـ المفتشية الامبراطورية الايرانية .
٨ ـ الشعبة الخاصة (رافتري فيزهي) .

تبدو المخابرات العسكرية والشرطة العسكرية وشرطة المدن والضواحي تلعب أدوارا ترتبط تقليديا بهذه المؤسسات ، بينما احتفظ جهاز شرطة المدن والضواحي بقسم المخابرات الخاص به. أما الوحدات الخمس الاخرى فتتمتع بمراكز خاصة في داخل الجهاز القمعي ككل . فالحرس الامبراطوري هو وحدة تتكون من حوالي ٢٠٠٠ رجل يحملون جميعهم رتب الضباط منذ عام

---

(٦) This list draws on that in James Alban Bill, The Politic of Iran, op. cit, pp. 42-3.

١٩٦٥ عندما حاول جندي في هذه الوحدة اغتيال الشاه. يحتشد هؤلاء في طهران لحماية الشاه ، ويشكلون جزءا من نخبة من القوات العسكرية قوامها ٧٠٠٠ رجل ، بما في ذلك قوات المظلات وقوات قمع التمردات التي تحتشد جميعا في العاصمة . أما المفتشية التي أنشئت في عام ١٩٥٨ ، بعد محاولة الانقلاب التي قام بها الجنرال غاراني ، وكرد فعل على حملة من الاجتماعات الاميركية بشأن الفساد ، يقوم هذا الجهاز بدور الاداة الشخصية التي بيد الشاه لمراقبة القوات المسلحة وللتأكد من أن أفرادها لا يدبرون المؤامرات . أما الشعبة الخاصة فانها تتمتع بسلطات أوسع : فهي من أكثر الوحدات سرية ، بالاضافة الى أنها تقوم بوظيفة خاصة وهي مراقبة جهاز السافاك.

أما الجندرمة الايرانية الامبراطورية فهي ، على عكس الوحدات الاخرى ، عبارة عن قوة شبه عسكرية علنية جدا وقد تأسست هذه الوحدة في العام ١٩١١ بمساعدة بعض الضباط السويديين ، وبين عامي ١٩٤٢ و ١٩٧٦ لعب فيها دورا استشاريا فريق من الخبراء الاميركيين ، وكانت على امتداد بضعة عقود الاداة الرئيسية للسيطرة على الارياف ــ أي في المناطق التي لا تخضع لاشراف قوات الشرطة النظامية : وهذا يعني كافة المناطق التي لا يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠٠ نسمة ، أي ما يعادل نصف عدد السكان وأكثر من ٨٠٪ من مساحة البلاد . ومما يذكر انه يجري استدعاء القوات المسلحة في حال عجز الجندرمة الامبراطورية عن مجابهة الاحداث . وتتوزع مراكز الجندرمة ، التي يبلغ عددها أكثر من ٢٠٠٠ مركز ، في القرى وفي مفترقات الطرق الريفية ، وتقوم بدور القوة المخصصة لمواجهة حركات العصيان ، في حين أن دورها الرئيسي في السابق كان يقتصر على السيطرة على القبائل والفلاحين . من اجل ذلك، جرى مؤخرا توسيع الجندرمة الامبراطورية وتحديث قواتها وأجهزتها خلال السنوات القليلة الماضية ، وخاصة بعد تلاشي السبب الاولي الذي قامت هذه القوة من أجله . بلغ عدد قوات الجندرمة الامبراطورية ٥٣٠٠٠ رجل في منتصف الستينات ، وارتفع الى ٧٠٠٠٠ رجل

منذ ذلك الحين . وقد تم ربط جميع محطات ومراكز الجندرمة الامبراطورية بشبكة راديو مقر القيادة العامة في طهران . وتجدر الاشارة الى ان هذه القوات ممكننة الى حد عال : فلديها طائراتها المتنوعة والهليكوبتر ، وعرباتها وسياراتها وطائرات الدورية التابعة لها بالاضافة الى قوارب حراسة . ويجري تدريب ضباط هذه الوحدة في الجيش ، ويشرف الشاه بذاته ، في هذه الحالة أيضا، على ترقية الضباط عند رتبة معينة . ويعني هذا عدم توفر الظروف المواتية لقيام حركة مسلحة في الريف الايراني أو أية حركة معارضة أخرى مثلما يحصل في بعض دول العالم الثالث الاخرى ، فقد تمكنت الدولة أن تمد سيطرتها فوق جميع المناطق الريفية بكفاءة عالية بفضل قوات الجندرمة الامبراطورية .

السافاك

جهاز السافاك من أكثر أجهزة الامن انتشارا وتوغلا في البلاد . لقد أنشأ رضا خان جهاز المخابرات الخاص به خلال العشرينات والثلاثينات ، الا أن جهاز السافاك هو نتاج حملة القمع التي أعقبت عام ١٩٥٣ والدور الذي لعبته الولايات المتحدة في هذا الصدد . فقد توضح في أوائل الخمسينات ان أكثر خصوم مصدق نشاطا داخل القوات المسلحة كانوا من العاملين في الاستخبارات العسكرية . وحاول مصدق أن يكسب الجيش وحاول بعد ذلك تطهيره ، الا انه لم يحظ بالقوة الاساسية التي تمكنه من ذلك ، وقام العسكريون في النهاية بالاطاحة به . وفي هذه الحالة ، تتطابق أوجه عدة بين مصير حكومة مصدق ومصير حكومة الوحدة الشعبية التي شكلها الرئيس الليندي في تشيلي بعد عشرين عاما ، حيث تمت الاطاحة بحكومة منتخبة دستوريا بعد تدخل اميركي من خلال جيش التشيلي .

تمثلت أداة القمع الرئيسية ، بعد الانقلاب ضد مصدق ، بالادارة العسكرية لطهران برئاسة الجنرال تيمور بختيار الذي كان يعمل تحت ادارته جهازان استخباريان خاصان : الاول ،

المخابرات العسكرية التي تكفلت بمسؤولية ازالة أشكال المعارضة من داخل القوات المسلحة ، والثانية هي استخبارات الشرطة (أجاهي كار) (المباحث) التي استخدمت في التعاطي مع أحزاب المعارضة والحركات النقابية ، والمنشورات . وقد أسهم خبراء أميركان في مساعدة بختيار ، وشكلوا فئة اميركية سرية مرتبطة مباشرة بجهاز المخابرات الجديد الذي أنشيء في العام ١٩٥٧ . هذا الجهاز هو السافاك (سازماني اطلاعات فا امجينات ـ اي كيشفار) ، أو منظمة الامن والمعلومات الوطنية . ويتضمن القانون الذي تأسس السافاك بموجبه ثلاثة بنود رئيسية هي :

١ ـ السافاك جزء من مكتب رئيس الوزراء ويعين الشاه رئيسه الذي يحمل رتبة نائب رئيس الوزراء .

٢ ـ يعنى السافاك بشؤون الحصول علىمعلومات « تتطلبها مسألة الحفاظ على الامن الوطني » ، وبكشف خلايا التجسس، وبكل من يشك بأنهم يخرقون القوانين لقيامهم بأعمال معادية للملكية ، والمعارضة في الجيش ، والجرائم العسكرية ومحاولات اغتيال الملك وولي العرش . ومن القوانين التي يجري تطبيقها في الغالب هو قانون الخيانة لعام ١٩٣١ ، الذي ينص على أن نشر الافكار « الجماعية » Collectivist (أي الاشتراكية أو الشيوعية) جريمة نكراء .

٣ ـ يعمل المسؤولون في السافاك قضاة عسكريين في معالجتهم للقضايا التي تقع في نطاق سلطتهم ، وذلك وفقا لنظام المحاكم العسكرية الذي أقيم لمحاكمة الجرائم السياسية (٧) .

لقد حظي السافاك على مركزه المتميز منذ عام ١٩٦٣ . والمعروف أن هذا الجهاز كان قد تأسس بعد أن تم القضاء على المعارضة الرئيسية في البلاد في أوائل الخمسينات وتبين عجز

---

(٧) يوجد النص الكامل في :

Human Rights and Legal System in Iran,
International Commision of Jurists, Geneva, 1976,

السافاك على احتواء الوضع السياسي في البلاد ومنع الاضطرابات التي حدثت في أوائل الستينات . وقد كان هذا العجز هو الدافع الرئيسي لاستدعاء الجيش للمرة الثانية في شهر حزيران (يونيو) عام ١٩٦٣ . ويضاف الى ذلك المواجهة التي حصلت فيما بين الشاه وبين أول رئيسين لجهاز السافاك . فقد أقيلَ الجنرال بختيار ، الذي ترأس السافاك حتى عام ١٩٦١ ، من منصبه لانه فشل في مهمة الاعداد لحملة انتخابات صورية من جهة ، ولانه بنى لنفسه مركزا قويا في داخلَ القوات المسلحة من ناحية أخرى. وانتهى بختيار بالتالي في المنفى حيث حاول تنظيم حركة معارضة ، الا أن يد السافاك طالته عندما قام أحد عملائه باغتياله في عام ١٩٧٠ في العراق . أما الرجل الثاني الذي ترأس جهاز السافاك فهو الجنرال حسان بكرفان ، وكان في وقت سابق رئيس المخابرات العسكرية ، وشغل بعدها منصب نائب رئيس السافاك الجنرال بختيار . الا أن بكرفان فقد حظيته لدى الشاه لانه أظهر ضعفا في أثناء مواجهة انتفاضة حزيران (يونيو) عام ١٩٦٣ . وأقال الشاه بكرفان من منصبه في عام ١٩٦٥ بعد أن قام أحد الجنود بمحاولة لاغتيال الشاه ، وحل محله الجنرال نصيري الذي شغل منصب الحاكم العسكري لطهران في حزيران (يونيو) عام ١٩٦٣ وبالتالي **المسؤول الفعلي** عن الامن منذ ذلك التاريخ .

استمر ناصري في منصبه حتى العام ١٩٧٨ . وكانت هذه الفترة هي الفترة التي شهدت نهاية الترددات والاضطرابات التنفيذية والداخلية التي طبعت السنوات الثماني الاولى بطابعها. وقد برهن ناصري ، وهو مثله في ذلك مثل بختيار ، انه رجل لا يرحم ، الا انه يختلف عن بختيار بانعدام الطموحات الشخصية لديه ، ان المعلومات المتوفرة لدينا حول جهاز السافاك تعطينا على الاقل لمحة ، حول مدى نشاطه . فقد بلغت الميزانية الرسمية ٢٥٥ مليون دولار للعام ١٩٧٢ — ١٩٧٣ ، وارتفعت الى ٣١٠ مليون في العام ١٩٧٣ — ١٩٧٤ . ولكن ربما كان ذلك أقل من الحقيقة

بكثير ، ولربما كانت هناك مخصصات أخرى مخبوءة تحت بنود أخرى في ميزانية الامن .

وتشير التقديرات الى أن عدد العاملين في جهاز السافاك يتراوح بين ٣١٢٠ (على حد تعبير الشاه في عام ١٩٧٦) و ٣٠٠٠٠ — ٦٠٠٠٠ (نيوزويك ، ١٩٧٤) (٨) ، وبما انه لا يمكن التوصل الى رقم دقيق لعددالعاملين المتفرغين في السافاك ، فان أحدا لا ينكر بأن عدة آلاف يعملون كمخبرين لجهاز السافاك في طول البلاد وعرضها وبين صفوف الجاليات الايرانية في خارج ايران . وقد ادعت النيوزويك في العام ١٩٧٤ ان حوالي ٣ ملايين من الايرانيين عملوا ، بطريقة أو بأخرى ، كمخبرين لدى جهاز السافاك . وأعلن في عام ١٩٧١ ، في تصريح علني نادر مسؤول كبير يعمل في السافاك أن فئة المخبرين تضم « عمالا » ومزارعين وطلاباً ، وأساتذة جامعات ، ومدرسين ، وأعضاء في نقابات التجار ، وأحزابا سياسية ومؤسسات أخرى » (٩) . لقد وصلت قدرة الجهاز الى درجة ان السافاك تمكن من تجنيد عناصر كانوا أعضاء سابقين في المعارضة ، وهناك واحد على الاقل كان عضوا سابقا في حركة المعارضة الطلابية ، اعتقل مدة من الزمن في أواسط الستينات .

تغطي مسؤوليات السافاك مدى أوسع من المسؤوليات التي تغطيه في العادة وكالة امن واحدة — التجسس والتجسس المضاد ، والمخابرات العسكرية والسياسية . وتبدو المنظمة — أي السافاك — منقسمة الى تسع وحدات متميزة : تهتم احداها بشؤون الافراد ، والثانية بشؤون السجون ، وتنسق الثالثة مع جهاز التجسس الخارجي ، وتتعاون رابعة مع المخابراتالعسكرية والمباحث، وتشرف خامسة على التجسس على المواطنين الايرانيين الذين يعيشون في الخارج . ان أهم وحدة من هذه الوحدات هي

---

(٨) Newsweek, 14 October 1976.

(٩) Iran News and Documents, Ministry of Information, Tehran, - on 12 April 1971.

ما يعرف باسم وحدة « العمل والامن الداخلي » : وهي مسؤولة عن القمع المحلي وهي تتفرع ، طبقا لذلك ، الى أقسام مناطقية مختلفة ، التي تنقسم بدورها الى فروع مختلفة حسب المسؤوليات الخاصة لمراقبة التنظيمات السياسية كل على حدة . لقد ترأس الجنرال ناصر مقدم في البداية وحدة « العمل والامن الداخلي » لمدة ١٥ عاما ، قبل أن يتسلم منصب رئيس المخابرات العسكرية ، ورئيس السافاك في العام ١٩٧٨ . أما الرئيس الحالي لهذا القسم فهو برفيز سابيتي ، المولود فيعام ١٩٣٦ وهو شقيق لرجلأعمال بارز ، ويعتقد أنه تلقى تدريبه في اسرائيل ، ويعرف رسميا بأنه « المدير المساعد للسافاك » ، ورئيس اللجنة المشتركة لقوات البوليس الوطنية والسافاك . ويقع مكتب سابيتي في حي البوليس والسافاك في وسط طهران ، حيث يجري تعذيب الموقوفين السياسيين قبل المحاكمة في مكاتب تلك اللجنة سيئة الصيت .

تلقى على عاتق السافاك مهمة رئيسية تتحدد في كشف هوية عناصر المعارضة لديكتاتورية الشاه بغية تصفيتهم أو تحطيمهم بأية طريقة كانت . الا أن السافاك ، وهو يحاول تنفيذ هذه العملية ، يتخطى الحدود التي تحصر سلوك وتصرفات ما هو معروف باسم جهاز الشرطة السرية . قبل أي شيء آخر ، السافاك منظمة سرية لها وجه علني . ويتعمد النظام أن يشعر المواطنين بوجود السافاك الدائم . ويبرر المسؤولون بين حين وآخر وجود هذه المنظمة عن طريق الاشارة الى المخاطر الخارجية التي تتهدد ايران ، أو بحجة أنه لدى كل دولة منظمة مماثلة . ويدلي المسؤولون ، من أمثال سابيتي ، في بعض الاحيان بأحاديث لاجهزة الاعلام في ايران ذاتها بغية تذكير السكان المستمر بوجود هذه المؤسسة القمعية . ويمكن لسكان المدن ، مثل طهران وتبريز ، أن يطلعوا الزائرين على المباني التي يشغلها أفراد وعناصر السافاك . كذلك يعرف طلاب جامعة طهران جيدا المباني التي يشغلها السافاك في الجوار — وعلى سبيل المثال : المنزل رقم ٢١ الذي يقع في شارع آذار ومنزل آخر يقع في شارع أناتول فرانس احتلهما رجال السافاك

وأفراد شرطة عاديون منذ عام ١٩٦١ لقمع أي تحرك طلابي . هذا هو التوازن ما بين السري والعلني الذي يعمد النظام بواسطته الى الحفاظ على الخوف والشك بالنفوس بفعالية وكفاية .

يتخطى دور جهاز السافاك الداخلي مجرد القمع بكثير . وحيث يتم الغاء حرية التعبير عن الرأي في أي مجتمع ، فان النظام يجد نفسه مضطرا بأن يسمح بدرجة ما من درجات الحرية الظاهرية كي تتاح أمامه الفرصة لتجميع المعلومات حول المشاعر الجماهيرية من خلال جهازه السري . وعلى هذا المنوال ، يلعب السافاك دور الرقيب على الاعلام ، في حين انه يقوم في الوقت ذاته باصدار الكتب والمجلات ، ويستخدم أعضاء سابقين في المعارضة لادارتها وترويج أفكار « معارضة » تضليلية . ويشرف السافاك على حوالي ٦٠٠ هيئة نقابية حكومية في البلاد ويشغل بعض مسؤولي السافاك مكاتب لهم في بعض المصانع . ولا يقوم هؤلاء بقمع الاضرابات فحسب ، بل يتوسطون أيضا بين العمال وأرباب العمل ، ويحاولون تعبئة العمال لتأييد النظام وزيادة الانتاج . لقد بلغ مقدار التوجسات لدى الايرانيين بجهاز السافاك وتنوع أشكال نشاطه الى درجة أنه يشك بأمر كل من يعلن جهارا عن معارضته للحكومة بأن يكون عميلا للسافاك . ويشيع النظام ، بالمقابل ، مناخا من العداء بين المعارضين الذين يعيشون في الخارج ، حيث يشك الواحد منهم بالاخر على أنه يعمل لدى السافاك . انها طريقة ماكرة للغاية للتأثير سلبا على معنويات المعارضة .

يمتد نشاط السافاك الى ما وراء حدود ايران في نواح أربع ــ التجسس ، والعمليات السرية الخارجية والتنسيق مع أجهزة المخابرات الاجنبية ، ومراقبة تحركات المعارضين الايرانيين الذين يعيشون في الخارج . وينشط عملاء المخابرات الايرانية في بلدان آسيا الغربية التي تدعي ايران أن لها فيها مصلحة استراتيجية . وطبقا لاحد المصادر : « يثني رؤساء شبكات التجسس الغربية ثناء استثنائيا على السافاك لنشاطهم في حقل

جمع المعلومات في منطقة الشرق الاوسط ، وخاصة في الخليج ومصر ولبنان » (١٠) . ورغم أنه لم يلق القبض على أي جاسوس ايراني في أي من هذه البلدان ، الا ان مـدى نشـاط المخابرات الايرانية السري في العراق خير دليل على ذلك . فقد تآمر عملاء ايرانيون مع عدد من الضباط العراقيين وقاموا بمحاولة انقلاب فاشلة في شهر تموز (يوليو) ١٩٦٩ . وفي عـام ١٩٧٠ قـام احد عملاء السافاك باغتيال الجنرال بختيار عندما كان في رحلة صيد له في العراق . وعمل رجال السافاك ، فيما بيـن عـامي ١٩٧٢ و ١٩٧٥ ، عن كثب مع قيادة البرازاني ضد حكومةالعراق، وقد كان رجال السافاك يقدمون العون المباشر للصحافيين الاجانب ونقلهم الى المناطق الكردية عن طريق ايران ، وأقام السافاك شبكة أمنية آمنة لهم في الجبال الكردية عرفت باسم « **باراستين** »، كانت مسؤولة أمام البارازاني بذاتـه واستخدمت فـي ضرب المعارضة بين صفوف السكان الاكراد .

لقد تعاون السافاك ، لاطول مدة من الزمن ، مـع وكالتيـن أجنبيتيـن للاستخبارات تابعتيـن **للولايات المتحدة واسرائيل** . فقد ذكرنا أن أميركا كانت قد أشرفت على تأسيس السافاك ، ولم يكن هذا من عمل الـ سي.آي.اي. فقط ، بل الـ اف.بي.آي. أي شبكة التحقيقات الفيدرالية (مهمة الـ اف. بي. آي فـي أميركا تنحصر في محاربة الاجرام وملاحقة الخصوم السياسيين في آن معا) . وأقام السافاك ، بعـد تطوير ايـران لنشاطهـا التجسسي في الخارج ، علاقات مع وكالة أميركية أخرى هيوكالة الامن القومي ، للمراقبة الالكترونية . ومنذ عام ١٩٧٣ أصبحت طهران مقر القيادة العامة لوكالة الاستخبارات المركزية في الشرق الاوسط (كان مركزها السابق في نيقوسيا) . ومما يؤكد ايضا على هذا الامر هو تعيين ريتشارد هيلمز ، الرئيس الاسبق لـ سي.اي.اي. سفيرا لبلاده لدىايران بينعامي ١٩٧٣ و١٩٧٦ . ولا يستطيع أحد في الواقع أن ينكر مثل هذا الارتباط : فقد اكد

(١٠) Newsweek, 14 October 1974.

لي أحد المسؤولين في وزارة الخارجية الاميركية في شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦ ، أن « التعاون بين الـ سي. آي. اي. والسافاك ليس سرا » . أما التعاون بين السافاك وموساد ، وكالة الاستخبارات الاسرائيلية ، فيعود الى أوائل الخمسينات، عندما تشاركت ايران واسرائيل فيعدائهما للقومية العربية. ففي السنوات القليلة الماضية طور السافاك علاقاته مع وكالات استخباراتية أخرى : في الباكستان ، والاردن ، ومصر ، وكذلك في أفغانستان حتى قيام الانقلاب اليساري في شهر نيسان (أبريل) ١٩٧٨ . ويتم تبادل المعلومات ، من خلال هذه العلاقات، بشأن الاعداء المشتركين الذين يوضعون تحت المراقبة باستمرار.

لقد خص السافاك المنشقين الذين يعيشون في الخارج باهتمام بالغ . فقد أكدت ثمة وثائق تم العثور عليها من السفارة الايرانية في جنيف في العام ١٩٧٥ أن هذه السفارة كانت مقر القيادة العامة للسافاك في أوروبا : فقد عثر على نسخة منرسالة موجهة من سابيتي ذاته في طهران الى سفارة بلاده في لندن يطلب فيها تجميع معلومات تتعلق بنائبين عماليين في مجلس العموم البريطاني معروفين بانتقادهما لسياسة الشاه . وكشفت الوثائق أيضا عن دور السافاك في مراقبة خطوط الهاتف وتركيب الميكروفونات في الغرف والمكاتب والتقاط صور المتظاهرين الايرانيين والقيام بأعمال الكسر والخلع لاماكن اقامة هؤلاء في الخارج . ومما يذكر أن رجال السافاك يقومون بهذه المهام وهم يحملون صفة الدبلوماسيين . وفي شهر آب (أغسطس) عام ١٩٧٦ ، طردت الحكومة السويسرية بعد الكشف عن الوثائق ، أحمد مالك مهدوي، السكرتير الاول في السفارة آنذاك والمسؤول عن النشاط في أوروبا الغربية . واثبتت وثائق جنيف أن « همايان كيكابوسي » مسؤول سابق في السفارة الايرانية في باريس ، كان يعمل لحساب السافاك . وذكرت صحيفة « الواشنطن بوست » في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦ ، نقلا عن مصادر المخابرات الاميركية ، ان منصور رافيزاده، أحد أعضاء البعثة الايرانية لدى الامم المتحدة ، كان رئيسنا لجهاز السافاك

في أميركا (١١) . ورغم أن رافيزاده قد أنكر أن تكون له أية علاقة مع السافاك ، الا أن الشـاه وسابيتي قـد أقرا فـي مقابلتين صحفيتين أن السافاك قام بمراقبـة المعارضين الايرانيين فـي الخارج (١٢) . وقد نشرت صحيفـة الصانداي تايمز في عـام ١٩٧٤ (١٢ أيار ــ مايو) تسجيلا جرى بين علي عبد الجهانبين ، أحد مدراء السافاك والعاملين في السفارة الايرانية في لنـدن ، وبين مواطن ايراني يحاول اقناعه لان يجمع معلومات حول المنفيين الايرانيين .

يشبه جهاز السافاك ، منذ عدة سنوات ، منظمات الامـن الاخرى في بلدان العالم الثالث الرأسمالية والقمعية . انه أكثـر تماثلا للمنظمات التي تأسست في بلـدان العالم الثـالث حيث توجد مقاومة شعبية يسعى النظام لسحقها بمساعدة أميركية . ومثلما فعلَ السافاك تماما ، فقد قامت وحدات مماثلة في كل من البرازيل « دائرة النظام السياسي الاجتماعي » وأسست « ادارة الجسم الرئيسي للجيش والشرطة ، وتشيلي بعد انقلاب عـام ١٩٧٣ ، وتم تنظيمها بمساعدة الولايات المتحدة . فقد شكلت في البرازيل « دائرة النظام السياسي الاجتماعي » وأسست « ادارة المخابرات الوطنية » في تشيلي ، بهدف أن يتحول القمع الى ان يصبح من أحد خصائص النظام القـائم ، بالاضافة الى الـوزن الساحق للجيش والكتائب الخاصة لمواجهة الاضرابات . وهناك نقطة تماثل مأساوية أخرى ، وهي الاعتماد المنهجي على التعذيب في هذه البلاد وبلاد أخرى . كانت وسائل التعذيب التي اعتمدها السافاك في الخمسينات من النوع البدائي الى حد ما . ومنـذ السبعينات أصبح التعذيب من النوع الحاذق جزءا معتادا عـلى امتداد عدد من السنين مـن روتين التحقيقات التي يقـوم بهـا السافاك ، تماما مثلما حصل في تشيلي والبرازيل . وتتمـاثلُ

(١١) Washington Post, 26 October 1974.

(١٢) The Shah in the New York Times 22 October 1976, Sabeti in the same , 29 May 1976.

انماط التعذيب وتطبيقاته المتبعة في هذه البلدان الثلاث . ورغم أن أحدا لم يتمكن حتى الان من أن يثبت انالمستشارين الاميركيين قد علموا أساليب التعذيب هذه ، أو شاركوا في عمليات التعذيب، الا أن انتشار التكنيك المتبع في التعذيب ، ورعاية المنظمات الثلاث دليل صارخ على المسؤولية الكبرى التي تتحملها الولايات المتحدة في هذا الشأن ، وهي مسؤولية مماثلة لدورها في خلق سي. آي. اي. كورية قامت بدور البوليس السري لحكومة سايغون الديكتاتورية حتى عام ١٩٧٥ .

خرق حقوق الانسان

عرف جهاز السافاك بوحشيته لعدة سنوات وأصبحت نموذجا للتطبيق الوحشي المنهجي بواسطة مؤسسة رسمية . وعلىحد تعبير السكرتير العاملمنظمة العفو الدولية في العام ١٩٧٥ فانه « لا توجد دولة في العالم تتمتع بسجل مماثل لسجل ايران في خرق حقوق الانسان » (١٣) . ووفقا للتقارير الصادرة عن منظمة العفو الدولية وهيئة الحقوقيين الدولية ، فانه يمكن تلخيص سجل ايران في هذا الخصوص حتى أواخر عام ١٩٧٦ كالتالي (١٤) :

١ ــ القاء القبض والاعتقال : يلقي جهاز السافاك القبض ويضع من يشاء قيد التوقيف . وينعدم وجود أية اجراءات تمهيدية قانونية تسبق البحث والقاء القبض ، بالاضافة الى أن مدة التوقيف ليست محددة ، ولا يسمح للموقوف بأن يتصل بمحامي الدفاع . ان سلطة السافاك اعتباطية ومطلقة .

٢ ــ **المحاكمات** : تجري جميع المحاكمات السياسية أمام

---

(١٣) Amnesty International, Annual Report 1974-1975, p. 8.

(١٤) تقرير هيئة المحلفين الدولية ، انظر الحاشية رقم (٨) . Amnesty International, Briefing, Iran, November 1976.

القضاء العسكري ، وتحاط بكتمان شديد . والقضاة اما من ضباط الجيش أو من العاملين في جهاز السافاك . ولا يسمح باحضار شهود دفاع ويذكر تقرير منظمة العفو الدولية أنه لم يسمح لاي مراقب أجنبي بحضور مثل هذه المحاكمات بعد شهر آذار (مارس) ١٩٧٢ ، بالاضافة ان المنظمة « لم تدر بالاخلاء عن سبيل أي من الذين يتعرضون للمحاكمة » .

٣ ـ **أوضاع السجون** : يوجد في ايران ثلاثة أنواع من السجون ـ مراكز الاعتقال التابعة للشرطة تشرف على الاحكام قصيرة الامد ، وسجون المحاكم المختصة بالجرائم ، والسجون التي يقضي فيها من يصدر بحقهم أحكام طويلة الامد وهي التي تستقبل ضحايا السافاك . ومن السجون السياسية المعروفة في ايران هي التي تقع في أو حول طهران وهي : سجون القصر وافين وفيزيل فيل . وهناك سجون أخرى في تبريز ، وشيراز ، وريزاي ، ورشت ، واراك ، وبندر عباس ، ومشهد ، ومهاباد ، وبورازجان ، وبوشهير ، وزاهيدان ، وسيمنان ، وكيرمنشاه . وقد ذكر العقيد م. اي. كسراي، نائب مدير دائرة السجون العامة لاحد الزوار البريطانيين في شهر أيار (مايو) انه يوجد في ايران حوالي ٦٠٠٠ سجين : وقد يكون هذا الرقم مبالغا فيه ما لم نأخذ في الحسبان جميع مراكز البوليس والشرطة في البلاد ، وربما كان يجري تجميع السجناء السياسيين في مراكز لا يزيد عددها عن١٢ سجنا . والمعروف أنه لا يسمح لاي مراقب مستقل بزيارة هذه السجون ، الا أن هذا لم يمنع صدور تقارير تشهد بالاوضاع اللاانسانية فيها . ووفقا لاحد تقارير منظمة العفو الدولية يحشر السجناء قبل محاكمتهم « في زنزانات عفنة ورطبة تقفل أبوابها باحكام ومزودة الواحدة منها بحصيرة من القش لاستعمالها عند اللزوم ... وتظهر دلائل انعدام الحرارة في الشتاء والتبريد في الصيف على السجناء . وكذلك ان تسهيلات الاستحمام غير كافية بالاضافة الى عدم انتظام مناسبات التغسيل . وأما كمية الطعام فصغيرة وغير ملائمة ، ولا يمنح السجناء فسحة من الزمن لاجراء التمارين الرياضية » . وتظهر أوضاع مماثلة في السجون التي

تستقبل الموقوفين بعد اصدار الاحكام بحقهم ، بالاضافة الى : « انعدام العلاج الطبي ، حيث لا يسمح للسجناء بزيارة الطبيب أو ارسالهم الى المستشفى أو تناولهم الدواء ان اقتضى الامر . وتطبيق نظام صارم حيث يوضع من يخل به من السجناء في السجن الانفرادي لمدة تتراوح بين ثلاثة وأربعة أشهر » (١٥) .

٤ ـ اطلاق السراح :

تصدر أحكام مخففة بحق أولئك الذين يرتدون علنا عن مبادئهم أو يوافقون على اصدار بيانات عامة يعلنون فيها تخليهم عن معتقداتهم السابقة . ويحرص جهاز السافاك على عرض مثل هؤلاء السجناء من على شاشة التلفزيون حيث يعلنون اعترافاتهم ويشون برفاقهم علنا . أما أولئك الذين لا يرتدون فقد يظلون في السجون حتى بعد أن تنتهي مدد الاحكام الصادرة بحقهم . وتفيد تقارير منظمة العفو الدولية ان هناك قسما خاصا من سجن القصر لابقاء السجناء الذين يحتفظ بهم بعد انتهاء مدة الحكم .

ليس هناك معلومات دقيقة حول عدد السجناء والمعتقلين السياسيين . وتنكر السلطات وجود أي سجناء سياسيين وذلك لان القانون الصادر في العام ١٩٣١ يصف جميع الجرائم السياسية على انها أعمال « اجرامية » . الا ان الشاه قد أقر بذاته في العام ١٩٧٧ بوجود ٣٢٠٠ سجين سياسي (١٦) . في حين انمراقبينأجانب قد قدروا العدد بـ ٢٥٠٠٠ ـــ ١٠٠٠٠٠ سجين (١٧) . وفي ظل هذه الاوضاع في ايران ، يستحيل تقدير عدد السجناء ، ناهيك عن معرفة عدد المعتقلين لمدد قصيرة الاجل أو لمدد طويلة الاجل . على أية حال ، ليس المهم اعداد المعتقلين ، فالمسألة الاخطر تتعلق بخرق نظام الشاه المتواصل

---

(١٥) Amnesty, op. cit. (note. 15), p. 7.

(١٦) The Times, 9 June 1977.

(١٧) Amnesty, op. cit, (note 15) p. 6.

لحقوق الانسان . بالاضافة الى مسألتي التوقيف والسجن التي جرت مناقشتهما ، فهناك مسألة أخرى أكثر خطورة وهي قضية التعذيب .

يلجأ جهاز السافاك الى التعذيب ، قبل المحاكمة ، للحصول على معلومات واعترافات الموقوفين ، والاهانة والضغط ، من ثم، على السجناء بعد المحاكمة واجبارهم على اصدار بيانات اعتراف علنية . ولم يعد التعذيب في ايران مهمـــة استثنائية من مهام أجهزة الامن : فقد أصبـــح جزءا لا يتجزأ مـــن نظام الاعتقال والتحقيق المتبع منذ أواخر الستينات . وتلخص منظمة العفـــو الدولية ما جمعته مـــن معلومات بالتالي : « تتضمن أساليب التعذيب المتبعة الجلد بالسياط والضرب ، والصدمة الكهربائية ، وخلع الاظافر والاسنان ، وصب الماء عند درجـــة الغليان في الشرج ، وتعليـــق أوزان ثقيلة مـــن الخصيتين ، وربط جسم السجين الى طاولة معدنية درجة حرارتها عالية ، وادخال قطعة زجاج حادة في است السجين ، بالاضافة الى الاغتصاب » (١٨). وتقدم الحالات الاربع الخاصة التالية صورة جيدة عما يحصل ، علماان هذا لا يشكل الا جزءا ضئيلا من جحيم العذاب الـــذي يتعرض له السجناء :

١ ــ حضر نوري البالا ، وهو محـــام فرنسي ، في عـــام ١٩٧٢ في طهران محاكمة المهندس مسعود أحمد زاده الذي نفـذ به حكم الاعدام في وقت لاحق . وأثناء المحاكمة رفع أحمد زاده رداءه ليكشف عن علامات التعذيب المتروكة على جسده . ويصف البالا المشهد كالتالي : « لقد غطت ندوب الحروق العميقـة كل وسط صدره ومعدته . لقد كانت رؤية ذلك مقززة ... أما ظهره فقد كان أكثر سوءا . فقد بدا عليه مستطيل كامل شكلته أنسجة ندوب متصلة ببعضها البعض . وقد غطى المستطيل ندب آخـر ذو أغشية رقيقة بفعل الحرق . وأستطيع أن أقدر عرض الطاولة التي ظهرت آثارها على ظهره بحوالي ٩ بوصات على الاقل » .

(١٨) Ibid, p. 8

وقد علم البالا ، بعد استطلاع مكثف ، ان احمد زاده ، وسجناء آخرين ، يوضعون فوق طاولات خاصة لتحميصهم ــ « والطاولة عبارة عن هيكل حديدي يشبه هيكل السرير مغطى بشبكة من الاسلاك التي تسخن بفعل التيار الكهربائي كالسفان » (١٩) .

٢ ــ أشرف دهقاني : وهي مقاتلة فدائية ، تمكنت من الفرار من السجن ، تصف في مذكراتها كيف انها اغتصبت وتعرضت لوضع ثعابين حية فوق جسدها على يد المحققين من السافاك . وذكرت دهقاني ، على وجه الخصوص ، اسم النقيب بيجان نيكتاب ، وهو ضابط في السافاك ممن يعملون في سجن « كوميتيه » في طهران، والذي يذكره جيدا سجناء آخرون (٢٠)

٣ ــ وبروي طالب ايراني قابلته في العام ١٩٧٦ كيف ألقي القبض عليه في العام ١٩٧٣ ونقل الى سجن كوميتيه . لقد جرى تقييد هذا الطالب في أثناء التحقيق معه فوق سرير وضرب باطن قدميه بسلك مجدول (الفلقة ، وهي شكل تقليدي من أشكال التعذيب في الشرق الاوسط) . وعندما رفض الادلاء بمعلومات، نزع المحققون سرواله ووضعوا على عضوه التناسلي طرف عصا مربوطة بسلك كهربائي في طرفها الآخر . ويعرف السجناء الايرانيون جيدا هذه العصا بأنها « العصا الكهربائية » (عصا برقي) ، وهي عبارة عن منخس الماشية معدلة ، تستعمل أيضا في أميركا اللاتينية أثناء التعذيب . وقام ثلاثة من معذبي هذا الطالب (الذين كانوا يطلقون على انفسهم اسم « دكتور ») باستخدام هذه العصا عليه لعدة ساعات تخللها العديد من الاهانات والشتائم . تقع غرف التعذيب الرئيسية ، على حد تعبير هذا الطالب ، في الطابق الثالث من سجن كوميتيه ، حيث يسمع كل من يقطن المبنى صرخات ضحايا السافاك أثناء التعذيب ليلا .

---

(١٩) Sunday Times, 19 January 1975.

(٢٠) Ishraf Dehgani, Torture and Resistance in Iran, Iran Committee publication, London, 1977.

٤ ــ ويصف رضا براهيني ، وهو كاتب ، تجربة مماثلة حدثت له عندما اعتقل لمدة ١٠٢ أيام من العام ١٩٧٣ في سجن كوميتيه :

« تم تعذيبي في اليوم التالي لاعتقالي بضربي حوالي ٧٥ جلدة بسوط حديدي مجدول على باطن قدمي . وقد تم ضربي على يدي أيضا ، وقد كسر كبير المعذبين اصبع الخنصر من يدي اليسرى قائلا انه سيعمد الى كسر كل أصابعي بمعدل واحدة في كل يوم . أخبروني بعد ذلك انهم سيغتصبون زوجتي وابنتي البالغة من العمر الـ ١٣ سنة أمام عيني ان لم أعترف . وفي أثناء ذلك كنت اتلقى الضرب من اعلى الراس وحتى رؤوس أطراف قدمي . بعدئذ ، وضع كبير المعذبين ، الدكتور عازودي، فوهة مسدس على صدغي واستعد لاطلاق النار . وسمعت ، في الواقع ، في تلك اللحظة ، صوت اطلاق الرصاص واصبت بالاغماء . وعندما استعدت الوعي ، وجدت نفسي أتعرض للتحقيق ثانية من قبل رجل يدعى الدكتور رضوان . واستمر التحقيق ، الذي يرافقه عادة تعذيب نفسي بالاضافة الى الضرب في بعض الاحيان ، لمدة ١٠٢ أيام حتى تم اطلاق سراحي » (٢١).

السبب الاولي لاجراءات التعذيب هو الحصول على معلومات من الموقوفين وتحطيمهم **قبل** مثولهم أمام المحاكم . وهناك نوعان من التحقيق التمهيدي : يطلق على الاول اسم « بازجوي » bazjui ، يشرف عليه عملاء السافاك بغية الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات قبل أن تبدأ الاجراءات القانونية ، ويطلق على الثاني اسم « بازبورسي » basporsi ، يشرف عليه محققون تابعون للمحاكم العسكرية ، ويرتبط هذا النوع من التحقيق مباشرة مع عملية اعداد مرافعة الادعاء . ويتم تعذيب الموقوفين أثناء تعرضهم للتحقيق من نوع « بازجوي » عادة ، الا ان المعاملة الوحشية التي يتعرض لها الموقوفون لا تنحصر فقط في الفترة

(٢١) Raza Baraheni, God's Shadow, Bloomington, Indiana, 1976.

التي تسبق المحاكمات ، بل تذكر تقارير ان هذا يحدث حتى ما بعد اصدار الاحكام ، حيث يجري اغتيال العديد من السجناء خلال وجودهم في السجون . وعلى سبيل المثال ، فقد لقي اثنان من حزب توده في العام ١٩٥٤ حتفهما بسبب المعاملة القاسية في السجن . وفي شهر نيسان (ابريل) عام ١٩٧٥ تبين ان تسعة من أعضاء المعارضة كانوا قد سجنوا في العام ١٩٦٧ تم قتلهم رميا بالرصاص . وقد ادعت الحكومة حينئذ انه « تم اطلاق النار عليهم وهم يحاولون الفرار » ، علما بأن مدة الحكم عليهم كادت توشك على الانتهاء . ومما يذكر انه لم يسمح لاقرباء هؤلاء بمشاهدة جثثهم ، ويعتقد كثيرون بأن السلطات اغتالت هؤلاء لانهم رفضوا القيام باعترافات وارتداد علني .

يقوم جهاز السافاك بالقتل وفق طرق ثلاث مميزة . أولا ، يتم اطلاق النار مباشرة على عناصر المعارضة ـ اما أثناء المواجهة مع البوليس ، أو « محاولة الفرار » . وقد أصدرت السلطات تقارير رسمية تفيد بقتل العشرات من الشبان بهذه الطريقة منذ ان بدات المقاومة المسلحة في عام ١٩٧١ ، على الرغم من ان العدد الحقيقي يمكن أن يكون أعلى بكثير . ويتعمد جهاز السافاك أحيانا أن يقتل معارضيه بدلا من القاء القبض عليهم . ثانيا ، فقد تم قتل عدد لا بأس به من المحكومين رميا بالرصاص بعد محاكمتهم أمام القضاء العسكري . ففي الخمسينات ، وقبل انشاء جهاز السافاك ، تم قتل وزير خارجية مصدق و ٣٦ ضابطا آخر وفق هذه الطريقة ، بالاضافة الى اعدام ٣٠٠ شخص بعد محاكمتهم أمام القضاء العسكري فيما بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٦ (٢٢) . ثالثا ، الطريقة التي يتعرض وفقا لها العديد من السجناء للقتل بسبب المعاملة الوحشية اما أثناء التحقيق أو خلال وجودهم في السجون .

تنكر الحكومة الايرانية هذه التهم جميعا . والشاه ذاته ينكر حدوث تعذيب جسدي ، علما بأنه يقر بحدوثه في الماضي .

Amnesty, op. cit. (note 15) p. 9. (٢٢)

وقد أعلن سابيتي : « اننا لم نلجأ الى أسلوب التعـذيب عـلى الاطلاق » (٢٣) . وقد أخبرني مانوشير اردلان ، الملحق الصحفي لدى سفارة ايران في واشنطن ، في شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦ ، بأنه لا وجود للتعذيب فـي ايران . ويردد دبلوماسيون آخرون الادعاء ذاته . وقـد حاولت الولايات المتحدة ، الحليف الرئيسي لايران ، أن تنكر وجود أي شكل مـن أشكال التعذيب في ايران . ففي شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٧٦ ذكر مسؤول في وزارة الخارجية الاميركية أمام لجنة تابعة للكونغرس انه لا يعتقد بوجود التعذيب فـــي ايران ، رغم انه أقر بوجود « معـــاملة قاسية » (٢٤) . ولم تسمـــح ايران ، في أي حـال ، باجـراء تحقيقات مستقلة حول هذه المسائل ، اذ لا توجد صحافـة حرة في البلاد ، أو هيئة قضائية أو شرعيـة مستقلة للقيـام بمثـل هذه التحقيقات . لا يعني هـذا ان ايران هي الدولـة الوحيـدة في العالم التي تخرق حقوق الانسان بهذه الطريقة ، الا ان هذا ، في الوقت ذاته ، لا يمكن أن يقلل مـن فظاعة ما كـــان يحدث في ايران (٢٥) .

أدخل النظام في العام ١٩٧٧ بعض التعديلات على سياساته التي كان يتبعها حتى ذلك الحين ، حيث سمح بموجبها للصليب الاحمر ولعدد من الصحفيين الاجانب بزيـارة بعض السجون . فقد حضرت أول مجموعة من المراقبين الاجـانب سمح لها بذلك محاكمة ١١ عضوا من المعارضة أثناء محاكمتهم . وأصدرت الدولة تشريعات تقضي بتحويل المحاكمات السياسية الى محاكمـــات علنية ، ما لم تكن هناك دوافع تقتضي العكس ، ويمنح المتهمون حق الحصول على دفاع مدني عنهم . وقد أشيـــع حينذاك أن التعذيب دخل في طور الانحدار . ولكن ، على أي حال ، يجب

(٢٣) New York Times, 29 May 1976.

(٢٤) هذا المسؤول هو : الفريد اثرتون ، نائب وزير الخارجيـة لشؤون الشرق الادنى وجنوب آسيا .

(٢٥) ورد كلام المسؤول الاميركي في : Department of State Release, 8 September; 1976.

التعامل مع هذه التقارير باحتراز . لان مثل هذه التغيرات التي حصلت في السابق أثبتت ، في المقـــام الاول ، انها اجراءات مؤقتة ، وكان هذا هو الحال في أوائل الستينات . وثانيـــا ، ان الضمانة الملائمة الكافيـــة الوحيدة للحيلولـــة دون حدوث ممارسات كهــذه هي وجـــود هيئة قضائية وصحافة حـرة مستقلتين قادرتين على مراقبته . وقد يكون الضغط الخارجـي وحجمه هو الذي أجبر النظام في ايران على احداث مثل هــذه التغيرات .

دور الولايات المتحدة

لقد تكون الطابع المعاصر للجهاز القمعي في ايران عن طريق التعاون مع الولايات المتحدة ، بدءا مـــن طائرات الفانتوم النفاثة وحتى نمط التحقيق الذي يتبعه جهـــاز السافاك أثناء التحقيق باشراف وتدريب الـ « اف. بي. آي » . وكما نعلم ، لقد تمكنت القوات المسلحة الايرانية من أن تستحوذ على مركز مميز لها في ايران منذ العشرينات **وقبل** أن تلعب الولايات المتحدة دورا مميزا لها في البلاد . ولكن ، قبل أي شيء آخر ، لولا العلاقات مـــع الولايات المتحدة منذ العام ١٩٤١ لما تعزز موقع العسكر بكـــل أبعاده الجديدة في الداخل والخارج على حد سواء . لقد باعت أميركا عتادا عسكريا لدول أخرى في العالم ، ولكن علاقة التبعية للولايات المتحدة لم تمكن ايـــة دولة اخرى في العالم الثالث ، لا حتـــى اسرائيل ولا البرازيل ، من أن تصبـــح قوة اقليمية رئيسية بالشكل الذي أصبحت عليه ايران والى الحد الـــذي أصبحت به .

مرت العلاقات العسكرية الاميركية ـ الايرانية في مراحـل أربع محددة ، كانت العوامل الاقتصادية والاستراتيجية أثناءهـا تلعب دورا أساسيا في دفع التحالف بين البلدين الى مستـــوى أرفـــع :

١ ـ مرحلة ١٩٤٢ ـ ١٩٤٧ : بعـــد أن تدخلت بريطانيا

والاتحاد السوفياتي في ايران في العام ١٩٤١ أفسح في المجال أمام ٣٠٠٠٠ جندي من القوات الاميركية التابعة لقيادة الخليج للدخول الى ايران لتأمين وصول التموين الى الاتحاد السوفياتي. وكانت القوات المسلحة الايرانية ممزقة في عام ١٩٤١ ، وأوفدت الولايات المتحدة بعثتين صغيرتين للاشراف على اعادة بناء هذه القوات في العام ١٩٤٢ . وقامت بعثة منها بدور استشاري عسكري ، وقامت الاخرى ، واسمها « غينميش » بدور أكثر عملياتية في صفوف « الجندرمة » . كانت « غينميش » آنذاك بمثابة أهم الروابط بين الولايات المتحدة وجهاز الامن الايراني : لقد أسهمت أميركا ، من خلال غينميش ورئيسها الكولونيل نورمان سشوارتزكوبف ، وهو ضابط سابق في الـ « اف. بي. آي » ورئيس قوات بوليس ولاية نيوجرسي ، في سحق المقاومة الشعبية في أذربيجان وكردستان بعد اعادة احتلالهما في عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ .

٢ ــ مرحلة ١٩٤٧ ــ ١٩٦٤ : عززت الولايات المتحدة علاقاتها مع ايران من هذه البدايات المحدودة ، وصادف ذلك بداية مرحلة الحرب الباردة . لقد كانت ايران بمثابة دولة مواجهة ، مما دفع الولايات المتحدة ، ما أن وضعت قدمها في البلاد ، الى تحويل ايران الى قاعدة قوية للهجوم المعادي للاتحاد السوفياتي ، وتحولت البعثة العسكرية الاستشارية الاميركية في العام ١٩٤٧ الى بعثة تقوم بدور عملياتي ، وبدأت بتزويد القوات الايرانية بآخر مبتكرات السلاح الاميركي . وأطلق على البعثة اسم « آرميش » . وكان قد حدد في البداية مبلغ ١٠ ملايين دولار لانفاقها على السلاح الاميركي ، الا ان هذا المبلغ ارتفع الى ٦٠ مليونا في العام ١٩٤٨ . ووصلت العلاقات الى حد التوقيع على « اتفاقية التعاون والمساعدة الدفاعية » في العام ١٩٥٠ بين ايران والولايات المتحدة . وقد أسهم هذا في توفير قواعد صلبة لمزيد من المساعدات اللاحقة . وتلقت ايران معونة عسكرية ما بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٧٠ بلغت قيمتها أكثر من ١٣٦٥٫٦ مليون دولار ، وحصلت على ما قيمته ٨٣٠٫٤٤ مليون

دولار عـــلى شكل مساعدة عسكريـــة وفق برنامج المساعدات الاميركية الخارجية (حـــوالي ٧ في المئة من الاجمـالي) ، واتخذت الـ ٥٠٤٤١ مليون الاخرى شكـــل القروض . وتلقى حوالي ١١٠٠٠ ايراني تدريبهم العسكري في مؤسسات اميركية فيما بين الفترة التي تبدأ مع فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى العام ١٩٧٥ .

لقد كان الهدف الرئيسي للعسكرية الايرانية ، بل الوحيد، لايران خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٤٧ وحتى أوائل الستينات، هو القمع الداخلي ، ولولا العـــون الاميركي والمشورة الاميركية لما نجح انقلاب عام ١٩٥٣ ، ولما تم تعزيز سلطة الشاه . فقـــد استخدمت دبابات « شيرمان » التي زودت بها ايران في العـام ١٩٥١ ، لسحق المقاومة الشعبية في طهران ، وتلا ذلك تقديـم معونات اقتصادية ومالية وعسكرية أميركية ، بعد انقلاب عـام ١٩٥٣ ، لولاها لما تمكن نظام الشاه من الاستمرار . خلال ذلك، كان للولايات المتحدة أربع بعثات عسكرية منفصلة ، على الاقل ، في ايران هي : « غينميش » التي كانت مسؤولة عن « آي . آي . جي » ، الجندرمة الامبراطورية ، والبعثتان العسكريتان الملحقتان بالقوات المسلحة « آرميش » و « ماج » ، بالاضافة الـى بعثـة سرية أخرى تعمل مع جهاز السافاك . وفي أواخر الخمسينات كان يعمل حوالي ٩٠٠ خبير أميركي في صفوف القوات المسلحة الايرانية .

لم يدع أحد ان بناء هـــذه القوة العسكرية لايران كـان ضروريا لتلبية احتياجاتها الدفاعية عن الحـدود : فلم يكن لدى الاتحاد السوفياتي ما يخشاه من الجيش الايراني ، مما يجعـلُ المرء يعتقد ان بناء الشاه لقواته المسلحة كان موجها ضد أعـداء في الداخل وليس خارج البـــلاد . رغم ذلك ، بدأت صرخات الانتقاد الاميركي تتصاعد في أوائـــل حقبة ١٩٦٠ ، اذ بدأت واشنطن تدرك ان الشكل الحالي لنظام الشاه لا يمكن أن يضمن لايران استقرارا طويل الاجل . ولذلك حثت ادارة كنيدي الشاه

على القيام باصلاحات اجتماعية في البلاد . وتجدر الاشارة الى ان جزءا من النقد الاميركي كان موجها أيضا في جزء منه نحو القوات المسلحة . وعلى حد تعبير المستشار الشخصي للرئيس كنيدي ثيودور سورنيسن : « ان الشـاه أصر للحصول عـلى دعمنا بتكوين جيش باهظ التكاليف ، وأكبر من الحجم الـلازم للدفاع عن الحدود والحفاظ على الامن الداخلي ، ولا نفع لـه في حرب شاملة . ان جيشه (جيش الشاه) ... يمـاثل ذلك الرجل الذي تتحدث عنه الامثال والذي كان أثقل من أن يقـوم بأي عمل خفيف وأخف من أن يقوم بأي عمـل ثقيل » (٢٦) . واستجابة لهذا النقد قام الشاه باجراء بعض التغييرات : لقد أقال مئات الضباط في حملات مضادة للفساد وخفض العدد الرسمي لافراد القوات المسلحة من ١٢٥٠٠٠ الى ١٠٠٠٠٠ رجل . ولكن في الوقت الذي كان الشاه فيه يجري هذه الاصلاحات ، فانـه كان يذكر الايرانيين بمكـانة الجيش ودوره في المحافظة عـلى النظام : ان دوره في قمع انتفاضات المـدن في شهر حزيران (يونيو) ١٩٦٣ ومقاومة القبائل في فارس لا يترك أي شك في هذا الصدد .

٣ ــ مرحلة ١٩٦٤ ــ ١٩٧٢ : سرعان ما تبخرت أجـواء النقد الموجه لايران في أوائل الستينات حيث تمكنت ايران بعد ذلك من زيادة حجم تدفق السلاح الاميركي اليها . وقد سهـل ذلك تطوران : الاول ، هو ان ايران بدأت في تطوير سياسـة خارجية اقليمية للمرة الاولى ، فقد كان بامكان الشاه أن يحاجج بأنه يحمي المصالح الغربية في وجه انظمة الحكم الراديكالية مثل مصر ــ عبد الناصر ، والعراق ــ الجمهورية . والثاني ، هـو النقلة التي حصلت في سياسة أميركا العسكرية التي تحولت من اطار المعونة المباشرة الى نمط بيـع السلاح الاميركي بالدين . وكانت ايران مؤهلة لتلقي قروض كهذه بمعنى انها كانت حليفـا من ناحية ، وكونها دولة منتجة للنفط من ناحية أخرى ، خاصـة

(٢٦) Theodore sorensen, Kennedy, New York, 1965, P. 628.

وان أسعار هذه المادة الخـــام قد بدأت بالارتفاع ، مما يمكن ايران على الاقتراض بنطاق واسع . ثمة ثلاث وقائع بارزة خلال تلك المرحلة :

أ ـ حزيران (يونيو) ١٩٦٤ : خلال زيارة قام بها الشاه الى واشنطن ، تمكن من اقناع الرئيس جونسون الذي كان قبل ذلك مترددا بأن يزود ايران بقروض لشراء السلاح الاميركي . وقد ارتفع مقدار هذه القروض من مبلغ ٤٨ مليون دولار في العام ١٩٦٥ الى ٣٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٣ . لقد أدى ذلك الى احداث نقلة استراتيجية في سياسة الولايات المتحدة وصلت مستوى جديدا لها في بيع السلاح . لقد انتهى برنامج المساعدة العسكرية الاميركي في العام ١٩٦٩ ، الا ان بيع السلاح على مستوى الحكومتين قد ارتفع بمقدار كبير . وبلغت قيمة المبيعات هذه بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٤ : ١٢٣ مليون دولار فقط ، في حين ان قيمة الطلبات الجديدة وصلت الى ٢.٨ مليون دولار للعام ١٩٦٦ وحده .

ب ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ : أعلنت الحكومة البريطانية عن قرارها بسحب قواتها من منطقة الخليج في أواخر عام ١٩٧١ ، وسارعت ايران بالاعلان عن عزمها على أن تحل محل القوات البريطانية كالقوة العسكرية المسيطرة . وتحول الخليج وشمال محيط الهندي الى منطقتين تحظيان بالاهتمام الرئيسي في تخطيط ايران الدفاعي . وجرى آنذاك نقل بعض القوات الايرانية من الحدود مع الاتحاد السوفياتي الى الحدود الغربية مع العراق والى الاقاليم الجنوبية المطلة على الخليج . واتخذت الجيوش الثلاثة الرئيسية مقرات قياداتها وفقا للوضع الجديد : قيادة الجيش الاول في كرمنشاه ، والثاني في طهران ، والثالث في شيراز .

جـ ـ تموز (يوليو) ١٩٦٩ : أعلن الرئيس الاميركي نيكسون من جزيرة غوام ان الولايات المتحدة تعنى بتشجيع بلدان العالم الثالث بأن يتحملوا مسؤوليات أكبر للدفاع عن انفسها ، وان

أميركا ستشجع هذه العملية . وكان نيكسون يقصد بكلامه ذلك فيتنام ، الا أن هذا المبدأ جرى تطبيقه في حالة ايران ، فالشاه يملك الاموال ، وايران تمثل مركزا استراتيجيا ، مما يسمح لها بالاستفادة من هذه الفرصة . لقد حدث ذلك بعد ثلاثة أعوام .

٤ ـ مرحلة ١٩٧٢ وما بعدها : لقد تمكنت ايران من اضافة أبعاد جديدة لسياستها في شراء العتاد العسكري بسبب حدثين اثنين :

أ ـ في شهر أيار (مايو) من العام ١٩٧٢ وافق الرئيس الاميركي ريتشارد نيكسون في أثناء زيارة له الى طهران ، على اتفاقية لم يسبق لها مثيل في تاريخ العلاقات بين أميركا وبين اية دولة غير صناعية ، ويقضي ببيع ايران أي نوع من السلاح التقليدي تطلبه . وعلى وجه التحديد ، وافق نيكسون على بيع ايران طائرات فانتوم « ف ـ ١٤ » و « ف ـ ١٥ » التي كانت آنذاك من أكثر الطائرات تقدما .

ب ـ في أواخر العام ١٩٧٣ رفعت دول الاوبك (منظمة الدول المصدرة للبترول) أسعار النفط بمعدل خمس مرات . وقد أدى ذلك الى **مضاعفة دخل ايران** من عوائد النفط وأصبح لدى ايران بذلك قدرة خارقة على شراء اي سلاح وبأي كمية . **لقد أسهم هذان الحدثان باطلاق أكبر فترة من فترات الازدهار في تاريخ بيع السلاح في التاريخ .**

ازدهار تجارة السلاح

يمكن تلخيص الابعاد الناتجة عن تدفق السلاح الى ايران بسبب هذه الحالة . ولكن في بادىء الامر ، لقد تصاعد انفاق ايران العسكري خلال العقدين الماضيين : من ٧٨ مليون دولار في العام ١٩٥٤ ، الى ٢٤١ مليون في عام ١٩٦٤ ثم الى ٣٦٨٠ مليون في العام ١٩٧٤ . واستنادا لخطة التنمية الخمسية (١٩٧٣ ـ ١٩٧٨) ، التي تمت مراجعتها اثر ارتفاع سعر النفط في العام

١٩٧٣ ، ستكون ايران قد انفقت نسبة ٣١٪ من اموال الخطة على التسليح .

الجدول رقم ٤ : ميزانية ايران العسكرية ١٩٧٠-١٩٧٧

(بملايين الدولارات ـ السعر الجاري)

السنة	الميزانية	نسبة الزيادة بالمقارنة على السنة السابقة
١٩٧٠	٨٨٠	—
١٩٧١	١٠٦٥	١٧
١٩٧٢	١٣٧٥	٢٩
١٩٧٣	١٥٢٥	١١
١٩٧٤	٣٦٨٠	١٤١
١٩٧٥	٦٣٢٥	٧٢
١٩٧٦	٨٩٢٥	٤١
١٩٧٧	٩٤٠٠	٥

ثانيا ، ينفق حوالي ٥٠-٨٠٪ من اجمالي الانفاق على الشراء الخارجي ، وخاصة من الولايات المتحدة . لقد كانت ايران في منتصف السبعينات أكبر مشتر في العالم للسلاح الاميركي . وقد بلغت قيمة مشترياتها من السلاح الاميركي خلال عامي ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ حوالي ١٠،٤٤ بليون دولار وتقدر قيمة مشتريات الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٣ بـ ١٨،٥ بليون دولار .

المصدر :

Us Military Sales to Iran, Staff Report to the sub committee on Foreign Assistance of the seaate Foreign Relation committee, washington, 1976, p. 13

الجدول رقم ٥ :

مبيعات أميركا من السلاح الى ايران (١٩٥٠-١٩٧٧)
(بملايين الدولارات بالسعر الجاري)

السنة		
١٩٥٠-١٩٦٩	٧٥٧ر٠	
١٩٧٠	١١٣ر٢	
١٩٧١	٣٩٦ر٨	
١٩٧٢	٥١٩ر١	
١٩٧٣	٢ر١٥٧ر٤	
١٩٧٤	٤ر٣٧٣ر٢	
١٩٧٥	٣ر٠٢١ر٠	
١٩٧٦	١ر٤٥٨ر٧	
١٩٧٧	٤ر٢١٣ر٠	(رقم تقديري)
١٩٥٠-١٩٧٧	١٧ر٠٠٩ر٤	

لم تستلم ايران جميع طلباتها من السلاح خلال تلك الفترة، اذ ان بعضا منها لن يصل البلاد حتى أوائل الثمانينات ، ولكن ثمة طلبات لشراء السلاح ستقوم بها ايران حينئذ . وبسبب هذا التدفق من السلاح ، توسعت القوات المسلحة الايرانية وازداد تحشدها وكثافتها النيرانية . فقد ارتفع عدد أفراد القوات المسلحة من ١٦١٠٠٠ في العام ١٩٧٠ الى ٤١٣٠٠٠ في عام ١٩٧٨، وهناك حوالي ٢٥٠٠٠٠ رجل من هؤلاء في الجيش . الا ان لشراء العتاد العسكري جوانبه الاخرى :

١ - طلبت ايران وحصلت على حوالي ٣٠٠٠ دبابة حتى أواخر عام ١٩٧٦ ، وسيصل عدد هذه الدبابات الى ٦٠٠٠ دبابة

المصدر :
Micheal Klare, based on us Department of Defence publications.

في الثمانينات . وحصلت على ٩٠٠٠ صاروخ مضاد للدروع من نوع « تــو » Tow في ما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٧ . ويطور الجيش الايراني وحدة طيران جديدة لمقاومة التمردات يتوقع ان يصل‌عدد أفرادها الى ١٤٠٠٠ رجل وحوالي ٨٩٠ طائرة هيلوكبتر حديثة . ويقدر لعدد أفراد القوات المسلحة الايرانية أن يصل في العام ١٩٧٨ الى ضعف القوات البريطانية ، مــن حيث الجنــود والعتاد والسلاح .

٢ ــ حصلت القوات البحرية الايرانية على أكبر الاساطيل في العالم ، وطلبت تزويدها بأربع مدمــرات بحرية مــن نــوع « سبرونس » Spruance يتوقع أن تسلم في ١٩٨٠ــ١٩٨١ . ويمكن استخدام هذه السفن التي ستعمل في المحيط الهندي ، في العمليات المضادة للغواصات ولسفن النقل ، بالاضافة الى قصف الشواطىء . لقد ارتفعت تكاليف كل منها من ١٢٠ مليون‌دولار في العام ١٩٧٤ الى ٣٣٩ مليون في عام ١٩٧٦ . وطلبت القــوات البحرية كذلك ثلاث غواصات من نوع «تانغ» Tang للعمل في أعماق المحيط الهندي .

٣ ــ يذهب القسم الاعظم من انفاق ايران العسكري علــى الطائرات الحربية حيث بلغ مقداره ١٨٠٠ مليون دولار حتى عام ١٩٧٦ . لقد تقدمت ايران بطلب شراء طائرات فانتوم «ف ــ ٤» في العام ١٩٦٥ ، وحصلت عليها في العام ١٩٦٨ . ويبلغ حجم الطلبات الايرانية من الطائرات الان ما يلي :

٢٩٠ طائرة فانتوم قاذفة ، و٣٢ طائرة من نوع «ف ــ ٥» معترضة خفيفة ، و ٨٠ طائرة «ف ــ ١٤» و ١٦٠ طائرة « ف ــ ١٦» ، ومن المقرر أن‌يجري تسليمها جميعا في أواخر عام ١٩٧٨ . وستحتل القوات الجوية الايرانية حينذاك المرتبة الرابعــة فــي العالم من حيث الحجم ، والثالثة من حيث التسليح المعقد . لقد جرى هذا التسليح جنبا الى جنب مع توسيع الهياكل الاساسية للقوات الجوية . فلدى هذه القوات حاليا سبع قواعد رئيسية ؛ تعمل ثلاث منها في شرق البلاد . وتتم الان أعمال بناء خمسيــن من المطارات الصغيرة حيث سيتم تركيب صواريخ « الهــوك »

المضادة للطائرات . أما القوات البحرية فقد كان لها ست قواعد في العام ١٩٧٦ على امتداد شواطىء الخليج الايرانية ، ويجري العمل الان على انشاء قاعدة سابعة في «شاه بيهار» على المحيط الهندي. وستقدم هذه القاعدة الخدمات اللازمة لمدمرات « سبرونس » وغواصات « تانغ » . وقد تم التوسع الاكبر في القواعد في المناطق الجنوبية من البلاد ، وهناك خطط الان تقدر الاموال المخصصة لها بـ ٣٠ بليون دولار وذلك لاقامة قواعد بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٢ في المناطق الخليجية . وقد يكون من المبكر أن نحدد تأثيرات هذه التطورات ، الا أنه من الواضح أن عددا من المشاكل والمخاطر قد برزت . ويمكن توزيع هذه المشاكل في فئتين الاولى ، فئة مشاكل داخلية متعلقة بتدفق السلاح ذاته ، والثانية هي فئة المشاكل السياسية التي ستنشأ في داخل وخارج ايران من جراء هذا البناء العسكري .

مشاكل تدفق السلاح

عقب اتفاق عام ١٩٧٢ ما بين الشاه ونيكسون ، وخاصة بعد ارتفاع أسعار النفط هبط جيش من باعة السلاح الاميركيين على ايران . وهكذا فعل أمثالهم من البريطانيين والفرنسيين وان كان بعدد أقل. ولكن حالما ما برزت مشاكل حادة ، رغم ما كانت تحاول الحكومة الايرانية ومصادر تزويدها بالسلاح أن يفعلوا ، أي تجاهل التأثيرات السياسية :

١ ــ لقد خرج تدفق السلاح من دائرة السيطرة : فلم يكن بمقدور الوكالات الاميركية ولا بمقدور الحكومة الايرانية الاطلاع على طلبات ايران من السلاح . فقد كانت مسؤولية شراء السلاح بالكامل بيد الشاه وحده ، الذي لم يهتم باجراء دراسات عما تحصل عليه ايران . ومع عام ١٩٧٦ ساءت العلاقات بين المسؤولين الاميركان والايرانيين : فقد اتهم الشاه من ناحيته الشركات الاميركية بأنها تلقي بمعدات لا قيمة لها في ايران وبأسعار عالية، في حين أن محققين تابعين للكونغرس الاميركي ، كانوا من ناحيتهم ، يتساءلون حول قدرة ايران على استيعاب واستعمال

السلاح الذي تشتريه . حتى أنه قيل أن هيئة رئيس الاركان المشتركة الاميركي الجنرال جورج براون ، قد ذكر : « ان البرامج العسكرية التي يطمح الشاه في تطبيقها ، تجعل المرء يتساءل ما اذا كانت ستسيطر عليه يوما رؤى تحقيق امبراطورية فارسية » . وقد أعلن ريتشارد هيلمز ، سفير الولايات المتحدة في طهران ، انه «لا دخل له» باجزاء من برامج مبيعات السلاح الاميركي (٢٧).

(٢) من أكثر المشاكل حدة التي تعاني منها القوات الايرانية هي النقص الحاصل في المهارة اللازمة لصيانة واستخدام المعدات الجديدة ووفقا لتقرير صادر عن الكونغرس الاميركي ، يتوقع أن يرتفع عدد الفنيين الذين يحتاجهم سلاح القوات الجوية الايرانية من ٢٠٠٠٠ فني في العام ١٩٧٦ الى ٤٠٠٠٠ في عام ١٩٨١ . وبلغ النقص في عدد هؤلاء للعام ١٩٧٦ حوالي ٧٠٠ فني وسيصل الى ١٠٠٠٠ في العام ١٩٨١ . وواجهت القوات البحرية صعوبة في الحصول على المدربين للاشراف على تدريب طواقم الغواصات، وخاصة بسبب الطلب العالي على المدربين اللازمين لبرنامج « سبرونس » . وأشار التقرير ذاته الى أن برامج التدريب والمعدات كانت متأخرة عن المواعيد المحددة (٢٨) . ان النقص الحاصل فيالكوادر الفنية اللازمة لتسيير الاقتصاد الايرانيوحده (٧٠٠٠٠ خلال فترة خطة ١٩٧٣-١٩٧٨) سيزيد من ضغط النقص الذي يعاني منه الجيش .

٣ ــ لا تتوفر التقديرات الملائمة حول فعالية الآلية العسكرية في ايران ، وبسبب انعدام التجربة القتالية للجيش الايراني ، لا يمكن مقارنته بالقوات المسلحة التابعة لبلدان آسيوية أخرى ، مثل

---

(٢٧) Guardian, 20 October 1976, 4 January 1977.

(٢٨) لمعلومات اوفى حول المشاكل الداخلية المتعلقة ببرنامج التسلح الاميركي انظر :
US Military Sales to Iran, Staff Report to the sub committee on Foreign Assistance of the committee on Foreign Relations, United States Senate, July 1976.

الهند وباكستان والاردن واسرائيل . ويقدر بعض المسؤولين الاميركيين أن نسبة ٤٠٪ من التبديد في الاقتصاد يمكن أن تنطبق أيضا على القوات المسلحة الايرانية . ان الحملة العسكرية التي نفذها الشاه في ظفار بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٦ كانت ذات مستوى متدن ، ولا يمكن اعتبارها كمقياس تحسب على أساسه قدرة الجيش الايراني على التصرف أثناء مواجهته لصدام على نطاق واسع . الا أن الشاه استغل تلك المناسبة لتدريب عدد من الرجال على ظروف القتال : فقد كان يجري تغيير أفراد البعثة العسكرية التي أرسلها الى ظفار والبالغ قوامها ٣٠٠٠ رجل ، مرة واحدة في كل أربعة أشهر ، كي تحصل على أقصى درجات الخبرة . وذكر مراقبون غير ايرانيين ان أفراد القوة العسكرية في ظفار كانوا يتجنبون القتال مواجهة مع رجال المقاومة ، وكانوا يلجأون بدلا من ذلك الى الاعتماد على سلاح المدفعية . لقد كان الطيارون الاميركان يشعرون بالاستياء أيضا ، اذ أنهم أعلنوا اضرابا في عام ١٩٧٥ بسبب اجبار بعضهم من قبل السلطات على تخريج طيارين ليسوا مدربين بما فيه الكفاية . أما بالنسبة للقوات البحرية ، فان ما يمكن قوله في هذا الشأن هو أن هذه القوات حديثة العهد وتتمتع بخبرة قليلة بشأن التعامل مع المعدات الجديدة . فقد ذكر الملحق البحري البريطاني في طهران في عام ١٩٧٥ ان القوات البحرية « غير فعالة ، بالاضافة الى أنها تعاني من نقص في الافراد » .

٤ ــ لقد رافق تدفق السلاح الاميركي على ايران بروز حاجة هذه الاخيرة المستمرة لاستيراد الخبراء العسكريين الاميركان . فقد بلغ عدد هؤلاء في العام ١٩٧٦ ، ٢٩٤١ خبيرا من الاعضاء السابقين في القوات الاميركية يعملون لدى المؤسسات الاميركية ، و ١٤٣٥ يعملون مباشرة لدى وزارة الدفاع الاميركية . ويقدر تقرير صادر عن مجلس الشيوخ الاميركي أن عدد الخبراء العسكريين الاميركان سيتراوح بين ٥٠٠٠٠ ــ ٦٠٠٠٠ خبير في عام ١٩٨٠ يعملون بشكل أو بآخر في المسائل الدفاعية . ولن تستطيع ايران أن تخوض أي حرب طويلة دون التعاون النشط

لهؤلاء الخبراء الاميركيين . ورغم تزايد عدد الايرانيين الذين يجري تدريبهم على استخدام مختلف الاسلحة ، فان ثمة جالية عسكرية أميركية ستبقى في ايران طوال الثمانينات ــ رهينة لسياسات الشاه ، ولغضب أعدائه . فقد لقي ستة من الاميركان ممن يعملون في حقل الامن في ايران مصرعهم فيما بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٦ على يد المقاومة المسلحة الايرانية، ويقدر لمثل هذه الحوادث أن تزداد وتتكرر . هناك مؤشر أكثر خطورة وهو حقيقة اشتراك خبراء أميركيين في العمليات العسكرية مع القوات الايرانية . فقد قام الطيارون الاميركيون بمهمات قتالية خلال الحرب في كردستان العراق ، وبمهمات استطلاعية في حرب ظفار . وقد شاركت مجموعة من الخبراء الاميركيين في الحرب في ظفار وقاموا بمهمات استطلاعية في الخليج وشمال المحيط الهندي عن طريق استخدام طائرات ف ــ ١٤ الايرانية (٢٩) .

٥ ــ تعتمد ايران اعتمادا حاسما على الولايات المتحدة باستمرار لتزويدها بالسلاح . وهي تنهمك الان في محاولة بناء صناعة للانتاج العسكري خاصة بها . وتبني ايران مصنعا للمعدات العسكرية تبلغ تكاليفه ٨٠٠ مليون دولار فيمدينة أصفهان بمساعدة بريطانية ، علما بأن مصنعا لتجميع الطائرات «بيل» Bell AH-IJ. الهليكوبتر قد بدأ العمل في العام ١٩٧٦ في شيراز . الا أن برنامج التجميع هذا لم يخفف من درجة اعتماد ايران على وارداتها من العتاد والتكنولوجيا . فقد اشترت ايران أيضا أسطولا منطائرات نقل العتاد العسكري وعدلت من طائرات البوينغ ٧٠٧ وزودتها بخزانات وقود اضافية يمكن تعبئتها في أثناء الطيران بغية تمكينها الحصول على لوازمها من السلاح من الولايات المتحدة دون توقف في وقت الحروب . الا أن ايران لا تحصل على هذه الكمية من السلاح دون موافقة ولي نعمتها وحليفها ، أي الولايات المتحدة .

٦ ــ لقد رافق فترة الانفجار التسليحي في ايران ، وهذا أمر متوقع ، انتشار الفساد ، وخاصة دفع العمولات للوسطاء

---

(٢٩) Washington Post, 13 May 1977.

الذين يمثلون شركات السلاح الاميركية وغيرها . وحاول الشاه أن يركز الانتباه على بعض ضباط القوات المسلحة الذين حصلوا على عمولات ، مثل رئيس القوات البحرية الذي صدر حكم بحقه في العام ١٩٧٦ ، ورئيس الجندرمة الذي جرت محاكمته في عام ١٩٧٤ . الا أن تحقيقات أجراها الكونغرس الاميركي كشفت في عام ١٩٧٦ عن أن ثمة شخصيات أخرى أكثر أهمية كانوا يشتركون في عمليات الفساد هذه : بين هؤلاء ابن أخت الشاه الامير شارام، ورئيس القوات الجوية الجنرال ختامي ، عمل كل منهما عميلا لشركة نورثورب . وحصل ثلاثة أخوة ايرانيون « الاخوة لافي » ، يعيشون في الولايات المتحدة عمولة من شركة « غرامان » Grumman. مقدارها ستة ملايين دولار لقاء خدماتهم (٣٠) . وقد أدرك الشاه أيضا أن ايران لا تدفع قيمة الرشاوات فقط (تضيف الشركات الاميركية عادة القيمة الى التكاليف) ، بل ان بعض المعدات التي يجري شراؤها لا تلبي حاجات ايران ، حتى وفق ما كان يتصوره الشاه بذاته .

النتائج السياسية

ان المصاعب التقنية التي تصاحب برنامج التسليح ، والمنازعات الحادة داخل دوائر الاعمال والدوائر العسكرية الاميركية حول برنامج التسليح الايراني ، ليس لها في نهاية الامر سوى أهمية ثانوية . والواقع انعدم الفهم وقصر النظر اللذين توضحهما التطورات ما بعد عام ١٩٧٢ بغيضان الى أبعد الحدود لا بسبب

---

(٣٠) للاطلاع على تفاصيل أوسع أنظر :

Multinational Corporations and United. States Foreign Policy

أقوال أمام اللجنة المتفرعة عن لجنة العلاقات الخارجية حول الهيئات متعددة الجنسيات ، مجلس الشيوخ ، ١٩٧٥ . وللاطلاع على تلخيص التهم الموجهة الى كل من ختامي وشارام أنظر :

Anthony Sampson, The Arms Bazaar, London, 1977, pp. 241FF

الاستعمال السيء للسلاح ، ولكن لانهما يفضحان مرة أخرى كيف يتم تبذير الاموال التي تحتاجها ايران أيما حاجة لتطورها . ولكن، رغم المشاكل الداخلية ، فان التعزيزات العسكرية لنظام الشاه على امتداد العقد الماضي، تطور ستكون له مضامين ضخمة يمكننا الان أن نتقصاها باختصار .

في النطاق الداخلي ليس هناك من شك في أن مشتريات السلاح قد قوت من موقع الجهاز العسكري فهي من حيث أكثر المعاني مباشرة قد زادت من القدرات القمعية لهذا الجهاز ، ورغم أن طائرات سبرونس Spruance. و ف ـ ١٤ لا نفع لها في مقاتلة رجال العصابات ، الا أنه كان هناك توسع شبيه في المعدات المضادة للانتفاضات . فطائرات الهليكوبتر والتي يبلغ عددها ٨٩٠ ونظام المعلومات القائم على العقول الالكترونية الذي اتبعته الشرطة وبدأت تستخدمه ، مصممة كلها لهذا الغرض ، كما ان الدبابات الجديدة استخدمت في شوارع طهران ، ثانيا ،ان القوات المسلحة بحصولها على هذه الكمياتالضخمة من الاسلحة قد قوت من موقعها الاقتصادي : اذ يتزايد باضطراد عدد السكان الذين يعتمدون عليها في معيشتهم أو في التزود بحاجاتهم . فاذا أخذنا بعين الاعتبار الاستثمار الضخم المستمرالذي يتطلبه الجهاز بفروعه الثلاثة فاننا نرى أن هذا الجهاز سيستمر في الحصول على جزء كبير من الميزانية . وليس هناك من شك في أنه اذا ما اغتيل الشاه أو ضعفت مكانته ، فان القوات المسلحة ستكون راغبة في التدخل وقادرة عليه .

كذلك فان للحشد العسكري مضامين مشؤومة بالنسبة للسياسة الخارجية الايرانية . فقد قامت ايران خلال العقد الماضي بعدد من الاعمال الخارجية العدوانية بعضها علني وبعضها الاخر مستتر . فقد أرسلت قوات مسلحة الى عمان والامارات العربية المتحدة ، وأعارت اسلحة الى حكومات أخرى أو زودتها بها مثل فيتنام الجنوبية والصومال والاردن والمغرب واليمن الشمالي . وكلما اصبحت ايران أقوى ازداد اغراء تدخلها في الخارج ، وفي

حين ان ذلك ليس أمرا محتوما ، فان هناك عددا من العوامل التي اذا ما أخذت مجتمعة تبين لنا أن الهجومات الايرانية على جيران ايران ستصبح محتملة أكثر .

وبالطبع فان ايران في كافة هـذه التغيـرات الاقتصاديـة والاستراتيجية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالولايات المتحـدة . وقـد استفادت هذه الاخيرة من الازدهار التسليحي الراهن بعدد مـن الاشكال . فقد شهدت شركات السلاح والقوات المسلحة الاميركية نفقات البحث وانتاج أسلحة جديدة تنخفض انخفاضا هاما بفعـل الطلبات الايرانية . كما ان الصناعات العسكرية وصناعة الطيران في الولايات المتحدة استفادت مباشرة من صادراتها الى ايران . وبالنسبة الىواشنطن فان نمو ايران كقوة اقليمية يعني انالمصالح الغربية يمكن الدفاع عنها دون أن يضطر الغرب دفع ثمن ذلك : والواقع ان **مبدأ نيكسون لا يزال يعمل بطريقة تذهب معها عوائد النفط التي تدفع لايران للانفاق على التعبئة العسكرية الايرانية.** وفوق ذلك ، ورغم ازدياد استقلال ايران في كثير من النواحي ، الا ان طابع تدفق السلاح الراهن قد خلق أشكـــالا جديدة مـن الاعتماد والتبعيـــة اقتصاديا وعسكريا وفي مجـــال السياسة الخارجيـــة .

وتلعب ايران كذلك ، كما فعلت في الاربعينات ، دور قاعدة أميركية أمامية للتجسس على الاتحـــاد السوفياتي : فالولايات المتحدة وايران تقومان معا بتطوير شبكة رقابة جديدة تبلغ كلفتها ٥٠٠ مليون دولار ، وتستخدم ١١ محطـــة أرضية و ٦ وحدات محمولة بالطائرات للتجسس على الاتحاد السوفياتي. وسيتضمن هذا المشروع المعروف باسم « مشروع آيبكس » تشغيل عـــدة مئات من خبراء المراقبة الالكترونية الاميركيين في ايران بشكل دائم مما يشهد بالتحالف الاستراتيجي الـوثيق بين الدولتين ، لا في الخليج والمحيط الهندي فحسب ، بل وأيضا ضد الجـــارة الشمالية لايران (٢٩) .

(٢٩) انظر: Guardian, 4 January 1977. Ibex. للحصول على تفاصيل مشروع « آيبكس »

ان الجهاز العسكري مؤسسة قومية في عدد كبير من أقطار العالم الثالث اليوم ، وفي كثير من هذه الاقطار من الواضح ان هذه المؤسسة تتلقى الدعم من الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الراسمالية المتقدمة لسحق الحركات الشعبية والديمقراطية وبقدر ما تبتاع هذه القوات أسلحة ، فانها تساهم في أرباح الاقتصاديات الراسمالية الرئيسية . ولهذا السبب لا يمكن لدراسة للحكم العسكري في أقطار العالم الثالث أن تتجاهل العوامل الدولية التي شجعت منذ الحرب العالمية الثانية انشاء الحكم العسكري في المجتمعات الافقر . وفي حالة ايران ، مثلما رأينا ، فان وضع الجهاز العسكري شاذ نوعا ما . فبسبب موقع الشاه كملك فعلي ليست ديكتاتورية عسكرية من النوع البرازيلي أو اليوناني أو التشيلي أو الاندونيسي . وفوق ذلك ، فان الجيش من وجهة نظر تاريخية كان مسيطرا قبل تدخل الولايات المتحدة ، أي ان الجيش ليس مدينا بموقعه لقوة خارجية . وأما أهم الفوارق الاقليمية فهي ان الجهاز العسكري الايراني لاسباب اقتصادية وأخرى استراتيجية قد ذهب للتحالف مع الولايات المتحدة ابعد مما ذهب اليه أي جهاز عسكري آخر . فالجهاز العسكري لا يقوم فقط بقمع الشعب الايراني بطريقة وحشية ، بل يعمل أيضا كحام للنظم المضادة للثورة في آسيا الغربية . وأكثر من ذلك ، يلعب هذا الجهاز دورا هاما في موازنة حسابات مؤسسة الدفاع والصناعة العسكرية الاميركيتين . وأخيرا ، وفوق كل شيء ، فان ايران تتطور نحو وضع يزيد فيه احتمال قيامها بشن هجمات عدوانية على جيرانها .

الفصل الخامس

التنمية الزراعية

بدأ برنامج الاصلاح الزراعي الايراني في عام ١٩٦٢ وانتهى رسميا عام ١٩٧١ ، وله أهمية عظمى من وجهة نظر التحويل الحديث للمجتمع الايراني . ففي المقام الاول ، لا يزال أكثر من نصف سكان ايران يعيش في الريف ، أي يعيشون في ظل تأثيرات هذا الاصلاح . وثانيا ، اختار الشاه نفسه الاصلاح الزراعي ليجعل منه رمزا « لثورته » والدلالة الرئيسية على الاهتمام بشعبه . غير ان هناك أسبابا أخرى تجعل من الاصلاح الزراعي محط اهتمام مركزي لاية دراسة لايران . فقد كان الوسيلة الرئيسية التي عمدت الدولة بها الى تشجيع التحويل الرأسمالي للريف . وعلى الرغم من انه تم تنفيذ الاصلاح تحت شعار « الارض لمن يحرثها » فكان يفترض أن يكون له طابع مساواتي ، الا ان تنفيذه أدى في الواقع الى خلق تقسيمات اجتماعية جديدة في الريف والى خلق بنية طبقية رأسمالية مكان البنية ما قبل الرأسمالية الاقدم . اننا لا ندري مدى التناقض العدائي الطبقي القائم حاليا في المناطق الفلاحية ، الا انه يمكن على الاقل التنبؤ بأن التفاوتات الهائلة التي سببها برنامج الاصلاح الزراعي ستؤدي الى صدام في المستقبل . على أي حال ، ثمة نتيجة مستقبلية لا يرقى اليها الشك : ربما كان الاصلاح الزراعي نصرا سياسيا للشاه ، الا ان سياسة النظام

الزراعي كلها آلت الى فشل اقتصادي ذريع وستظل أزمات الريف الايراني المريرة في السبعينات والثمانينات ، اي بعد الاصلاح ، تحدّ من قدرة ايران على تحقيق تنمية شاملة لاقتصادها . ولهذا السبب ، يشكل الاصلاح جزءا من عملية تغير أوسع في الريف منذ العام ١٩٦٠ .

تعرض معظم الدراسات حول الاصلاح الزراعي في ايران للظروف المحددة التي بدأ تنفيذ البرنامج في ظلها ، وأبرزها أزمة أوائل الستينات وضغط ادارة كينيدي . ورغم صلة ذلك الوثيقة بالامر ، الا ان الاقتصار على معاينة الامر على هذا النحو يؤدي الى التشويه ، ذلك ان الاصلاح كان ناجحا نجاحا باهرا ، اذا ما نظر اليه فحسب من خلال الاهتمامات السياسية الضيقة لتلك الفترة. فقد سعد الاميركان به وخرج الشاه منه قويا ، وأسهم بالاضافة الى هزيمة المعارضة خلال فترة ١٩٦٠-١٩٦٣ ، في تعزيز الدولة. ومن ناحية أخرى ، فان دور هذه العوامل التاريخية في تحديد أهمية استيراد الاصلاح الزراعي محدود ، فقد كان الاصلاح حتمي اذا كان لايران أن تحقق التطور الرأسمالي. اذ لا تستطيع أية دولة أن تحقق هذا التطور ما لم تحول القطاع الفلاحي . وهذا هو المنظور الذي ينبغي أن يعاين الاصلاح الزراعي من خلاله .

جوهريا ، يمكن تحديد انتشار الرأسمالية كما يعرفه نص كلاسيكي للينين من خلال عمليات ثلاث : (١)

١ ــ انتشار العلاقات السلعية الذي يتم عبره انفصام المداخيل الرئيسية للزراعة (الارض والعمل) عن بعضها البعض ، فتصبح أشياء للتبادل يجري بيعها وشراؤها في السوق ، ويجري عبر هذه العملية أيضا صيرورة المنتخات الزراعية سلعا . وحيث كانت العادة والقانون والترتيبات غير النقدية سابقا سائدة، تصبح النقود هي ما ينظم توزيع مداخيل الزراعة ومنتجاتها .

٢ ــ نمو سوق محلية ، ويصاحب ذلك نمو ناتج القطاع

(١) Lenin, The Development of capitalism in Russian, Moscow, 1956.

الزراعي وكذلك المبادلات الصعبة بين قطاعات الاقتصاد الزراعية وغير الزراعية .

٣ — نمو بنية طبقية رأسمالية : فلا تعود كلمة «فلاح» تدل على الانتماء الى طبقة محددة حتى ولو كانت تدل على ذلك سابقا ، اذ أنها تصبح شاملة في وقت واحد لاولئك الذين يملكون أرضا (البرجوازية والبرجوازية الصغيرة الريفية) وأولئك الذين لا يملكون غير قوة عملهم التي يبيعونها : (البروليتاريون الريفيون). يمكن لتحويل الريف هذا الضروري للتنمية الراسمالية أن يحفزه الاستملاك الفردي وقوى السوق وحدها . وقد حصل هذا في انكلترا . ولكن في معظم الاقطار الرأسمالية تتدخل الدولة في مرحلة أو أخرى لتجعل القطاع الريفي متناغما مع باقي الاقتصاد ، ويحدث ذلك خاصة بتحويل نمط ملكية الارض في الريف . وهذا بالتحديد الدقيق هو الاصلاح الزراعي ــ انه تحويل الدولة لملكية الارض من أجل تشجيع نمو سوق محلية وبنية طبقية راسمالية في الريف . أما الاصلاحات الزراعية في ظل الاشتراكية فانها تقوم بمهام مختلفة ، ولكنها ايضا وبقدر ما تستهدف جعل القطاع الريفي متساوقا مع متطلبات التنمية الشاملة .

وهناك أمران لا تمكن معاملتهما على أنهما عنصران أتوماتيكيان من عناصر الاصلاح الزراعي والتنمية الراسمالية في الريف . أولا ، لا تتبع التنمية الرأسمالية شكلا مخصوصا من أشكال ملكية الارض : يمكن أن يكون هناك اطيان كثيرة ، او ملكيات متوسطة الحجم أو تعاونيات أو ملكيات عائلية صغيرة . ولذا لا يكفي القول أن الراسمالية قد ادخلت الى الريف الايراني : اذ ينبغي على المرء أن يحدد علاقات الملكية المخصوصة التي تم ادخالها في هذه الحالة . ثانيا ، ان مجرد وقوع الاصلاح الزراعي وتغلغل العلاقات الرأسمالية في الريف لا يكفي بحد ذاته الى ضمان أن يفي القطاع الزراعي بمتطلبات باقي الاقتصاد . فقد تكون البرجوازية الزراعية الجديدة لا مبالية تجاه متطلبات باقي الاقتصاد عن أحوال الاستثمار ، كما أنها قد تحجب جزءا من الناتج الزراعي الذي يحتاجه ذلك القطاع الاخر : وقد كان هذا هو الحال في الهند

منذ الاصلاح في الستينات . وفي ايران أيضا يشهد المرء وضعا قامت الدولة فيه بفرض علاقات رأسمالية في وقت متأخر وعمدا على الريف ولكنها فشلت في تعبئة الامكانات الريفية بشكل يتفق ولو من بعيد مع حاجات باقي الاقتصاد .

قبل الاصلاح

تواجه الزراعة في ايران بيئة معادية وصعبة ، اذ أن ٥٥٪ من الاراضي الايرانية (١٦٥ مليون هكتار) غير صالح للاستعمال، فهو يتكون من الصحاري والجبال والمستنقعات ، كما يتكون ٣٠٪ أو أكثر من المراعي والغابات . وتجري زراعة ما يقدر بـ ١٢٪ فقط ، يكون جزء منها ، قد يبلغ حد النصف خاملا في أي وقت من الاوقات بسبب استمرار الاساليب الزراعية التقليدية . وعلى هذا فان ٥٪ فقط من الاراضي يزرع بشكل دائم . وفي الوقت الذي يدعي فيه بعض المسؤولين أن هناك ٢٠ مليون هكتار صالحة للزراعة ، فان هناك صعوبات تعترض طريق استخدام هذه الاراضي وعلى رأسها النقص في المياه . وتقدر مساحة الاراضي المروية بالكامل بحوالي ٥٠٠٠٠٠ هكتار وهناك ٤ر٥ مليون هكتار يمكن ريها (٢) . لقد ذكر الشاه نفسه في وقت سابق ، وكان محقا في ذلك ، ان ايران ستكون في وضع أفضل من دون النفط ولكن مع كمية ملائمة من الامطار السنوية .

لا تتوفر الاحصاءات الدقيقة حول ملكية الاراضي قبل الاصلاح ، بالاضافة الى أن الوحدة الاساسية المستخدمة لقياس الملكية ، وهي القرية وسدس القرية (دانغ) لا تدل على مساحة محددة . فعدد سكان القرية الواحدة ، التي يقدر عددها بـ ٥٠٠٠٠ قرية ، يتراوح بين ٢٠ و ٥٠٠ نسمة . ولكن ، على اي حال ، تتوفر بعض البيانات التي تزودنا بفكرة عن نمط الملكية، وتوضح الطابع المركب لطبقة ملاك الاراضي في ذلك الحين .

---

(٢) Employment and Income Policies for Iran, Ilo, Geneva, 1973, p. 40.

(جدول رقم ٦) ملكية الارض قبل الاصلاح

شكل الملكية	النسبة المئوية من اجمالي الارض	عدد القرى	النسبة المئوية من اجمالي القرى
ممتلكات كبيرة	٥٦	١٣٥٦٩	٣٤ر٤٣
ممتلكات تزيد الواحدة عن ١٠٠ هكتار	٣٣ر٨	—	—
ممتلكات صغيرة	١٢—١٠	١٦ر٥٢٢	٤١ر٩٣
أراضي الملك	١٣—١٠	٨١٢	٢ر٠٦
أراضي الوقف	٢—١	٧١٣	١ر٨١
ممتلكات القبائل	١٣	—	—
القطاع العام	٤—٣	١٤٤٤	٣ر٦٧
ممتلكات أخرى	—	٦٣٤٦	١٦ر١٠

لقد تشكلت طبقة ملاك الاراضي من مكونات تجمعت خلال القرن الماضي ، وضمت هذه الطبقة أعضاء البلاط منحها الشاه الاطيان ، والملاك التقليديين ، وزعماء القبائل الذين استحوذواعلى ملكية أراض كانت سابقا جماعية الملكية ، والتجار الذين اشتروا الارض بالارباح التي جنوها من التجارة . وقد أقام معظم الملاك في المدن وتمازجوا مع برجوازية الدولة والبرجوازية التجارية عن طريق التزاوج . وقد تألفت واحدة من هذه المجموعات القروية من حوالي ٢٠٠—٤٥٠ عائلة ، عرف عن بعضها أنها كانت تملك عددا من القرى يصل الى ٣٠٠ قرية . ووفقا لبعض التقديرات ، امتلكت ٣٧ عائلة ١٩٠٠٠ قرية ، أي حوالي ٨٣ في المئة من اجمالي عدد القرى ، في حين أن مجموعة من ملاك الاراضي المتوسطين، امتلكت حوالي ٧٠٠٠ قرية أو ١٤ في المئة من الاجمالي ، أي معدل ١—٥

المصدر :

The Cambridge History of Iran, Vol I, Cambridge, 1968, p. 687.

قرى للعائلة الواحدة . لقد استحوذ رضا خان وحده على ٢١٠٠ قرية في العشرينات والثلاثينات واحتلت العائلة البهلوية بذلك المركز الاول من بين ملاك الاراضي الكبار (٣) . أما رقع الاراضي الاصغر فقد كان يمتلكها ملاك متغيبون ، ويعتقد أن عدد الفلاحين الذين امتلكوا أرضا يزرعونها لا تزيد نسبتهم عن ٥٪ .

كانت أهم طريقتين للاستحواذ على الناتج هما الـ «بيجاري» أي العمل دون لقاء لصاحب الارض ، واشكال متعددة من المحاصصة . وفقا لهذا النظام الاخير ، كان الفلاحون يعملون في الارض لقاء حصة من المحصول ، وقد تباين نظام المحاصصة الى حد كبير ، الا ان الذي كان أكثر شيوعا هو تقسيم المحصول الى حصص خمس وفقا للمداخيل وهي : الارض وقوة العمل والماء والحيوانات والبذور . وهكذا ، كان يمكن للفلاح الذي يبذل قوة عمله فحسب الحصول على نسبة ٢٠ في المئة من المحصول ، في حين كان الاقطاعي يتلقى تلقائيا نسبة الـ ٢٠ في المئة العائدة اليه . الا ان القرية الايرانية لم تكن عبارة عن اتحاد بسيط بين المالك والعامل ، وخاصة ان نوعين اخرين من التقسيم كانا موجودين . فقد كان الفلاحون المؤهلين للحصول على حصة من المحصول هم أولئك الذين سمح لهم تقليديا بالعمل في قطعة الارض المعنية (النسغ) ، في الوقت الذي كان يتم فيه استخدام مجموعة أدنى من العمال العرضيون (يطلق على هؤلاء أحيانا اسم خوش نيشين (٤)) . كانت هذه الفئة الاخيرة تتلقى مكافآت

(٣) Nikki Keddie, The Iranian village Before and After Land Reform, in H. Barnstein, Development and Under-development, Harmondsworth, 1973.

(٤) تعني « خوش نيشين » حرفيا « الجليس الجيد » ، وهي اصطلاح غامض ينطبق على كل من العمال المياومين والاقلية في القرى امثال اصحاب الدكاكين والحرفيين الذين لا يعملون في الارض . الا ان الاغلبية تنتمي عادة الى الفئة الاولى الفقيرة . انظر :
« The Khwushnishin population of Iran » by Eric Hoogland, Iranian, Studies, Vol. VI, no. 4. Autumn, 1973.

أقل من تلك التي يحصل عليها الاخرون . ثانيا ، كثيرا ما كان هناك بين فئة العاملين على الارض (النسغ) وبين الملاك ، فئة اخرى كانت تسيطر على المداخيل الثلاثة الاخرى ـ البذور ، والمياه ، والحيوانات (ثيران عادة) . ففي كثير من القرى كانت تملك الثيران مجموعة منفصلة تساهم بقوة عملها وربما كانت في الوقت ذاته تمتلك بعض الارض . وكانت النتيجة انه كان في القرية قبل الاصلاح الزراعي نظام تراتبي : اذا كان هناك من حالة نموذجية، فانها كانت ستتألف من ملاك الارض الفعليين، والوسطاء من ملاك الحيوانات ، وفئة العاملين على الارض المستأجرة (النسغ) والاجراء . ورغم أن أصول هذا التقسيم تعود الى مرحلة ما قبل الرأسمالية فانه شكل الاطار الذي تم فيه تطبيق الاصلاح الزراعي وحدد الى حد بعيد طابع البنية الاجتماعية بعد الاصلاح الزراعي (٥) .

لقد تميز الريف الايراني بعدة خصائص تاريخية محددة رغم أن مشاكله شابهت العديد من مشاكل بلدان العالم الثالث . فقبل أي شيء اخر ، لم يتعرض الريف الايراني لتأثيرات الاستعمار لانه في الاساس لم يخضع في أي وقت من الاوقات للسيطرة الاستعمارية : فلم يقم نظام ضرائبي كفؤ ، كما ان الرغبة لتحقيق نمو بهدف زيادة الثروة من أجل التصدير كانت معدومة . لقد كان القطن الانتاج الزراعي الوحيد الذي يجري تصديره ، حيث كان يصدر حوالي ٤٠ في المئة من اجمالي الانتاج . وكان يجري تصدير بعض الفواكه المجففة بالاضافة الى اللوز والجوز . ولم تماثل ايران ، بأي شكل من الاشكال ، أيا من دول كالهند أو سيلان أو كينيا أو أميركا اللاتينية، اذ ان القطاع الزراعي في هذه البلدان تحول بفعل الاستعمار والتجارة الدولية . ولعل هذا كان أحد العناصر التي سهلت مهمة الاصلاح الزراعي أمام الشاه : فلم توجد طبقة قوية من الملاك تتمتع بروابط دولية وبوعي طبقي يمكنانها من مقاومة الشاه . بالاضافة الى ذلك لم يقدم التجار الذين استثمروا في الارض على تحويل هذه الاراضي تجاريا . لقد

(٥) Keddi, op. cit. pp. 157 ff

امتلكوا تلك الاراضي على أنها ثروة بحد ذاتها من جهة ، ووسيلة لتحقيق أرباح اضافية من الناحية الاخرى .

ويتسم الريف بسمة خاصة أخرى هي غياب أية حركة تمرد فلاحية في تاريخ ايران الحديث . وقد بينت الابحاث أنه نادرا ما قامت حركة فلاحية على نطاق قومي ، ان هذه غالبا ما اتخـذت شكل انفجارات محلية وعفوية (٦) . ويمكن أيضا أن تحدث بعض التمردات الفلاحية المحلية دون ان يجري توثيقها كما يجب ، وفي هذه الحالة لا يكون «غياب» مثل هذه التمردات الا انعكاسا لحقيقة انها لم تسجل قط . ولكن ، وحتى لو أخذنا هذه العوامل بالاعتبار يبدو ان حركات المقاومة الفلاحية خـلالالقـرنين التاسـع عشـر والعشرين كانتنادرة الحدوث فيايران . وحيثما وقعت انتفاضـات في الارياف ، فانها كانت تحدث في اطار اثني وقبلي (الاكـراد ، والعرب ، والقاشقيين ، الخ . .) ، أو انها كانت مجرد حركـات اقليمية تقع فيزمن تكونالدولةفيهواهنة (مثلالحركةالغيلانية بعد العام ١٩١٧). ولم تسجل أية حركة مقاومة فلاحية ذات اهميـة تذكر ، رغم تدهور ظروف المعيشة في الارياف في النصف الاول من القرن الحالي ، ورغم الهجرة المنخفضة نسبيا باتجاه المدن .

يقدم البعض عددا من العوامل لتفسير هذا الامر : تشتت القرى جغرافيا ، والتهديد المتواصل الذي تشكله غاراتالقبائل ، وغياب الفلاحين المتوسطين (٧) . ويمكن أن تكون ثمة عوامل في

---

(٦) Eric Hobsbawn, peasents, and politics, Journal of Peasent Studies, Vol. I. no. I, October 1973.

(٧) See the paper by Furhard Kazemi and Ervard Abrahamian, The Non - Revolutionary peasantry of Modern Iran.

يذكران (P. 4, notes 3) : لقد نشرت الصحافة الايرانية ، في اثناء فترات الاضطراب بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٦٣ ، اخبارا حـول ٢٢ حادثا من حوادث احتجاج الفلاحين . اتخذت ٨ من هذهالحوادث شكل المظاهرات السلمية في المساجد ، وشملت اربعة منها عـلى تنافس بين عدد من القرى ، وكانت عشرة منهـا فقط في مواجهـة الاقطاعيين .

داخل هيكل الحياة الاجتماعية في القرية قد اسهمت في سكوت الفلاحين : لقد كان التعاون بين القرى متينا بسبب النقص في المياه ، الامر الذي زاد من صعوبة قيام أية مجموعات انفصالية بأي تمرد . ولكن مهما كانت الاسباب ، فان النتيجة تبدت في ان النظام لم يواجه تهديدا مباشرا من قبل الفلاحين ، مماثلا لعدد آخر من الدول التي وجدت نفسها مضطرة لتطبيق الاصلاح الزراعي قبل قيام التمردات . ولربما كان خطر قيام حركة فلاحية على المدى البعيد أحد العوامل التي أخذها الشاه ومستشاروه بالاعتبار ، الا ان السبب المباشر الذي حدا بهم الى تطبيق الاصلاح الزراعي كان الحاجة الى تحويل الريف اقتصاديا والانعطاف الحاسم في العلاقات ما بين الشاه وبين معارضيه (٨) .

الاصلاح ومراحله

لم يكن الشاه أول من دعا الى تطبيق الاصلاح الزراعي في ايران ، اذ ان ضرورة ذلك كانت واضحة للعيان منذ زمن بعيد . لم يدع مجلس النواب الاول الذي تشكل في عهد الثورة الدستورية الى تطبيق الاصلاح الزراعي لانه كان تحت سيطرة الاقطاع ، الا ان ثمة عقارات واسعة تم توزيعها على الفلاحين في عهد جمهورية غيلان في ما بين ١٩١٧ و ١٩٢١ . وقد تم اصلاح مماثل في جمهورية اذربيجان الذاتية خلال عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ . لقد جرى تطبيق الاصلاح الزراعي في كلا الحالتين وفقا لارادة القيادة الثورية التي كانت في السلطة ، وليس تلبية لمطالب حركة فلاحية . وقد برز مدافع آخر عن الاصلاح الزراعي وهو حسن ارزانجاني ، الليبرالي الراديكالي ، الذي شغل منصب أول وزير للاصلاح الزراعي فيما بعد . أما الشاه ، وفي محاولة منه للرد على النقاد ، فقد وزع حوالي ٥١٧ قرية من

(٨) The background to the reform is given in Anne Lambton, The Persian Land Reform, London, 1966.

أصل ۲۱۰۰ قرية استولى عليهـــا رضا خان ، على مـــن كان يزرعهـــا . ولكن ، استمر أصحاب الاراضي عموما في السيطرة على الريف الايراني حتى عهد الاصلاح الزراعي ، وتمكنوا ، حتى وقت متأخر يعود الى العام ١٩٥٩ ، مـــن وقف اقتراح بالاصلاح الزراعي قدم الى المجلس .

لقد حدث التغيير أثناء أزمـــــة العام ١٩٦١ ومع حـــلول حكومة اميني ، اذ أعلن عن قانون الاصـــلاح الزراعي في شهـــر كانون الثاني (يناير) عام ١٩٦٢ ، بعـــــد تشجيع واستشارة المسؤولين الاميركان . وقد شمل هذا القانون الـــذي عرف فيما بعد باسم « المرحلة الاولى » ، على اربعة بنود :

١ ــ تحديد الملكية بقرية واحـــدة أو بستة « دانغ » فـــي قرى منفصلة . وقد استثني من ذلك حقول الفاكهة ، ومـــزارع الشاي ، والمنازل التي تحيط بهـــا الاراضي ، والبساتيـــن ، والاراضي التي كانت تستخدم فيها الآلات وقوة العمل المأجـــور (أي الاراضي المكننة) .

٢ ــ تعويض الاقطاعيين من قبل الدولة خلال مـــدة عشر سنوات (جرى تمديدها فيما بعد الى ١٥ سنة) على أســـاس الضرائب التي كانوا يدفعونها . أما الفلاحون الذين يحصلون على الارض فان عليهم أن يدفعوا ثمنها زائدا ١٠ ٪ خلال ١٥ سنة ، الا ان الدولة كانت تسترد الارض من الفلاح الذي لا يتمكن مـــن تسديد القسط مدة ثلاث سنوات متتالية .

٣ ــ اعادة توزيع الاراضي على من كانوا يعملون في الارض، مع اعطاء الاولوية لمن يقدم أكثر من قوة العمل : اي الاولويـــــة كانت تذهب الى أصحاب الحيوانات . وعلى جميع من يحصلون على قطعة أرض أن ينتسبوا الى التعاونيات .

٤ ــ وحيث لا يجري توزيـــع للاراضي ، أي في القـــرى التي يحتفظ الاقطاعيون بملكياتهم فيها ، تم الغاء صرف الفلاحين الاعتباطي . وقد تمت زيادة حصة المشاركة بنسبة ٥ في المئـــة في الاراضي المروية وبنسبة ١٠ في المئة في الاراضي غير المروية .

يبدو ان هذا القانون قد أثار قدرا كبيرا من الحماسة في الريف : فقد حرم الاقطاعي من السيطرة الكاملة على القرية من ناحية ، وجعل سكان الارياف يأملون بالوفرة منالناحية الاخرى. ولكن اذا كانت الشعبية الاولية التي تمتع بها هذا القانون قائمة على ذلك الامل في أن يحصل الفلاحون ككل على الارض ، فقد كان ذلك خطأ .. ففي المقام الاول ، تبين الارقام الرسمية في تشرين الاول (اكتوبر) أي بعد مرور حقبة من الزمن على تطبيق القانون ، انه لم يشمل غير حوالي ٣٠ ٪ (١٤٦٤٦ قرية) من القرى في ايران ، تمت اعادة التوزيع بالكامل في أقل من ١٠ ٪ (٣٩٢٠ قرية) منها . أما في القرى المتبقية فقد تم بيع بعض الـ « دانفات » للفلاحين .

لقد بلغ عدد العائلات التي حصلت على أرض ٦٩٠٤٦٦ عائلة ، أي أن نسبة الفلاحين المستفيدين في المرحلة الاولى كانت أقل من ٥ في المئة ، اذا ما علمنا ان عدد عائلات ايران كانت ٣،٥ مليون عائلة (١٧ مليون نسمة) .

على أي حال تمكن عدد من الاقطاعيين من تجنب اعادة توزيع الاراضي . فقد أفسح القانون المجال أمام ملاك الاراضي الاغنياء لنقل ملكية الاراضي الى أقربائهم ، وهذا مخرج لجأ اليه العديدون . وعمد عدد من المزارعين الى الاستخدام الرمزي للآلات ، فادعى حوالي ٨٥٠ اقطاعيا بأنهم أدخلوا الآلة الى أراضيهم ، في حين ان آخرين طردوا الفلاحين من أجل أن يفعلوا ذلك . وقد نجا حوالي ١٥٠٠ اقطاعي من القانون وفقا لبند الحقول ، وقد يفسر هذا ارتفاع الانتاج من التفاح والفستق بمعدل ٦٠٠ في المئة في ما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٨ . ولا يرقى الشك الى ان بعض الاقطاعيين قد تمكنوا من دفع رشوات المسؤولين عن الاصلاح الزراعي بغض النظر عن استمرار ملكيتهم لاراض لا تعود لهم وفقا للقانون . أخيرا ، هناك شكوك كثيرة حول عدد القرى التي كانت خاضعة لملكية الاقطاعيين : فوفقا لبيانات الدولة بلغ عدد القرى ٣٩٢٠ قرية ، في حين أن

وزير الاصلاح الزراعي ارزانجاني قد اعلن في العام ١٩٦٢ ان عدد القرى التي يملكها اقطاعيون ، يملك الواحد منهم خمس قرى ، بلغ ١٥٠٠٠ قرية .

وعلى هذا فان الانخفاض في عدد القرى التي كان يجب أن يعاد توزيعها أمر يدعو الى الريبة (٩) .

أما المرحلة الثانية من الاصلاح الزراعي فقد بدأت في شهر كانون الثاني (يناير) عام ١٩٦٣ ، الا انها اعتبرت بالغة الراديكالية ، وخفف من حدتها بعدد من الطرق في العام ١٩٦٤ . لقد وضعت هذه المرحلة خصيصا كي تشمل الاراضي التي لم تشملها المرحلة الاولى ، وأعطي الاقطاعيون بموجبها خمسة خيارات بشأن الاراضي التي كانوا احتفظوا بها . وفيما يلي نورد هذه الخيارات الخمسة ، مع ذكر نسبة الفلاحين المتأثرين بين قوسين :

١ ـ تأجير الارض للفلاحين وفق عقود مدتها ٣٠ عاما (٨٠،٠٨ في المئة) .

٢ ـ بيع الارض للفلاحين وفق أسعار يتفق بشأنها وديا (٣،٦٧ في المئة) .

٣ ـ تقسيم الارض وفق نسب توزيع حصص المحصول السائدة (١٠،٠٤ في المئة) .

٤ ـ تشكيل شركات مساهمة يحمل أسهمها الاقطاعيون والفلاحون (٥،٣٥ في المئة) .

٥ ـ شراء الارض من الفلاحين (٠،٨٦ في المئة) .

توضح هذه الارقام ان غالبية الاقطاعيين قرروا التمسك بأراضيهم ، والسعي للتوصل الى اتفاق بشأن تأجير الارض للفلاحين . وحصلت وفقا لذلك ١٢٤٦٦٥٢ عائلة من الفلاحين على عقود كهذه . وهكذا ، وفي حين ان عدد العائلات التي تأثرت بالمرحلة الثانية (١٦٠٠٠٠٠ عائلة) كان أكبر من عدد

Keddie, op. cit, p. 165n. (٩)

العائلات التي تأثرت بالمرحلة الاولى (٧٠٠٠٠ عائلة) ، فـان عدد الفلاحين الذين حصلوا على الارض فعلا كان أقل : لقـد اشترت ٥٧١٦٤ عائلة أراضيها وحصلت ١٥٦٢٧٩ علـى الارض من خلال التقسيم . عموما ، بلغ عدد العائلات التي حصلت على الارض في المرحلة الثانية ٢١٠٠٠٠ عائلة ، بالمقارنة بـ ٧٠٠٠٠ عائلة في المرحلة الاولى . ولذلك فان الترتيبات التي تم التوصل اليها في ظل المرحلة الثانية لم تكن مواتية ، وخاصة ان الانتاجية الزراعية لم تحقق أية زيادة ، كما ان الفلاحين كـانوا يقاومون بين الحين والآخر قانون الاستئجار ، الامر الذي حتم تطبيـق المرحلة الثالثة من الاصلاح الزراعي في العام ١٩٦٨ التي وضعت خصيصا من أجل تحويل قانون الاستئجار في المرحلة الثانيـة الى ملكية . ولذلك ، فقد جرى بيع الارض التي شملها البندان رقم (١) و (٤) الى الفلاحين . الا ان عدد العائلات المستفيدة من اعادة توزيع الارض في ظل المرحـلة الثالثة لم يزد عـن ٧٣٨١١٩ عـائلة من أصـل ١٣٠٠٠٠٠ عائلة مؤهلة لامتـلاك الاراضي ، أي ان حوالي ٥٩٢٠٠٠ عائلة فقدت في ظل المرحـلة الثالثة حقها في الملكية (١٠) . يبدو ان المراحـل الثلاث منحت الملكية لـ ١٦٣٨٠٠٠ عـائلة : ٦٩٠٠٠٠ في المرحلـة الاولى ، و ٢١٠٠٠٠ في المرحلة الثانية ، و ٧٣٨٠٠٠ في المرحلة الثالثة. ان هذا الرقم ، ١،٦ مليون عائلة ، يقل عن نصف اجمالي عـدد العائلات الفلاحية في ايران كما سنبحث لاحقا في هذا الفصل .

على أي حال ، لم تكن المشكلة ــ من وجهة نظر الحكومة ــ في محاباة سياسة التوزيع ، ولكن في فشل الاصلاح في زيادة الانتاج الزراعي بطريقة مرضية . فقد كانت قطع الاراضي التي استحصل عليها الفلاحون صغيرة الى درجة انها لم تعد تشكـل مشروعات قابلة . اذ لم تزد ٦٨ ٪ من القطع الممنوحة عن خمسة هكتارات ، بينما لا تكون قطع الارض مجزية خارج شمال البلاد

Details from D.R. Denman, The King's Visital, London, (١٠) 1973.

الا اذا كانت مساحتها تزيد عن ٧ هكتارات للعائلة الواحدة . وقد أدى هذا ، بالتالي ، الى ظهور اتجاه آخر في سياسة الحكومة ، هدفه تخطي الملكية الفردية بالزراعة واسعة النطاق . وقد كانت المرحلة الثالثة ، جزئيا ، بمثابة اعداد لهذه العملية هدف قبل أي شيء آخر الى تعزيز الممتلكات الريفية . وتهدف السياسة الجديدة اما الى تشجيع المزارعين كي يشاركوا في مؤسسات زراعية تديرها الدولة ، أو الى ازاحتهم من جانب المؤسسات الزراعية الخاصة التي تتعاضد فيها مصالح ايرانية وأجنبية من أجل تطبيق تقنية رأس المال ــ الكثيف في الارياف. ويجري تنظيم المؤسسات الزراعية على نمط «موشانيم» الاسرائيلية ، تعاونيات المنتجين المفردين ، كما يجري تدريب مدراء هذه الوحدات في اسرائيل (١١) ، اما مزارع رأس المال ــ الكثيف الخاصة فتنظم على منوال مزارع « الاعمال ــ الزراعية » الاميركية . وقد وقع على التشريع المتعلق بالمؤسسات الزراعية في العام ١٩٦٧ ، وحتى عام ١٩٧٣ كان قد تم اقامة ٤٣ مؤسسة، وهي محصورة في مناطق مختارة من البلاد ، والهدف هو اقامة ١٤٠ هيئة مع نهاية العام ١٩٧٨ . والغرض من ذلك تطبيق تقنية الزراعة الحديثة المكننة ، وضم الاراضي غير الاقتصادية حجما في وحدات زراعية تبلغ مساحة الواحدة منها ٢٠ هكتارا على الاقل . وفقا لقانون العام ١٩٦٧ ، تتشكل المؤسسات شرط موافقة ٥١ ٪ من المؤهلين للانضمام اليها . ويحصل الاعضاء على أسهم في المؤسسات التي تخول حق استخدام أراضيهم ، ويعني هذا عمليا ان السلطة تصبح في أيدي المدراء الذين تعينهم الدولة . ويخالف هذا الاجراء بوضوح أهداف اجراءات الاصلاح السابقة ، اذ انه لا يلغي حق الملكية الفردية لاولئك الذين تشملهم المؤسسات وحسب ، بل يؤثر أيضا في اغلبية الفلاحين الذين لا تشملهم هذه المؤسسات ، فهؤلاء ينظرون الى الامر على ان ما

---

(١١) Middle East Report and Information Project no. 43, "land Reform and Agribusiness in Iran, by Helmut Richards .

تمنحه الدولة باليد اليمنى يمكــن أن تسترده باليد اليسرى . ولذلك ، فانه يحتمل أن تثبط المؤسسات ، التي شكلت أصـلا من أجل التشجيع على زيادة الانتاج ، همم الملاك الجدد ان كـان من ناحية زيادة الانتاج أو استثمار أرباحهم ، بسبب عدم الامان المتولد عــن انشاء المؤسسات . ولا شك في ان انشاء هــذه المؤسسات جوبه بمقاومة كما يشهد بذلك القانون الذي سن في العام ١٩٧٥ والــذي يقضي بتشديد أحكام بنود قانون العـام ١٩٦٧ . ويجيز قانون ١٩٧٥ مصادرة أراضي كل من يرفض من المزارعين أو يتقاعس عن الالتحاق بالمؤسسات بالقوة ، ويجـري وضع الاراضي المصادرة تحت اشراف منظمة اقليمية للتنميـة الزراعية . وقد عبر أحــدهم عن تفكــير الحكومة بالكلمـات التالية : « ان المزارعين الصغار غير المنتجين نسبيا أصبحوا ترفا لا تستطيع الدولة تحمله أكثر من ذلك » (١٢) . ويبدو جليا ان الدولة الايرانية قد ابتعدت (أجبرت على الابتعاد خلال العقــد ونصف الماضيين) ، عن شعارات الارض لمن يزرعها التي رفعت في الستينات .

وهناك بعد آخر لهذا الاتجاه الاخير هو ظهور « الاعمال ـ الزراعية » ، **أي تدخل الرأسماليين الاجـانب والايرانيين فـي الانتاج الزراعي** (١٣) . لقد دخلت مصالح الاعمال الاجنبية الـى ايران للمرة الاولى في الخمسينات بعد زيــارة قام بها دافيـد ليلنتال المدير السابق لمديرية وادي تينيسي ، لاستكشاف امكانية القيام بعملية مماثلة في ايران . وأدى ذلك الى وضع خطة تطوير واسعة النطاق لاقليم خوزستان حيث كان ينتظر أن يقوم سد ويز الجديد بتزويد المياه اللازمة . الا ان الانتاج الذي كان متوقعـا لم يتحقق ، رغم النجاح الذي أحرزه مشروع انتاج السكر فـي « حفت تيبيه » ، مما حدا بمديرية الطاقة والماء في خوزستـان بنزع ملكية المزارعين الذين كانوا يعملون فوق ٢٥٠٠٠ أكر في

Financial Times, 28 July 1975. (١٢)

Merip, op. cit, and Financial Times, 21 October 1976. (١٣)

منطقة مشروع ارواء ديز . وقامت مـــــديرية خوزستان بشراء حصص المزارعين في ٥٨ قرية متضررة وسلمت الاراضي الـــى ست شركات خاصة . وعلى سبيل المثال ، أشرف هاشم نراغي ، وهو مغترب ايراني ورجل أعمال ناجح في كاليفورنيا ، على ادارة ٢٠٠٠٠ أكر ، وبلغت حصته ٥١ ٪ ، وحصـــــة بنك فيرست ناشيونال سيتي ـ نيويورك ٣٠ ٪ ، وتوزعت الحصص المتبقيــة على عدد من المصالح الاخرى . وأسست كونسورتيا مماثلة فـــي مناطق خوزستان المتبقية برؤوس أمـــــوال أميركية وايرانيــة مشتركة ، وعمدت الحكومة الايرانية طوال النصف الاول مـــن عقد ١٩٧٠ الى تشجيع هذا النوع من الاستثمار في مناطق نمو مختارة . وينتظر أن تشرف هذه المصالح على حوالي ٨ ٪ مـــن الاراضي المروية في أواخر العام ١٩٧٨ .

تؤدي هذه السياسة الى نتائج سلبية عدة . وقد لوحظ ابتعاد عنها منذ العام ١٩٧٥ . فقبل اي شيء آخر ، تزيد عملية ادخال المكننة الى المؤسسات الزراعية والى برامج عمل الشركات المشابهة لشركات خوزستان من حدة البطالة فـــي الارياف . ولا يتضرر من ذلك العمـــــال الموسميون فقط ، بل كذلك يطـــرد المزارعون الذين يملكون قطعة أرض محددة . ويقــدر عدد الذين تم نقلهم في أواخر عام ١٩٧٠ في خوزستان وحـــــدها حوالي ١٧٠٠٠ نسمة ، أعيد اسكانهم في خمس مدنجديدة تعرف باسم « شاهاراك » ، حيث يعيشون في ظروف سيئة مضطرين للعمل كعمال موسميين في الاراضي التي كانوا يملكونها في السابق . فقد دمرت قراهم . وأكثر من ذلك ، ان مصالح الاعمال الخاصة تشترط تحقيق عوائد لقاء استثماراتها ، اذ يمكنهــا أن تنسحب من الشركات الزراعية اذا ما وجدت في ذلك منفعة لها . لقـــد باع هاشم نراغي ممتلكاته الى الدولة في العام ١٩٧٥ ، بعـــد اتهامه بسوء الادارة ، وحكـم عليه بالسجن **غيابيا** بعـــد ذلك بعام واحد .

لقد باع عدد من أصحاب الاسهم الاميركية في شركة تدعى ايران ـ كاليفورنيا تملك ١٠٠٠٠ سهم حصصهم ، عندما حـــانت

فرص استثمار أفضل أمامهم . وهناك قدر كبير من الشكوك حول درجة النجاح التي يمكن أن يحققها هذا البرنامج ، حتى من خلال أكثر المعايير صرامة ، ألا وهو الانتاج الغذائي . فالمقارنة بين المحاصيل في كاليفورنيا وخوزستان تكشف عن ان مزارعي كاليفورنيا يحققون اعلى ذروة للانتاج في وحدات زراعية تقدر ب ٣٠٠ هكتار ، بينما تبلغ مساحة الوحدات الايرانية آلاف الهكتارات . ذلك ان اقتصاديات الحجم الكبير لا تنطبق على الزراعة بعد حد معين ، كما ان نفقات الزراعة واسعة النطاق عالية جدا ، وهذا أمر اتضح في مشاريع خوزستان . ولهذا السبب بدأت سياسة جديدة تقوم على تشجيع المزارع متوسطة الحجم تحل محل الحماسة القديمة لمشاريع « الاعمال — الزراعية » .

ليس هناك من شك ، مهما كانت التأثيرات البعيدة المدى على الانتاج ، في ان مرحلتي الاصلاح الاولى والثانية ، شجعتا عملية تحول رأسمالية أساسية في الريف الايراني بالمفهوم اللينيني ، أي ان المرحلتين أسهمتا في اقامة العلاقات السلعية وادخال بعض عناصر بنية طبقية رأسمالية . لقد تحولت الارض الى سلعة : اذ جرى تعويض الاقطاعيين نقدا أو بالتقسيط، في حين ان الفلاحين كانوا يدفعون أقساطا سنوية ثمنا للاراضي التي حصلوا عليها. وقد أسهم قدوم المصالح الرأسمالية من خارج القطاع الزراعي ايضا في تأكيد الطابع السلعي للارض بعد الاصلاح . وقد أصبح التعامل مع قوة العمل يتم بالعملة وان أمكن تبين اتجاه معاكس لذلك ، اذ أنهت المرحلة الثانية من الاصلاح الزراعي العلاقات غير المالية التي كانت تربط المالك بالعامل في وقت سابق ، وحولت المحاصصة الى علاقة بين مستأجر ومؤجر . لقد اختفت نهائيا الـ « بيجاري » حالة العمل القسري وتقديم الهدايا « روشفي » (رشوة) الى الاقطاعيين . ويعمل الآن أصحاب الـ « نسغ » والعمال السابقون لدى أصحاب الاراضي في المؤسسات الزراعية على أساس قاعدة الاجر . من ناحية أخرى ، لم ينه الاصلاح ، وضع حد للعمل

بغير أجر على صعيد العائلة ولا يستطيع ذلك ، ويبدو ان هذا النوع من العمل قد زاد منذ تطبيق برنامج الاصلاح بسبب سياسة توزيع الاراضي .

لقد ازداد الدور الذي يلعبه المال بسبب انتشار مؤسسات الاقراض الخاصة والتابعة للدولة . وبدأ الفلاحون الذين حصلوا على الارض يواجهون أعباء الديون ، وكثيرا ما كان البعض يضطر الى رهن محاصيل العام القادمة للحصول على الاموال اللازمة لتسديد الاقساط . أكثر من ذلك ، لقد أغرق البنك الزراعي ، بواسطة التعاونيات ، الريف بالاموال ، وخاصة بعد زيادة مخصصات خطة التنمية الخمسية للاعوام ١٩٧٣ – ١٩٧٨ . وأصبح ، أخيرا ، الانتاج الزراعي سلعة . والواقع ان طلب القطاع غير الزراعي المتزايد بدأ يجهد القدرات الانتاجية للمزارع الايراني .

يؤكد المعيار الليننيني الثاني ، أي التشكل الطبقي ، كلا من السمة العامة لعملية التطور الرأسمالي ، والشكل المحدد الذي اتخذته في ايران . ومن الواضح ان عائلات ما قبل الاصلاح الاقطاعية لم تعمل ، مثلما فعل الاقطاعيون الالمان ، على تحويل ذاتها تلقائيا الى طبقة رأسمالية . فاضطرت الدولة الى التدخل والى توزيع الارض والتشجيع على التنمية الرأسمالية للزراعة . ولكن ، في الوقت ذاته ، تمكن عدد كبير من ملاك الارض القدماء من الاحتفاظ بأراضيهم عن طريق اتباعهم لاساليب المراوغة ، أو الاذعان لشروط الاعفاء الموضوعة . ويكتسب التمييز بين هذين النوعين أهمية خاصة ، ذلك ان هناك اختلافا أساسيا بين مالك يحتفظ بأرضه عن طريق مراوغة الاصلاح ، وآخر يحتفظ بأرضه أيضا ولكن عن طريق استجابته للشروط مثل ادخال المكننة . فكلاهما يحد من درجة توزيع الاراضي ، الا ان الاخير يحقق أيضا تلك التطورات الزراعية التي هدف برنامج الاصلاح أساسا الى تشجيع قيامها . ويتعارض كلاهما مع المبدأ المساواتي القائل بأن الارض لمن يزرعها ، ولكنهما لا يتعارضان مع التطور الرأسمالي .

لقد انضم الملاك الجدد الذين حصلوا على أراض الى الملاك الذين احتفظوا ببعض من الاراضي في ظل المراحـــل الثلاث . فالارض لم توزع بالتساوي على الفلاحين ، اذ ان الـ ٤٧،٥ ٪ من سكان الريف الذين كانوا أكثر حرمانا في ما قبل الاصلاح لم يستفيدوا منه (١٤) . ويعود هذا الى ان الارض قـد جـرى توزيعها وفقا لنظام العمل القروي الذي كـان سائدا من قبل ؛ أي ذهبت الارض لمـن كـــان أكثر من عامل عرضي . فكـان المستفيدون أصحاب الثيران ومالكي الـ « نسغ » . وعلى حـد تعبير أحد أنصار برنامج الاصلاح الزراعي يبدو « ان الاهتمام ، وفقا للقانون ، كان ينصب على ذلك الذي لا يملك ارضا ولكن يفلحها بمساعدة أفراد عائلته ويملك ثيرانا ، وهو ذلك الـــذي يقدم لصاحب الارض جزءا من المحصول علينا ، أو ما يعـــادله بالنقد لقاء استعماله للارض ولخدماته » (١٥) . وهكذا تتضـح للعيان السمة المحددة لبرنامج الاصلاح الزراعي في ايران : ففي المقام الاول قصد الاصلاح عمدا توزيع الارض بشكل غير متساو على المزارعين الاكثر ثراء واستثناء نصف السكان الريفيين على الاقل ، ومن ناحية أخرى ، لقد استخدم الاصلاح الزراعي البنية ما قبل الرأسمالية السائدة في القرية كقاعدة لهذه السياسة . وفي الوقت الذي كان يوجد فيه تمايز طبقي ذو طبيعة رأسمالية في الريف قبل الاصلاح ، الا ان الاصلاح يعمد وبسرعة الى خلق برجوازية وبروليتاريا ريفيتين ، عن طريق استخدام وتحويـل نظام القرية القديم .

لقد رافق تطبيق الاصـــلاح انخفاض مستمر في عـدد العائلات التي تملك أرضا ، واجبر عدد لا بأس به الى التحـول الى عمال زراعيين . فقبل أي شيء آخر ، لقد دفعت بنـــود المكننة في المرحلتين الاولى والثانية الاقطاعيين الى الاستغناء عن أصحاب الحيوانات ومن يعمـــل في القطع المفرزة « نسغ » ،

(١٤) Keddie. op. cit, p. 162

(١٥) Denman, op. cit., p. 165.

وبالتالي حرمانهم من الحصول على أية حصة في الاراضي التي أعيد توزيعها . بعدئذ ، « باعت » ٥٧٠٠٠ عائلة في ظل المرحلة الثانية أراضيها الى الاقطاعيين وفقا لبنود تلك المرحلة . وقد كان أكثر من نصف هذه العائلات يعيش في مناطق خاضعة لسلطة عائلة علام القوية . ويبدو ان ٥٩٢٠٠٠ عائلة أخرى فشلت خلال الفترة الانتقالية ما بين المرحلتين الثانية والثالثة ، في أن تحول عقود الايجار الى ملكية . ويعتقد ان معظم هؤلاء أجبروا على الانضمام الى البروليتاريا . وتجري الآن عملية نزع للملكية على نطاق واسع حيث ان المؤسساتالزراعية والزراعي — أعمال تطرد الفلاحين منالارض وتخفف مندرجة الطلب حتى على العمال الموسميين . ويجب أن لا يغيب عن البال ان عددا من العائلات التي حصلت على الاراضي في أثناء المراحل الثلاث الاول قد جردت من ملكيتها بسبب تأخرها في تسديد الاقساط . ولا بد أن يكون قد تم دفع هذه العائلات منطبقة الملاك الى طبقة أولئك الذين لم يعد لديهم الا قوة جهدهم كي يبيعونها .

لقد ادى الاصلاح الزراعي الى نمو بورجوازية وبروليتاريا ريفيتين . وتشمل البرجوازية عددا من ملاك الاراضي السابقين الذين احتفظوا بشكل أو بآخر بالارض ، ومن الفلاحين الميسورين الذين أصبحوا ملاكا فيما بعد . بالاضافة الى فئة شهدت توسعا كبيرا في القرية الايرانية بعد الاصلاح وهي فئة أصحاب الحوانيت والمقرضين الذين حققوا المكاسب من جراء تطور العلاقات السلعية والزيادة في الطلب والاقراض . ومما يذكر أن هاتين الفئتين — الفلاحون الميسورون وأصحاب الحوانيت والمقرضون — غالبا ما تتداخلان اذ ان ثمة فلاحا قد يفتح حانوتا أو ثمة صاحب حانوت قد يشتري أرضا . ومن الناحية الاخرى ، هناك طبقة البروليتاريا الريفية الجديدة التي تتكون غالبيتها من العمال الزراعيين لما قبل الاصلاح ، اضف اليهم العائلات التي كانت قد حصلت على أرض ولكنها اما حرمت منها أو فقدت الارض بسبب الالغاء التدريجي الذي ألحقته سياسة التوزيع بأصحاب (النسخ) الذين لم يحصلوا على أرض . لكن ، عموما ، يستطيع المرء أن يقول ان الريف

الايراني رأسمالي . الا أن خصائص ما قبل الرأسمالية تبقى حية بالضرورة مثل طرق الزراعة والمفاهيم وانماط الملكية القديمة التي لم تخضع للاصلاح . على الرغم من ذلك ، ان العلاقات الرئيسية القائمة هي علاقات سلعية بالاضافة الى أن الهيكل الاجتماعي في القرية يتحول الان كي يتخذ شكلا رأسماليا . ان هذا في حد ذاته أول انجاز رئيسي يحققه الاصلاح .

يبقى ، على أي حال ، عامل آخر في القرية الايرانية لا بد من تحليله ، وهو الدولة . فالمعروف انالنتيجة الرئيسية الاخرى التي يحققها الاصلاح هي أن الدولة تتدخل في القرية وهي الان بمثابة القوة الرئيسية فيها من خلال نواح ثلاث . فالدولة ، وهي في ذلك مثل كل الدول ، تحمي وتعمد عند الضرورة الى اقامة الملكية الخاصة في الارض . فقد أقامت الملكية الخاصة في المناطق القبلية وهذا أمر لم يحدث في السابق وفق شكل متطور . ثانيا ، تدخلت الدولة وأعادت توزيع الاراضي من خلال برامج الاصلاح بسبب الخصوصية المتخلفة للريف عندما قاوم ملاك الاراضي في فارس في أواخر العام ١٩٦٣ هذه الاصلاحات ، الامر الذي أدى الى تدخل الجندرمة والجيش لتطبيق ارادة الحكومة . وتدخلت الدولة في مرحلة ثالثة في منتصف وأواخر عقد ١٩٦٠. حيث أثبت توزيع الاراضي على الفلاحين الاغنياء واقامة تعاونيات الاقراض عدم فعاليتهما . وتم تدخل الدولة في هذه المرحلة عند مستوى الانتاج من خلال التعاونيات أولا ومؤسسات المزارع وشركات الاعمال ــ زراعية ثانيا ــ .

قد يغطي تشجيع مشاريع الاعمال ــ زراعية على حساب الملكية الفردية انطباعا بأن سياسة الحكومة الايرانية متذبذبة . الا ان هذه السياسة ، أو بالاحرى السياسات التي تتبعها الحكومة منذ العام ١٩٦٢ أكثر تناسقا اذا ما نظرنا اليها ضمن اطار المتطلبات الاجمالية اللازمة لتحقيق التطور الراسمالي في ايران ومواجهة الازمات التي لا يمكن تفاديها التي تتواجد في أثناء عملية التطور هذه . ان ما يؤكد عليه برنامج الاصلاح الزراعي ، وبعده مشاريع

الاعمال ـ زراعية ، هو دور الـــدولة المتعاظم في تحويل الريف الايراني . ولكن ، رغم تدخل الدولة لاحداث تغير منظم واع في علاقات الملكية الريفية ، فان الزيادة في الانتاج التي كانت تأمـــل الدولة أن تحدث ، لم تتحقق . ويفسر هذا ، السبب الذي يجعل الدولة الان تتعهد بالاشراف على الانتاج ، متعاضدة مع الفلاحين الاغنياء ورأس المال الخاص الذي يحظى بتشجيع الدولـــة علـــى الاستثمار في القطاع الريفي .

لقد حلت الدولة كقوة رئيسية محل المالك في جميع القرى الايرانية ان كانت مندمجة في مؤسسات المزارع أو لم تكن . ان أداة الدولة في النهاية هي الجندرمة والجيش ، الا أن استعمالها محدود حيث تتدخل الدولة عن طريق مؤسسات معينة أقيمـــت خلال الاصلاح . فقد تم تشكيل فيلقين في الستينات من أجـــل ادخال الافكار الجديدة الى القرية وهما : فيلق محو الامية الـــذي تأسس في العام ١٩٦٣ ، وفيلق شؤون الصحة الذي أنشيء في عام ١٩٦٤ . لقد اتخذت المشاركة في هاتين المؤسستين شـــكل الخدمة الوطنية حيث كان يجري نقل الالاف من سكان المدن للعمل في الارياف . وقد عمل في فيلق محو الامية بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧١ حوالي ٦٢٧٣٠ شخص كانوا جميعهم من الرجال حتى العام ١٩٦٩ حين انشيء فيلق تعليمي من النساء . وقد تم خلال تلك الفترة افتتاح ١٣٧٨٢ مدرسة ابتدائية في القرى وارتفع عدد الطلاب المسجلين من ٦٧٥٠٠٠ الى ٠٠٠ ٨٣٠ ١ طالب . امـــا فيلق الشؤون الصحية فقد قام بدور أكثر تعقيدا الا انه تمكن من اقامة ٥٠٠ وحدة طبية في الارياف خلال السنوات الثلاث الاولى، وتمكنت الوحدة الطبية منها من الاشراف على أكثر من قريـــة لانها وحدات متحركة .

لقد حقق الفيلقان ، على أي حال ، نجاحا قليلا اذ ان كلام الرسميين الكثير والمنمق لم يؤد الا الى نتائج هزيلة . فقد بلغ عدد الناجحين في مدارس محو الامية ١٠٠٠٠ شخص فيالعام الواحد، في حين أن حوالي ١٥٪ من سكان الارياف ــ اذا ما قبلنا الارقام

الرسمية — لم يحصلوا على أي تعليم في العام ١٩٧١ . لقد حافظت معدلات الامية في الارياف في عام ١٩٧٥ على ارتفاعها ، اذ كانت تبلغ ٦٠٪ بالنسبة للرجال و ٩٠٪ بالنسبة للنساء . ولقد كان عمل فيلق الشؤون الصحية محدودا أيضا ، اذ ان حوالي ٩٠٪ من القرى الايرانية محرومة من العناية الصحية اذا ما افترضنا ان الوحدة الطبية المتنقلة الواحدة ترعى شؤون عشر قرى . وتجدر الاشارة الى تقرير رسمي قدم للحكومة الايرانية في العام ١٩٧٤ جاء فيه ما يلي :

« على الرغم من الانفاق الذي انفقته الحكومة في السنوات القليلة الماضية ، فان مشاكل الصحة الرئيسية في ايران لا تزال دون حل . فهناك ٥٠٠٠ طبيب، من أصل ١٠٠٠٠ الذي هو مجموع أطباء ايران ، يعملون في العاصمة طهران ويعمل أكثر من ٣٠٠٠ منهم في المدن الاخرى ، في حين أن عدد الاطباء العاملين في الارياف لا يزيد عن ١٥٠٠ طبيب . ويوجد في ايران ٤٠٠٠٠ سرير تتوزع على المستشفيات الموجودة فقط في طهران وفي المدن الكبيرة الاخرى . وتحصل الاغلبية من سكان ايران على الخدمات الطبية من ١٠٠٠٠ مستوصف تفتقد المعدات المناسبة . والنتيجة هي أنه يجري تركيز الموظفين والمعدات في طهران ، في حين ان ١٨ مليون ايراني يفتقدون الخدمات الصحية التي يقدمها الطب الحديث والمتقدم » (١٦) .

بالاضافة الى هذين الفريقين ، توجد هيئات أخرى ترتبط ببرنامج الاصلاح الزراعي ذاته . لقد اشرفت منظمة الاصلاح الزراعي على توزيع الاراضي بالتعاون مع وجهاء القرية والملاك ، وتحولت قضايا المتابعة للشؤون اليومية ، بعد تنفيذ برنامج الاصلاح ، في القوى التي لم تدخل في عداد مؤسسات المزارع الى البنك الزراعي والتعاونيات . فالبنك يسدد الاقساط للملاك الذين

---

(١٦) Imperial Organization of social Services, Report of. The commission on the study of health and Medical problems, Second edition, 1975, p. I. Paul Vieille, 'Les

صودرت أراضيهم في حين ان الفلاحين يدفعون لهؤلاء أثمان الاراضي التي استحوذوها . الا ان البنك يقرض الفلاحين من خلال التعاونيات . وقد كانت العضوية في التعاونيات شرطا أساسيا يسبق الحصول على الارض ، وذلك في المرحلتين الاولى والثانية . ومما يذكر ان العديد من هذه التعاونيات كان موجودا على الورق فقط . والسبب الهام الذي حال دون تشجيع التعاونيات في منتصف حقبة ١٩٦٠ ، مثلما تنبأ وزير الزراعة ارسنجاني ، هو عدم رغبة الدولة في قيام منظمات تخضع لاشراف وادارة الفلاحين . وقد بلغ عدد التعاونيات في أوائل عقد ١٩٧٠ حوالي ٨٠٠٠ تعاونية شملت ثلثي اجمالي القرى الايرانية، الا ان محاولات الحكومة لتطبيق المركزية أدت الى تخفيض هذا العدد الى ٣٠٠٠ تعاونية . وتدير شؤون التعاونيات الان هيئة رسمية تعرف باسم المنظمة المركزية للتعاونيات الفلاحية ، وهي عبارة عن مؤسسة تمنح القروض من خلال البنك الزراعي لمساعدة الفلاحين الاثرياء . ويتمتع هؤلاء بأفضلية خاصة أثناء التعامل مع المنظمة المركزية للتعاونيات الفلاحية، لان حصة العضو في التعاونية تقاس بمساحة الارض التي يملكها من ناحية ، ولان مقدار القرض الذي يمكن الحصول عليه يقاس بعدد الحصص في التعاونية من الناحية الاخرى .

في دراسة لمنطقة غيلان أجريت في منتصف الستينات وشملت ١٨ تعاونية، تبين أن هناك، من أصل ١٠٤ من الرسميين، ٢٩ فلاحا ثريا ، و ٥٤ فلاحا متوسطا ، و ١١ فلاحا فقيرا (١٧) . وكشفت الدراسة ذاتها انه كان يتم تطبيق نظام اقراض ذي شقين : فقد كان عضو التعاونية يدفع فائدة بنسبة ٧٫٥٪ ، في حين أن الفلاح الفقير كان يدفع نسبة ٥٠٪ على ما يستدينه من المقرضين الخاصين . وقد كانت تصل الفائدة عمليا الى نسبة ١٠٠٪ اذ أن مدة معظم القروض تبدأ في الربيع وتنتهي عند نهاية الحصاد . ومما يذكر ان الفلاحين الاغنياء كانوا يجدون في

(١٧) Paysans, La petite bourgeoisie et L'etat apres la reform agraire en Iran' ' Annals, no. 2. p. 27.

الاقتراض من البنوك والتعاونيات ومن ثم الاقراض للعمال الفقراء بمعدلات عالية من الفوائد ، ممارسة عادية . هكـذا ، ان الاثـر الشامل للاصلاح الزراعي ووجود الرسميين العاملين فيالتعاونيات في القرى ، أديا الى تعاون هؤلاء مع الفلاحين الاثرياء وأصحاب المتاجر، وقد أسهمت الدولة منخلال سياسات التوزيع والاقراض في تعزيز موقع البورجوازية الريفية الجديدة . وتتجلى الصورة أكثر وضوحا في المناطق التي تشملها مؤسسات المزارع ، حيث يتمكن المزارعون الاغنياء وحدهم من مشاركة الدولة والقيام بـدور في ادارة المزارع التي تديرها الدولة . فيما لو أراد المرء أنيلخص خصوصيات الاصلاح الزراعي في ايران ، ويذهب الـى ما وراء الحقيقة **العامة** بأن ثمة تحولا رأسماليا قد حدث ، هنـاك ثـلاث خصائص بارزة . أولا ، لم تتم تصفية طبقة ملاك الاراضي القديمة، حيث ان أفرادها التحقوا اما بصفوف بورجوازية المدن التي كانت تشدهم نحوها روابط ما في الاصل ، أو اندمجوا في برجوازية الريف الجديدة حيث جرى تعويض من فقد منهم أرضه والتحق في ما بعد بصفوف برجوازية المدن . ثانيا ، لقد كانت سياسـة توزيع الاراضيانتقائية، وكان الهيكل الاجتماعي ما قبلالرأسمالي في القرية الاساس الذي ارتكز عليه قيام نظام طبقـة رأسماليـة جديد .

ثالثا ، ان الدولة الان أكبر قوة اقتصادية وسياسية في الريف الايراني .

من المهم بمكان ان لا تغيب هذه الخصائص المعينة عن البال وخاصة في ضوء ما يشاع عن ان الاصلاح الزراعي في ايران قـد نجح بسبب تصفية سلطة طبقة الملاك القديمة .

ان هذا ، من ناحية ، صحيح الا أنه ، من الناحية الاخرى ، مضلل . فقد أعلن ان الاصلاح الزراعي يعني نقل الملكيـة الـى الفلاحين وحيازة هؤلاء على السلطة التي كان يتمتع بها المـلاك السابقون . لكن ما حصل في التطبيق العملي جاء مخالفا لذلك ، اذ ان ملكية الارض انتقلت الى **بعض** الفلاحين ، في حين انالدولة

هي التي استولت على السلطة في القرية . ان فلاحي ايران لا حول لهم ولا قوة تماما كما كان حالهم قبل العام ١٩٦٢ ، ولم يتغير شيء سوى السيد فقط . اما الادعاء بأن سلطة ملاك الاراضي قد تفتتت فهو ادعاء باطل حيث ان العديد من هؤلاء احتفظوا بملكية بعض من الاراضي وتمتعوا بحرية كاملة للاحتفاظ بأفضلها . أكثر من ذلك ، لقد حصل هؤلاء على تعويضات لقاء الاراضي التي فقدوها مما مكنهم من البقاء أعضاء في الطبقة الايرانية الحاكمة ، وأن لم يكن في قطاعها الزراعي . لقد أجبر هؤلاء على الانتقال من القطاع الزراعي وأجبروا ، مثلما حصل لجميع قطاعات الطبقة الحاكمة ، على تسليم السلطة التنفيذية للدولة المتعاظمة اتساعا . الا انهم ، كجزء من المجتمع الايراني ، لم يجبروا على التخلي عن أملاكهم وامتيازاتهم الاقتصادية النسبية .

يعني هذا ان الدولة تمكنت من تطبيق سياسة مجحفة غالت في اجحافها في السنوات اللاحقة ، رغم الحماس الكبير الذي رافق مرحلة الاصلاح الاولى .

في الوقت ذاته ، كان الاصلاح متذبذبا من حيث الشكل . فقد حصل افتراق ملحوظ بين المرحلة الاولى التي أكدت على الملكية والمرحلة الثانية التي ادخلت سياسة الاستئجار ، وافتراق آخر بين الصيغة الاصلية للمرحلة الثانية التي وضعت حدودا عليا للملكية وبين الصيغة المعدلة لعام ١٩٦٤ التي ألغت الحدود أمام ملكية الارض المكننة والمروية والتي لم تكن كذلك في السابق . وقد تزايد التناقض بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة التي جرت محاولة في ظلها لتحويل الاستئجار في المرحلة الثانية الى ملكية . الا ان الذي حدث ، وبسبب السرعة في التنفيذ ، هو أن حوالي ٤٠٪ من المخولين الحصول على الارض فقدوا هذا الحق . وفي الوقت الذي تشجع فيه المرحلة الثالثة الملكية الفردية تحل الان مؤسسات ومشاريع الاعمال ـ زراعية محل السيطرة الفردية عن طريق الدولة أو الكونسورتيا الخاصة وليست هذه التغيرات متذبذبة بالقدر الذي تبدو فيه للوهلة الاولى ، ذلك انه

يمكن تفسيرها الى حد ما بعامل ندر أن ظهر جليا ولكنه مع ذلك، لعب دورا مؤثرا طوال مدة الاصلاح الزراعي ، ذلك العامل هـو الصراع الطبقي .

لم تكن هناك في ايران في أوائل الستينات حركة فلاحيـة هامة ، لا على الصعيد القومي ولا على الصعيد المحلي . لم يلعب الفلاحون دورا الا من المنظور بعيد المدى بمعنى انه كان قد أصبح واضحا نتيجة ما حدث في مناطق آسيا الاخرى (مثل الصين وفيتنام) أن الفشل في انجاز الاصلاح قد يـؤدي الى انفجـار فلاحي . فقد كان الصدام الرئيسي في تلك الفترة بين الدولـة وبين ملاك الاراضي ، أي أنه كان صداما بين أطراف مختلفة مـن الطبقة الحاكمة ذاتها حول ما اذا كان التطور الرأسمالي يجب أن يحدث أم لا . وقد عارض بعض ملاك الاراضي ورجـال الـدين الاصلاح الزراعي ، وحدثت معارضة رجال الدين لان الاصلاح يمثل رمزا لمساعي الشاه كما انه يهدد مصير الملكية الدينية . لقد هزم هؤلاء في القرى ذاتها بعد تطبيق المرحلة الاولى ، وفي الساحـة السياسية بعد فشل مظاهرات شهر حزيران (يونيو) ١٩٦٣ . اضطر الشاه ، وهو يطبق هذه السياسة ، الـى التحالف مـع الجناح الليبرالي في الطبقة الحاكمة الذي كان حسن ارسنجـاني وزير الزراعة واحدا من أعضائه . وناشد الشاه كجزء من حملته ضد معارضي الاصلاح الزراعي ، الفلاحين مباشرة وقام بنفسـه بتسليم شهادات الملكية للفلاحين في ماراغيه في أذربيجان . الا أن هذا التحالف لم يدم طويلا ، وخاصة ان ارسنجاني الذي كان له طموحات سياسية خاصة به ، بدأ في تعبئة الفلاحين لدعمه ، ويعتقد بأنه كان يرغب في أن يحول التعاونيات الى مؤسسـات فلاحية فاعلة برعايته ، اذ أنه نظم في شهر كانون الثاني (يناير) عام ١٩٦٣ مؤتمرا في طهران حضره ٤٧٠٠ من أعضاء التعاونيات. لقد اكتسب ذلك المؤتمر أهمية خاصة لاسباب عدة ، اذ رغم ان الوفود لم يجر انتخابها بل عينت ، فان المؤتمر هو الاول من نوعه في تاريخ ايران حيث يلتقي المزارعون الايرانيون على المسـتوى القومي ، حيث أقرت الوفود تحت الاشراف توصيات لم تعلن بها

ولاءها للشاه وحسب ، بل نادت بالحرية (وان يكن غير محددة) في ايران . وفي الوقت ذاته كان الفلاحون في بعض مناطق ايران يقومون بتشجيع من مرحلة الاصلاح الاولى ، بمصادرة الاراضي التي كانوا يعتقدون ان القانون يشملها دون العودة الى المسؤولين. مبدئيا ، لقد تمت تعبئة فلاحي ايران سياسيا كقوة وطنية للمرة الاولى ، ووجد هؤلاء ارسنجاني منظما يتمتع بموقع وطني (١٨) .

أقال الشاه ارسنجاني بعد مرور بضعة أسابيع على مؤتمر الفلاحين ، وتم تنفيس الحركة الفلاحية الاصلية حالما بدأ تطبيق المرحلة الثانية . وبعد أن حقق الشاه الانتصار في الصراع الدائر في داخل الطبقة الحاكمة ، أصبح بامكانه أن يحل ارتباطه بحلفائه الليبراليين من جهة ويتجاهل الحركة الفلاحية الناشئة من الجهة الاخرى . وتلا ذلك تطبيق بنود المرحلة الثانية المعتدلة التي أصبحت أكثر اعتدالا بعد تسلم الجنرال فاليان لوزارة الزراعة . فيما لو كان يرغب الشاه في أن تصبح الحركة الفلاحية قوة سياسية مستقلة فقد كان ذلك هو الوقت المناسب لتشجيع تلك العملية التي نتجت عن المرحلة الاولى ، الا أن ذلك لم يكن مقبولا سياسيا الامر الذي حدا بالشاه الى استخدام المرحلة الثانية لاحداث نقلة حاسمة في طبيعة الاصلاح الى اليمين . وتلت ذلك تغيرات لاحقة: لقد كانت المرحلة الثالثةومؤسسات المزارع محاولة أخرى لتعزيز أوضاع الملاك الاغنى وتصفية الملاك الاصغر . الا أن ثمة أزمة أخرى برزت وهي ، بالتحديد ، نشبت بين الرغبة السياسية للنظام في تحقيق قاعدة ريفية آمنة وتطلبه الاقتصادي لناتج أعلى . فالمسألة البارزة هي أن الفلاحين الذين استحوذوا على الارض من جراء توزيعها لم يكونوا ينتجون كفاية ذلك انهم ربما كانوا من أنصار النظام بشكل غامض بسبب الحصول على الارض ،

---

(١٨) On Arsanjani see Lambton, op. cit., and Marvin Zonis, The political Elite of Iran, op. cit., pp, 53-60.

يتمكن دنمان من تأليف كتابه بشان الاصلاح الزراعي دون ان ياتي على ذكر ارسنجاني حتى ولو مرة واحدة ، هذا التجاهل دليل على تناول المؤلف غير النقدي لسياسات الحكومة الايرانية ..

الا أنهم لم يكونوا يزيدون من القدرة الانتاجية ، أو يستهلكون مقادير غذائية أكبر مما لا يسمح بوصول غير القليل من الاغذية الى الاسواق . وهذا هو السبب الذي دفع الدولة الى التدخل أكثر وتشجيع مؤسسات المزارع وكونسورتيا الاعمال ـ الزراعية. الا ان لهذه السياسة التي تتناقض مع الاهداف السياسية الاولى لبرنامج الاصلاح نتائج سلبية ايضا . اذ أن الفلاحين باتوا الان أكثر وتشجيع مؤسسات المزارع وكونسورتيا الاعمال ـ الزراعية. فقدان الارض التي يحصلون عليها ، ويتبلور الان صراع شامل ، ولكنه صامت ، حيث تدفع الحكومة الى مواقع أكثر اصرارا على نزع ملكية الفلاحين الذين منحوا ارضا في السابق ، من أجل الوفاء بمتطلبات المرحلة الطويلة الامد للتطور الرأسمالي .

ولذلك عند الحديث عن الصراع الطبقي في الريف الايراني فنحن نعني عددا من الصراعات المنفصلة التي انعكس الواحد منها في تغير في سياسة الحكومة . لقد كسبت الدولة الجولة الاولى ضد ملاك الاراضي وبعض رجال الدين الذين عارضوا الاصلاح . وكسبت الجولة الثانية ضد الحركة الفلاحية التي كانت تتكون . وتخوض الدولة الان الجولة الثالثة ضد صغار الملاك من أجل رفع الانتاج ، وقد تضطر لمواجهة جولة رابعة ضد ملايين العمال الزراعيين المحرومين من الارض والذين لزموا جانب الصمت حتى الان . ان متطلبات الحكومة كبيرة الا أنها تواجه فلاحين لا يزال بامكانهم أن يجابهوها بمعارضة عنيدة وان كان من غير المتوقع أن تعلن التمرد في المدى القصير .

نجاحات واخفاقات

تشد تقلبات السياسة الحكومية الانظار نحو مسألة بالغة الاهمية تتعلق بالاصلاح ، الا وهي مقدار ما تحقق ، وما لم يتحقق، من انجازات . لقد بينا كيف انه تمّ تطبيق الراسمالية القسري في الريف الايراني ، وكيف أخذ توزيع الاراضي شكلا مجحفا في ظل سيطرة الدولة المتعاظمة . ويمكن الان أن نعاين لا مجرد نوع

الاصلاح الذي تم ، بل أيضا الى أي مدى تمكن الاصلاح الزراعي من تلبية المتطلبات التي تجابهها أية دولة نامية عموما ، رأسمالية كانت أم لا . ويستدعي هذا تحليلا أوفى للزراعة من خلال أطر أوسع من أطر الاصلاح بحد ذاته وأصوله في فترة ١٩٦١–١٩٦٢ ذلك أن مسألة النجاح السياسي في المدى البعيد ، مسألة ثانوية، الا ان الاهم هو اسهام الاصلاح في تحقيق التنمية الاقتصادية في ايران . ونقدم فيما يلي ستة معايير ، أربعة منها اقتصادية واثنان اجتماعيان – سياسيان لتوضيح الطرق الرئيسية التي يستطيع التحول الزراعي من خلالها ان يسهم في عملية التنمية الشاملة :

١ – الوفاء بالطلب على الانتاج الزراعي : يتطلب اقتصاد دولة نامية تحقيق زيادة في الانتاج الزراعي كي تتمكن الدولة من توفير الغذاء لسكانها وتزويد الصناعة بالمواد الخام وان تصدر بغية الانفاق على ما تستورده من السلع الرأسمالية . وتبذل في العادة المحاولات من أجل معادلة الزيادة في الطلب وانتقال السكان بعيدا عن الزراعة ، عن طريق رفع مقدار الانتاجية بواسطة تغيير أنماط الزرع وادخال المخصبات والبذور الجديدة . وأكثر أجزاء هذا الطلب الحاحا هو الحاجة الى اطعام السكان . هناك عنصران أساسيان يلعبان دورا في ارتفاع معدلات الطلب على المواد الغذائية في معظم دول العالم الثالث والبالغ ٢ر٥–٣٪ في العام الواحد ، وهما زيادة عدد السكان بنسب أعلى من نسب الزيادة في الدول التي مرت في تجربة التحول الصناعي، وبزيادة الدخل الفردي . ففي الاقطار الافقر قد تبلغ مرونة الطلب على الغذاء الناتجة عن تغيرات الدخل نسبة ٦ر٠ – ٨ر٠٪ ، أي أن الطلب على الغذاء سيحافظ على معدلات ارتفاعه حتى لو لم تحصل زيادة في عدد السكان لتحقيق التوازن (١٩) .

ان اداء ايران في هذا المضمار كان سيئا . فايران لم تكن على الاطلاق دولة مصدرة لانتاج زراعي رئيسي ، بالاضافة الى ان

---

(١٩) Peter Dorner, Land Reform and Economic Development, Harmondsworth, 1972, pp. 16-17.

عوائد النفط التي تحصل عليها تستخدم لتمويل الانفاق على السلع الراسمالية . ويضاف الى ذلك ان عوائد النفط تمول الان الانفاق على الواردات الغذائية ما دام برنامج الاصلاح الزراعي قد فشل في زيادة الانتاج . لقد حقق الانتاج الزراعي منذ أوائل الستينات زيادة معنوية تعادل ٢ر٥ - ٣ ٪ ، علما بأن معدلات الزيادة في بعض السنوات انخفضت حتى نسبة ١ ٪ . هذه النسب أقل من معدل الزيادة في عدد السكان (٣ ٪) وأقلّ بكثير من معدلي الزيادة في عدد السكان والدخل مجتمعين . وحقق الطلب على الانتاج الزراعي في أواسط السبعينات زيادة بلغت نسبة ١٢ر٥ ٪ في العام الواحد وينتظر أن ترتفع هذه النسبة الى ١٤٪ خلال الثمانينات بسبب زيادة أكبر في الدخول (٢٠) . وقد تأثر الطلب على اللحوم الحمراء ذو مرونة الدخل العالية بشكل خاص ، بالزيادة الحاصلة في الدخول : اذ ارتفع مقدار استهلاك الفرد الواحد من ٨ كيلوغرام الى ١٨ كيلوغراما في العام الواحد في منتصف السبعينات وينتظر أن يصل الى ٤٧ كيلو غراما في العام ١٩٩٢ . وقد ارتفع معدل استهلاك اللحوم خلال ١٩٧٤ و ١٩٧٥ في العاصمة طهران حيث يعيش معظم الاجانب وأثرياء ايران بنسبة ١٠٠ ٪ . ويقدر أن ترتفع قيمة اجمالي الاستهلاك في ضوء هذه الزيادة في الطلب على المواد الغذائية من ٢٤٥ بليون ريال في العام ١٩٧١ الى ١٣٠٠ بليون في عام ١٩٨٧ .

ليس غريبا ان تنخفض معدلات الانتاج الزراعي اذ أن هذا أمر معتاد في أعقاب الاصلاح الزراعي مباشرة ، وعلى سبيل المثال، لقد انخفض مقدار المخزون من المواد الغذائية في الصين بمعدل ٣٣٪ في العام التالي لتطبيق المزارع الجماعية .

---

(٢٠) Finicial Times, 28 July 1975.

جدول رقم (٧) :

مؤشرات الانتاج الزراعي في ايران

السنة	الاجمالي (١٠٠ = ٩٦١ – ٩٦٥)	بالنسبة للفرد (١٠٠ = ٩٦١ – ٩٦٥)
١٩٦١ – ١٩٦٥	١٠٠	١٠٠
١٩٦٤	٩٧	٩٤
١٩٦٥	١٠٥	٩٩
١٩٦٦	١١٠	١٠١
١٩٦٧	١٢٢	١٠٩
١٩٦٨	١٣٣	١١٥
١٩٦٩	١٢٨	١٠٨
١٩٧٠	١٣١	١٠٧
١٩٧١	١٢٧	١٠٠
١٩٧٢	١٣٣	١٠٢
١٩٧٣ (تمهيدي)	١٣٥	١٠١

الا ان هذا الضعف استمر في ايران لفترة طويلة بعـد عدم الاستقرار الذي سببه الاصلاح . وكـانت الدولة تواجه بالتالي واحـــدا من خيارين : اما لجم العرض مما يؤدي الى انتشار الاستياء بين صفوف الطبقة الوسطى ، أو استيراد الغذاء لمقابلة الطلب الجـــديد وهو ما أقدمت عليه الحكومة : فقـد ارتفعت الواردات الغذائية بدرجة كبيرة منذ الاصلاح الزراعي ، ووضعت الحكومة ، بسبب حرصها على تجنب مواجهة الاستياء ، برنامجا لاعانة السلع الغذائية الذي بلغت تكاليفه في العام ١٩٧٤ – ١٩٧٥ حوالي ٣٠٠٠ مليون دولار . ومما يذكر ان قيمـــة الواردات

المصدر :

US Department of Agriculture, Iran; Agriculture production and Trade, 1974, p. II.

الغذائية للعام ١٩٧٧ بلغت ٢٦٠٠ مليون دولار ، وينتظر أن تصل الى ٤٠٠٠ مليون في أوائل الثمانينات ، حيث يمكن أن تضطر ايران لاستيراد ثلث حاجاتها من المواد الغذائية (٢١) .

جدول رقم (٨) :

الواردات والانتاج الزراعي ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥
(طن متري)

السلعة	الانتاج الايراني	الواردات
لحوم حمراء	٥١٠ ٠٠٠	٢٤ ٠٠٠
دجاج	١١٢٠٠٠	٢٠٠
بيض	١٤٣ ٠٠٠	٨ ٠٠٠
قمح	٤ ٧٠٠ ٠٠٠	١ ٤٨٥ ٠٠٠
شعير	٩٠٠ ٠٠٠	١٧٨ ٠٠٠
رز	٩٥٠ ٠٠٠	١٧٦٠٠٠
ألياف	٣ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠
حرير	٣ ٢٠٠	٨ ٧٠٠

من ناحية ، قام النفط بتغطية تكاليف هذه الواردات ومكن، من ناحية أخرى ، الزراعة في ايران أن تبقى غير فعالة لمدة طويلة من الزمن ، وهو أمر لا يمكن أن يحدث في بلد لا موارد نفطية له دون أن يؤدي ذلك الى نتائج سياسية خطيرة (*) .

(٢١) Economist, ' a Survey of Iran' , 27 August 1976, pp. 40, 43.

المصدر : Iran Economic Service, Echo, Tehran.

(*) سيشكل اعتماد ايران على الواردات الغذائية في المستقبل جزءا هاما من علاقاتها الاقتصادية الخارجية ، وقد يفسر هذا الامر تدخل ايران في شؤون الدول المجاورة (باكستان وافغانستان وربما عمان) ، من اجل توجيه اقتصاد هذه الدول نحو خدمة متطلبات الاقتصاد الايراني .

وهناك أسباب عدة أخرى لهذا الهبوط في الانتاج ، وعلى رأسها الحدود المطلقة أمام تحقيق أية زيادة في الانتاج . فالمعروف ان معظم الاراضي الايرانية غير قابلة طبيعيا للزراعة ، بالاضافة الى انه لم يطرأ تحسن على أنماط الزراعة رغم التغير الذي حدث في أنماط الملكية ، وقد ترتب على انهيار نظام « النساغ » القديم تلاشي شكل العمل الزراعي التقليدي وفق فرق العمل **(بونيه)** ، بالاضافة الى انخفاض مقدار قوة الجهد التي يستخدمها أصحاب الحيوانات . أهم من كل ذلك هو فشل الحكومة في حقن الريف الايراني بالرأسمال طوال الستينات . فقد ذهبت ، على سبيل المثال ، نسبة ٦ ٪ فقط من اجمالي الاستثمارات لعام ١٩٦٩ نحو الزراعة . ورغم الزيادة الحاصلة في تمويل الزراعة في الخطة الخامسة فان هذه الزيادة لا تعتبر كافية ، اذ ان معظم الاموال المخصصة تذهب الى الفلاحين الميسورين وتخدم أهدافا قصيرة الاجل نسبيا ، أي تمكين المزارع من الوقوف على قدميه حتى يحين وقت الحصاد . ففي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٨ ، على سبيل المثال ، بلغت مدة ٦٥ ٪ من القروض ٦ ــ ١٢ شهرا فقط ، في حين ان أقل من ١٥ ٪ من هذه القروض كانت تغطي مددا تزيد عن الخمس سنوات (٢٢) . هناك بالطبع ، وخلف جميع هذه العوامل التكنيكية البارزة ، سلبية الفلاحين النسبية ، أو بعبارة أخرى ، غياب حركة فلاحية والفشل في تحويل قبول الفلاح للدولة الى التزام معبأ ونشيط من أجل رفع معدلات الانتاج . يبرز الفشل في انتاج الغذاء الكافي مرة أخرى الطبيعة البيروقراطية للاصلاح الزراعي. لقد أسهم الاصلاح الزراعي والزيادة في دخول المزارعين الاغنياء في رفع معدلات الاستهلاك ، ورغم عدم توفر البيانات الدقيقة فان ثمة تقارير تفيد ان بعض المزارعين يستخدمون دخولهم الجديدة للحج الى مكة أو الزواج ثانية بدل استخدامها لزيادة الانتاج . ويخشى العديد منهم أن يستثمروا أموالا جديدة في الانتاج بسبب عدم معرفتهم الاكيدة بنوايا الحكومة .

(٢٢) Vieille, op. cit. يتضمن مناقشة بالتفصيل بشأن القروض .

٢ ـ **بناء سوق العمل** : يوجد في حيز الاستخدام افتراق جوهري بين الدول التي طبقت التصنيع في وقت مبكر وتلك التي طبقته في وقت لاحق . في حالة النوع الاول ، كان النمو السكاني أقل ، في حين ان الصناعة كانت تعتمد بدرجات أكبر على العمالة الكثيفة : ان السماح للعمل بأن يلبي طلبات القطاع المديني هو أحد متطلبات التنمية الزراعية وتحقيق درجة أعلى من الانتاجية الزراعية . والذي يحدث في معظم دول العالم الثالث هو العكس تماما : فالصناعة في هذه البلدان تعتمد أكثر على رأس المال الكثيف ، على الاقل في القطاع « الحديث » منها ، في حين ان زيادة النمو السكاني تتم بمعدلات أكبر من التوسع في العمالة في المدن . ولذلك فانه يتحتم على الاصلاح الزراعي، الذي لم يوضع أصلا من أجل اطلاق عمل فائض بالخروج من الريف ، أن يقدم أو ، على الاقل ، يثبت الفرص في سوق العمل الزراعي . وقد يكون هناك ثمة نقلة نسبية في العمل من قطاع الزراعة الى قطاعات غير زراعية ترافق التطور الاقتصادي ، الا ان النمو السكاني والزيادة المحدودة في الاستخدام الآخر تحولان دون خفض عدد العاملين المطلق في الزراعة حتى مرحلة لاحقة أبعد بكثير . لقد فشلت عدة بلدان نامية في حل هذه المسألة : والنتيجة هي هجرة واسعة من الريف الى المدن دون أن تكون هناك عمالة كافية لهؤلاء ، بالاضافة الى انخفاض حجم استخدام قوة العمل الريفية . وتتجلى هذه المشكلة ، على سبيل المثال ، في أميركا اللاتينية : « توضح البيانات المتعلقة بالخمسينات في سبع دول أميركية لاتينية ان حوالي ١١ مليون من أصل ١٩ مليون يقطنون المناطق الريفية قد هاجروا الى المدن » (٢٣) . لقد امتدت تأثيرات هذا الفشل الى ما وراء مدن الاكواخ ذاتها : انه يمثل اهدارا مخيفا للموارد البشرية ، وعائقا واضحا للطلب الداخلي ، بالاضافة الى النتائج السياسية طويلة الامد التي قد تنتج عن

---

(٢٣) Dorner, op.cit, pp. 92-3. لقد قدرت هيئة الامم المتحدة ان سكان المدن في البلدان الاقل نموا سيزداد بمعدل ٢٤٢ ٪ للفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠٠٠ .

انخراط المستائين من المهاجرين في منظمات معينة للتعبير عن استيائهم .

لقد انخفضت معدلات العاملين في قطاع الزراعة في ايران من ٥٦ ٪ في العام ١٩٥٦ الى ٣٦ ٪ في العام ١٩٧٦ . الا ان هذا الانخفاض يترافق بثبات ، وكما ذكرنا أعلاه ، بزيادة مطلقة طوال العشرين عاما ، اذ ان عدد هؤلاء قد زاد من ٣٣٢٦٠٠٠ في العام ١٩٥٦ الى ٣٤٤٥٠٠٠ في العام ١٩٧٦ . ويبرز هذا حقيقة الزيادة المتسارعة في عدد السكان في ايران وضرورة أن تحافظ الزراعة على مستوى مطلق في الاستخدام بغية تجنب اضافة أعداد أخرى الى عدد الموجودين في سوق العمل . وتذكر منظمة العمل الدولية انه يجدر بايران أن توفر حوالي ١،٥ مليون عمل جديد في اقتصاد البلاد في ظل الخطة الخامسة لمجرد اجتناب زيادة البطالة ، وبشرط أن لا يتم هبوط في عدد العاملين في الزراعة . الا ان الدلائل تشير الى ان السياسة الزراعية الحالية **تقلل** من معدل الطلب على اليد العاملة : لقد انخفض عدد العاملين في الزراعة بسبب ادخال المكننة وانتشار البساتين التي لقيت تشجيع المرحلتين الاولى والثانية من برنامج الاصلاح ، وبسبب التركيز الجزئي الذي أدت اليه المرحلة الثالثة . ويضاف الى ذلك ان سياسات مشاريع الاعمال الزراعية ومؤسسات المزارع في ايران هي بمثابة محاولات قصد منها تقليل الاعتماد على اليد العاملة في الزراعة . وقد أعلن في العام ١٩٧٣ ان مشاريع الاعمال الزراعية وشركات المزارع قد استزرعت حوالي ١٥ ٪ من الاراضي الصالحة للزراعة ، ولكنها استخدمت ٣ ٪ فقط من اجمالي القوة العاملة في الزراعة ، أي أقل ٥ مرات من المستوى القومي . ففي هذه الاثناء تبلغ نسبة انخفاض العمالة في الريف ٤٠ ٪ ، والنتيجة المحتمة انه بقدر ما ان الاصلاح الزراعي لم يعدل وسائل الانتاج فان انخفاض العمالة التقليدي على حاله ، وبقدر ما بقي هذا الاخير على حاله انخفض استخدام العمل .

٣ ـ **توسيع السوق المحلية** : في حين انه لا يمكن أن يشك

بأن ثمة سوق محلية قد انشئت في ايران وذلك بمعنى انتشار العلاقات السلعية في الارياف ، وفي انه يجري تسويق الفائض الزراعي ، الا انه لا يمكن التأكد من مدى **التوسع** الذي حققه الاصلاح الزراعي في هذه السوق ، وخاصة في ما يتعلق بزيادة طلب القطاع الريفي على باقي منتجات الاقتصاد الاخرى . والمعروف ان احدى الوظائف البارزة لعملية تحول القطاع الزراعي هي خلق طلب متزايد لدى الفلاحين على منتجات يمكن استخدامها في حقن الجهود المبذولة في الزراعة (آلات ومواد كيماوية) وعلى السلع الاستهلاكية التي سيقتنيها الفلاحون بسبب زيادة دخولهم ، الا ان هناك عدة عقبات تحول دون حدوث ذلك وتظهر للعيان في حالة ايران . أولا ، قد يزيد الفلاحون انتاجهم ، ولكن ، مثلما بينا ، قد يستهلكون أكثر أو ينفقون أموالهم على سلع ليست بالضرورة من انتاج القطاع الصناعي .

جدول رقم (٩) :

دخل وانفاق الفرد في الريف الايراني لعام ١٩٧٢

(دولار أميركي للفرد الواحد)

الدخل ـ الفئة	متوسط الدخل	النسبة المئوية من سكان الريف
أكثر من ٤٠٠	١٠٠٠	١ر٢
٢٠٠ ـ ٤٠٠	٣٠٢	١٩ر٢
١٠٠ ـ ٢٠٠	١٣١	٣٢ر٩
أقل من ١٠٠	٧٠	٤٦ر٧
		١٠٠ر٠

المصدر :
World Bank, The Economic Development of Iran, vol. 2, Part I, 1974, p. 20

الفئة ـ الانفاق :	النسبة المئوية من سكان الريف
أكثر من ٣٩٥	٢ر٢
٢٩٦ ـ ٣٩٥	٢ر٢
١٢٣ ـ ٢٤٧	٣ر٣٠
٢١١ ـ ٣١٦	٩ر٦
٨٩ ـ ١٤٨	٦ر٣٣
أقل من ١٣٣	٨ر٢٤
	٠ر١٠٠

ثانيا ، ان عدم المساواة في توزيع الارض تؤدي بالضرورة الى فروقات في الدخول ، اذ ان هناك حوالي ٥٠ ٪ من سكان الريف الذين لم يحصلوا على أرض لم تشهد دخولهم أية زيادة ملحوظة (٢٤) . قبل ارتفاع اسعار النفط ، مثلما تظهر الارقام في الجدول رقم (٨) ، كانت نسبة ٨٠ ٪ من سكان الريف تحصل على ٢٠٠ دولار لكل فرد منها سنويا ، علما بأن متوسط الدخل كان بمستوى ٩٦ دولارا . في الوقت ذاته قدر معدل انفاق الفرد الواحد من مجموع ٦٠ ٪ من سكان الريف بأقل من ١٥٠ دولارا سنويا . ولذلك ، وبعد مراعاة الفجوة التي تزداد اتساعا بين الدخل في الريف ومثيله في المدن (انظر الفصل السادس) ، يشك أن تكون مضاعفة أسعار النفط قد تركت أي اثر يذكر على غالبية سكان الريف .

---

(٢٤) Nico Kielstra, Ecology and community in Iran, Amsterdam, 1975, p. 250.

يقدم كايلسترا معلومات وافية حول الفروقات في الدخول في قرية محددة بعد الاصلاح الزراعي . ويذكر ان ٣ من كبار عائلات القرية كانت تكسب قبل الاصلاح الزراعي ٢٥ ٪ من اجمالي الدخل ، ونسبة دخل ٤٢ مزارعا صغيرا ٤٨ ٪ بينما كانت تكسب ٥٦ عائلة محرومة من الملكية ٢٧ ٪ . بعد الاصلاح الزراعي وانتشار زراعة المخدرات وبيعها نقدا ، اصبحت النسب ٤٢ ٪ و ٤٧ ٪ و ١١ بالمئة على التوالي .

ويشترط التوسع في السوق المحلية حدوث نمو في العلاقة بين قطاع الزراعة والقطاعات الاخرى ، وهذا أمر لم يحقق أي تقدم في ايران . وتذكر تقارير منظمة العمل الدولية ان التعاونيات الايرانية لم تفشل فقط في تسويق ما ينتجه الاعضاء فيها ، بل انها لم تستطع توفير الامكانيات اللازمة للانتاج وتحولت الى مجرد منظمات تمنح القروض . وتظهر دراسة أخرى جرت في العام ١٩٦٥ الوهن الكبير الذي يحيط بالعلاقة في ما بين الصناعة والزراعة في ايران : « يبلغ مجموع ما يشتريه القطاع الزراعي من القطاع الصناعي ١٥ ٪ ، في حين ان هذا الاخير يشتري ٣٠ ٪ فقط من اجمالي حاجاته من الزراعة المحلية . ان العلاقة بين هذين القطاعين ضعيفة للغاية ، اذ ان قطاع الصناعة لا يزود قطاع الزراعة بالامكانيات الاساسية للنمو » (٢٥) . وفي المدى البعيد ، لا بد وان يلعب الفشل في توسيع هذه السوق الريفية التي تهم نصف سكان البلاد ، دوراً بارزا في كبح جماح نمو الاقتصاد الايراني .

٤ ــ **توليد الفائض** : تتبع الدولة النامية ، عادة ، الطريقة التقليدية من أجل تحقيق التصنيع ، وهي استخراج الفائض اللازم من الزراعة عن طريق الضرائب ومصادرة المواد الغذائية أو بواسطة وسائل أخرى . فحكومة اليابان ، على سبيل المثال ، استحصلت على ٨٠ ٪ من العوائد للفترة الممتدة بين ثمانيات وتسعينات القرن الماضي عندما بلغ التصنيع المبدئي ذروته ، من جراء فرض الضرائب الزراعية . وهناك تجربة مماثلة في كل من الاتحاد السوفياتي والصين حيث يبرز خلاف سياسي حاد بين حزبي البلدين حول المدى الذي يمكن اتباعه في فرض القيود على القطاع الريفي من أجل استخلاص الفائض الضروري . وبديهي أن نقول ان النفط قد أعفى ايران من مسؤولية توليد الفائض من الزراعة ، الا ان هذا لا يعني انه ليس للزراعة دور

---

(٢٥) Robert Looney, The Economic Development of Iran, London, 1973, p. 9.

تلعبه في خلق الفائض اللازم للتصنيع . فقد أسهمت الزراعة في توفير ٢٠ ٪ من عوائد حكومة رضا خان التي مكنته من تنفيذ برنامج التصنيع المحدود في حقبة ١٩٣٠ . ومنذ أن بدأ النفط يلعب الدور الرئيسي قلّ الاهتمام بدور الزراعة بالاضافة الى تخفيض الضريبة الزراعية منذ الاصلاح الزراعي . الا ان النفط رصيد مستنفذ ، وأصبحت عوائده تستخدم من أجل توفير الفائض الذي كان يمكن تأمينه من الزراعة لو كانت كفوءة ، ومن أجل الانفاق على الواردات من السلع الغذائية . ويتوجب قبل أي شيء آخر أن يولد القطاع الزراعي فائضا من أجل استخدامه في تنمية القطاع ذاته ، الا ان الذي حدث في ايران هو ان الزراعة عانت من نقص في التمويل في حقبة ١٩٦٠ ، ولم تتوفر الاموال اللازمة الا فيالسبعينات وفيظل الخطة الخامسة. ويتخذ الآن تدفق التمويل الجديد مسارا له يبدأ من الحكومة ويصب في الزراعة ، وليس من الريف كي يصب في القطاعات الصناعية . لا يعتبر هذا أمرا غير مستحب بسبب وفرة عوائد النفط ، الا ان وضع القطاع الزراعي الراهن ينقص من مدى ودرجة حسن استخدام هذه العوائد في هذا القطاع .

هذه الوظائف الاربع هي اقتصادية عموما ، أما الوظيفتان الاخيرتان فهما وظيفتان سياسيتان واجتماعيتان .

٥ ــ **تحول طبقة الملاك القديمة** : كان لا بد من تصفية طبقة الملاك ما قبل الرأسمالية بسبب ما كانت تشكله هذه من عراقيل سياسية واقتصادية أمام تحقيق التطور الرأسمالي وسيطرة الدولة على الريف الايراني . وقد بينا كيف ان هذه الطبقة احتفظت ببعض من الارض ، في حين ان بعض الملاك أصبحوا جزءا من برجوازية المدن بينما اندمج البعض الآخر ممن يملكون أطيانا كبيرة في برجوازية الريف المركبة . ودخل قسم من هؤلاء الملاك في عداد العاملين في دوائر الدولة في حين تحول القسم الآخر الى قطاع الاعمال الحرة . وقد شجعت الدولة في الواقع عملية تحول ملاك الاراضي الى رأسماليي مدن عن طريق منحهم

تعويضات لقاء الاراضي المصادرة على شكل أسهم في الصناعات الخاضعة لاشراف الحكومة . ان هذا جزء أساسي من الاصلاحات التي طبقت في الدول الرأسمالية في فترة ما بعد الحرب ، وقد حدث ذلك في كل من تايوان وبيرو . وتذكر بعض التقديرات ان حوالي ٢٠ ٪ من قيمة التعويضات الاجمالية من جراء المرحلة الاولى للاصلاح الزراعي في ايران قد استخدمت في شراء أسهم في مشاريع صناعية خاضعة لاشراف الحكومة ، رغم ما يحيط هذا التقدير من مبالغة بسبب ارتفاع أسعار الاسهم آنذاك (٢٦). وقد شجعت الحكومة الملاك على قبول الاسهم بدلا من دفع تعويضاتهم على أقساط لم تزد فائدة القسط الواحد منها عن ٦ ٪ ، في حين ان العائد من الاستثمار في الصناعة كان أكبر . الا انه يصعب تحديد المدى الذي وصلت اليه هذه العملية لان الاسهم الممنوحة كانت قابلة للبيع حيث جرى بيع معظمها لسماسرة وتجار بأسعار مخفضة لقاء مبالغ نقدية مباشرة . ولكن مهما كانت الاغراض المعنية لطبقة الملاك القديمة ، فان أفراد هذه الطبقة ، بعد القضاء على سلطتها في القرية بسبب تدخل الدولة ، أعيد دمجهم في الطبقة الحاكمة الجديدة كمزارعين رأسماليين ، أو موظفين لدى الدولة ، أو تجار ، أو أصحاب أسهم في الصناعة . لم يكن لدى النظام أية نية ، في الاصل ، لمصادرة ممتلكات هذه الطبقة بالكامل . لقد شرح واحد من أنصار سياسات الاصلاح هذه المسألة بالتالي : « لقد كان جلالة الامبراطور شاهنشاه يأمل دائما أن لا يخلط ملاك الاراضي سياسات الاصلاح بفلسفات نظرية حول مصادرة غير عادلة للاراضي وربطها بمسألة صراع طبقي من صنع الخيال » (٢٧) . ان هؤلاء ، أي الملاك ، راضون اذا ما نظرنا الى تاريخ برنامج الاصلاح الزراعي في ايران .

٦ ــ **ترسيخ الاستقرار في المناطق الريفية** : ان الحكومات

(٢٦) Denman, op. cit., p. 171.

(٢٧) Ibid., p. 159.

التي أشرفت على الاصلاح الزراعي في ايران هي حكومات محافظة لم تهدف من وراء الاصلاح تحقيق الاهداف الاقتصادية المذكورة آنفا ، بل هدفت الى فرض حل سياسي لمشكلة الريف . ان وظيفة مثل هذه السياسة مزدوجة الهدف : تصفية تهديد ثوري حقيقي وممكن من جهة مصدره حركة فلاحية مستاءة ، وخلق تجمع اجتماعي جديد في مناطق الارياف يؤيد ويدعم سياسات الحكومة من الجهة الاخرى . ان هذا الهدف السياسي كان الدافع المباشر لتطبيق الاصلاح الزراعي ، وهو في الوقت ذاته يفسر الاسباب التي جعلت حكومات رأسمالية مضادة للثورة تفضل احداث تغيرات تبدو راديكالية . وتفسر هذه السياسة المزدوجة الغاية الاسباب التي تدفع حكومة الولايات المتحدة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية الى تشجيع الدول الخاضعة لنفوذها على تطبيق برامج الاصلاح . وقد طبق هذا المفهوم للمرة الاولى على اليابان ، حيث وجد عدد من السوسيولوجيين ، من بينهم تالكوت بارسونز ، انه كي يتم الاستقرار للدولة لا بد من ارضاء طبقة الفلاحين أولا . وقد اشرف مستشارون أميركان ، بعد الاصلاحات في اليابان ، على برامج اصلاح في كل من الصين (قبل العام ١٩٤٩) وكوريا وتايوان والفيليبين ومصر وبوليفيا وايران . ولم يكن خافيا على أحد الهدف المحافظ لهذه البرامج، ورأى المستشارون الاميركيون ضرورة اعادة تنظيم الريف من أجل تحقيق الاستقرار على المدى البعيد حتى في حال غياب أي تهديد مباشر من الحركة الفلاحية، مثلما كان عليه الحال في كل من اليابان وايران . ويذكر أحد الكتاب في شؤون التنمية ما يلي : « لا توجد حكومة تستطيع أن تلبي مطالب ترفعها انتفاضة طلابية . الا ان أية حكومة تستطيع ، اذا ما عقدت العزم ، أن تحدث تأثيرات بالغة في ظروف الريف المعيشية من أجل أن تلغي نزعة الفلاحين نحو الانتفاضة » (٢٨) .

---

(٢٨) Samcied p. Huntingdon quoted in AL McLoy, 'Land Reform as Counter- revolution, Bulletin of cancarned Asian scholars, vol. 3, no. I, Winter-Spring 1971, p. 115.

وقد ذكر علي أميني ، رئيس الـــوزراء الايراني السابق ، فــي اضراب عام ١٩٦١ ، كلمات مماثلة ورد فيها ما يلي : « يجب أن لا نسمـــح لغضب الشعب أن يثور ، لان ذلك سيقضي علينـــا جميعـــا » .

ان احدى خصائص الاصلاح بمراحله الثلاثـــة في ايران هي أنه لم يكن اصلاحا عادلا ، لانه ركز على تشجيع طبقـــة المزارعين الغنية . في يابان ــ ما بعد الحرب ، على سبيل المثال ، زادت برامج الاصلاح من نسبة الارض التي يزرعها أصحابها اذ ارتفعت من ٥٤٪ من أجمالي الارض المزروعة في عام ١٩٤٧ الى ٩٠٪ في العام ١٩٥٠ . الا أن حوالي ٤٣٪ من العائلات لم تمتلك الواحـــدة منها أكثر من نصف هكتار الامر الذي كـــان يجعلهـــم يستأجرون الارض من الاخرين أو يعملون لديهم كعمال زراعيين. أما فيمصر، فقد وفرت سلسلة من اجراءات تصفية الملكيات الكبيرة منذ العام ١٩٥٢ الارض لحوالي ٤٠٠٠٠٠ عائلة ، ربما لا يزيد عن خمسة أفدنة للعائلة الواحدة . الا أن الاغلبية ظلت محرومة ومشردة لان عدد العائلات في الريف المصري يبلغ ٣ر٢ ملايين عائلة (٢٩) . أما في الهند ، فقد ولدت التغيرات المختلفة منذ العام ١٩٤٧ بالاضافة الى الثورة الخضراء قطاعا قويا من الفلاحين الاثرياء . لقد وصف أحد الخبراء الوضع بالتالي : « ان الكولاك يسيرون قدما كـــي يصبحوا سادة الريف الهندي . فقد انتقلت السلطة السياسيـــة والاجتماعية من طبقة الملاك الارستقراطية القديمة الى المـــزارعين الاغنياء الذين برهنوا عن مقدرتهم في ممارسة السلطة السياسية ... أما مكاسب المزارعين الفقراء والمتوسطين والعمال الزراعيين المحرومين من الارض من الاصلاح الزراعي تكاد تكون معدومة» (٣٠).

---

(٢٩) On Japan, Mecoy, ibid; on Egypt, Robert Mabro, The Egyptian Economy 1952-1972, oxford, 1974, Chapter 4, ' Land Reform'. Terry Byers, ' land reform, linust-rialisation and the muketed surplus in India,' in David Lehman (ed), Agravian Reform and Agravian Reformism, London, 1974, p. 248.

يكمن الفرق الجوهري بين الهند وايران في حقيقة ان الدولة الايرانية مؤثرة أكثر من الدولة الهندية ، فضلا عن أنها استحوذت على السلطة والمبادرة بنفسها ولذاتها . الا أن نتائج الاصلاح الاجتماعية عند مستوى القرية متطابقة في كل من البلدين .

عندما تدافع الحكومة الايرانية عن قرارها بتوزيع الارض فانها تفعل ذلك على أساس أن توزيعا عادلا للارض لا يمكن تحقيقه. وفي معرض دفاعها هذا تذكر الحكومة مايلي : ان مساحة الارض في ايران صغيرة ، وعلى ذلك فان الطريقة الافضل لازدهار الاقتصاد الريفي هي في أن تمنح الارض الى الفلاحين ذوي الخبرة بوسائل الزراعة التقنية ، والى أصحاب الحيوانات ، بدلا من توزيعها على الفلاحين « الجاهلين » و « الاميين » . قد يكون هناك بعض الحقيقة في هذه المداخلة ــ وخاصة في ضوء غياب تعبئة فلاحية ، على عكس ما حدث في الصين وفيتنام ، وما دامت سياسة الحكومة الايرانية تركز على تقسيم الارض الى قطع فردية مفرزة . الا أن توفر أي من هذين الشرطين لم يكن ضروريا ، اذ أن ما حدث في ايران هو اختيار بحت من قبل النظام ، ويدل على نوع القاعدة الاجتماعية الريفية التي سعت الدولة الى قيامها. بالاضافة الى ذلك ، فان سياسة التوزيع هذه غير مجدية : ويظهر تخلي الحكومة عن نمط الزراعة الفردية في السبعينات تضاربا بين الهدفين الاقتصادي والسياسي لبرنامج الاصلاح الزراعي في ايران . لقد كان الافضل لو طبقت سياسة توزيع تتضمن نظاما حقيقيا من التعاونيات ليس من النوع المبسط الذي جرى تطبيقه في ايران ، بل نظام تعاونيات تصل فيه المشاركة الى مستوى الانتاج ذاته . « ان نظام الارض المفتوحة Open - field System من الزراعة الكوميونية ، وهو السائد في ايران ، هو طبيعيا أكثر قربا من نظام تعاوني للانتاج وليس من نظام انتاج يستند على مشاريع فردية . في ظل نظام التعاونيات ، يمكن ، التغلب على تفتت الارض ومشاكل الرعي عن طريق وضع خطط للانتاج للقرية برمتها » (٣١) . ولذلك ، كان يمكن تجنب نوع الاصلاح الزراعي

(٣١) Hossein Mahdavy quoted in Keddie, op. cit., pp.162-3.

الذي طبق في ايران ، الا ان الحكومة عمدت الى تطبيقه لانه من نتاج الخصوصية الرأسمالية للدولة الايرانية وبسبب الخيارات التي انتقتها .

ان أهم وأصعب مسألة تتعلق بالاصلاح الزراعي هي الاثر السياسي الذي يحدثه الاصلاح بين صفوف سكان الريف . ويشك أن تكون الاطاحة بسلطة الملاك في القرى قد حظيت بتأييد شعبي في الريف الايراني ، مثلما يشك أن يكون حصول الفلاحين على الارض قد أسعد هؤلاء . في الوقت ذاته ، لقد أصيب كل من كان ينتظر الحصول على أرض بخيبة ، ولذلك ان الاستياء المنتشر بين صفوف الـ ٥٠٪ من الفلاحين المحرومين من الارض لا يمكن ان يكون أكثر وضوحا . وقد يؤدي ادخال المكننة مؤخرا وتطبيق البرامج الاكثر تركيزا الى زيادة الاستياء بين صفوف سكان الريف الايراني . لقد قطعت الحكومة الايرانية أشواطا كبيرة في استخدام سلطتها في القرى من أجل أن تطبع في أذهان سكانها الاخلاص للدولة وذاك الذي يترأسها . وعادة ، ترفع الاحتجاجات ، كبيرها وصغيرها ، الى الشاه ، بالاضافة الى أنه لم تعلن حركة فلاحية عن عدائها للدولة الايرانية . « ان أية مبادرة فلاحية تبدأ بالاعلان عن الولاء بسبب الخوف العام والشكوك والعلاقات مع الدولة . ان كلّ ما يتخذ قرارا بشأنه عند مستوى قمة السلطة ، هو بالتعريف عادل وجيد ، وهو أمر لا تمكن مناقشته » (٣٢) . ولكن مما لا شك فيه، أن ثمة درجة كبيرة من الاستياء تكمن في النفوس، الامر الذي يذكرنا بـ « ولاء » مماثل كان يؤديه جميع الروس للقيصر . اننا ، ببساطة ، لانعرف مدى التسييس والوعي الذي نتج عن الاصلاح الزراعي ولا مقدار التغيرات الثقافية . ولكن يمكن أن يكون هناك نوع من الوعي المنفصم ، حيث يبغض الفلاحون الملاك الاثرياء والمسؤولين الرسميين في أنهم يوقرون الشاه في الوقت ذاته . الا أن هذا الوضع خَطير في حد ذاته ، اذ يمكن أن لا يكون بمقدور حتى الديكتاتورية البهلوية منع حدوث الانفجار .

---

(٣٢) vieille, op. cit.

الفصل السادس

النفط والتصنيع

تعرض الاقتصاد الايراني لعملية تحول رئيسية منذ أوائل الستينات ، عندما بدأت الدولة في تشجيع التطور الراسمالي بطريقة متناسقة، مثلما تثبت ذلك جميع مؤشرات النمو التقليدية. فقد ارتفع بمعايير الاسعار الجارية ، الناتج القومي الاجمالي بمعدل ٨٪ سنويا في الستينات ، وبمعدل ٢ر١٤٪ خلال فترة ١٩٧٢–١٩٧٣ ، وارتفع بمعدل ٣ر٣٠٪ في فترة ١٩٧٣–١٩٧٤ وبمعدل ٤٢٪ بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ . وقد ارتفع الناتج القومي الاجمالي بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٨ من ٣ر١٧ بليون دولار أميركي الى ما يقارب ٦ر٥٤ بليون دولار . وارتفع الناتج القومي الاجمالي بالنسبة للفرد من ٤٥٠ دولار في العام ١٩٧١ الى ٢٤٠٠ دولار في العام ١٩٧٨ . وقد رافقت ذلك زيادة ضخمة في انتاج القطاع الصناعي الذي زاد بمعدل ١٤٪ سنويا منذ العام ١٩٦٨ لترتفع هذه النسبة الى ١٧٪ في الفترة ١٩٧٣–١٩٧٦ . وأصبح القطاع الصناعي يحتل مركزا متعاظما في الاقتصاد الايراني مستخدما حوالي ربع اجمالي القوة العاملة في البلاد ومنتجا حوالي ١٦٪ من اجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٧٧–١٩٧٨ . الا أن معاينة أكثر دقة تبين ان السجل الاقتصادي الايراني لا يمكن أن يقوم بهذه الطريقة ، وان العديد من الاحصائيات مبالغ فيه ، بالاضافة الى أنه من غير المتوقع ان تستمر معدلات أوائل السبعينات . ولكن مهما كانت التحفظات ، فان السجل الاقتصادي الايراني يبقى حافلا

واستثنائيا اذا ما قورن بغيره . فايران هي في يومنا هذا من كثر دول العالم الثالث تقدما ، وتتميز عن غيرها من هذه الدول، رأسمالية كانت أم شيوعية ، بأنها حافظت علــى أعلى معدلات للنمـــو .

كان النفط بالطبع أساس هذا التوسع ، والخصائص المميزة لهذا المورد هي التي أتاحت الفرص وقولبت في الوقت ذاتــه حدود التنمية الاقتصادية فــي ايران . وأحد تأثيرات الازدهار هو ان اعتماد الاقتصاد على النفط قد ازداد ، اذ ارتفع ما يمثله النفط من اجمالي الناتج القومي من ١٧ ٪ فــي ١٩٦٧ ــ ١٩٦٨ الى ٣٨ ٪ في ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨ . وقــد مثلت عوائد النفط فــي العام ١٩٧٧ ، ٧٧ ٪ مــــن اجمالي عوائد الحكومة الايرانيــة و ٨٧ ٪ من اجمالي تحصيلات النقــد الاجنبي . ان النمو فــي ايران لم يتحقق في الماضي ولا يمكن أن يتحقق في المستقبل من دون النفط . وينعكس هذا بوضوح تام في زيادة عوائد الحكومة من النفط التي ارتفعت من ٨١٧ مليون دولار فــي العام ١٩٦٨ الى ٢،٢٥ بليون دولار في عام ١٩٧٢ ــ ١٩٧٣ ، والــى ١٩،١٦ بليون دولار في عام ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦ . ورافق ذلك ارتفاع مماثل في حجم الاموال المخصصة لخطط التنميــــة الرسمية ، حيث خصص مبلغ ٣٥٠ مليون دولار لخطة التنمية الاولى (١٩٤٨ ــ ١٩٥٦) ارتفعت الى ٨٢٨٤ مليـــون دولار في الخطــة الرابعــة (١٩٦٨ ــ ١٩٧٢) ، حتى وصلت بعــــد زيادة أسعار النفط ٦٩ بليون دولار للخطة الخامسة (١٩٧٢ ــ ١٩٧٨) . ومع ذلك، اذا كان النفط قد أتاح الفرص لتحقيق النمو ، فانه كذلك وضع أمام الاقتصاد قيودا أخرى ليس التغلب عليها مستحيلا ، لكنــه غير ممكن بعوائد النفط وحدها . **لقد اتاح تدفق عوائــد النفط على الدولة الايرانية فرصة تاريخية محدودة امام ايران لتحقيق التنمية ، ولا بد من التريث قبــل أن نرى ما اذا كانت هـــذه الفرصة ستستخدم والى اي مدى .**

ولعل أبسط طريقة لعــرض المسألة هي التعرض لمشاكــل ثلاث : أولا ، ليس للنفط بحد ذاتــه تأثيرات تنمويــة ، أي انــه

لا يقيم روابط هامة بينه وبين بقية فروع الاقتصاد . فليس له أي « ارتباط عكسي » من حيث انـــه يستخدم فحسب جزءا صغيرا من اليد العاملة ويحوز على رأس المال والتكنولوجيا مــن خارج ايران . فقد كانت المواد الغذائية تستـورد لشركة النفط من خارج ايران في العقود الاولى مــن صناعة النفط الايرانية . كما انه ليس للنفط أي « ارتباط أمامي » من حيث ان معظــم الانتاج يصدر الى الخارج : انه يقيم هـــذه الارتباطات فحسب لكونه مصدرا للطاقة مما يوفر على البلاد انفاق عملة صعبة كانت تنفقها في الحصول عليه . ان للنفط اثرا جوهريا وحيدا : انه يزود الدولة بدخل يمكن أن يعتبر ، من كل الزوايا ، شكلا من أشكال **الريع** (١) . أما التأثيرات الاخرى التي يمكن أن يحدثهـا النفط ، فرهن بكيفية استخدام الريع ـ أي على الطابع الطبقـي للدولة وعلى برامج التنميـــــة التي تتبناها . ولا بد أن تنعكس أولويات الدولة السياسية والاجتماعية عـــلى هذه البرامج . فالسؤال المطروح اذن سؤال يقرن مسائـل اجتماعية واقتصادية وسياسية هي مسائل كيف **تحول** الدولة دون العقبات والفـرص التي يواجهها هذا التمويل .

الا ان هناك جوانب أخرى لهـــذه المسألة ، اذ ان ادخال حجوم ضخمة من رأس المال يبرز مشكلتين اضافيتين . فمـن ناحية ، لا يتضمن التحول فقط ضرورة التغلب على الاختناقات الراهنة في الاقتصاد (أي الامية أو النقص في وسائل المواصلات ، بل يحتم ، من الناحية الاخرى ، ازالة العراقيل التي برزت من جراء تدفق أموال النفط ذاتها ، مثل التضخم ، والصناعة غيـر

(١) See patterns and problems of Economic Development on Rentier States : the 'Case of Iran' by Hossein Mehdavy, in studies in the Economic History of the Middle East, M. A. Cook, ed. London, 1970, and ' the Impact of the Oil Industry on the Economy of Iran, by William H. Bartsch in Foreign Investment in the petroleum and mineral Industries, Raymond Mikessel, ed., London, 1971.

التنافسية ، وتوسع النشاطات الاقتصادية غير المنتجة ، بالاضافة الى سوء توزيع الدخل . وفي بلد نام منتج للنفط ، مثل ايران ، تزيد هاتان المجموعتان من المشاكل الواحدة منهما من حدة الاخرى ، وتتحالفان لتوجها دخل الدولة نحو الاستهلاك وليس الاستثمار ، مما يؤدي الى التقليل من حجم اسهام النفط في تنمية الاقتصاد في المدى البعيد . أخيرا ، هناك حقيقة ان النفط قابل للتبديد : اذ ان سوء انفاق العوائد في عام واحد فقط يشكل خسارة صافية في عملية التراكم في البلاد . ان تحويل العائد الى انتاج متزايد هو في حد ذاته سباق مع الزمن ، وذلك من خلال استخدام النفط كي يصبح اقتصاد البلاد مستقلا عن النفط ذاته ويكون ناميا بما فيه الكفاية كي يتمكن من الوقوف على قدميه عندما يجف النفط .

سيقوم التحليل التالي للنفط ولمساهمته في تنميةالاقتصاد الايراني بتفحص ثلاث مسائل عامة : تطور صناعة النفط ذاتها وعلاقتها مع الدولة ، والى أي مدى يجري استخدام عوائد النفط من أجل مصلحة التنمية ككل ، وما مدى سرعة نمو ايران وما اذا كان يتم ذلك في الاتجاه الصحيح كي يصبح بمقدرها الحفاظ على مستويات الانتاج غير النفطي ومستويات الاستهلاك وتحسينها عندما يجف النفط . ان مناقشة هذه المسائل الثلاث ستضع أرقام النمو في ايران التي تبدو محبذة في مكانها الصحيح ، وكيف انها ، وان لم تكن بالضرورة كارثية ، ليست مدعاة للتفاؤل .

الصناعة النفطية

لقد كانت ايران أول من بدأ انتاج النفط من بلدان الخليج، اذ بدأ الانتاج في العام ١٩٠٨ (٢) . وقد تزايد انتاج النفط في

---

(٢) تجنبنا الخوض فيعرض تاريخ الصناعة النفطية الطويل والمثير للجدل في ايران . من اجل الاطلاع على دراسة تفصيلية في هـذا الشأن ، انظر : Fereidun Fesharaki, the Development of the Oil Industry, NewYork, 1976.

ايران منذ ذلك الحين ووصل الى معدل ٥٤٤ ملايين برميل يوميا في العام ١٩٧٥ ، مما جعل ايران تحتـــل المرتبة الثانية ، بعــد السعودية ، بين دول الشرق الاوسط المنتجـــــة للنفط . وتقع منطقة الانتاج الرئيسية في منطقة خوزستان الجنوبية حيث كان فيها ، في العام ١٩٧٦ ، ٣٠ بئرا رئيسية ، ١٩ منها في اليابسة و ١١ بئرا أخرى في عرض الماء . ويقدر الاحتياطي مــن النفط الايراني بحوالي ٦٠ بليون برميل ، أي أمام النفط ، وفقا لمعدلات الانتاج عام ١٩٧٥ ، فترة انتاج تبلغ ٣٠ عاما ، حتى عام ٢٠٠٦ .

وقد تتوقف ايران عن كونها مصدرا رئيسيا النفط في العام ١٩٩٠ ، أو حتى قبل ذلك ، بسبب الطلب المتزايد عليه في الداخل والارتفاع المتصاعد لتكاليف استخراج بعضه ، ومع هــذا فــان احتياطي النفط في ايران أقل من مثيله في بعض الدول الاخرى مثل العراق والكويت والسعودية التي يتوقع أن تستمر في تصدير النفط لمدة عقود بعد توقف ايران عن ذلك . ويضاف الى ذلك أن ايران تختلف عن دول النفط الاخــرى مثــل السعودية وليبيــا ودويلات الخليج الاصغر ، بكبر عدد سكانها (٣٤ مليون نسـمة) وبحاجتها الى رفع العوائد الى الحد الاقصى الان لتنفيذ بــرامج التنمية في البلاد . وهذه مشكلة تشارك ايران المعاناة منها دول أخرى منتجة للنفط مثل العراق والجزائر ونيجيــريا وفنزويــلا واندونيسيا وأنغولا ، وتشكل عاملا ضاغطا على الدولة يدفع بها الى الحصول على الحد الاقصى من العوائد في الوقت المتاح .

حتى عام ١٩٥١ كان استغلال النفط الايراني يخضع لشركة بريطانية الملكية ، أطلق عليها اسم شركة النفط الانكلو ــ فارسية Anglo-Parsian ، وسميت من ثم شركة النفط الانكلو ــ ايرانية ، وتعرف الان باسم بريتش بتروليوم BP . وكانت الشركة تدفع عائدا منخفضا لقاء النفط الايراني ، وبقي هذا العائد صغيرا حتى بعد الاتفاقية التي توصل اليها رضا خان معها في العام ١٩٣٣ . فقد بلغت أرباح شركة بريتش بتروليوم بين عامي ١٩١٥ و ١٩٥٠ ، ٦١٣٠ مليون دولار دفعت منها الى الحكومة الايرانية مبلــغ ٣١٦

مليونا فقط . ولذا عانت ايران من ناحيتين : فقد كانت تحصل على عوائد منخفضة ، وكان الاجل الذي تحصل عليه لا تحدده حاجات وسياسات الحكومة بل حاجات الشركة المختلفة تماما . وكرد فعل على ذلك ، برزت حركة قوية بعد الحرب العالمية الثانية، مثلها محمد مصدق ، تطالب بتأميم النفط . وقد تم تأميم النفط في العام ١٩٥١ ، الا أن شركة بريتش بتروليوم . BP والحكومة الايرانية لم يتوصلا الى تسوية ، وتمكنت الشركة من فرض حظر ناجح على النفط الايراني . وقد وقعت الحكومة الايرانية في العام ١٩٥٤ ، وبعد مرور عام واحد على الاطاحة بحكومة مصدق ، على اتفاقية جديدة ظلت صناعة النفط ، وفقا لها مؤممة ولكن شكليا ،اذ أن أهم جانبين من جوانب الصناعة النفطية ، وهما الاسعار وحجم الانتاج ، بقيا خاضعين للكونسورتيوم الدولي الذي حل محل شركة بريتش بتروليوم (٣).

تكمن التغيرات الحقيقية في ثلاثة جوانب . الاول ، منحت الشركة الايرانية الرسمية ، شركة النفط الايرانية الوطنية National Iranian Oil Company حصة صغيرة في الانتاج عن طريق اكتسابها حق الاشراف على ما كان يدعى بـ « العمليات غير الاساسية » (أي الخدمات) وأصبحت الموزع الوحيد للنفط في داخل ايران . ثانيا ، ظلت عمليات الشركة الجديدة محصورة بالمساحة التي كان يجري فيها الانتاج حينئذ ، ودعت شركة النفط الايرانية الوطنية شركات مستقلة أخرى للتنقيب عن النفط وفق شروط أفضل بالنسبة لايران . الا أن هذه الشركات التي كانت تعمل وفق ترتيبات جديدة ومختلفة لم تكتشف النفط بكميات يمكن أن تشكل تحديا للكونسورتيوم ، ولم تزد مساحتها في اجمالي الانتاج في منتصف السبعينات عن ٤٪ . الا أن أهم التغيرات تمثل في فقدان شركة بريتش بتروليوم لمركزها

---

(٣) للاطلاع على تاريخ هذه المشكلة انظر :

L.P. Elwell-sutton, Persian oil : a study in Power Politics, London, 1955.

الاحتكاري ، حيث تم انشاء كونسورتيوم جديد شارك فيه رأسمال أميركي . وتوزعت الحصص في الكونسورتيوم الجديد كالتالي : ٤٠٪ بريتش بتروليوم ، و ١٤٪ شل و ٦٪ للشركة الفرنسية للبترول ، وتقاسمت الـ ٤٠٪ المتبقية شركات أميركية ، منها خمس رئيسية (٧٪ لكل منها) ، وأخرى تقاسمت نسبة الـ ٥٪ المتبقية .

ان تدويل الصناعة النفطية هذا هو الحدث الذي ميز أوضاع هذه الصناعة بعد العام ١٩٥٣ عن أوضاعها قبل عام ١٩٥١ .

وحدثت تغيرات أكثر أساسية بكثير بعد مرور عقدين من الزمن ، أي في أوائل السبعينات . فقد انضمت ايران الى منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) منذ تأسيسها في العام ١٩٦٠ ، الا أن الاسعار بقيت ثابتة طوال الستينات . وتمكنت دول الاوبك في أوائل العام ١٩٧٠ من تخفيض الانتاج الزائد ورفع أسعار النفط عدة مرات ، الى أن ارتفع سعر البرميل الواحد من ١ر٧٩ دولار في العام ١٩٧١ الى ١١ر٦٥ دولار في شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ . ولما كانت ايران من أكثر الدول المنتجة حاجة لعوائد النفط ، فقد أيدت التحركات التي كانت تهدف رفع الاسعار ، وكان الاتفاق على كسر سيطرة شركات النفط علىالاسعار قد تم في اللقاء الذي عقدته أوبك في شهر شباط (فبراير) ١٩٧١ في طهران والذي ترأسه الشناه بنفسه . وبقيت ايران منذ الزيادة الكبيرة في أسعار النفط التي تمت في العام ١٩٧٣ وخلال السنوات اللاحقة ، واحدة من أبرز الصقور بين دول منظمة أوبك . وعلى حد تعبير أحد المفاوضين الجزائريين في المنظمة ، هناك دولتان هامتان في أوبك ــ السعودية من ناحية ، وايران في الناحية الاخرى . فقد كانت السعودية لقلة عدد سكانها وضخامة احتياطيها حذرة في رفع الاسعار على العكس من ايران فحصل انقسام داخل أوبيك في عام ١٩٧٦ بين مجموعتين زادت الاولى منهما سعر النفط ١٠٪ بزعامة ايران ، ورفعت الثانية سعره .

بنسبة ٥٪ وكانت بزعامة السعودية (٤) . ورغم أن هذا الانقسام لم يستمر أكثر من ستة أشهر ، الا أنه ابرز المصالح الاقتصادية المتباينة داخل أوبك .

جدول رقم ١٠

النفط الايراني

السنة	الانتاج (برميل/يوم)	الدخل (بملايين الدولارات)
١٩٣٨	٢٠٣ ٩٠٠	١٧
١٩٤٥	٣٣٦ ٨٠٠	٢٣
١٩٥٠	٦٣٥ ٠٠٠	٤٥
١٩٦٠	١ ٠٢٠ ٠٠٠	٢٨٥
١٩٦٥	١ ٧٧٠ ٠٠٠	٥١٣
١٩٦٩	٣ ٠٤٤ ٠٠٠	٩٠٨
١٩٧٠	٣ ٨٤٥ ٠٠٠	١ ٠٠٣
١٩٧١	٤ ٥٦٦ ٠٠٠	١ ٨٧٠
١٩٧٢	٥ ٠٦٧ ٠٠٠	٢ ٣٠٨
١٩٧٣	٥ ٨٩٦ ٠٠٠	٥ ٦٠٠
١٩٧٤	٦ ٠٢١ ٠٠٠	١٨ ٥٢٣
١٩٧٥	٥ ٣٥٠ ٠٠٠	١٨ ٨٧١
١٩٧٦	٥ ٨٩٩ ٠٠٠	٢٠ ٤٨٨
١٩٧٧	٥ ٦٦٢ ٠٠٠	٢٠ ٧٣٥
١٩٧٨	(*)٤ ٩٠٠ ٠٠٠	(**)١٧ ٠٠٠

(٤) يمكن الاطلاع على دور ايران في اوبك حتى العام ١٩٧٤ في :
Joe Stork Middle East Oil and the Energy Crisis, NewYork, 1975.

(*) رقم تقديري .
(**) تشير تقديرات شهر تموز (يوليو) ١٩٧٨ الى ان الدخل يبلغ ٢١ بليون دولار .

ان المحصلة النهائية لهذه التغيرات جميعا هي ان عوائد ايران النفطية قد زادت بشكل ملحوظ منذ أوائل السبعينات . الا أن هذا الارتفاع في سعر النفط قد رافق تغيرا آخر منح الدولة الايرانية سلطة مؤثرة في حجم انتاج الصناعة النفطية ، وذلك من خلال اعادة التفاوض بشأن اتفاقية العام ١٩٥٤ . وهناك خلاف شكلي بين هذين التغيرين : فمن ناحية تم رفع الاسعار من خلال مفاوضات **متعددة** الجوانب قامت بها الدول المنتجة للنفط الاعضاء في أوبك جميعا ، بينما تم التغير في الملكية من خلال اتفاقيات **ثنائية** حسب كل حالة على حدة . الا أن هذا التمييز مضلل ، لان الظروف التي تمكنت ايران في ظلها من تحقيق سيطرة **الامر الواقع** على صناعة النفط في العام ١٩٧٣ كانت هي الاخرى ظروف دولية كتلك التي جعلت رفع أسعار النفط ممكنا . ولم يكن بامكان ايران اعادة التفاوض بشأن اتفاقيتها مع الكونسورتيوم لو لم تكن الدول الاخرى المنتجة للنفط بصدد ذلك هي الاخرى . السبب الذي أدى في نهاية الامر الى هزيمة مصدق هو أنه كان في فترة ١٩٥١-١٩٥٣ معزولا . لقد منحت الاتفاقية الجديدة شركة النفط الايرانية الوطنية حق السيطرة على الانتاج في منطقة كانت تخضع في السابق لسلطة الكونسورتيوم ، وتمكنت من تحديد دور شركات النفط بشراء النفط الايراني بالاضافة الى قيامها ببعض الخدمات.

تطرح هذه التطورات سؤالين عامين وهما : العلاقة بين الدولة وبين شركات النفط ما قبل العام ١٩٧٣ ، وقدرة ايران في المستقبل على الاعتماد على النفط وعلى النشاطات المرتبطة به من أجل تحقيق التنمية . من وجهة النظر الرسمية ، تنفذ ايران الان سياسة نفطية « مستقلة » ، الا أن المعارضة تعتبر ان التغييرات التي حدثت في العام ١٩٧٣ خادعة وان شركات النفط لا تزال تسيطر على النفط الايراني . لا يتمتع أي من هذين الموقفين بالدقة فسلطة الدولة الايرانية على الصناعة النفطية قد ازدت ، الا أن هذه السلطة ، من ناحية أخرى ، مقيدة بالعوامل الدولية التي كانت تعمل في ظلها صناعة النفط . لقد أتينا على ذكر التأثير الذي أحدثته السياسات النفطية للدول المنتجة الاخرى ، رفع الاسعار

في الفترة ١٩٧١–١٩٧٤ وتثبيتها في فترة ١٩٧٦–١٩٧٧ . ولا شك في أن الشركات لا تزال تلعب دورا هاما وان لم يكن الـدور ذاته الذي كانت تلعبه قبل العام ١٩٧٣ . لقد حافظت ايران ، مثلها في ذلك مثل الدول المنتجة الاخـرى ، علـى الكونسورتيوم كمصدر للخبرة التقنية في عملية الانتاج . ومن ناحيـة ، ضمن الكونسورتيوم الحصول على النفط مدة عشرين عاما . ولكن هذا في حد ذاته أمر ثانوي بالمقارنة مع القوة التي لا تزال الشركات تتمتع بها . فهي تجني حصة لها من الارباح الناجمة من رفـع الاسعار . لكن قوتها الحقيقية ، وكذلك استمرار تبعية ايران ، تكمنان في سيطرة الشركات على التوزيع في الاسواق التي تصدر ايران نفطها اليها . ان انتاج ايران ومقدار ما تكسبه مثلها في ذلك أية دولة منتجة لاية سلعة أخرى ، محدود بالكمية التي تسـتطيع بيعها ، وهي لا تملك في السبعينات سيطرة على هذا الامر بالذات أكثر مما كانت تملك في الخمسينات . ورغم سيطرة ايران الان على الاسعار في آن معا ، فانها لم تتمكن ، ولم تتمكن أية دولة أخرى منتجة للنفط ، من اختراق اطار التوزيع فيأي من الدول الصناعية الرئيسية . من هنا ، وفي الوقت الذي تعتمد فيه الشركات على الدول المنتجة ، فان قوتها هي بالمقابل تظل قائمة ، وهنا تتضـح حدود التبعية الايرانية . وقد اتضح ذلك اثر تطورات أوائـل عام ١٩٧٧ ، اذ انخفض الطلب على النفط الايراني نتيجة الانشقاق الذي حدث في أوبك حول الاسعار ، اذ فضل المشترون الحصول على النفط الرخيص من السعودية ودولة الامارات بسـعر يقـل بنسبة ٥٪ من سعر النفط الايراني . وقد أدى ذلك الى خفض صادرات ايران النفطية بمعدل ٣٠٪ ، الامر الذي عكس ذاته على عوائد الحكومة وعلى برامج التنمية. ومن هنا فانه من المضلل القول أنه لم تحصل أي تغيرات ، ولكن الطريقة التي يعمل بها السوق تبقي ايران في موقع غير حصين وهي لا تستطيع ان تنهي اعتمادها على الشركات الا اذا قامت بالتضامن مـع المنتجيـن الرئيسيين الاخرين بالسيطرة على توزيع النفط . وهذا أمر لا يتوقع أن تسمح به شركات النفط أو الدول الصناعية .

المسألة الرئيسية الاخرى تعني بالمستقبل ، وخاصة بحجم المساهمة التي سيستمر النفط في تقديمها لدفع عجلة النمو في ايران لدى ايران ، بالضرورة ، ثلاثة مصادر مرتبطة بعضها بالاخر من الدخل من صادراتها من الطاقة وهي : النفط والبتروكيماويات والغاز . ويقدر لايران أن تبقى مصدرا رئيسيا للنفط حتى أواخر الثمانينات ، رغم أن ارتفاعا غير متوقع في الاستهلاك المحلي قد يقرب أمد النضوب ، وان اكتشافات جديدة قد تمد من عمر النفط حتى القرن القادم . الا أن المعلومات المتوفرة تشير الى أنه لدى ايران ١٥ عاما فقط كي تعد نفسها لتصبح دولة لا تعتمد على النفط . لقد حاولت ايران أن تزيد أرباحها من صادراتها النفطية عن طريق تصدير النفط المصفى وليس الخام ، الا أن ارباح هذه العملية محدودة ، لان القيمة المضافة الى قيمة النفط بعد تنقيته منخفضة بالاضافة الى انتشار المصافي الواسع في أنحاء العالم . أما البتروكيماويات فهي حقل من الواضح أنه يمكن أن يستخدم لزيادة الصادرات ، ويشكل الاستثمار في المصانع البتروكيماوية جزءا رئيسيا من خطة التنمية الخمسية (١٩٧٣–١٩٧٨) ، اذ لم تخصص في الاموال المرصودة للتنمية الصناعية نسبة اعلى الا للمعادن والصلب . وكان لدى شركة البتروكيماويات الوطنية في ايران عام ١٩٧٦ أربعة مجمعات تعمل الان على انتاج الاسمدة والمواد البلاستيكية ومنتجات أخرى . ولكن هنا أيضا توجب قيود خطيرة ، اذ أن كلفة انشاء المجمع الواحد تزيد بنسبة ٥٠–٨٠٪ فيايران عما هي عليه في بلدان الطلب على المنتجات البتروكيماوية كاليابان مثلا . ويضاف الى ذلك الزيادة الملحوظة في حجم الاستثمار في صناعة البتروكيماويات في العالم مما يزيد من حدة التنافس لبيع منتجات هذه الصناعة في السوق العالمية . وأكثر من ذلك، ان دخل ايران منالعملة الاجنبية يقلكلما ازدادت معدلات الطلب المحلية . وبالتالي ، وفي اكثر الحالات تفاؤلا ، فان انتاج ايران من البتروكيماويات لن يخفض كثيرا من درجة اعتماد البلاد على صادراتها النفطية .

تتمتع صادرات ايران من الغاز بمستقبل أفضل ، اذ يقدر

احتياطيها منه بحوالي ١٠٦٠٠ متر مكعب . وهذا ما يعادل ١٦٪ من الاحتياطي العالمي ويزيد عن احتياطي اية دولة على حدة ما عدا الاتحاد السوفياتي (٥) . ووفقا لمعدلات العام ١٩٧٥ تستطيع ايران أن تواصل انتاج الغاز لمدة ٢٣٤ سنة ، ويعد هذا بحد ذاته مصدرا رئيسيا للدخل . والمعروف أن ايران تصدر الغاز بواسطة الانابيب الى الاتحاد السوفياتي منذ العام ١٩٧٠ . ويقدر ان دخل ايران من الغاز سيصل الى ما بين ٣٤٠٠ مليون دولار و ٥٦٠٠ مليون في أواخر الثمانينات (٦) . الا أن هذا يعتمد على مدى أهمية الغاز في تلبية متطلبات الدول الرأسمالية المتقدمة من الطاقة في العقود القادمة ويعتقد أنه حتى لو تسنى للغاز أن يصبح هاما جدا فانه لن يكون بمقدوره أن يسد الثغرة التي سيتركها النفط . اذ أن أفضل التقديرات للدخل من الغاز لا تصل الى أكثر من ٢٥٪ من الدخل الذي تحققه ايران من النفط .

ويضاف الى ذلك أن الغاز الايراني سيلقى في سوق أوروبا الغربية منافسة هولندا والجزائر اللتين تتمتعان بموقع جغرافي أفضل . وهذا عامل رئيسي اذ أن تكاليف نقل الغاز تعادل عشرة أضعاف تكاليف نقل النفط . وينتظر ، وفقا لبعض التقديرات ، أن تستورد الدول الاوروبية في العام ١٩٨٥ بين ٦ر٥ و ٧ر٤ تريليون قدم مكعب من الغاز ، تقدم هولندا منها ٢ر١ تريليون قدم مكعب والجزائر ٥ر١ ــ ٦ر١ تريليون وايران ٤ر١ ــ ٨ر١ تريليون. وفي الحقيقة ، بدأت ايران تشعر بضغوط التنافس في السوق ، اذ أنها ألغت في شهر تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٧٦ عقودا كانت قد وقعت عليها في العام ١٩٧٤ مع شركتين بلجيكيتين ومع شركة الغاز الطبيعي الاميركية « الباسو » Elpaso بسبب عدم ملاءمة ظروف السوق . والنتيجة المحتملة اذن ، هي أنه في الوقت الذي ستحقق فيه ايران مكاسب معينة من صادرات الغاز

---

(٥) Petroleum Economist, July 1976.

(٦) Iran : past present of Future, published by the Aspen Institute, NewYork , 1976, P. 100.

في المستقبل ، فان هذه الصادرات ليست ثابتة من حيث الحجم ، كما انها لن تعوض الخسارة الناتجة عن انحدار صادراتها من النفط .

التنمية الصناعية

لذلك يتحتم على ايران أن تبحث عن نشاط اقتصادي اخر تستطيع من خلاله تلبية الطلب المحلي وجني العملة الاجنبية اللازمة لشراء السلع المستوردة . ولو كان لايران أية أفضلية مقارنة في أي نشاط اقتصادي آخر غير الصناعة لما كان يتعين على التنمية أن تعتمد حتما على الصناعة . الا أن ايران لا تملك مثل هذه الافضلية . فالنفط والصناعات المتفرعة منه لن تكون كافية لما بعد أوائل التسعينات فضلا عن أن الزراعة تعاني ، وستعاني من عجز حتى زمن طويل . ولذلك يتحتم على ايران أن تلجأ الى التصنيع .

تتمتع ايران في محاولاتها للتصنيع بميزات ضخمة ، بالمقارنة مع معظم بلدان العالم الثالث الاخرى ، فلديها الاموال اللازمة للاستثمار وليست مضطرة الى الاقتراض من العالم الخارجي ولا الى اعتصار القطاع الريفي من أجل توليد رأس المال. ويضاف الى ذلك وجود سوق واسعة اذ يبلغ عدد سكان البلاد ٣٤ مليون نسمة ، بالاضافة الى وجود عدة أنواع من المواد الخام والمصادر المعدنية والزراعية . وهناك ، قبل أي شيء آخر ، جهة قوية هي الدولة تعلن عن رغبتها في تطبيق برنامج التصنيع . لقد تحقق نمو الصناعة الايرانية بصورة رئيسية عبر تدخل الدولة منذ الخمسينات . فلم تكن البرجوازية الايرانية المحلية راغبة فيالماضي في المشاركة في التصنيع ، ولا كان رأس المال الاجنبي ، الا أن هذين القطاعين الخاصين وافقا على الاسهام في برنامج التصنيع بعد أن تماتخاذ اجراءات سياسية ومالية مواتية منذ العام ١٩٥٣ .

في أي حال ، لقد اعترضت طريق التصنيع في ايران عقبات حادة رغم الميزات الهامة وخاصة وفرة رأس المال . فايران تعاني

من تقص في الكوادر الماهرة والادارية اللازمة للصناعة ، وقد بقيت الصناعة فيها غير فعالة رغم التدريب المتسارع لليد العاملة الايرانية واستيراد عشرات الالاف من العمال الاجانب ، وقد أسهم العون المالي الذي تقدمه الحكومة في مد عمر الشركات الضعيفة التي كان يمكن أن تتلاشى قبل ذلك وبسبب التوزيع المتفاوت باطـراد للدخل فان نسبة صغيرة فقط من السكان تشكل سوقا نامية . ويقوم الفشل الحاد في الزراعة بدور يكبح جماح التصنيع ، اذ أن قطاع الزراعة يحتاج عون الحكومة من ناحية ويفشل من ناحية أخرى في تلبية متطلبات المادة الخام والطلـب الـذي تحتاجـه الصناعة . ان الارتباط بين الصناعة والزراعة في ايران منخفض للغاية (٧) . يجب على ايران قبل أي شيء آخر ، ان تصدر السلع المصنعة بسبب تناقص النفط ، لكن اخفاقها في هذا المجال كبير ومتزايد . ولذا ، اذا كان صحيحا أن ايران تتمتع ، بالمقارنة مع معظم بلدان العالم الثالث الاخرى ، بموقع أفضل يتيح لها التصنيع فان هذا التصنيع ، رغم التوسع في الانتاج في أوائل الخمسينات، لم يفلح في تحقيق الاهداف التي لا بد من تحقيقها اذا ما أريد لاستمرار ايران أن يكون ممكنا بعد النفط .

لقد سبب تدفق المنتجات الصناعية في القرن العشرين على ايران (وكذلك الهند وسوريا ودول آسيوية أخرى) كساد انتاج الحرفيين المحليين . ولم تستطع أي صناعة النمو الا بعد أن حقق رضا شاه درجة من سيطرة الدولة على الانتاج والتجارة . فقد تمكنت حملة التصنيع المتواضعة التي قامت بها الحكومة بين عامي ١٩٣٤ و ١٩٤٠ من اقامة ٢٠٠ مصنع عمل فيها حوالي ٥٠٠٠٠ — ٦٠٠٠٠ عامل . وكانت معظم مصانع القطاع الخاص تنتج الانسجة ، في حين كانت الدولة تملك مستودعا للاسلحة ومصانع كانت تنتـج السكر والاسمنت والتبغ والانسجة . وقامت موجة تصنيع في عهد حكومة مصدق التي استمرت عامين ، حين أدى النقص في

---

(٧) Robert E. Looney, The Economic Develompent of Iran, London, 1973, P. 9.

العملة الاجنبية الى قيام مقاولين خاصين باحلال الواردات (١٨) . الا أن النمو الرئيسي في الصناعة بدأ منذ منتصف الستينات ، وارتفع بمعدل ١٥٪ سنويا خلال عقد ١٩٦٥ ـ١٩٧٥ . وقد قدر عدد العاملين في الصناعة في العام ١٩٧٧ بحوالي ٢ر٥ مليون شخص وبلغ عدد المؤسسات الصناعية في العام ذاته ربع مليون مؤسسة استخدمت ٦٠٠٠ منها عشرة ، أو ما يزيد عن عشرة أشخاص مما يضع هذه المؤسسات في فئة المؤسسات الصناعية الحديثة . وقد أنشئت عدة وحدات صناعية الى جانب قطاع البتروكيماويات ، مثل معمل الصلب في أصفهان ، بالاضافة الى صناعة متنامية لانتاج الباصات والعربات الشاحنة ومصنع المعدات ومجمعات التجميع الالكترونية . وقد زاد انتاج المحركات بين عام ١٩٦٤ وعامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ من ٢٣٠٠ الى ٧٣٠٠٠ سيارة و ١٩١١ باص و ٢٩٣٦٥ شاحنة وعربة متوسطة الحجم وتهدف الخطة السادسة الى انتاج مليونين من المحركات من مختلفالانواع في نهايتها عام ١٩٨٣ . لقد رافق هذا النمو بعض التغيرات الملحوظة : فقد كان الهدف الرئيسي في الستينات هو التخلص من الاستيراد الامر الذي أدى الى قيام ونمو صناعة خفيفة في العاصمة طهران وحولها . وركزت الخطة الخامسة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٨) على الصلب والمعادن والبتروكيماويات . وستركز الخطة السادسة على الاشياء ذاتها في الوقت الذي ستسعى فيه الى ازالة العراقيل التي برزت خلال الـ ١٥ سنة الماضية .

---

(٨) Bharier, op. cit., p. 184. هناك تناظر واضح مع نمو الصناعة في اميركا اللاتينية خلال فترة الكساد والحرب العالمية الثانية ، حيث تمزقت الروابط في ما بين التجارة والاستثمار الاجنبيين ، وانتعشت بالتالي الصناعة المحلية .

جدول رقم (١١) :

الانتاج الصناعي

	الوحدات	١٩٦٩	١٩٧١	١٩٧٣	١٩٧٤
لوائح زجاجية	١٠٠٠ طن	١٧ر٧	٣٠ر٦	٨٦ر٩	٥٩ر٥
عربات الركاب	١٠٠٠ وحدة	٢٨ر٣	٣٨ر٩	٤٩ر٨	٦٨ر٠
شاحنات، عربات متوسطة، قاطرات	وحدات	٥٠٨٩	١٢٣١٣	٢٣٢٥٨	٣٣٥٨٠
باصات ، ميني ــ باص	وحدات	٣١٦١	٣٠٠٨	٥٠٠٧	٣٤٨٢
قاطرات	وحدات	٩٦١	٥٨٦	١١٣٣	٩٧٨
تراكتورات	وحدات	٣٩٩	٣٨٣٣	٧١٢٤	٦٥٠٠
برادات	١٠٠٠ وحدة	١٧٦ر٨	١٩٢ر٥	٣٢٤ر٠	٣٣٢ر٨
أدوات كهربائية ، أزرار الخ ..	١٠٠٠ وحدة	٥٨٣٢	٦٣٧٤	٢٥٢٣٧	٢٥٣٣٦
اجهزة تلفزيون	١٠٠٠ وحدة	٨٧ر٣	١٥٠	٢١٨ر٨	٢٣٠
مبردات	١٠٠٠ وحدة	٦٤ر١	١١٢ر٧	١٣٩ر٤	١٢٦ر٣
مدافىء مائية	١٠٠٠ وحدة	٤٢ر٩	٥٥ر٦	٨٣ر٧	٩٨ر٠
اسمنت	بملايين الاطنان	٢ر٣	٢ر٨	٣ر٣	٣ر٨
دهانات	١٠٠٠ طن	٤١ر١	١٦ر٩	٢٢ر٤	٢٤ر٠
كرتون	١٠٠٠ طن	١٠	١٣ر١	١٢ر٩	١٠ر٥
بيره	بملايين اللترات	٢٥ر٨	٢٩ر٧	٣٩	٤١ر٢

المصدر : البنك المركزي ــ طهران .

لقد كانت الدولة بمثابة المرض الرئيسي على النمو الصناعي باعتبارها الجهة التي تجني عوائد النفط ، وقد نفذت سياستها بطرق عدة .

١ـ استثمرت الدولة في ايران مباشرة في الصناعة ، وبلغت نسبة استثماراتها ٥٣٫١ ٪ من اجمالي حجم الاستثمار في الخطة الثالثة ، و ٣٨٫٨ ٪ في الخطة الرابعة و ٤٠ ٪ في الخامسة . وقد ارتفعت هذه النسبة الى ٦٠ ٪ في العام ١٩٧٥ بعد زيادة أسعار النفط في العام ١٩٧٣ . وسيطرة الدولة ملحوظة على وجه الخصوص خارج قطاع الصناعات الخفيفة ـ أي في البتروكيماويات والصلب وتجميع السيارات والصناعات المماثلة الاخرى .

٢ ـ لقد قدمت الدولة للقطاع الخاص عونا ماليا من أجل التنمية ، اذ أن قطاع المصارف الخاص لم يكن قويا ولم يشكل بالتالي مصدرا للتمويل الصناعي ، كذلك لم تكن البورصة في طهران ، التي تأسست عام ١٩٦٧ ، أكثر من مجرد ظل للبورصات الاخرى (٩) . والمعروف أن الاتفاق بشأن القروض ومنحها لتجار ايران كان يتم في البازار ، في مرحلة الانحدار منذ الخمسينات الى أن قوض مركزه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بسبب بروز سلطة الدولة . وحلت الدولة محل البازار في تقديم العون للصناعة من خلال عدد من المؤسسات الخاصة تم انشاؤها خصيصا لهذا الغرض ، ومن أبرزها مؤسسات أربع هي : بنك القروض الصناعية وبنك التنمية الصناعية والتعدينية وصندوق الضمان الصناعي ، وبنك ايران للتنمية والاستثمار . وقد أسهم بنك ميللي Melli ، البنك الرئيسي في ايران ، في منح قروض أخرى

(٩) تسيطر اسهم البنوك والمصارف على سوق الصرف في طهران ، وكان يوجد ١٩ من أصل ٢٤ سمسارا في العام ١٩٧٦ كانوا مسؤولين عن حركة ٤٤٦١٠٧١ من الاسهم المصرفية ، في حين ان ٣٧٧٤٥٩ سهما فقط كانت سهما صناعية . (Kayhan International weekly, 16 October 1976).

(*) كان للبازار في طهران سمعة وسلطة تماثلان سمعة وسلطة أسواق التجار في المدن الرئيسية والعواصم ذات العراقة التاريخية مثل دمشق وبيروت (المترجم) .

للتنمية الصناعية . ان الدولة بذلك تعمل على انماء برجوازية صناعية ، وان تكن برجوازية تستند على الدولة بالكامل ، ومع نمو هذا القطاع أصبحت تبيع حصصا للافراد في الصناعات الحكومية .

٣ ــ لعبت الاجراءات المالية هي الاخرى دورا هاما . فقد رفعت الحكومة الرسوم الجمركية على الواردات بهدف تشجيع الانتاج المحلي ، وقد وصلت هذه الرسوم في بعض الحالات ٢٠٠٪ و ٣٠٠٪ ، اما معدلها فيبلغ حوالي ٨٠٪ . وطبق نظام صارم وضع حدا للتنافس بين قطاعات الانتاج الوطنية ، وتعفي الدولة أصحاب الشركات الذين يستوردون سلعا رأسمالية من الضرائب من أجل تسهيل عملية بناء المصانع . وفي محاولة منها تشجيع الاتجاه لبناء المصانع خارج منطقة طهران، منحت الحكومة الشركات تخفيضات اضافية اذا ما أقامت هذه الشركات مصانعها في مناطق تبعد ١٢٠ كيلومترا على الاقل . وينتظر أن تحتل هذه المسألة المكان الاول في الخطة السادسة .

٤ ــ تعهدت الدولة بتحمل مسؤولية بناء الهياكل الاساسية التي يتطلبها التوسع الصناعي ، مثل الطرقات والمرافيء والسدود وانظمة الطاقة التي تمتنع المصالح الخاصة عن بنائها . وقد نجم هذا على الخصوص عن محاولة الدولة ازالة اختناقات المواصلات والطاقة التي أصبحت واضحة في منتصف السبعينات .

تلعب الدولة اليوم دورا رئيسيا في جميع الاقتصاديات الرأسمالية حتى في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة (الصفقة الجديدة) وبريطانيا . أما في الدول النامية ، فان تدخل الدولة أخذ أبعادا أخرى ووصل الى درجة فرض القيود على الواردات وتشجيع الانتاج المحلي مباشرة اما من خلال سيطرة الدولة سيطرة كاملة أو عن طريق تشجيع الرأسماليين الافراد . ووصل تدخل الدولة في ايران حدا أبعد لان الدولة هي التي تجني دخل البلاد الرئيسي من عوائد النفط ، مما يترتب عليه أن توزع الدولة هذه العوائد من خلال سياساتها التنموية .

الوكيل الثاني للتصنيع هو البرجوازية الايرانية ، علما بأنه ، تاريخيا ، لم تكن توجد برجوازية ملتزمة بالتصنيع في ايران ، اذ أن نشاط رأس المال الخاص كان مرتكزا على التجارة ومحصورا في البازار (١٠) . لقد كان تشجيع الدولة للصناعة وبرنامج الاصلاح الزراعي هما اللذان خلقا جزءا هاما من البرجوازية يرغب في الاشتراك في برامج التصنيع الجارية . وما دام وجود البرجوازية الايرانية معتمدا على اعانات الدولة وسياساتها ، فمن الخطأ الاعتقاد ان هذه البرجوازية تماثل نظيرتها في كل من الهند والبرازيل لان هاتين الاخيرتين اتبعتا ونهجتا سياسات تصنيعية ديناميكية . بالاضافة الى ذلك لقد وجهت البرجوازية الايرانية استثماراتها نحو قطاعات اقتصادية أقل تطلبا ، مثل الاسكان والصناعة الخفيفة وتركت المشاريع الاخرى للدولة . ورغم انعدام البيانات لدينا بشأن هذه البرجوازية فانه من الواضح أن ثمة فئة اجتماعية مميزة قد تطورت منذ أواخر الخمسينات .

لقد سيطرت ٤٥ عائلة في العام ١٩٧٤ على ٨٥٪ من المؤسسات الايرانية التي بلغ دخلها الاجمالي أكثر من عشرة ملايين ريال ايراني . وتنحدر هذه المجموعة من أصول ثلاثة : ــ الاول، منهم من كانوا ملاكا في السابق وحصلوا على تعويضات لقاءالاراضي التي فقدوها كليا أو جزئيا في الستينات . وتجدر الاشارة الى أنه يجب أن لا يغيب عن الاذهان أن قطاع ملاك الاراضي والقطاع التجاري في ايران كانا يتمتعان دائما بعلاقات متينة . فقد كان التجار ، حتى الستينات يميلون الى شراء الارض في الريف (بدل استثمار الاموال في الصناعة) في الوقت الذي يقتني فيه ملاك الاراضي مصالح في المدن . وقد خير أصحاب الاراضي الزراعية بعد تطبيق الاصلاح الزراعي بين الاحتفاظ بأسهم في الصناعات الخاضعة لاشراف الحكومة أو بيع تلك الأسهم . وقد احتفظت نسبة صغيرة من هؤلاء بالاسهم الصناعية مما جعل التحول جزئيا،

(١٠) Ahmad Ashraf, Historical Obstacls to the Development of a Bourgeoisie in Iran, in Cook, op. cit.

ولكن مع ذلك يصح القول ان جزءا من قسم من البرجوازية الصناعية قد جرى تكوينه أو توجيهه من خلال الاصلاح الزراعي نحو أطر اقتصادية جديدة عبر تزويده برأس مال اضافي .

هناك جزء آخر من البرجوازية الصناعية يتكون **من موظفي الدولة** الذين جنوا أموالا طائلة اما من خلال التوفير أو **الفساد** الذي أضبح يشكل سمة أساسية من سمات جهاز موظفي الدولة الايرانية حيث لا يمكن تسيير أمور البلاد دون فساد . ورغم عدم توفر المعلومات الوافية بشأن موظفي الحكومة ، من عسكريين ومدنيين ، الذين جنوا الاموال بهذه الطريقة ، فان الفساد ، دون شك ، أصبح ظاهرة منتشرة في البلاد . وقد ساق لي أحد المستشارين الاجانب للحكومة الايرانية حجة أن الفساد هو الطريقة المثلى عمليا للتغلب على الممانعة التقليدية لاستثمار الاموال في مشاريع صناعية غير مضمونة النتائج ، اذ ان ذلك يضمن للمستثمرين دخلا منتظما على أي حال مما يشجعهم على المخاطرة بفائض أموالهم في الصناعة . أما الجزء الثالث من البرجوازية الصناعية فيتألف من تجار البازار السابقين . والمعروف أن عددا من التجار البارزين قد انطلقوا من خلفية معدمة من خلال البازار ، في حين أن عددا آخر تمكن من صنع الثروة في فترة النقص والفوضى خلال الحرب العالمية الثانية ليتوجه بعدها نحو الصناعة، وتمكن بعض هؤلاء من الاستفادة من الاعفاءات الجمركية على الواردات خلال الستينات واستوردوا أثناءها السلع التي استثمر بعضها فقط في الاستثمار الصناعي وتم بيع البعض الاخر في السوق دون أن تخضع لاية مراقبة أو قيود (*) .

(*) من المنظمات التي انطلقت من البازار المجموعة المعروفة باسم بهشاهر Behshaher . لقد بدأت هذه المجموعة كشركة تجارية في العام ١٩٤٤ واصبحت تتألف في العام ١٩٧٦ من ٢٢ شركة مختلفة يملكها تسعة شركاء وتمتلك مصالح في صناعة الانسجة والمنتوجات الاستهلاكية والتجارة والمصارف. وعلى أي حال ، ركزت هذه المجموعة التي تعد من أبرز المجموعات الصناعية في ايران ، على الصناعات الخفيفة والخدمات المالية واستخدمت ٩٠٠٠ موظف فقط .

ان في التمييز بين هذه الاجزاء الثلاثة التي تكون البرجوازية الصناعية تبسيطا لا مفر منه من حيث أن هيكل الروابط الاقتصادية والعائلية في ايران يجعل العديد من أصحاب المصالح في الريف تجارا ولديهم أقارب يعملون في دوائر الدولة . ولكن هذه هي المصادر التي يتكون منها بأية نسبة كانت الايرانيون الذين يديرون الصناعة ويستثمرون فيها . غير أن أهم تحفظ يتعلق بأمر آخر ، هو بالتحديد مدى استقلال هؤلاء . فسياسة الدولة هي سياسة رأسمالية تماما ـ تهدف الى تشجيع نمو برجوازية صناعية ايرانية ، في حين أن سياسة هذه البرجوازية تنزع نحو استغلال الحماية والامتيازات التي تقدمها الدولة من أجل تحقيق الحد الاقصى من الارباح والاقتصار على أكثر النشاطات الاقتصادية أمانا . ولذا فان هذه البرجوازية تعتمد من عدة نواح على الدولة ، ولا نية أو مصلحة لديها في أن تصبح مستقلة عنها . ستبرز المشاكل ، إذن ، حينما لا تعود الدولة في مركز مالي قوي يوفر الحماية التي تتطلبها هذه البرجوازية .

العامل الثالث ، والاخير ، في عملية التصنيع **هو راس المال الاجنبي** . فقد كان الاستثمار الاجنبي الهام الوحيد قبل الخمسينات في صناعة النفط . وقد قضمت الدولة هذا الموقع الاجنبي بالتدريج حتى لم يعد بمقدور شركات النفط بعد العام ١٩٧٣ أن تلعب أي دور هام في الاقتصاد الايراني ، رغم أن تأثير سياساتها عليه لم يتوقف . وقد اتخذت الخطوات الاولى لتشجيع الرأسمال الاجنبي على الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الاخرى بعد العام ١٩٥٣ ؛ وفي العام ١٩٥٥ تم تأسيس مركز جذب وتشجيع الاستثمار الاجنبي(*)، الذي قدم ضمانات للشركات الاجنبية. وقد أعفيت الشركات من الضرائب لمدة خمس سنوات ومنحت حق اخراج الارباح بالعملة التي استثمر بها ، بالاضافة الى اعفائها من الرسوم الجمركية على السلع الضرورية .

(*) أطلق على مركز جذب وتشجيع الاستثمار الاجنبي في العام ١٩٧٤ اسم منظمة ايران للاستثمار والعون الفني والاقتصادي والحقت بوزارة الشؤون الاقتصادية والمالية .

جدول رقم (١٢) : الاستثمارات الاجنبية في ايران (بملايين الريالات)

بلد المنشأ	١٩٦٨—٦٩	١٩٦٩—٧٠	١٩٧٠—٧١	١٩٧١—٧٢	١٩٧٢—٧٣	١٩٧٣—٧٤	١٩٧٤—٧٥	١٩٧٦
الولايات المتحدة	٨٥٥	٢٦٩٦	٥٦٠	٥٠٢	٣٤٩	١٠٩٠	٧٩٧	٥٨٩
المانيا الغربية	١٧٨	١٢٥	٧٢٠	٢٩٥	١٣١	٦٦٢	١٣٠	٢٣٨
بريطانيا	٢٤٢	١١٨	٣٣١	٢٦٨	٢٩	٢٥	٥٢	١٣٥
فرنسا	٦٧	٩٩	١١٧	١٢٧	١٠٢	٢٣	٦١	٦٢٩
اليابان	—	١٠	١٢٩	٥٥	٢٢١	١٦٥٩	٢٨٦٧	١٧٠٧
بلجيكا	٦٠	٤	٣٢	١١	٥٩			
ايطاليا	٦	٣	١٢٢	٢	٥			
السويد	٢٥	٢٥	٢٣	٢٤	٣٢			
هولندا	٣٣	٢٩	٤١	١٨	٥	٥٨٥	٥٩٣	٦٧٨
باكستان	—	١٦	٢٨	—	—			
الدانمارك	٢٤	٢	١	٨	٣			
الفلبين	—	٦	٦	٩	—			
دول أخرى	٩٣	١٣١	٢٠٨	١٥٣	٤٠٠			
المجموع :	**١٥٨٣**	**٣٢٦٤**	**٢٣١٨**	**١٤٧٢**	**١٣٣٦**	**٤٠٤٤**	**٤٥٠٠**	**٣٩٧٨**

المصدر : وزارة المال والشؤون الاقتصادية .

كانت الشركات الاجنبية مترددة في البداية في شأن مسألة الاستثمار وبلغ عدد الشركات التي أقدمت على ذلك ٣٢ شركة حتى العام ١٩٦٤ . الا أن عدد هذه الشركات ارتفع ، في العام ١٩٧٤ وبعد ٢٠ عاما على تأسيس مركز جذب وتشجيع الاستثمار الاجنبي ، الى ١٨٣ شركة أجنبية تأسست ٣٢ شركة منها في العام ١٩٧٤ .

لقد قام مركز جذب وتشجيع الاستثمار الاجنبي بدور القناة التي تنقلَ الاستثمارات الاجنبية باتجاه جوانب الاقتصاد الايراني التي تعاني من نقص في الخبرات. ولذلك تركزت هذه الاستثمارات في الستينات في قطاعات المطاط والكيماويات ومواد البناء والمناجم وتوسعت في السبعينات كي تشمل أيضا صناعة السيارات وانتاج الصلب وصناعة الاسلحة (وكذلك مشاريع الاعمال ـ زراعية) . ولم تتوقع ايران ، مثلما أنها لم تعتمد على الاستثمارات الاجنبية بسبب وفرة رأس المال الكبير لديها أصلا ، اذ لم يبلغ ، في الواقع ، حجم هذه الاستثمارات الا جزءا صغيرا من اجمالي الاستثمارات في البلاد . ولم يزد حجم الاموال الاجنبية المستثمرة في خطة التنمية الايرانية (١٩٧٣ــ١٩٧٨) عن ٨ر٢ بليون دولار ؛ في حين أن الدولة قد استثمرت في الخطة ٤٦ر٢ بليون دولار والقطاع الخاص ٣ر٢٣ بليون دولار ، بالاضافة الى ٧ر٢ بليون دولار اقرضتها الدولة الى القطاع الخاص . ورغم ضمانات الحماية التي منحت للشركات من ناحية ، فان الدولة فرضت عليها بعض القيود من الناحية الاخرى ، وهي مسألة ما كان يمكن لها أن تحدث لولا عوائد النفط التي تحصل عليها الدولة . ومن هذه القيود أنه لا يمكن للشركات أن تبدأ المشاريع في ايران دون شريك ايراني ، من القطاع العام أو الخاص ، بالاضافة الى ان حصصها يجب أن تشكل الاقلية . وقد أصبح معدل ملكية الشركات الاجنبية ٢٥٪ بعد وضع برنامج حصص العمال موضع التنفيذ في العام ١٩٧٥ ، الا أن من الواضح ان احتكار هذه الشركات للخبرات الادارية والفنية يعطيها سلطة تزيد في الاهمية عن حجم ملكيتها القانونية . ومن ناحيتها ، تعتمد الدولة الايرانية الى درجة كبيرة

على هذه الشركات لتطبيق برامجها التصنيفية لان هذه هي الطريقة الوحيدة المتاحة لتطوير الصناعتين المتوسطة والثقيلة في ظل العلاقات الرأسمالية . وأفضل مثال على ذلك هو التعاون بين ايران وشركة « كراب » Krup الحديد والصلب . اذا ما أرادت ايران أن تحقق أهدافها الصناعية فان مفتاح هذا التوسع يكمن في اقامة المشاريع المشتركة .

لا تتوفر أرقام دقيقة حول أرباح المستثمرين الايرانيين والاجانب في الصناعة الايرانية الا أنه يبدو أن كلا من الطرفين جنى أرباحا كبيرة من النمو الصناعي . فقد استفاد الايرانيون من تسهيلات الحكومة الى الحد الاقصى ، أما المستثمرون الاجانب فقد أقر بعضهم انه حقق معدل عوائد على مشاريعه الايرانية يبلغ ٤٠٪–٥٠٪ . ومما يذكر أن العلاقة بين الدولة والمستثمرين الاجانب قلقة وغير مستقرة مما يعيق من عملية النمو الصناعية (١١) . ويضطر أصحاب رؤوس الاموال الخاصة أن يقضوا وقتا طويلا لانجاز معاملاتهم مع جهاز الدولة – مثل الحصول على تراخيص ، والرشاوى ، ومواجهة قوانين جديدة ومتناقضة . والجدير بالذكر أن جهاز الدولة لم يتحول بعد الى جهاز يلبي متطلبات عملية التطور الرأسمالي ، مما يؤدي الى تدهور مستوى التعاون وتبادل المعلومات بين القطاعات الخاصة . وكانت الشركات الاجنبية تتذمر حتى في أوائل السبعينات بشأن هذه المسألة ، وقد ازداد الامر سوءا عندما دخلت الدولة في مرحلة النقص في النقد في عام ١٩٧٦–١٩٧٧ حيث أخفقت في تسديد الديون . وقد أدى هذا ببعض الشركات الى أن توقف عملياتها بالكامل في ايران (١٢) .

---

(١١) State a Barrier to Investment, Financial Times, 25 July 1977.

(١٢) على سبيل المثال : شركة المجلات المعروفة ب. ت. غودريش ، اوقفت أعمالها في ايران في العام ١٩٧٦ وبعد خسارة استمرت عامين متتاليين ، علما بأن الشركة تعمل في ايران منذ العام ١٩٥٩ . ومن الامور التي كانت مدعاة لتذمر الشركة ارتفاع الاجور بنسبة ٧٣ بالمئة والمواد الخام بنسبة ٣٠ بالمئة ←

يواجه النظام أزمة من نوع آخر وهي التوفيق بين حاجته لضمان تعاون أصحاب رؤوس الاموال الخاصة وحاجته السياسية في أن يظهر بمظهر الحكومة الوطنية الشعبية . والمثال الواضح على ذلك ما وقع في صيف وخريف عام ١٩٧٥ حين بدأت تظهر أولى مشاكل مرحلة ما بعد العام ١٩٧٣ ، اذ اضطر الشاه أن يبدأ بثلاث حملات مميزة ضد الارباح الفاحشة ، ضد الاسعار ، وضد الفساد ، وادخال نظام حصص العمال الى الصناعة (أنظر الفصل السابع : الطبقة العاملة) . لقد هدف برنامج حصص العمال في جزء منه الى تثبيط حركية القوة العاملة ، وذلك عن طريق توفير حوافز للعمال للبقاء في أعمالهم . ومن ناحيتها ، فقد أدت حملة الاسعار الى القاء القبض على أكثر من ٨٠٠٠ رجل أعمال ايراني ، في حين أن الحملة ضد الفساد عرضت عددا من الشركات الاجنبية للهجوم ، من بينها مؤسسات «غرانمان» الاميركية لصنع السلاح ، وشركة السكر « تيت آند لايل » البريطانية ، وشركة « سيمنس » الالمانية . وقد مثل برنامج حصص العمال تهديدا مباشرا لرجال الاعمال الايرانيين والاجانب في آن معا ، لما يؤدي اليه من تخفيض لحصصهم . وكانت النتيجة ان انخفض حجم الاموال الخاصة المستثمر ، وجرى تهريب حوالي بليونين من الدولارات (١٠٪ من عوائد النفط لذلك العام) الى خارج ايران خلال عدة أسابيع . وتصر الشركات الاجنبية في ايران عادة ، على أن تستعيد ما تستثمره من أموال بالسرعة القصوى . هذا هو المعيار الذي تتبناه الشركات وليس مصالح التنمية الايرانية طويلة الامد . فقد ذكر لي أحد المسؤولين عن شؤون ايران في وزارة الخارجية الاميركية أجريت مقابلة معه في شهر تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٧٦ ، ان **الشركات الاميركية** تعمل في ايران وفق قاعدة « **اقتنص الشيء ما دام باستطاعتك ذلك** » .

وكانت هذه الشركات تعتبر الاستثمار مجديا اذا قدرت أن باستطاعتها استعادة أموالها خلال ٤-٥ سنوات .

ومراقبة الحكومة على الاسعار ، ومشكلة الفصل بالاضافة الى الخلاف الناشب حول برنامج حصص العمال .

والمفارقة هي أن رجال الاعمال الايرانيين يعملون وفق معدلات أعلى ويطالبون بنسبة ٣٠٪ من العائد لقاء أي استثمار .

ان عمل الشركات ، ايرانية كانت أم أجنبية ، وفق هذه القاعدة ليس غريبا أو غير مألوف ، فهذا هو منطق الرأسمالية ، ولو قامت الشركات بممارسة مغايرة لكان ذلك هو الغريب ، ففي حين أن الشركات لا تعارض ، من حيث المبدأ ، التنمية الصناعية في ايران ، فهي في الوقت ذاته ليست ملتزمة بها ــ اذ أن ثمة عوامل أخرى هي التي تقرر وتحدد مسلك الشركات ، وعندما تكون هذه العوامل مواتية فان الشركات لن تتردد في الاسهام في عملية التصنيع الايرانية . ان الضعف الذي يعتري جهاز الدولة مسؤول هو الاخر عن بعض الصعوبات التي تعترض التصنيع في ايران ، اذ يندر أن يتم اتخاذ قرارات وتنفيذها بطريقة مخططة وكفوءة . ففي بعض الحالات لا يجري انفاق الاموال المخصصة للمشاريع ، مثلما حصل لخطة التنمية الرابعة (١٩٦٩ــ١٩٧٣) حيث بلغ مجموع ما أنفق من اجمالي الاموال المخصصة نسبة ٦٠٪ فقط . ويضاف الى ذلك غياب أداة فعالة للتخطيط ، اذ يقول أحد الخبراء « أن التخطيط الوحيد القائم في ايران هو ما يرغب الشاه به » . ويذكر هذا الخبير أن معظم الاحصاءات الخاصة بالتنمية مبالغ بها ، والمبالغة في أرقام الانتاج الصناعي أقل من غيرها ، لكن الارقام الخاصة بالتغير في الاسعار أقل بكثير مما هي عليه في الحقيقة . وأما أرقام الانتاج الزراعي فتتضخم بمقدار ١٠٠٪ . أكثر من ذلك ، فان القروض التي يدعى أنها صرفت على التنمية كثيرا ما تحول الى الاستهلاك أو الى قطاعات الاقتصاد والاخرى مثل مشاريع الاسكان التجارية . ان أرقام النمو في اجمالي الناتج القومي لفترة السبعينات مضللة من حيث أن النفط يشكل نسبة مئوية عالية من اجمالي الدخل المحلي فيفسر الارتفاع في سعره على أنه ارتفاع في الانتاج المادي ، ولكن ذلك في الواقع لا يحدث .

ليست جميع التغيرات المدعاة في الاقتصاد الايراني وهمية، ولكن هناك درجة لا بأس بها من الخيال والخداع حتى في

الجوانب الاقتصادية تحاول الحكومة الايرانية لفت الانظار اليها . والذي يحدث هو أن النظام يعلن عن اهداف لم تجر دراستها وتقديرها جيدا سلفا ، وكثيرا ما يفتقر النظام الى القدرة على تحقيقها . والمعروف أن جهاز الاعلام الايراني ممتلىء بادعاءات تفخيمية مصدرها الشاه أو وزراؤه بشأن هذا الانجاز أو ذاك ، في الوقت الذي تم فيه تشكيل عدد هائل من الهيئات والمنظمات من أجل الاشراف على النمو الاقتصادي . الا أن معظم هذه الادعاءات بقي حبرا على ورق ـ مثل انعاش ، الصادرات الصناعية ، وتحسين الانتاجية الزراعية ، وحملات محو الامية . وكي تصبح الصورة أكثر وضوحا لا بد من معاينة أدق للصناعة الايرانية . وسيتضح من هذه المعاينة ان الصناعة الايرانية لا تزال متخلفة من عدة جوانب كما أنها معتمدة الى حد كبير على عوائد النفط للحفاظ على ذاتها ، رغم أن هذه العوائد قد أسهمت في تحقيق درجة لا بأس بها من التوسع في الانتاج والاستخدام الصناعيين .

ويبدو انه لن يكون بمقدور الصناعة الايرانية على الاطلاق أن تواجه التحديات التي ستنجم عن انخفاض العوائد النفطية في المستقبل . لقد لعب النفط من ناحية ، دورا في دفع عجلة التنمية الايرانية ، ولكنه من الناحية الاخرى شوه مسار هذه التنمية بشكل أدى الى فقدان فرص عديدة وقيام درجة خطيرة منالاعتماد على عوائد النفط .

الوهن الاقتصادي

أ ــ في حين أن الانتاج الصناعي قد حقق توسعا في السنوات القليلة الماضية ، فان نسبة متزايدة من عوائد النفط تم انفاقها بطرق لم تسهم في تنمية قدرات ايران الانتاجية ، ومن أكثر الامثلة وضوحا على ذلك هو الانفاق على التسليح والخدمات (أنظر الجدول رقم (٤) : الفصل الرابع : القوات المسلحة والسافاك) . وتمثل مخصصات الانفاق على التسليح باستمرار

نسبا من الاموال المتوفرة أعلى من نسب الاموال المخصصة للصناعة ولا يمكن اعتبارها استنزافا مباشرا للتنمية الاقتصادية في ايران ، رغم الفوائد الاقتصادية البنيوية غير المباشرة في الوقت ذاتــه ، ورغم التوسع الحاصل في الانتاج الصناعي ، نما قطاع الخدمات بدرجة كبيرة حيث مثل في العام ١٩٥٩ـ١٩٦٠ ما بلغ ٣١٫٥٪ من اجمالي الناتج المحلي ، وارتفعت هذه النسبة الى ٣٩٫٤٪ في العام ١٩٧٤ـ١٩٧٥ ، في حين ان الصناعة لم تشكل أكثر مــن ١٦٫١٪ . ان جميع الاقتصاديات القائمة على الريع بلا استثناء تشجع نمو قطاع الخدمات على حساب القطاع الانتاجي ، فالتوسع في هذا الحقل أسهل وأكبر بالاضافة الى أنه يسهم فــي نمــو الاستخدام بشكل أسرع ، ما لم تتخذ اجراءات مضادة . لا يمثل هذا النوع من النمو كسبا صافيا لتعزيز اقتصاد البلاد في المدى البعيد ، وفي حالة ايران ، فان التوسع في قطاع الخدمات عكس نفسه قبل أي شيء آخر في تضخم العمالة لدى الدولة وتوســع الخدمات الساعية الى توفير المتطلبات الاستهلاكية لمن هم أكثر ثراء ، ومن الطبيعي أن يكون المحتوى الاستيرادي لهذا النــوع الاخير من الطلب مرتفعا جدا . وأخيرا ، فان أكثر حالات ســوء توزيع المخصصات المالية أهمية على الاطلاق يتمثل فــي حرمــان الزراعة في الستينات من الاموال اللازمة لجعل الاصلاح الزراعي انجازا اقتصاديا ، وليس انجازا سياسيا .

٢ ــ اتخذ الشكل الرئيسي للتوسع الصناعي شكل احــلال الواردات ، وقد اتخذ هذا بدوره شكل نمو في وحدات صغيرة كثيفة العمالة . ففي عام ١٩٧٦ ، لم تزد نسبة العاملين في ٦٠٠٠ وحدة صناعية ــ عدد عمال كل منها عشرة عمال أو أكثر ــ عن ١٧٪ من اجمالي القوة العاملة في ايران (أنظر الفصل السابع : الطبقة العاملة) . وفي حين أن التحول من وحدات حرفية كثيفة العمالة الى وحدات كثيفة رأس المال يرافق أية تنمية للصناعــة الحديثة ، فان ما حصل في ايران ان القطاع الحرفي توسع الى حد كبير وبغير تناسب مع القطاعات الاخرى . وفي الوقت الذي قد يستخدم فيه العديد من العمال قوة جهدهم بكفاءة ، فــان

الانتاجية ستكون بالضرورة منخفضة نظرا لكبر حجم العمل الداخل في الناتج النهائي . غير أن المعلومات المتوافرة تفيد ، على العكس، ان ثمة درجة عالية من التبديد تصيب الصناعة الايرانية . وعلى سبيل المثال ، يذكر تقرير رسمي صادر عن الحكومة الاميركية في العام ١٩٧٦ ان نسبة التبديد في الصناعة الايرانية تعادل ٤٠٪ ويعاني حتى القطاع الصناعي الحديث من نقاط ضعف خطيرة ، اذ أن معظم المعامل تقوم بتجميع القطع بدل تصنيعها . والمعروف أنه ليس لدى ايران تكنولوجيا خاصة بها وهي تعتمد على الشركات الاجنبية في هذا المضمار . ان وحدات الصناعة الايرانية اقل كفاءة من مثيلاتها في أنحاء العالم ، اذ ان تجميع سيارة من « جي. م - شيفروليه » في العام ١٩٧٦ استغرق ٤٥ ساعة في ايران ، في حين أن العملية ذاتها لا تستغرق أكثر من ٢٥ ساعة في المانيا الغربية . وليس من الممكن قبول الحجة التقليدية التي تستخدم لتبرير هذا النقص في الفاعلية ، تلك الحجة التي تبرر ذلك بانخفاض الاجور في ايران عن نظيراتها في الدول الاخرى . فقد ارتفعت أجور العمال المهرة في ايران بمعدل ٥٠٪ في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، وتجعل هذه المعدلات ، مضافا اليها الضعف الانتاجي اسعار السلع الصناعية الايرانية مرتفعة بالمقارنة مع الاسعار المقابلة في الدول الاخرى .

أن التعرفات الجمركية العالية هي التي حمت القطاع الصناعي في ايران . الا أن الغرض من هذه الرسوم ، مثلما حدث في فترة الاستعاضة عن الواردات ، منح الصناعة المحلية فرصة لاستجماع قواها كي تصبح تنافسية على نطاق عالمي . أما اذا استخدمت التعرفة بدلا من ذلك ، لتوفير الحماية الدائمة للصناعة الايرانية أمام تأثيرات المزاحمة الاجنبية ، فان هذا التبرير الاول لا معنى له . لقد أحدثت اجراءات الحماية في ايران الاثر التالي : لقد كشفت تقديرات عام ١٩٧٢ أن اسعار السلع المصنعة في ايران كانت اعلى بمعدل ٢٥-٣٣٪ من الاسعار العالمية للسلع المماثلة ، ويمكن القول ان الهوة ازدادت اتساعا بسبب التضخم بعد العام

١٩٧٣ (١٣) . وقد أورد تقرير ألماني غربي رسمي صدر في العام ١٩٧٤ التقدير المتزن التالي : كما لفت الانظار الى مشكلة أخرى تتمثل في الدور الكبير الذي تلعبه الواردات في الصناعة الايرانية. « ان اسعار منتوجات الصناعة الايرانية بالغة الارتفاع وهي ليست تنافسية في السوق العالمية . وتكمن اسباب ذلك في الاعتماد الكبير على الواردات ، وانخفاض مستوى القيمة المضافة ، وحجم المصانع غير الملائم ، وتخطيط المشاريع السيء . وفي حين أن التصنيع في ايران كان يهدف الى الاستعاضة عن الواردات وتوفير العملة الاجنبية ، فان تأسيس شركات يقتصر دورها على التكنولوجيا البسيطة نسبيا والمستخدمة في مراحل الانتاج النهائية ، مثل تجميع السيارات وأجهزة الراديو وأدوات الكهرباء المنزلية ، قد أدى الى زيادة كبيرة غير متناسبة في الحاجة الى استيراد الاجزاء الضرورية » (١٤) .

٣ ـ في الوقت الذي يشكل فيه انعدام الفعالية هذا خسارة حادة ودائمة لموارد الشعب الايراني ، فانه يمثل خطرا مباشرا لانه يضعف الامل في أن تستطيع ايران زيادة صادراتها الصناعية كي تتمكن من مواجهة متطلباتها من القطع الاجنبية حينما تنخفض عوائد النفط . ان هذا أسطع دليل على وهن الصناعة الايرانية ويمكن قياسه لا بالمقارنة مع حاجات ايران في التسعينات فحسب، بل بالمقارنة أيضا مع ما أصبحت دول العالم الثالث قادرة على انجازه الان . وتكمن المشكلة أصلا في أن واردات ايران قد ارتفعت بشكل لم يسبق له مثيل بعد الازدهار النفطي : من ٤٠٠ مليون دولار في ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ الى ٣٫٥٦ بليون دولار في ١٩٧٢ـ١٩٧٣ الى ١٨٫٤٥ بليون دولار في ١٩٧٥ـ١٩٧٦ . وقد تبلغ قيمة

(١٣) Looney, op. cit., p. 88.

(١٤) Imestitionen in Iran, Bundesstelle fur Aussenhandelsinformation. Cologne, 1974, p. 3, quoted in Rustun, und Unterentwicklung, by U. Albrecht, D. Ernest, P. Lock and H. wulf, Hamburg 1976, p. 97.

الواردات في العام ١٩٨٣ حوالي ٢٩ بليون دولار . ويمكن تبرير جزء من هذا الارتفاع في قيمة الواردات على انه اجراء مؤقت للوفاء بمتطلبات التنمية الايرانية من السلع الرأسمالية ، الا أن هذا الجزء لا يشكل أكثر من ثلث الاجمالي ، كما أن أي تخفيض في حجم الواردات ستكون له لا محالة نتائج سياسية اذ انه سيؤدي الى حجب تدفق السلع الاستهلاكية . ولذلك يترتب على ايران أن تنعش صادراتها من السلع المصنعة . الا أن ايران تعاني في الواقع ، من عجز متزايد في حسابها الجاري من المواد غير النفطية . فقد انخفض حجم الصادرات غير النفطية من حوالي ٢٢٪ من الواردات في العام ١٩٥٩ الى ١٩٪ في عام ١٩٧٣ ثم الى ٥٪ في العام ١٩٧٥ . ولذلك فقد رافق التوسع في الانتاج الصناعي اتساع الهوة ما بين ما تستورده ايران وما تصدره من السلع غير النفطية .

ورغم ما أعلنت عنه الحكومة الايرانية من انها حاولت أن تعكس هذه الوجهة ، فان الوضع ازداد تدهورا . ففي العام ١٩٧٥ بلغت قيمة الصادرات الايرانية غير النفطية ٧٠٠ مليون دولار في حين ان قيمة الواردات بلغت ١٩ بليون دولار . وارتفعت نسبة الواردات في العام ١٩٧٦ – ١٩٧٧ بمعدل ٤٢٪ في حين أن الصادرات غير النفطية لم تزد بأكثر من ٦٪ ، وقد انخفضت الصادرات غير النفطية من حيث الحجم بنسبة ١٠٪ ما بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٦ . ولدى معاينة هيكل الصادرات غير النفطية تتضح أكثر خطورة الوضع حيث أن القسم الاعظم من هذه الصادرات يأتي من القطاع التقليدي الذي شكلت الصادرات منه في عام ١٩٧٤ – ١٩٧٥ نسبة ٧٢٪ من اجمالي الصادرات غير النفطية . ولم تزد نسبة الصادرات غير النفطية من القطاع « الصناعي الجديد » في الفترة ذاتها عن ٢٨٪ ، علما بأن التوسع في المستقبل سيحصن في هذا القطاع بالذات .

جدول رقم (١٣) :

ميزان المدفوعات الايراني (ببلايين الدولارات)

	١٩٧٢ – ٧٣	١٩٧٣ – ٧٤	١٩٧٤ – ٧٥	١٩٧٥ – ٧٦
الحسابات الجارية :				
الدخل من النفط	٢٥ر٢	٤٧ر٤	٢٠ر١٨	١ر١٩
الدخل من صادرات أخرى	٠٩ر١	٨١ر١	٩٥ر٢	٦ر٢
المجموع	**٣٤ر٣**	**٢٨ر٦**	**١٥ر٢١**	**٧ر٢١**
الانفاق :				
على السلع	٩٩ر٢	٩٥ر٤	٣٨ر١٠	٣ر١٥
على الخدمات	٥١ر٠	٩٥ر٠	٢٦ر٢	١ر٣
المجموع	٥٠ر٣	٩٠ر٥	٦٤ر١٢	٤ر١٨
الفائض	١٦ر٠	٣٨ر٠	٥١ر٨	٣ر٣
حساب رأس المال (صافي)	٦٦ر٠	٦٨ر٠	٢٦ر٣	٢٧ر٤
مجموع الفائض	**٥٠ر٠**	**٠٦ر١**	**٢٥ر٥**	**٩٧ر٠**

المصدر : The Economist, 28 August 1976,

جدول رقم (١٤)

صادرات ايران غير النفطية (١٩٧٤–١٩٧٥)
(نسبة مئوية)

١ ــ سلع زراعية وتقليدية	**٧٢ر٠**
السجاد	٢٠ر٥
القطن	١٤ر٧
فواكه طازجة ومجففة	١٢ر٣
جلود	٤ر٨
خامات المعادن	٥ر٦
سلع أخرى	١٤ر١
٢ ــ منتوجات صناعية جديدة	**٢٨ر٠**
صابون ومواد مطهرة	٢ر١
غليسيرين وكيماويات	٣ر٨
أحذية	١ر٢
ألبسة جاهزة وأصواف	٧ر٦
أنسجة	٣ر٦
سيارات وعربات	٩ر٧
سلع أخرى	—
المجموع	**١٠٠ر٠**

المصدر: Foreign Trade Statistics of Iran

من خلال هذا الاطار ، يمكن تمييز النمو الصناعي في ايران عن نظيره في عدد من دول العالم الثالث الاخرى التي يمكن مقارنة معدلات نموها الصناعية بمعدل نمو ايران الصناعي . وقد تكون معدلات النمو الصناعي في هذه البلدان أقل من معدل النمو الصناعي في ايران ، الا أنها تستند على قواعد أصلب لان الصادرات الصناعية منها تشكل نسبة مئوية أعلى من الاجمالي. ان هذا يجعل دول العالم الثالث الاخرى تدعي بأنها تستطيع تنمية مواردها الانتاجية بشكل أفضل مما تستطيعه ايران . وعلى سبيل المثال ، شكلت السلع المصنعة في العام ١٩٧٥ نسبة ٥٠٪ من صادرات الهند ، و ٣٣٪ من صادرات المكسيك ، و ٦٠٪ من صادرات سنجابور .

هناك سببان رئيسيان وراء اداء ايران الضعيف في هذا الصدد . يتمثل الاول في أن اجراءات الحماية والاعانة التي اتخذتها الدولة الايرانية منذ الستينات أسهمت في خلق قطاع صناعي غير فعال لا يستطيع المنافسة عالميا . وقد كانت الاسواق الوحيدة المتاحة أمام ايران لبيع انتاجها من السلع الصناعية هي أسواق الدول الشيوعية حيث تخضع العلاقات التجارية على أساس اتفاقيات للمبادلة بين دولة ودولة تستمر عدة سنوات . وفي الوقت الذي تسعى فيه ايران الى تشجيع هذه الاتفاقيات ، فان ثمة حدودا لقدرة هذه الاسواق على استيعاب الصادرات التي ترغب ايران في بيعها وهو امر لن يوفر لايران العملة الصعبة التي تتطلبها الواردات .

أما السبب الثاني لضعف اداء ايران فهو ان معدل الطلب المحلي قد فاق معدل الانتاج بأشواط بعيدة . ويعني هذا أن كمية الانتاج الصناعي الجاهز للتصدير أصبح أقل في مرحلة ما بعد ارتفاع اسعار النفط . فقد انتجت ايران في العام ١٩٧٥-١٩٧٦، على سبيل المثال ، ٨٧٠٠٠ سيارة خاصة ، بزيادة ١٢٠٠٠ سيارة عن العام الذي سبقه ، الا أن معدل الطلب المحلي كان مرتفعا الى درجة استوردت ايران معها في ذلك العام ٦٥٠٠٠ سيارة اضافية

تم بيعها جميعا رغم الرسوم الجمركية المرتفعة . وتتضح حدة الطلب المحلي أكثر ما تتضح في قطاع الحديد والصلب ، فقد أنتجت ايران في العام ١٩٧٦–١٩٧٧ مليون طن من الصلب ، الا أن الطلب ارتفع خلال عامين من ٢ر٢ مليون طن الى ٥ر٥ مليون . ورغم أنه كان يتوقع أن يصل الانتاج الى ٩ر١ مليون طن في أواخر العام ١٩٧٧ ، فان أي انتاج أضافي لن يحدث قبل أوائل الثمانينات ولذلك اضطرت ايران الى استيراد الحديد والصلب لتلبية الطلب المحلي وطلب صناعة السيارات المتزايد .

يكمن الحل الوحيد للتغلب على هذه المشكلة في أن تفرض الدولة قيودا على الطلب المحلي ، ولكن يصعب سياسيا على النظام أن يقوم بذلك لانه سيؤدي الى اضعاف حس الازدهار الذي يشعر به الايرانيون أكثر ثراء والذي يجعلهم يستمرون في دعم النظام . ان فرض قيود على الواردات غير الضرورية أو على الاستهلاك المحلي لسلع يحتاجها التصدير أمر لا بد منه لتنشيط الصادرات في المدى البعيد . الا أن طبيعة النظام الطبقية تفرض عليه تأجيل مثل هذه السياسات أطول مدة ممكنة . وهناك صدام حول هذه المسألة داخل الدولة ذاتها .

٤ ـ واجه الاندفاع نحو التصنيع أيضا عددا من العقبات الداخلية التي حالت دون تنفيذ الخطط واهدرت موارد شتى . فالهياكل الاساسية لم تكن ملائمة لاستيراد البضائع . فقد كانت السفن الناقلة تنتظر في العام ١٩٧٥ حوالي ١٠٠ يوما كي يجري تفريغها في كل من مرفأي بندر عباس وخورامشهر . وكانت هذه البضائع تلقى الاهمال بعد التفريغ حيث كانت تترك فوق الارصفة عدة أسابيع وتتعرض للتلف أو التآكل . لقد دفعت ايران في العام ١٩٧٥ وحده مبلغ ٥ر١ بليون دولار غرامة لتقاعسها في تفريغ السفن الراسية في مرافئها (أي أكثر من ٧٪ من عوائدها لذلك العام) . وشكل نشوب الحرائق مشكلة أخرى ، حيث أن حريقا واحدا وقع في شهر آب (أغسطس) ١٩٧٦ في مركز جولفا الواقع على الحدود السوفييتية ـ الايرانية ، كلف ايران مبلغ ١٥٠

مليون دولار دفعته لشركات التأمين (١٥) . ورغم أنه تم التخفيف من حدة هذه الاختناقات مع مرور الزمن وعلى الرغم من أن تسهيلات نسبوية أكثر كفاءة وجودة ستتوفر في المستقبل ، فان وسائل الاتصال الداخلية ستبقى عقبة في طريق سباق ايران مع الزمن .

ثمة مشكلة رئيسية ثانية تعترض طريق التصنيع في ايران وهي تكمن في قطاعي الادارة واليد العاملة . والمعروف ان حاجة ايران للعمال المهرة في ظل خطة التنمية لاعوام ١٩٧٣ـ١٩٧٨ كانت قد قدرت بين ١ر٢ مليون عامل ، ٤ر١ منهم ايرانيون . ومهما يكن الوضع فان المعروف هو أن مستوى المهارة والادارة بالغ التدني . وهناك خلاف بين خبراء الاقتصاد حول حجم الاختناق الذي تشكله العمالة وحول مدته ، وذلك في ضوء التدريب المهني والحرفي المتزايد . ولكن حيثما كانت تتوفر اليد العاملة فان أجورها كانت مرتفعة الامر الذي يزيد من تكاليف الانتاج النهائي . بالاضافة الى ذلك ، ان نظام التعليم في ايران لا يلائم على الاطلاق حاجات البلاد التصنيعية ، اذ كان عدد المتخرجين من جامعات ايران أواخر حقبة ١٩٥٠ يعادل عدد المتخرجين من جامعات اليابان قبل قرن مضى علما بأن المستوى التعليمي قد شهدانحدارا مع زيادة عدد المتخرجين . والجدير بالذكر أن ايران تعاني من انتشار الامية بمعدل ٦٠٪ ــ أكثر من معدل الامية في الهند وهذا أمر يعكس ذاته الى حد بعيد على فعالية القوة العاملة .

تعكس هذه المشاكل وغيرها ، ذاتها في عدم تهيؤ اقتصاد ايران النسبي لاستقبال مبالغ كبيرة من الاموال . لقد حجب التفاؤل الرسمي الذي تعاظم اثر ارتفاع اسعار النفط في العام ١٩٧٣ هذه الحقيقة وضلل عددا من المراقبين في ايران وفي خارجها . وقد تفاقم الوضع الى درجة اضطر الشاه معها الى الاعلان في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٦ عن حاجة البلاد الى محاربة تبديد الاموال ، وذكر أنه« آن الأوان كي نتخلى عن

Financial Times, 21 October 1976. (١٥)

الاحلام ونخوض غمار العمل » ، الا أنه لم يحدد في كلمتـه مـا يجب التخلي عنه عمليا . الا أن الذي عبر عن تفكير النظام حينئذ هو تشكيل لجنة امبراطورية للتحقيق في مسألة التبديد والهـدر في الاقتصاد . وقد شمل التحقيق النواحي التاليـة : تخريـب الانتاج الزراعي بسبب سياسة التغليف والتوزيع غير الفعالة ؛ والتحقيق في حالة السلع الصناعية المنتجة في القطاعين العام والخاص ، والتأخير في المرافيء ، والفشـل فـي التعاونيـات الريفية والاستهلاكية . وانقطاع الكهرباء (الذي انتشر في عـامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧) ، ونقاط الضعف في التعليم . ولم يكن مـن المحتمل أن تؤدي هذه التحركات ، مثلها في ذلك مثل امتدادات الامبراطورية السابقة ، الى معالجة المشاكل بفعالية ، ولكنها بينت بعد انخفاض الدخل من النفط بسبب قرار منظمة أوبك بشـأن التسعير في العام ١٩٧٧ .

٥ ــ هذه المشاكل هي من النوع الموروث ، ولا مفر مـن أن يكون التغلب عليها أبطأ من الزيادة في العوائد وارتفاع الواردات . الا أن هناك مشاكل أخرى نجمت الى هذا الحد أو ذاك عن الطريقة التي انفقت بها اموال النفط . لقد كشفت الطبيعة الطبقية للنظام عن نفسها في فشله في مواجهة الاتجاهات التي تتولـد عندمـا تتدفق كميات ضخمة من الاموال في ظل غياب نظام صارم مـن الاجراءات الرادعة . احدى هذه المشاكل هي التضخم الـذي ارتفع أكثر بكثير مما كانت توحي به البيانات الحكومية . فقـد رافق ارتفاع أسعار النفط ارتفاع في أسعار المواد الغذائية بلـغ معدله ٣٠٪ في العام الواحد ، وارتفعت معدلات الايجـار فـي العام ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥ بنسبة ٢٠٠٪ ، وبنسبة ١٠٠٪ في العام التالي ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦ (١٦) . أما المشكلة الاخرى فهي استيـراد

---

(١٦) Eric Rouleau in Le Monde 3-4 October 1976.
بلغت قيمة استئجار شقة بأربع غرف نوم في طهران في العام ١٩٧٧ بين ٤٠٠ ــ ٥٠٠ جنيه استرليني في الشهر الواحد .
(The Times, 6 May 1977)

السلع غير الاساسية ، اذ لم تزد نسبة ما أنفقته ايران على السلع الاستثمارية عن ٢٩٪ في ما بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٥ . وقد كان بالامكان تخفيض الواردات المتصاعدة من المواد الغذائية عن طريق سيطرة الدولة والتقنين ، الا أن الدولة عمدت بدلا من ذلك الى انفاق ٥ر١ مليون دولار سنويا لاعانة السلع الغذائية .

إلا ان الذي تجدر الاشارة اليه هو أن فرض الدولة لمثل هذه الاجراءات سيخلق مشاكل سياسية ويخفف من حجم التفاؤل الذي يعلن عنه الشاه بين حين وآخر من أن ايران في طريقها الى أن تصبح « يابان جديدة » ، أو تقيم « الحضارة العظمى » !

القطاع الضريبي مؤشر آخر لتكاليف سياسة النظام غير المرئية . تلعب الضريبة المباشرة دورا ثانويا في اجمالي عوائد الخزينة لان الدولة تعتمد أساسا على عوائدها النفطية ، وبلغ اسهام هذه الضريبة بنسبة ٢٣٪ فقط في العام ١٩٦٩، وانخفضت هذه النسبة بعد ارتفاع اسعار النفط وزيادة عوائد الدولة منه . وبالاضافة الى انخفاض ضريبة الدخل الشخصية وامكانية تجنب تسديدها ، فان وضع الشركات أكثر سوءا . ففي العام ١٩٦٩ شكل اجمالي الضرائب نسبة ٥٪ فقط منعوائد الحكومة الايرانية، وأعلن وزير المالية الايراني في العام ١٩٧٥ ان ٩٣٦٢ شركة فقط من أصل ٢٠٠٠٠ شركة بعثت بسجلاتها الضريبية الى الوزارة وان ٤٣٪ منها (أي من الـ ٩٣٦٢ شركة) أعلنت أنها تتكبد خسائر مالية . وقد أدى ذلك عمليا الى أن ربع الشركات العاملة في ايران كانت تسدد الضرائب التي بلغت نسبة ٥ر٣٪ فقط من اجمالي الناتج المحلي مقابل ٢٠–٢٥٪ كانت تطمح الحكومة الايرانية الى تحقيقها (١٧) . مما لا شك فيه ان التهرب من تسديد الضرائب هو من نتاج المراحل الاولى من التطور الرأسمالي في ايران وتخلف جهاز الدولة . قد تتمكن الدولة مستقبلاً من جني الضرائب ، الا أن قابلية النظام في ايران على تجاهل هذا القطاع ، مثلما أهمل القطاع الزراعي ، بسبب الحجم الكبير منعوائد النفط ، ورغبته

International Herald Tribune, 5 June 1975 . (١٧)

السياسية في كسب ود قاعدته الطبقية ، قد تحولان دون تحقيق ذلك . ثمة رغبة مماثلة تحافظ على العلاقات السائدة في سوق التبادل الاجنبي ، حيث يسمح لاثرياء ايران بالسفر الى الخارج وقت ما يشاؤون . وتجري العادة ان يغادر الالاف من هؤلاء ايران في عيد السنة الايرانية الجديدة (٢١ آذار ـ مارس) ، اذ بلغ عدد الايرانيين الذين اشتروا منازل في لندن وضواحيها ٢٠٠٠٠ ايراني في العام ١٩٧٦ . فالقيود على تصدير رأس المال كانت معدومة حيث كان المواطن الايراني يستطيع تحويل مبلغ ٢٥٠٠٠ دولار الى شيكات سياحية من أي بنك ايراني . وبسبب هذه الظروف تم اخراج بليونين من الدولارات في العام ١٩٧٥ ؛ ومبلغ ٢٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٧ بعد أن انتشرت شائعة تعويم العملة الايرانية .

يظهر توزيع الدخل أكثر تأثيرات هذه السياسة ضررا . يقول أصحاب الطرح التقليدي لاقتصاديات التنمية ان الزيادة الاولية في عدم المساواة بين الدخول تفيد أو قد تفيد نمو اقتصاد ما في المدى البعيد ، ويجب أن يتضاءل الفرق بين الدخول بعدما يتجاوز معدل دخل الفرد مستوى الـ ٥٠٠ دولار . الا أن هذا الطرح ، وان ثبتت فعاليته ، لا يمكن تطبيقه على الاقتصاديات القائمة على الاستئجار والتي تنعدم فيها قوى الترشيد الفاعلة في الاقتصاديات الاخرى . بل على العكس من ذلك ، فان الهوة بين الغني والفقير تزداد اتساعا في ايران وتجاوزت الـ ٥٠٠ دولار منذ زمن بعيد بسبب الطبيعة الاجتماعية للدولة ذاتها التي تعكسها سياسة توزيع الدخل . ويضاف الى ذلك أن الفوائد التي يتوقع أن يحققها الاقتصاد من جراء زيادة دخول البعض ـ في التوفير والاستثمار ـ لا تحدث لان الدولة ذاتها تقوم بهذا الدور فضلا عن أن الزيادة في دخول هؤلاء تتجه نحو الاستهلاك . فقد ظهرت دراسة أجريت في العام ١٩٦٩ أن نسبة ١٠٪ من اجمالي عدد السكان كانت تستهلك معدل ٣٢٫٥٪ من اجمالي الاستهلاك ، وان نسبة الـ ١٠٪ التي تليها كانت تستهلك معدل ١٥٫٥٪ ، أي ان زيادة ٢٠٪ فقط من السكان كانوا يستهلكون ٤٨٪ ، حوالي

نصف اجمالي الاستهلاك . ومما لا شك فيه أن ارتفاع أسعار النفط قد زاد من اتساع هذه الهوة وازداد الاثرياء غنى رغم ازدياد القدرة الاستهلاكية لدى الفقراء بسبب ارتفاع أسعار النفط. وقد ذكر أحد التقارير ان نسبة ١٠٪ من كبار الاغنياء كانوا يستهلكون معدل ٤٠٪ من اجمالي الاستهلاك في العام ١٩٧٦ ، أي بزيادة ٧ر٥٪ عن معدلات العام ١٩٦٩ . ولذلك يبدو أن نسبة الـ ١٠٪ من الاثرياء ، الذي قد يبلغ عددهم ٣ر٥ مليون نسمة أو أقل من مليون عائلة ، هم الذين يستفيدون مباشرة من الازدهار النفطي (١٨) .

يمثل الفرق بين الدخل في الريف ومثيله في المدن وجها آخر من أوجه سياسة توزيع الدخل . فالمعروف ان حوالي نصف السكان في ايران يعيشون في الارياف (٥٣٪ وفق احصاء العام ١٩٧٦) ، وتزداد الهوة بين دخل هؤلاء ودخل سكان المدن والحضر . لقد انخفضت النسبة بين الدخلين من ١٣ر٢ في العام ١٩٥٩ الى ٩١ر١ في عام ١٩٦٥ (عاكسة بذلك مكاسب الاصلاح الزراعي) ، الا انها ارتفعت الى ٢١ر٣ في العام ١٩٧٢ ، ويقدر أن تصل الى ٠ر٨ أو حتى ٠ر١٢ في الثمانينات ، وذلك قبل أن تنخفض ثانية (١٩). يلقى هذا النوع من أنماط توزيع الدخل التشجيع بسبب الكيفية التي دخلت عوائد النفط بموجبها الى الاقتصاد الايراني ، وبسبب غياب نظام ضريبي فعال ، وتشجيع الحكومة الايرانية لقيام بورجوازية ميسورة. ورغم الفوائد السياسية التي يحققها النظام الايراني من جراء ذلك ، فان هذه البرجوازية تتعرض لمخاطر غير مضمونة النتائج في المدى البعيد لان نمو السوق المحلية ، من وجهة نظر اقتصادية بحتة ، يخضع لقيود شتى . ومن جهة اخرى ، ستترتب على هذه السياسة مشاكل سياسية حادة لان الهوة السائدة بين الفقير والغني ستزداد اتساعا ، حتى لو ارتفع دخل القطاع الاكبر من السكان .

---

(١٨) Looney, op. cit., p. 30, and Rouleau, ibid.

(١٩) Iran: past, present and future, op. cit., pp. 90-91

عراقيل أمام التنمية : داخلية أم خارجية ؟

تعتمد توقعات التنمية في ايران في السنوات القادمة خلال وبعد تصدير النفط على قدرة وعزم النظام على أن يعكس عجلة الاتجاهات التي ورثها اقتصاد البلاد في منتصف السبعينات . فقد زادت الحكومة الايرانية مخصصات خطة التنمية بمعدل ٩٠٪ بعد ارتفاع أسعار النفط مباشرة ، اي بمبلغ ٦٩ بليون دولار ، وأعلنت عن تصورها المتفائل بأن ايران ستصبح قوة صناعية كبرى خلال عقدين من الزمن وتلحق بركب الدول الصناعية المتقدمة . وقد حصلت ايران لمدة عامين على فائض من العملة الاجنبية وبدات تستثمر وتفرض الدول الاخرى ، الا أن الوضع تبدل كليا بعد عامين اثنين ، اذ لم يعد بامكان ايران ان تنفذ بعض مشاريع التنمية التي كانت قد أعلنت عنها في وقت سابق بسبب انخفاض معدلات الطلب العالمية على النفط الايراني . لقد كان دور ايران كمستثمر أجنبي عابرا ، وواجهت البلاد احتمال أن تصبح ثانية مقترضا في الاسواق العالمية . وتوضحت أكثر القيود التي حالت دون تحقيق التنمية رغم وفرة المبالغ الضخمة . فقد أشار تقرير صادر عن معهد هدسون في العام ١٩٧٥ الى أن اقتصاد ايران ، حتى لو تحققت أهداف النمو غير المتوقع حدوثها في العام ١٩٨٥ ، لن يكون أكثر تقدما من اقتصاد الهند وقد يعادل، أو يقل، نمو اقتصاد ايران عن نمو اقتصاد المكسيك . فيما لو لم تتحقق هذه الاهداف فان « ايران لن تكون في الحقبة الاخيرة من القرن الحالي أكثر من صرح استكمل تصنيع نصفه عديم الجوهر ومرصعا بزينة بصمات النفوذ العالمي » (٢٠) .

ان الصعوبات التي تواجهها ايران لا تقتصر عليها وحدها بل تواجه جميع بلدان العالم الثالث ، **الا أن المثال الايراني يبرهن على استمرار جميع المشاكل رغم التغلب على أصعبها وأهمها وهي مشكلة النقص في رأس المال** . أما الدول الاخرى المنتجة للنفط

---

(٢٠) Iran. Oil Money and the Ambitions of a Nation, Hudson Institute, Paris, 1974.

والاكثر تشابها مع ايران والتي تحظى بعدد كبيـر مـن السـكان والاراضي الزراعية فهي مرشحة علـى الاقل أن تحقـق تنميـة اقتصادية في الاجل البعيد . والمعروف ان العراق والجزائر ، مثلهما في ذلك مثل ايران ، تعانيان من أزمة طويلـة الامد فـي مقدار الانتاجية الزراعية . يضاف الى ذلك فنزويلا التي أصبحت تستورد بالكامل المواد الغذائية وتعاني من الفرق الحاصل مـن جراء توزيع الدخل ومن النقص المماثل في ايران . وتعاني فنزويلا، مثلها في ذلك مثل دول منطقة الشرق الاوسط ، من نقص فـي الايدي الماهرة وفي كوادر الادارة (٢١). ويمكن اجـراء مقارنـة أخرى أيضا من حيث **الفساد** . فقد شهدت كـل من نيجيريـا واندونيسيا حالات عدة من الفساد ظهرت بعد ارتفاع اسعار النفط وانتشرت في صناعة الاسمنت في نيجيريا في حين أنها انتشرت في داخل شركة النفط الاندونيسية الرسمية بيرتمينا Pertamina لقد ذكر معهد هدسون فيتقريره المشار اليه سابقا أن «اقتصاديات دول النفط ، بما في ذلك اقتصاد ايران ، تبقى اقتصاديات هشة في مراحل التنمية القومية المبكرة . وتتاح لهذه الدول ، بسـبب ارتفاع عوائدها النفطية ، **الفرصة** كي تخطو خطوات عظيمة على طريق تطوير صناعاتها وتنفيذ برامج الاصلاح الاجتماعية . الا أن هذه الدول ستبقى ، حتى وان استغلت هذه الفرصة ، علما ان معظمها لن يفعل ذلك ، في عداد الدول التي يطلق عليها في الامم المتحدة اسم « الدول الاقل نموا » لعدة سنوات قادمة (٢٢).

تنحصر المسألة الان في ما اذا كانت ايران عازمة على استغلال الفرصة المتاحة أم لا . واذا ما لم تفعل ذلك ، لم لا . يبدو ، من

---

(٢١) The Times, 24 March 1976. تعاني فنزويلا ما تعانيه ايران من الفائض في اليد العاملة غير الماهـرة والنقص في اليـد الماهـرة ، بالاضافة الى تمركز مبالغ به وخصائص التنمية المستندة على النفط المتشابهة في كل من البلدين .

(٢٢) Iran, Oil Money and the Ambitions of a Nation, op. cit., p. 7.

التحليل السابق ، ان ايران ستستغل الفرصة المتاحة جزئيا الامر الذي يحتم تقييم أهمية القوى المختلفة . فقبل أي شيء اخر ، هناك دور الامبريالية ، ودور الدول الصناعية المتقدمة وعناصرها المعينة مثل : الدول الامبريالية ، والشركات الدولية ، والوكالات المتعددة الاطراف التي تخضع للسيطرة الامبريالية . ورغم ان هذه الجهات لا تعمل سوية وفق تخطيط مسبق ، الا أنها تلتقي فيما بينها عند كثير من النقاط .

غالبا ما يكتفي الطرح القومي ، بتأييد من بعض اليسار ، في ايران وغيرها من البلدان ، ان السيطرة الامبريالية أعاقت عجلة التنمية في بلدان العالم الثالث وان هذه الظاهرة مستمرة .

لقد كان هذا صحيحا في نصف القرن الحالي ، الا أن هناك العديد من المؤشرات الناتجة عن التغير الحاصل في اقتصاديات العالم الرأسمالي المتقدم منذ العام ١٩٤٥ وخاصة في الستينات والسبعينات ، والتغير في العلاقات بين الدول الرأسمالية المتقدمة والنامية ، التي تؤكد ان نظرية الاعاقة التقليدية لم تعد سارية المفعول . لقد شجعت الراسمالية المتقدمة ، في الواقع ، وبطريقة أو بأخرى التنمية الصناعية في عدد من بلدان العالم الثالث (٢٣). ان ايران هي احدى هذه الحالات ، حيث أبدت ، مثل ما رأينا ، الشركات الاجنبية رغبة في الاستثمار في ايران ، وفعلت ذلك وفقا لنفس الشروط التي يتعرض لها الاستثمار في أي مكان — الضمانات ومعدل من العائدات . والمعروف أن راس المال يعمل دوليا ويستثمر وفق معايير دولية ، وتشير بعض التحليلات « المعادية للامبريالية » بالتحديد الى الاستثمارات الاجنبية على أنها مؤشر للتأثير المعيق الذي تحدثه الرأسمالية المتقدمة . ان هذا في حد ذاته ، تناول مضلل لانه يتجاهل أساس المسألة وهو كيف يمكن استخدام هذا الاستثمار والى أي مدى تستطيع الدولة تنظيمه . ان اندفاع المصدرين الاجانب لبيع السلع في ايران منذ

(٢٣) Bill Warren, 'Imperialism and Capitalist Industrialization, New Left Review, No. 81, September-October 1973.

لعام ١٩٧٣ يظهر ادراك هؤلاء لاحتمالات توسع السوق الايرانية . جب النظر الى ذلك قبل أي شيء آخر انه نتيجة للازدهار النفطي، ي زيادة في الاجرة المدفوعة للدولة الايرانية ، وليست توسعا في القدرة الانتاجية ذاتها . لا يمكن أن يرقى الشك ، لاي سبب من لاسباب ، الى تقديم الدول والشركات والوكالات الامبريالية بعض الدعم لنمو القوى الانتاجية في ايران . وتدل الاهمية المركزية للنفط على أحد جوانب التغير الاخرى منذ العام ١٩٤٥ ، والمتمثل في قدرة الدولة الايرانية المتعاظمة على ان تفرض شروطها في العلاقات الاقتصادية مع الامبريالية . ومما يذكر أن الدول الامبريالية لم تقدم التنازلات طوعا لايران وحلفائها اعضاء في أوبك. بل تحتم على هذه البلدان القتال من أجل ذلك . ومما لا شك فيه هو أن الدولة الايرانية قد أحرزت بعض التقدم رغم وجود أزمة حقيقية لا بد أن تستمر طالما بقي النظام الرأسمالي الدولي . فقد تمكنت ايران من أن تفرض قواعد متشددة على الشركات الاجنبية التي تستثمر في البلاد ، وتمكنت من مضاعفة عوائدها النفطية بسنوات قليلة من خلال عضويتها في منظمة الاوبك .

لا بد من تحديد هادىء للطريقة التي تخضع ايران بموجبها للامبريالية وللدول الرأسمالية المتقدمة والتي تتم التنمية الرأسمالية غير المنصفة في ظلها حيث تبقى ايران عضوا ضعيفا في هذا النظام ، آخذين بعين الاعتبار التحولات الحاصلة في الرأسمالية الدولية التي من أبرزها قيام أوبك . فايران ، مثلها في ذلك مثل الدول الاخرى المصدرة للنفط ، تبقى **دولة ضعيفة لان ازدهار اقتصادها لا يزال يرتبط بتصدير انتاج رئيسي وحيد الى أسواق لا تخضع لسيطرة ايران** . لذلك ، تبقى الدولة عرضة للتأثر بالتغيرات في الطلب وبسيطرة كارتل شركات النفط على التوزيع . ثانيا ، لا تتمتع ايران بمقدرة تكنولوجية مستقلة حيث أنها لا تزال تستورد السلع شبه النهائية لتلبية متطلبات الانتاج الصناعي النهائي . ومما يذكر أن التكنولوجيا ، مثلها في ذلك مثل السلع الاخرى ، يمكن شراؤها الا أن درجة الاستقلالية التي يمكن تحقيقها من خلال التكنولوجيا المكتسبة تتوقف على السياسة التي

تتبعها الدولة . ثالثا ، ان واردات ايران ، تماما مثلما هو وضع صادراتها ، عرضة للتأثير بتضخم أسعار السلع التي تشتريها من الخارج . فايران لا تشكل ، وحدها ، ذلك المشتري الكبير الذي يمكن أن يؤثر على أسعار السوق بمفرده . الا أن أهم تطور حدث، هو أن ايران والدول الاعضاء في أوبك تمكنت من **اجبار** الـدول الرأسمالية المتقدمة على تقديم التنازلات . بعد هذا التقديم يمكننا القول أن ايران أصبحت ممثلا أكثر استقلالية من السابق عـلى مسرح النظام الرأسمالي العالمي ، رغم أن الممثلين الاقوى في هذا النظام ، أي الدول الامبريالية ستشجع التنمية في ايران طـالما ينسجم ذلك مع مصالح هذه الدول . ويمكن للمرء أن يتوقع ازدياد حدة الازمة بين ايران وبين الدول الاخـرى كلما وهن موقـع الدولة الايرانية خلال الثمانينات .

لذلك لا بد من القول أن هذه المشاكل قد نمت من داخـل ايران . وعلى حد تعبير بيل وورن **Bill Warren** أن « التصنيع الرأسمالي يواجه مشاكل حادة » في العالم الثالث ، الا أن «هذه المشاكل تتجذر الان بين حنايا التناقضات في العالم النامي» (٢٤). لذلك أصبح من المؤكـد الان أن العقبـات التي تعترض التنميـة الايرانية هي وليدة التخلف التاريخي لايران الذي هو في حد ذاته ناتج عن فشل الامبريالية في تحويل الاقتصاد الايراني وعن النمو البطيء للقوى الانتاجية حتى السبعينات . ان الامية ، والتخلف الزراعي ، ووسائل الاتصال غير الفعالة ، والنقص في الجهـد الماهر ، وضعف القطاع الصناعي ، وعدم ملاءمة جهاز الدولـة ، جميعها مشاكل **داخلية** الى حد ما تكونت بسبب عدم تطور ايران في الماضي ، لقد عززت الشركات المتعددة الجنسية ، بطريق غير مباشر ، تخلف ايران .

ان العقبات الداخلية التي تعترض طريق النمو هي في حـد ذاتها جزءا من نتاج تاريخ ايران الحديث . فقد قضى ، في ثلاث

---

(٢٤) مرجع سابق : ص ٤٢ .

مناسبات ، الهجوم العسكري من الخارج على محاولات القوى السياسية في ايران البدء بتنفيذ خطة مستقلة للتنمية الوطنية ، وذلك في أعوام ١٩٠٨ بعد الثورة الدستورية و ١٩٤١ و ١٩٥٣ . لقد هاجمت الدول الرأسمالية ايران في عامي ١٩٠٨ و ١٩٥٣ وقد أدى ذلك الى تعطيل عملية التنمية الداخلية ، الا أن نفوذ الدول الرأسمالية المتقدمة على ايران أكثر اهمية ، علما بأن احدث العراقيل التي تعترض عملية تطوير الاقتصاد الايراني واقامة نظام طبيعي لفترة ما بعد النفط لا تشمل فقط استغلال الدول الرأسمالية المتقدمة لايران وضعف المجتمع الايراني التاريخي ، بل تدخل الدولة ذاتها في عداد هذه العراقيل، وهو أمر يحظى باجماع المراقبين الغربيين دون استثناء . فيما لو لم تستفد ايران من ثروتها الناضبة ، وفيما لو لم يتطور الاقتصاد الايراني قبل أن يجف النفط ، فان هذا يعني أن النظام يسيء انفاق الاموال التي يحصل عليها رغم الاعلان المستمر عن « الخطط » ورغم الدعاية المستمرة التي يطلقها النظام . ويكمن سبب سوء الانفاق في طبيعة النظام السياسية ، أي التوسع في الانفاق على الاسلحة وعلى قطاع الخدمات وفقدان المقدرة على التطبيق المبكر للاجراءات الاقتصادية الكفيلة بوضع حد للاستيراد والاستهلاك وتهريب الاموال الى خارج ايران .

ان الذي يملي على النظام اتباع مثل هذه السياسة ، هو طبيعته الطبقية والحدود السياسية التي يمكنه أن يتحرك في ظلها . الا أن هذا في حد ذاته لا يمثل عنصرا داخليا بالكامل ، لان **الدولة الايرانية من صنع الامبريالية الاميركية الى حد ما** في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وهي نتاج تدخلات الامبريالية في عام ١٩٥٣ التي عززت من وضع هذه الدولة في السنوات التالية . قد تنشب خلافات في ما بين ايران والدول الرأسمالية الرئيسية ، وخاصة بشأن أسعار واردات ايران وصادراتها من النفط ، الا أنها في الوقت ذاته **ترتبط بالنظام الرأسمالي العالمي** حيث استفادت في الماضي من دعم الدول الرأسمالية الرئيسية المباشر عسكريا وسياسيا . وتكمن المفارقة

في السياسة التي تتبعها هذه الدول حيث انها في الوقت الـذي تبدي فيه رغبتها في تشجيع النمو الاقتصادي في بلدان العـالم الثالث ، فانها تبذل الجهود لاغراض سياسية وعسكرية للمحافظة على أنظمة لا تلائم هذه المهمة الاقتصادية حتى ولـو كانت هـذه الانظمة تحاول تطبيق سياسة تصنيعية .

الفصل السابع

الطبقة العاملة

يشكل انتقال السكان من النشاطات الزراعية الى النشاطات غير الزراعية احد المكونات الرئيسية لكل تنمية اقتصادية معاصرة تقريبا ، وايران ليست استثناء في هذا الصدد . اذ كان عدد العاملين في الزراعة يقدر في بداية هذا القرن بـ ٩٠٪ من قوة العمل ، وفي وقت متأخر يعود الى عام ١٩٤٦ كان ٧٥٪ من العاملين لا يزالوا في هذا القطاع . لكن هذه النسبة المئوية هبطت بسرعة متزايدة منذ ذلك الحين : فما أن حل عام ١٩٦٦ حتى كان أقل من نصف السكان الناشطين اقتصاديا يعملون في الزراعة (٤٧٪) ، وفي أواخر السبعينات هبط الرقم الى ما يقارب الـ ٣٣٪ (١) . فمن بين قوة العمل الكلية البالغة ١٠٫٦ مليون في عام ١٩٧٧ ، كان ما يقدر بين ٦٫٨ مليون يعملون خارج القطاع الزراعي ، ومن هؤلاء ٢٫٥ مليون أو ما يقرب من ربع المجموع كانوا

(١) Bharier, op. cit., chapter 2, Human Resources ; International labour office, Employment and Income plicies for Iran, Geneva 1973, chapter 2, 'Employment Situation.

يعملون في نشاط صناعي من نوع أو آخر (٢) .

ولما كان انتشار العلاقات الرأسمالية قد صاحب هذا التحول في التوزيع القطاعي بدت غالبية السكان الناشطين اقتصاديا تعمل اليوم بشكل أو بآخر ككسبة أجور ، فخلقت بالتالي قوة اجتماعية جديدة هامة . ومع ذلك ، ورغم تنامي قوتها العدديــة ، منعت الطبقة العاملة منذ انقلاب ١٩٥٣ من لعب أي دور سياسي مستقل أو العثور لنفسها عن تعبير مستقل . وهذا وضع من غير المحتمل أن يستمر على المدى الطويل وهناك الان بالفعل اشارات الى أن الطبقة العاملة الايرانية ، التي نما حجمها بالمقارنة مع جيل مضى نموا واسعا ، قد بدأت بالفعل تلعب دورا وان يكن ضمن حدود ضيقة . اما الحرص الذي أبداه النظام على تهدئة الطبقة العاملة في الوقت الذي يقمع فيه النشاطات السياسية المستقلة فيشهد على وعي النظام لكون الطبقة العاملة قوة في الحياة الايرانيــة ، في حين أن تزايد عدد الاضرابات في الصناعة الايرانية بعد عــام ١٩٧٣ يشير الى احتمــال زيادة مقاومــة العمــال للمستخدمين وللدولة . وسيحاول التحليل اللاحق تحديد الملامــح الاساسية للطبقة العاملة الايرانية اليــوم ، ثم وصف دورهــا السياسي في مرحلتي النشاط السياسي العلني السابقتين ، وكذلك في فتــرة ما بعد عام ١٩٧٣ .

سأعمد في هذا الفصل الى تحليل ثلاثة أنواع من كسبــة الاجور غير الزراعية ــ العاملين في النفط ، وفي الصناعة ، وفي البناء . ولكن في الوقت الذي سنطرح فيه جانبا المشكلة النظرية، مشكلة الحدود ، أي مشكلة من هو العضو في الطبقة العاملة ، يجدر بنا ملاحظة عدم وضــوح التضاريس الاجتماعية وبالتــالي السياسية للطبقة العاملة في كافة المجتمعات الرأسمالية ، وخاصة

---

(٢) للاطلاع على مناقشة عامة ترتبط بالوضع في ايران ، انظر :

David Turnham, The Employment problem in less Developed Countries, OECD, Paris, 1974.

الحواف المهلهلة للطبقة العاملة في الاقطار الرأسمالية النامية (٣) ، في ايران وفي ما عداها بسبب تنوع أشكال التوظيف . اذ لا يعمل في المصانع الحديثة سوى أقلية صغيرة من العمال الايرانيين ، ومع ذلك فان غالبية السكان الناشطين اقتصاديا هم من كسبة الاجور الزراعية وغير الزراعية . لا يطرح هذا فقط أسئلة تحليلية تتعلق بما اذا كان كل كسبة الاجور هؤلاء أعضاء في الطبقة العاملة، بل يطرح أيضا مسائلَ سياسية تتعلق بالكيفية التي سيعمل بها هذا الجسم المتغاير سياسيا في المستقبل ، وما اذا كان سيستطيع العمل في المستقبل ضمن اطار سياسي موحد .

وتنشأ عند تحليل الطبقة العاملة الايرانية مشكلة أخرى منبثقة عن هذه الاولى : مشكلة تعريف الاقسام ضمن الطبقة العاملة من النوع الافقي (بين العمال في قطاعات الصناعات المختلفة) وأيضا من نوع عمودي (بين العمال المهرة وغير المهرة ، بين الرجال وبين النساء ، بين العمال الذين يتلقون اجرا عاليا وأولئك الذين لا يتلقون مثل هذا الاجر) . وبالاضافة الى هذه الاختلافات الناجمة عن تنوع بنية الصناعة ذاتها ، هناك أيضا اختلافات تصدرها الىالطبقة العاملة الاختلافات الموجودة سابقا في المجتمع: وتتضمن هذه الاختلافاتالاقليمية واللغوية والاثنية التي يمكنلها أن تستمر جميعا فيالعمل ضمنالنطاق المديني. ولا يعني وجود مثل هذه الاختلافات انه ليس هناك طبقة عاملة يمكن تحديدها ، حيث يتم تحديد مثلَ هذه الطبقة بعلاقتها برأس المال. فطبقة كهذه توجد بالفعل ولكن الانقسامات داخلها الناجمة عن البنى الصناعية وأيضا البنى ما قبل الرأسمالية تجعل من المضلل

---

(٣) استكشف نيكوس بولنتزاس في كتابه « الطبقات في الرأسمالية المعاصرة » مضامين هذه المشكلة بالنسبة لتحليل الاقطار الرأسمالية المتقدمة والاستراتيجية الاشتراكية فيها : وتأكيده على الحاجة الى تحالفات طبقية لا تتضمن في الوقت ذاته تشويشا للتمايزات ما بين البروليتاريا وحلفائها ينطبق بقدر مساو على الاقطار الرأسمالية النامية . ومن جهة اخرى فان الموضوعة التي ترتبط باسم فانون والقائلة بأن الطبقة العاملة الصناعية في العالم الثالث ليست ثورية ، موضوعة لا أساس لها .

التحدث عن الطبقة العاملة وكأنها جسم موحد متناسق ان من وجهة اقتصادية أو من حيث الوعي السياسي المحتمل (أنظر الفصل الاول والجدول رقم ٢) (*) . ولا شك أنه ينبغي على أولئك الذين يعنيهم بناء حركة عمالية موحدة وقوية في ايران أن يأخذوا بالاعتبار هذه الانقسامات ، تماما كما يتوجب عليهم أن يعوا المصالح الموضوعية المختلفة لاولئك الذين يعيشون على حواف الطبقة العاملة في مجتمع رأسمالي نام كالمجتمع الايراني .

نمو الطبقة العاملة

ان توسع الطبقة العاملة ناجم ، أولا وقبل كل شيء ، عن طابع التنمية الاقتصادية وعن سرعتها. ويمكن للاعتبارات السياسية أن تلعب دورا الى هذا الحد أو ذاك ، من حيث أن الحكومات عندما تواجه طبقة عاملة صلبة وحازمة يمكن أن تشجع الصناعات كثيفة الرأس مال أكثر مما كانت ستفعل في غياب مثل هذا العامل في محاولة منها للابقاء على القوة العددية للبروليتاريا ضمن حدود ضيقة . غير أن اعتبارات مثل هذه لا يمكن لها أن تلعب سوى دور مساعد ضمن النمط العام للتنمية الراسمالية : ان نمو القوة العاملة وتوزيعها القطاعي يعكس النمط الكلي للتوسع الاقتصادي الوطني والدولي الذي تلعب ضمنه المواقف السياسية من الطبقة العاملة دورا ثانويا .

لقد وصفنا في فصول سابقة نمط النمو الاقتصادي في ايران . كان النفط هو النشاط الاقتصادي الوحيد قبل الحرب العالمية الثانية ولم يبدأ التصنيع على نطاق هام الا في الخمسينات. ومنذ ذلك الحين وبينما ظلت العمالة في النفط على حالها (ولم تكن هذه العمالة في يوم ما ضخمة) ، ازدادت العمالة في الصناعة

(*) يضيف الوضع الاثني المفتت في ايران بعدا جديدا الى مسالة الانقسامات الداخلية لدى البروليتاريا . وأحد الامثلة الكلاسيكية على ذلك هو ما وقع في حقول النفط في الفترة ١٩٤٥–١٩٤٦ عندما حاولت شركة النفط الانكلو - ايرانية تعبئة المستخدمين العرب ضد العمال الآخرين .

وفي البناء زيادة هامة . فبينما لم تتخط العمالة في النفط أكثر من ١٪ من مجموع السكان الناشطين اقتصاديا ، تضاعفت العمالة في هذين القطاعين الاخرين ثلاث مرات خلال عشرين سنة منـذ عام ١٩٥٦ . وبما أن مجموع الطبقة العاملة لم ينم الا بمقـدار الثلثين ، فقد ازداد الوزن النسبي لهذين القطاعين ضمن الطبقة العاملة (*).

يبرز التحليل خاصتين لهذه الصورة : أولهما التفاوت الهائل والمتعاظم بين مساهمة النفط في الاقتصاد بشكل عام وبين تاثيره على القوة العاملة ، ثانيا انعدام التوازن داخل القطاع الصناعي بين اولئك العاملين في مصانع حديثة وبين العاملين في وحدات حرفية صغيرة . ولكن مع أخذ هاتين الخاصتين بالاعتبار تجدر أيضـا ملاحظة أن ايران تتميز بارتفاع النسبة المئوية للعاملين في الصناعة في العالم الثالث . غير أن هذه القوى متمركزة في مراكز صناعية محددة . اننا لا نملك معلومات حول التوزيع الجغرافي للعاملين في الصناعة التصنيعية ولغيرهم من العاملين في النشاطات غير الزراعية الاخـرى ، ولكننا نملك أرقامـا حول تركز الوحـدات الصناعية : في عام ١٩٧٣–١٩٧٤ تركز ٤٨٫٧٪ من هذه الوحدات في منطقة طهران ، أي ما يقرب من النصف . أما المراكز الرئيسية الاخرى فكانت أصفهان (٨٫٧٪) ، وتبريز وما حولها (٦٫٩٪) وخوزستان منطقة انتاج النفط (٦٫٦٪) . وبما أن عدد الموظفين المصنع الواحد أكبر في طهران ، يمكن القول بثقة شبه تـامة أن غالبية القوى العاملة الصناعية توجد هناك . وسنقوم في ما يلي ببحث الحقول الرئيسية الثلاثة للنشاطـات الانتاجيـة وهي النفط والصناعة والبناء .

(*) الارقام المقدمة هنا تمثل العدد الاجمالي للعاملين في مجمل فروع هذا النشاط الاقتصادي : وبالتالي لن تكون هؤلاء جميعا من العمال . لا تتوفر لدينا المعلومات الكافية كي نفصل بين كسبة الاجور وذوي الرواتب والعاملين لحسابهم، الا أنه من الواضح أن الاغلبية ستقع في الفئة الاولى ، أي كسبة الاجور .

الجدول رقم ١٥

القوة العاملة الايرانية ١٩٥٦–١٩٧٧

توزع العمالة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية واجمالي القوة العاملة (بالآلاف)

القطاع	الاجمالي السنوي ١٩٥٦	١٩٦٦	١٩٧٢	١٩٧٧	الزيادات ١٩٧٢–١٩٧٧
الزراعة	٣٣٢٦	٢٧٧٤	٣٨٠٠	٣٨٠٠	صفر
النفط	٢٥	٢٦	٤٠	٥٥	١٥
المناجم والتصنيع (بما فيذلك الحرف)	٨١٦	١٣٢٤	١٨٢٠	٢٥٠٠	٦٨٠
البناء	٣٣٦	٥٢٠	٧١٠	٩٨٠	٢٧٠
المنافع	١٢	٥٣	٦٠	٦٥	٥
التجارة	٣٣٥	٥١٧	٦٥٠	٧٢٥	٧٥
النقل والمواصلات	٢٠٨	٢٢٤	٢٢٥	٢٨٠	٢٥
الخدمات الرسمية	٢٤٨	٤٧٤	٦٤٠	٧٨٠	١٤٠
المصارف والخدمات الاخرى	٥٨٢	٦٥٠	٩٠٠	١٠٤٠	١٤٠
اجمالي المستخدمين موسميا أو كليا	٥٩٠٨	٧٥٥٨	٨٨٧٥	١٠٢٢٥	١٣٥٠
العاطلون	١٥٨	٢٨٤	٣٢٠	٣٧٥	٥٥
اجمالي القوة العاملة	٦٠٦٦	٧٨٤٢	٩١٩٥	١٠٦٠٠	١٤٠٥

المصدر : Employment and Income Policies for Iran, ILO, 1973, p. 31.

١ ـ النفط

خلق انتاج النفط أول قطاع هام من قطاعات البروليتاريا الايرانية ، في البداية من العمال الايرانيين المهاجرين في حقول النفط ومدنه في القفقاس في جنوب روسيا ، ثم في حقول النفط في جنوب ايران حيث بدأ التنقيب في عام ١٩٠١ والانتاج في العام ١٩٠٨ ؛ وفي الفترة الممتدة ما بين أوائل العقد العاشر من القرن التاسع عشر وبين عام ١٩١٧ عندما توقف العمال الايرانيون المهاجرون عن الذهاب الى روسيا ، ذهب عدة مئات الاف من العمال الايرانيين من مقاطعة ايران الشمالية للعمل في حقول القوقاز وفي النشاطات الاخرى التي نمت حول ذلك الازدهار النفطي المبكر . وفي عام ١٩٠٥ وحده قدر عدد الايرانيين الذين اجتازوا الحدود للبحث عن العمل بحدود ٣٠٠،٠٠٠ شخص ، وربما كان عدد كبير من هؤلاء من العمال المهاجرين الموسميين ، وعدد صغير منهم ممن كانوا يعملون في حقول النفط ذاتها . ونحن نعلم أنه كان هناك في عام ١٩١٥ حوالي ١٣٥٠٠ ايراني في القوى العاملة في النفط في أذربيجان السوفياتية ، ومع أن هذا العدد لم يكن يمثل الا جزءا بسيطا من الايرانيين العاملين في الاتحاد السوفياتي ، الا أنه كان يشكل ٢٩٪ من القوى العاملة النفطية (٤) .

وفي النمو المنفصل تماما لحقول النفط في خوزستان نمت العمالة أيضا بسرعة حتى بلغ عدد الايرانيين العاملين فيها عام ١٩٢٠ ما مقداره عشرين ألف شخص وارتفع هذا العدد ليصل الى ٥٥ ألف عام ١٩٥١ بالاضافة الى ١٥٠٠٠ كانوا يعملون لدى مستخدمين يتلقون مقاولات من شركة النفط . وكانت خوزستان حتى ذلك الحين احدى أقل مناطق ايران تمدينا ، ولكن نتيجة للنفط ظهر الى الوجود ما لا يقل عن ثماني مدن منفصلة : كانت عبدان حيث موقع مصفاة النفط أكبرها . فقد نمت من قرية صيد

(٤) Charles Issawi. The Economic History of Iran 1800-1914, London, 1971, pp. 48-9.

صغيرة يقطنها بضعة مئات في العام ١٩٠٠ الى مدينة بلغ عدد سكانها ١٧٠٠٠٠ في أواخر الاربعينات حيث كان السكان جميعهم تقريبا يعتمدون مباشرة أو غير مباشرة على شركة النفط في عمالتهم (٥) . وأصبحت المدينة تعرف في الشعر الشعبي الايراني بأنها « لندن الثانية » (عبادان ، لانداني دوفوم) .

انقسمت القوة العاملة في صناعة النفط الى ثلاثة أقسام . فكانت الغالبية من العمال المهرة وغير المهرة الذين جندوا محليا من قبائل خوزستان العربية ومن البدو البختياريين الذين كانوا يقطنون الجبال المحيطة ، او في حالة العمال المهرة من أصفهان وطهران . وفي نهاية عام ١٩٤٩ قدر أن ٣٣٠٠٠ من ٣٨٠٠٠ موظف في عبدان كانوا كسبة أجور من هذا النوع ؛ بينما كان ١٥٠٠٠ من ١٧٠٠٠ يعملون في حقول النفط ذاتها ينتمون الى هذه الفئة . كان هؤلاء العمال يشتغلون في البناء والصيانة والنقل والتحميل والعمل على الانابيب . ومن المهم ملاحظة انه رغم ان الطابع كثيف الرأسمال لهذه الصناعة كانت نسبة كبيرة من العمال غير ماهرة؛ ويعود تفسير ذلك جزئيا الى ان عمليات الانتاج والتكرير كانت أوتوماتيكية حتى في الحين الى درجة لم يكن معها هناك حاجة الا الى عدد قليل من العمال المهرة . وفي الوسط كانت هناك شريحة من العمال التقنيين والكتبة : في البداية استقدم كثيرون من هؤلاء من الهند ولكن عندما تزايدت الاحتجاجات الوطنية الايرانية بدأت الشركة في تدريب عدد أكبر من العمال المحليين وتجنيد ايرانيين لهذه الوظائف (٦) . وفي القمة كان هناك شريحة من

---

(٥) Iranpour Djazani, Wirtschaft und Berolkerung in khuzistan und ihr wandel unter dem Einfluss des Erdols, Tubingen 1963, pp. 94ff.

(٦) راجع تقديم سياسات شركة النفط والحياة الداخلية فيها في L.P. Elwell-Sutton, Persian Oil: a study in power politics, op. cit. حيث يناقش الفصل الثامن ظروف العمل الذي يشتمل على نقد تقرير منظمة العمل الدولية المتسامح . Labour Conditions in the Oil Industry in Iran, Geneva, 1950.

الموظفين الاداريين وموظفي الهندسة : كان هـؤلاء في الغالـب موظفين بريطانيين . ولكن ما ان حل عام ١٩٤٩ حتى كانت غالبية هؤلاء من الايرانيين حتى وان كانت السلطة الفعلية لا تزال فـي أيدي البريطانيين ؛ وبعد تأميم النفط هبط عدد الموظفين الاجانب في صناعة النفط هبوطا كبيرا . ففي حين أن عـدد الموظفيـن المستوردين من الخارج قدر في العشرينات بسبعة الاف مقابـل ٢٠٠٠٠ ايراني ، كان لا يزال هناك في عام ١٩٤٩ نحو ٢٤٤٠ موظف أجنبي بالاضافة الى ٩٨٩ حرفي ، ولكن ما أن حل عام ١٩٥٦ حتى هبط عدد الموظفين الاجانب الى ٤٨٠ فقط .

استمر العدد المطلق للعاملين في صناعة النفط بالهبوط منذ الخمسينات . وبدأ الكونسورتيوم ذاته يخفض من عدد العمـال عام ١٩٥٧ . ولكن رغم الاعتقاد القائل بأنه كانت هناك زيادة طفيفة بلغت ١٥ ٪ في الفترة ١٩٧٢–١٩٧٧ الا أن التغييرات الحقيقية لم تحدث في مجال العدد الفعلي للعاملين قدر ما حدثت في مجـال زيادة انتاجية القوى العاملة .

فبينما تذبذبت القوى العاملـة النفطيـة مـا بين ٤٠٠٠٠ و ٤٥٠٠٠ تضـاعف انتاج الصناعة وضاعفت أكثر من ذلك عائداتها . ولذا فقد زادت القيمة المضافة للعامل الواحد زيادة هائلة فـي العقدين ونصف العقد اللذين أعقبا التأميم . ففي الفترة ما بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٦ هبط عـدد العاملين اللازمين لانتـاج ١١١ برميلا من ٨٫٥ الى ٣٫٥ . وفي عام ١٩٧٥ كان انتـاج العامـل الواحد أعلى بعشرين مرة عما كان عليه في الخمسينات .

جدول رقم (١٦)

التوظيف والانتاجية في صناعة النفط الايرانية

العام	الموظفون ايرانيون	اجانب	العمال اليديون	المقاولون(١)	المجموع	الانتاج بآلاف الامتار المكعبة	الانتاجية بآلاف الامتار المكعبة /موظف
١٩٥٨	٨١٣٩	٦٩٣	٤٨٤٧٧	٤٧٢٤	٦٢٠٣٣	٤٧٧٦٧	٠ر٧٧
١٩٦١	١٠١٨٨	٨٤٧	٣٩٦٣٨	١٦١٩	٥٢٢٩٢	٦٨٥٨١	١ر٣٠
١٩٦٤	٩٨٨٨	٤٧٤	٣١٥٦٤	٧٢٧	٤٢٦٥٣	٩٨٣٤٣	٢ر٣٠
١٩٦٧	١١٦٥٩ (٢)	—	٢٩٤٢٦	١٣٨٥	٤٢٤٧٠	١٥٠٦٨١	٣ر٥٠
١٩٧٠	١٢٥٤٧ (٢)	—	٢٦٩٥٢	١٩١٧	٤١٤١٦	٢٢٢١٨٠	٥ر٤٠
١٩٧٢	١٢٨٣١	٤٩٧	٢٤٩٣١	٢٧٦٦	٤١٨١٢	٢٩٤١٠٠	٧ر٠٣

(١) باستثناء الموظفين والمقاولين الاجانب . (٢) بما في ذلك الموظفين الاجانب .

المصادر : الارقام المتعلقة بالتوظيف حتى العام ١٩٦٧ ماخوذة من :
M. Nezam-Mafi, Role of Oil in the Iranian Economy', booklet publised by NIOC public Relations office, 1967

اما بالنسبة للمعلومات الاخرى فهي ماخوذة من : NIOC's Statistical and Information office of the Affiliated Companies, As published in Fereidun Fesharaki, the Development of the Iranian Oil Industry, London, 1976, p. 145.

ورغم أن النفط سيطر على الاقتصاد الايراني الا انه كان من حيث العمالة عاملا قليل الاهمية على الدوام . ولا يعـود هـذا فحسب الى الطابع الحصري للنفط ، اذ أن النفط يختلف عـن غيره من المنتجات الاولية ذات الطابع الحصري أيضا والتي يمكن مقارنتها بالنفط في مجالات أخرى . فالنشاطات الزراعية مثل زراعة الشاي أو القطن تستخدم عددا كبيرا من الناس مهما كانت أجورهم منخفضة ومهما كان استخدامهم موسميا . كذلك فان اشكال التصريف الاخرى تستخدم قوى عاملة ضخمة : في منتصف السبعينات كانت المناجم في جنوب أفريقيا تستخدم أكثر مـن ٦٠٠٠٠٠ عامل أفريقي ، ٤٠٠٠٠٠ منهم في مناجم الذهب . كذلك تملك التشيلي وبوليفيا قوى عاملة ضخمة في قطاع تصدير المواد الاولية الذي يسيطر عليه التصريف . أما النفط فان احدى ميزاته كمنتج أولي هي أنه لا يخلق عـددا كبيرا من الوظائف لا مباشرة ولا بصورة غير مباشرة . فهو لا يستخدم سوى عدد قليل من الناس في عمليات انتاج النفط المباشرة ــ التنقيب والانتـاج والتكرير والتحميل . وفوق ذلك فانه في الاقطار المتخلفة لا يقيم سوى عدد قليل من الارتباطات بالاقتصاد المحلي ، ذلك أنه يستورد التكنولوجيا والسلع الرأسمالية من الخارج : ولذا فانه يفشل في خلق وظائف في قطاعات الاقتصاد الاخرى . ومن العدد القليل الذي تدربه صناعة النفط يستحوذ البعض على مهارات ، ولكن في بلد مثل ايران لا تستطيع صناعة النفط أن تتقدم بمساهمة رئيسية في تدريب القوى العاملة الصناعية الماهرة التي تحتاجها البلاد . وليس ضيق أثر العمالة والتدريب اللذين يخلقهما النفط عائدا بصورة أساسية الى سياسات شركات النفط : انـه ناجم عـن طبيعة النفط ذاتها ، وهذا هو السبب في أن الاختلال الموجود في ايران موجود أيضا في غيرها من الاقطار المنتجة للنفط . فهـو يتجلى بوضوح في الاقطار المنتجة الاخرى مثل فنزويلا والجزائر : ففي الاولى كان النفط في عام ١٩٧٥ مسؤولا عـن ٩٣٪ مـن التبادل بالعملات الاجنبية في الوقت الذي لم يكن فيه مسؤولا سوى عن ١ر٦ ٪ من العمالة (٥٠٠٠) ، وفي الثانية لم يكن يعمل

في النفط سوى ١٦٦٠٠ شخص من قوة عاملة كلية يبلغ تعدادها ٥ر٢ مليون . وحتى في الدول الاقل سكانا لا يستخدم النفط سوى نسبة مئوية ضئيلة من القوة العاملة : ٢٠٠٠٠ فقط من بين ٥ر١ مليون في السعودية ، و ٧٠٠٠ فقط من بين ٥٥٠٠٠٠ في ليبيا . واذا كان النفط يخلق عمالة ويؤثر تأثيرا هاما على تشكيل الطبقة العاملة فانه يفعل ذلك بطريقة غير مباشرة ، أو عبر الوظائف التي تخلقها الدولة في انفاقها للعائدات التي تتلقاها (*) .

٢ ـ التصنيع

يبين الجدول رقم ١٦ كيف أن العمالة في قطاع التصنيع ارتفعت عدة مرات في العقدين الماضيين . وتتوقع تقديرات منظمة العمل الدولية التي بني عليها هذا الجدول أن تكون العمالة في قطاع التصنيع قد ارتفعت خلال فترة ١٩٧٢ـ١٩٧٧ وحدها بمقدار ٦٨٠٠٠٠ ، ٥٨٠٠٠٠ منها كعمالة في المؤسسات الصناعية والـ ١٠٠٠٠٠ المتبقية في الاستخدام الذاتي في المناطق المدينية والريفية معا . وفي الفترة التي أعقبت ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣ تنبأت التوقعات الرسمية بعدد أكبر مع نهاية الخطة الخامسة (٧٧ر٣ مليون) ، ولكن وبالنظر الى الهبوط الذي أعقب ذلك مباشرة من غير المحتمل أن يصح هذا التقدير المبالغ بالتفاؤل . غير أن الارقام الرسمية للعمالة في الصناعة تبين زيادة مضطردة في العمالة على امتداد السبعينات تتوافق في خطوطها العريضة مع توقعات منظمة العمل الدولية :

(*) اجريت مناقشة موسعة لهذه المشكلة في

'Labour Migration and the Formation of the Working class in the Oil producing states of the Middle East', Published in MERIP Report no. 59, August 1977.

جدول رقم (١٧)

مؤشرات الاجور والاستخدام في صناعات مختارة
(١٩٦٩–١٩٧٠/١٩٧٤–١٩٧٥)
(١٩٦٩–١٩٧٠ = ١٠٠)

	الاجور ١٩٧٤–١٩٧٥	الاستخدام ١٩٧٤–١٩٧٥
اجمالي الصناعات المختارة	٢٩٢ر٢	١٤٠ر٤
والتي منها التبغ	٢٢١ر٨	١١١ر٥
الغزل والنسيج	٢٧٤ر٣	١٢١ر٤
الجلود	٢١٩ر٤	٩٨ر٠
الاحذية المصنوعة بالالات	٢٩٧ر٤	١٦٨ر٥
البتروكيماويات	٤٠٢ر٨	٢٤٢ر٣
الصناعات الصيدلية	٢٨٢ر١	١٧٣ر٢
الاسمنت	٢٨٣ر٦	١٤٨ر٠
المعادن الاساسية	٣٤٩ر٨	١٩٥ر٨
الادوات المنزلية (كهربائية وغيرها)	٢٧٢ر٩	١٣٦ر٨
أجهزة الراديو والتلفزيون والهاتف	٣٧٧ر١	٢٢٦ر٨
الادوات الكهربائية	٣٥٢ر٩	٢١٧ر٠
العربات	٣٦٨ر٨	١٧٠ر١
الالواح الزجاجية	٥٦٢ر٥	٣٢٥ر٩

المصدر : التقرير السنوي للبنك المركزي ، ١٩٧٥–١٩٧٦ ، ص ٨٤–٨٥.

في أي حال هذه الصورة العامة مضللة من حيث أنها لا تكشف عن الاختلافات الهائلة ضمن القوة العاملة الصناعية . ففي المقام الاول يبلغ عدد المستخدمين ذاتيا ما بين ١٠ــ٢٠٪ : وهؤلاء ليسوا كسبة أجور أو عمال بالمعنى الدقيق لهذه المصطلحات . وثانيا ، وكما بين نقاشنا السابق للصناعة ، غالبية الوحدات الصناعيــة صغيرة الحجم تستخدم أقل من ١٠ أشخاص : في عام ١٩٧٢ كان ٢١٩٠٠٠ من هذه المؤسسات البالغ عددها ٢٢٥٠٠٠ من هذا النوع . لقد صحب توسع الصناعة واسعة النطاق تعدد المشاريع الصغيرة ، وبالتالي لم يتغير توزيع القــوى العاملــة بين هــذين القطاعين الا قليلا . وتشير أرقام عام ١٩٦٨ الى أن الوحدات التي تستخدم أكثر من ٥٠ عاملا كانت مسؤولة عن ١١٪ من العمالة ، بينما كانت الوحدات التي تستخدم ما بين ١٠ و ٥٠ عاملا مسؤولة عن ٦٪ أخرى . ومن هنا كان ٨٣٪ من العمال يعملون في وحدات تستخدم أقل من ١٠ أشخاص . وتشير تقديرات عام ١٩٧٧ الى أن ١٫٧٨ مليون من بين عدد العاملين البالغ ٢٫٥ مليون ، أي ٧٢٪ سيظلون يعملون في وحدات تستخدم أقل من ١٠ أشخاص . وفي الواقع ، وبالنظر الى النمو الكلي للقوى العاملة التصنيعية في هذه الفترة يمكن القول أن الاعداد المطلقة في الوحدات الاصغــر سيرتفع ويستمر في الارتفاع . وعلى هذا فان القــوى العــاملة التصنيعية « المركزية » في ايران ، أي أولئك العاملين في وحدات صناعية تستخدم أكثر من ١٠ أشخاص ، يبلغ حوالي ٧٠٠٠٠٠ أو نحو ٧٪ من عدد السكان الناشطين اقتصاديا . أما عدد أولئك العاملين في مشاريع كبيرة فعلا فلا بد أن يكون أصغر (٧) .

على هذا ، هناك نوعان من القوى العاملة التصنيعية فــي ايران ، بل ربما كانت الهوة بين هذين النوعين تتزايد وتتسع من

(٧) ILO, Employment and Income policies for Iran, op. cit., and William Bartsch, 'The Industrial labour Force of Iran : Problems of Recuitment, Training and productivity, 'Middle East Journal, Winter 1971.

واح عدة نتيجة لنوع استراتيجية التنمية الاقتصادية التي تقتضيها الحكومة ونتيجة للسياسات التربوية المهملة التي يتميز بها النظام البهلوي . ان غالبية سكان ايران لا تزال أمية ، فقد كان التقدير الرسمي لعدد الاميين عام ١٩٧٦ يبلغ ٦٢٪ في حين ان العدد الحقيقي أكبر بالتأكيد . وربما كان هناك علاقة قوية بين معرفة القراءة والكتابة وبين عضوية القطاع الاعلى من القوى العاملة . ثانيا ، كان مستوى التدريب الصناعي ولا يزال منخفضا جدا . فقد اكتشف في أوائل السبعينات أن ١–٢٪ فقط من العمال المهرة تلقوا أي تدريب عدا التدريب من خلال العمل . ورغم برنامج التدريب السريع الا أن عرض العمال المهرة لا يزال يتخلف كثيرا عن الطلب عليهم (٨) . ثالثا ، هناك كما سنرى تفاوتات كبيرة متعاظمة في الاجور ما بين قطاعات التصنيع المختلفة ، اذ يتلقى أولئك العاملين في القطاعات « المتقدمة » المتعلقة بصناعة سلع البناء والسيارات والنفط أجورا أعلى بمقدار الضعف أو يزيد من الاجور التي يتلقاها أولئك العاملون في القطاعات « التقليدية » مثل النسيج وصناعة الاحذية . وسيتضح لنا أن برامج الحكومة للمشاركة في الارباح ولاسهم العمال تستهدف بالتحديد هذه الشريحة الاعلى من الطبقة العاملة التصنيعية . من هنا فان أقلية من كسبة الاجور العاملين في قطاع التصنيع تستفيد من سياسة الحكومة التنموية بينما يدفع سوق العمل بالغالبية الى القطاع الاقل تطورا والاقل ميزات .

---

(٨) تامل الحكومة في أن تخرج ٢٠٠٠٠٠ فني جديد و ٦٠٠٠٠٠ عامل ماهر وشبه ماهر في نهاية الخطة الخامسة ، أي في عام ١٩٧٧ . ان هذا هدف غير ممكن التحقيق ، الا أن هناك خلاف كبير بين خبراء العمل بشأن مدى حاجة ايران للقوة العاملة ويقدم Bartsch (مرجع سابق) وجهة نظر « متشائمة » يتناولها walter Elkan بالتفنيد في :

'Employment, Education, Training and skilled labour in Iran', Middle East Journal, Spring 1977.

٣ ــ البناء

البناء هو الحقل الاقل حظا من العمالة اليدوية : في أقطار أوروبا الغربية الرأسمالية المتقدمة يتركز المهاجرون في هذا القطاع (مثل الايرلنديين في انكلترا والجزائريين في فرنسا) ، وكثيرا ما تكون العمالة ذات طبيعة عرضية وموسمية . ولذا فان الطبقة العاملة في هذا القطاع كثيرا ما تكون من نوع أقل ثباتا ، اقتصاديا وسياسيا ، مما أقل في القطاع الصناعي ، وفي حالات الهجرة كثير ما تحتفظ بعلاقات قوية مع القرى التي يأتي العمال منها . والعمل في البناء هو في العادة أول عمل يحصل عليه الفلاح عند نزوله الى المدينة . كذلك فان البناء بحد ذاته أحد أكثر قطاعات الاقتصاد تقلبا : فهو في دول النفط القطاع الذي ازدهر بسرعة كبيرة نتيجة للتغيرات التي أعقبت عام ١٩٧٣ ، ويعود ذلك في آن معا الى أن البناء (المصانع ووسائل الاتصالات والسكن) شرط مسبق لتوسيع القطاعات الاخرى وكذلك لانه من الاسهل بكثير البدء ببرنامج بناء من تطوير الصناعة أو الزراعة . وفي الدول التي تعاني من نقص في اليد العاملة مثل السعودية وليبيا أتي بمئات الالاف من البلدان الفلاحية المجاورة للعمل في البناء : في عام ١٩٧٦ قدر عدد اليمنيين الذين يعملون في قطاع البناء في السعودية بـ ٢ر١ مليون عامل ، في حين أن عدد العاملين في القطاع نفسه في الجماهيرية الليبية قدر بـ ٠٠٠ر٢٠٠ من المصريين و ٠٠٠ر٤٠ من التونسيين . أما عمال قطاع البناء في ايران فقد استقدموا من الريف الايراني ذاته . وقد ارتفع عدد العاملين في هذا القطاع في ايران من ٣٣٦٠٠٠ في العام ١٩٥٦ الى ٩٠٠٠٠٠ عامل في العام ١٩٧٧ وأصبحوا يمثلون الان ما يقارب ١٠٪ من اجمالي القوة العاملة في البلاد . ومما يذكر أن العمالة في قطاع البناء الايراني قد حققوا ارتفاعا بمعدل ٦ر٧٪ في العام الواحد خلال فترة ١٩٧٢ــ١٩٧٧ ، أي بزيادة تفوق مثيلتها في أي قطاع اخر .

يمكن تحديد شريحة عليا من العمال المهرة في داخل القوة

لعاملة في قطاع البناء الايراني ـ مثل عمال تمديدات المواسير (السنكريين) وعمال الكهرباء والنجارين الذين ارتفعت أجورهم ارتفاعا كبيرا خلال فترة الازدهار في منتصف السبعينات . ويعتقد أن أجور بعض عمال البناء قد ارتفعت بمعدل ٤٨٪ في الفترة ١٩٧٥ـ١٩٧٦ (٩) . ولكن ، في أي حال ، أغلبية عمال هذا القطاع لا ينتمون الى هذه الشريحة ، حيث أن العاملين فيه من العمال غير المهرة ربما كانوا يتعرضون الى درجة كبيرة من الاضطهاد المزدوج مصدره: الاجور المنخفضة والعمل غير المضمون. فحتى العام ١٩٦٩ كان العمال المهرة يحصلون على أجور تزيد بمعدل ١٥ مرة عن أجور العمال غير المهرة في هذا القطاع . ويعيش بعض العمال القادمين من مناطق ايران الفقيرة ـ بلوخستان وسيستان لابشع ظروف العمل . ويعتقد أن معظم العاملين في قطاع البناء في مدينة أصفهان هم من فلاحي القرى المجاورة الذين يقدمون الى العمل في المدينة لعدة أشهر في السنة . ومعدل أجور هؤلاء على مدار السنة بأكملها قد يكون أقل بعشرات المرات من أدنى أجر يتلقاه العامل في القطاع الصناعي ، بالاضافة الى أن ظروف العمل أكثر سوءا ، بسبب طبيعة عمل هؤلاء الموسمية في المدن .

خصائص القوة العاملة

(١) ـ الهجرة

تتمتع معظم بلدان العالم الثالث التي تمر في طور التصنيع بخصائص مماثلة لخصائص سوق العمل في ايران . اذ أن معظم العاملين في الصناعة كما هو متوقع ينحدرون من أصول فلاحية . فقد بين احصاء أجري في العام ١٩٦٣ أن نسبة ٦٨٫٣٪ من عمال مصانع طهران هم من مواليد القرى (١٠) ومما لا شك فيه أن

(٩) Le Monde, 6 October 1976.

(١٠) Bartsch, op. cit., p. 27, n. 48.

معظم أفراد الطبقة العاملة المدينية يتمتعون بخلفية فلاحية ، اذا أخذنا في الاعتبار الاتساع المستمر في اعداد المستخدمين فان من غير المحتمل أن تصبح غالبية الطبقة مكونة من أناس ولدوا في المناطق المدينية قبل الثمانينات . أما ماذا يحدث للفلاحين القادمين الى المدن ، فهذه مسألة تتعرض لكثير من المناقشة والمعاينة ، بالاضافة الى أنه لا يوجد ما يكفي من الادلة في ايران للاسهام في هذه المناقشة . الا أن وجود عدد من خصائص الهجرة الايرانية المحددة يسهل من عملية تحليل الارقام العامة المتاحة .

أولا ، قد يكون أفراد الطبقة العاملة الذين يعملون في قطاع واحد ، وهو صناعة النفط ، من أبناء الجيل الثاني في غالبهم . فالمعروف أنه حتى الخمسينات كان العمال غير المهرة في هذا القطاع من الفلاحين والبدو ، أما العمال المهرة فكانوا يقدمون من المدن أو من مشاريع التدريب المهنية التي كانت تقيمها الشركة . الا أن عدد العاملين في قطاع النفط لم يزدد ، بل ، في الواقع ، لقد شهدت الستينات هجرة واسعة من أبناء عمال النفط من عبدان الى أنحاء أخرى من ايران . ولذلك يمكن للمرء أن يتوقع أن أغلبية العاملين الان في صناعة النفط هم أنفسهم أبناء أفراد الطبقة العاملة التي تشكلت في خوزستان في الثلاثينات والاربعينات .

من ناحية أخرى ، من الخطأ الاعتقاد ان العمالة في قطاع التصنيع عمالة مدينية كلها : اذ أن جزءا كبيرا من عمال النسيج ، وهذه احدى خصائص الصناعة الايرانية ، يعملون في مناطق ريفية (المنطقة « الريفية » تعني هنا المنطقة التي لا يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠٠ نسمة) . وتستوعب المناطق الريفية حوالي ٧٠٪ من العمالة في نسيج السجاد والاقمشة ، وفي العام ١٩٦٦ بلغ عدد العاملين في قطاعات ريفية غير زراعية ٢ر١ مليون نسمة أي ١٧٪ من اجمالي القوة العاملة (١١) . ومهما بلغ مستوى الحرفية

(١١) ILO, Employment and Income policies for Iran, p. 46.

في هذا القطاع ، فانه يبقى عاملا هاما في وضع العمالة كله .

في أي حال ، ورغم هذه التحفظات ، ان أهم خصائص تشكل الطبقة العاملة الايرانية هو أنها تستند على حركة واسعة وحديثة من الهجرة ، وخاصة **الهجرة نحو طهران** . ففي عام ١٩٥٦ لم تزد نسبة سكان المدن عن ٣١٪ من اجمالي السكان في البلاد ، في حين أن هذه النسبة ارتفعت الى ٤٧٪ في العام ١٩٧٦ . وقد كان نصيب طهران الجزء الاكبر من حركة الهجرة هذه ، مثلما هو عليه الحال عموما في أقطار الشرق الاوسط حيث تعرضت بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠ ، ٧٠ مدينة يزيد سكان احداها عن ١٠٠٠٠٠ نسمة لعملية نمو سريعة تزيد بمعدل مرتين عن نمو المدن الاخرى التي يقل عدد سكان احداها عن ١٠٠٠٠٠ نسمة (١٢) . في حالة ايران حيث زاد عدد السكان بمعدل ٣ر٥٪ سنويا ، فان الزيادة في طهران وحدها بلغت بين الخمسينات والستينات حوالي ٥ر٥٪ سنويا ، في حين أن الزيادة في عدد سكان الريف الايراني لم ترتفع عن ١ر٧٪ خلال الفترة ذاتها . وقد ارتفعت وتيرة نمو طهران في ما بعد فترة الازدهار في عام ١٩٧٣ الى معدل ٨٪ . فبعد أن كان عدد السكان في طهران أقل من مليون نسمة في أواخر الاربعينات ، ارتفع الى ٤ر٥ مليون في منتصف السبعينات ويتوقع ان يصل الى ٩ مليون نسمة في العام ١٩٩٠ . لقد وصلت الضغوط على حركة السير والاسكان والمياه حدودا لم تعد تحتمل، ومع أن شكاوى الاغنياء هي التي يسمع بها العالم ، الا أن فقراء الجزء الجنوبي من طهران هم الذين يعانون أكثر من أي آخر .

أشارت دراسة للتمدين في طهران أجريت في أوائل السبعينات الى « الهوة السحيقة التي تفصل بين نمطي المعيشة لكل من أهالي شمال المدينة وسكان جنوبها» . وأضافت : «رغم النقص الحاصل في البيانات المتعلقة بالدخول ، فان الملاحظة العابرة توحي بأنه لا يمكن أن توجد هوة مماثلة في أية مدينة أوروبية . وتشير

(١٢) Mohammed Hemmasi, Migration in Iran, Shiraz, 1974, p. 63.

الدلائل ، بالاضافة الى ذلك ، الى أن هذه الهوة تزداد اتساعا كلما توسع نمو الاقتصاد الايراني وكلما نمت طهران معه » (١٣) . ان جنوب طهران هو الدليل الايراني الحي على النتائج التي تؤدي اليها الهجرة غير المخططة الى المدن ، حيث تنعدم ظروف الاسكان والخدمات الاجتماعية القادرة على مجابهة التدفق البشري ، بالاضافة الى عدم وجود شبكة مجاري حديثة فضلا عن أن طهران محاطة جزئيا بالجبال : الامر الذي يؤدي الى تركز النفايات والهواء الملوث في الجزء المنخفض الجنوبي من العاصمة .

ثمة تمايزات أخرى يمكن الاشارة اليها بشأن الهجرة . حتى الستينات لم تكن طهران تستقبل المهاجرين القادمين من الارياف بل المهاجرين من المدن الايرانية الاخرى الاصغر التي تضرر اقتصادها بسبب السياسة المركزية التي اتبعتها الحكومة وبسبب الركود النسبي الذي انتشر في الاربعينات والخمسينات . لقد شهدت مدنا مثل أصفهان وتبريز منذ الخمسينات بعض الهجرة نحوهما ، الا ان الهجرة المنتظمة والثابتة نحو بعض المناطق كانت أقوى وأكبر من الهجرة نحو البعض الاخر . وفي الوقت الذي شهدت فيه ضواحي طهران وأصفهان وشيراز وتبريز حركة واسعة من انتقال السكان على نطاق واسع ، فان المناطق النائية ، مثل كردستان وبلوخستان ، لم تفقد الا النذر اليسير من سكانها .

٢ ــ البطالة

لم يعد خافيا ان البطالة تشكل احدى سمات التخلف الرئيسية . فقد قدر مؤتمر العمل الدولي الذي انعقد في جنيف في العام ١٩٧٦ ان عدد العاطلين عن العمل في العالم بلغ ٣٠٠ مليون نسمة في العام ١٩٧٠ ، وتوقع أن يرتفع هذا العدد الى

(١٣) John Connell, 'Tehran : Urbanisation and Development, Institute of Development studies Discussion paper, no. 32, September 1973, p. 17.

٧٠٠ مليون خلال جيل واحد . وتظهر ايران بالطبع العديد من مشاكل العمالة التي تتسم بها دول العالم الثالث عموما : معدل ولادة مرتفع وزيادة في معدلات الاستخدام في المدن ، وهي معدلات أكبر من مثيلتها من البلدان المتخلفة الاخرى الا انها ليست كبيرة بما يكفي كي تستوعب جميع الوافدين الى سوق العمل ، بسبب الهجرة الكثيفة نحو المدن . ويعكس هذا بعض التأثيرات السلبية للاصلاح الزراعي في المضمار المديني . اذ أن معدلات العمالة الكلية في الريف الايراني ، رغم التفاؤل الرسمي ستحافظ على مستواها في أحسن الاحوال . الا أن الدلائل تشير ان مستوى العمالة في المناطق الريفية بدأ ينحدر بالفعل .

تبدي ايران وضع بطالة يبدو محيرا لاول وهلة ، الا انه يمكن تفسير ذلك في الواقع من خلال نمط التنمية في البلاد . فهناك فائض في اليد العاملة ونقص فيها في الوقت ذاته . ويتمثل النقص الذي تعاني منه البلاد في الكوادر الماهرة والادارية ، الامر الذي يفسر وجود ٥٠٠٠٠ أجنبي كانوا يشغلون مناصب في الشرائح العليا من العمالة في ايران في العام ١٩٧٦ ، ويحتمل أن يتضاعف هذا الرقم عدة مرات حتى العام ١٩٨٠ . وتجدر الاشارة هنا الى أن الايرانيين المهرة ، في الطب أو البناء أو في الحقول الاخرى ، لا يواجهون خطر البطالة ، بل على العكس من ذلك حيث يعود معظم هؤلاء من الخارج للعمل في ايران . الا أن أغلبية الشعب الايراني ، من ناحية أخرى ، يواجهون هذا الخطر بسبب انعدام المهارة لديهم وانتشار الامية بين صفوفهم .

ان التقدير الوحيد المتوفر للبطالة منخفض : فقد قدرت البطالة رسميا بـ ١٥٨٠٠٠ نسمة في العام ١٩٥٦ ، و بـ ٣٢٠٠٠٠ في العام ١٩٧٢ وتشير التقديرات الى أنها سترتفع الى ٣٧٥٠٠٠ في العام ١٩٧٧ أو حوالي ٣ر٥٪ من اجمالي اليد العاملة . الا أن معاينة دقيقة لهذه الارقام تكشف عيوبها . أولا ، الارقام الرسمية ناقصة : اذ أن انعدام مكاسب البطالة ينتزع الحافز لدى العاطل

عن العمل الذي يدفعه للتسجيل في مكاتب البطالة (*) ، بالاضافة الى أن المرأة التي تتوقف عن العمل لا تذهب عادة للتسجيل في مكاتب البطالة مثلما يحدث في العديد من المجتمعات الرأسمالية المتقدمة . وتستند الارقام الرسمية على ما حصلت عليه من معلومات بشأن عدد العمال الذين كانوا يبحثون عن عمل خلال الاسبوع السابق . يوجد في المدن نوعان من البطالة : البطالة بين صفوف المتعلمين نسبيا الذين قد يطلعون مكاتب البطالة على ظروفهم ، والبطالة بين صفوف الفقراء في مناطق مثل جنوب طهران ومدن الاكواخ حول أصفهان الذين لا يعتقد بأنهم سيهتمون باطلاع مكاتب البطالة على ظروفهم . ويمكن تأكيد ذلك من أن نسبة البطالة في العام ١٩٧٢ لفئة الاعمار (١٥ ــ ٢٤) سنة في ايران بلغت ٩٪ من الاجمالي ، أي ما يزيد بمعدل الضعف تقريبا عن المتوسط للبطالة لمن هم فوق الـ ١٥ سنة من العمر والذي يبلغ ٦ر٤٪ . وتجدر الاشارة الى أن معظم هؤلاء من الطلاب الذين أنهوا دراستهم الثانوية . أما الوضع في الارياف فهو أكثر حدة . حيث أنه قد لا توجد بطالة مطلقة ، ما دام يستبعد أن يهاجر الى المدن جميع الذين لا يجدون عملا في القرى . والذي يوجد في الريف هو عمالة متدنية دائمة ، اذ أن ١٤٪ فقط من اجمالي سكان الارياف كانوا يعملون أقل من ٢٨ ساعة في الاسبوع الواحد ، وفقا لدراسة أجريت في العام ١٩٧٣ ، وان ٤٠٪ كانوا يعملون أقل من ٢٤ ساعة أسبوعيا خلال المواسم الزراعية . والواقع لم يزد عدد أيام العمل **في المتوسط** سنويا عن ١٠٨ أيام عمل في الريف الايراني في السبعينات . وقد تحدث اساءة في توزيع اليد العاملة في المدن وفائض في عدد العاملين في مشاريع الدولة ، الا ان المشكلة في الارياف تتحدد في مستوى ودرجة العمالة وليس في البطالة المطلقة . وايران في هذا الصدد لا تختلف عن كثير من

(*) في بريطانيا ، على سبيل المثال ، يكثر الحديث عن تزايد عدد العاطلين عن العمل الذين يقفون في طوابير طويلة امام صناديق الضمان الاجتماعي ومكاتب البطالة للحصول على تعويضات البطالة المستحقة لهم . وقد أصبحت متابعة وزارة الاستخدام البريطانية لمعدلات البطالة الشهرية أمرا عادية ومألوفا. (المترجم) .

البلدان الاسيوية غيرها باستثناء ان مستوى ايران الاقتصادي العام أعلى مما هو متوفر في الدول الاخرى (١٤) . ان بالامكان ان ينشأ وضع مختلف في الريف الايراني اذا ما قرر أن يزرع الفلاحون محصولين في العام الواحد بدلا من زرع محصول واحد من أجل تحقيق زيادة في معدلات العمالة الريفية ، الا أن هذا يستلزم بذل الحكومة لجهود اضافة وتخصيص أموال أخرى ووسائل أفضل على نطاق أوسع مما يتوفر حتى الان .

(٣) ـ الاجور

تشير الارقام الرسمية بشأن مستويات الاجور في ايـران الى أن ارتفاعا في دخول بعض العمال قد رافق فترة الازدهـار النفطي (راجع جدول ١٧) .

أجور العمال في صناعات مختارة (١٩٧٢)

الصناعة	عدد العمال	متوسط الاجور
النسيج	٦٢١٨٣	٦٦٥٢٩
الاحذية بالمكائن	٥٨٨٠	٥٢٧٢١
البتروكيماويات	٢٠٧٣	١٤٥٦٨٣
الجلود	١٥٩١	٥٧٨٢٥
التبغ	٤٩١٠	١٦٩٤٥٠
اطارات السيارات	٩٣٨	١٠٦٦١٠
المعادن الاساسية	٣٠٨٩	١٠١٩٧٥
العربات	٨٢٨٦	٨٩٦٦٩

(١٤) ILO, Employment and Income policies for Iran, op. cit., and Mission Working paper No. 1, 'The problem of Employment and Unemployment in Iran' ,by p. sen Gupta.

الدراسة الاخيرة لم تنشر ، الا أنها استخدمت كمرجع استندت عليه دراسة منظمة العمل الدولية المشار اليها أعلاه .

المصدر : Central Bank Bulletin, vol. 12, No. 69 quoted in Fereidun Firoozi, 'Labour and Trades Unions in Iran' .

وقد يقبل المرء أو يرفض هذه الارقام ، ولكن مع افتراض صواب الرأي الرسمي ، فان هناك سؤالين لم تجر الاجابة عليهما ، وهما : أولا ، ما هو عدد العمال الذين يتلقون مثل هذه الاجور ووتائر الزيادة هذه ، وثانيا ، ما هي القدرة الشرائية الحقيقية لهذه الاجور وما هو مدى تناسبها مع معدلات التضخم .

تنطبق البيانات الرسمية فقط على العمال ذوي الاجور الاعلى والعاملين في الصناعة التصنيعية ، ونحن ندرك ان الاجور قد ارتفعت بمعدل ٣٠ـ٥٠٪ سنويا في فترة الازدهار النفطي في منتصف السبعينات . وقد زادت الاجور في التعدين والتصنيع بمعدل ٢٨٪ في الفترة ١٩٧٦ـ١٩٧٧ . الا أننا لا نعرف ما هو متوسط أجر العمال ولا كيف تغير . هناك أيضا حد أدنى رسمي للاجور : بلغ ٥٠ ريالا في اليوم في أوائل السبعينات وارتفع الى ٩٠ ريالا في العام ١٩٧٦ . الا أنه لا توجد أية دلالة تشير الى تطبيق هذا القانون ، ولا الى ما اذا كان يعادل فعلا الحد الادنى ، **أو المتوسط** ، من وجهة نظر العمال . ان ثمة بيانات نشرت في العام ١٩٧٢ تشير الى تفاوتات ضخمة في متوسط الاجور في مختلف الصناعات ، ولا يستطيع المرء هنا الا أن يعرب عن شكوكه في دقة هذه الارقام التي تخفي حقيقة الاوضاع .

يقدم لنا مسح في هذا الشأن نشر في شهر شباط (فبراير) عام ١٩٧٤ ويشمل ٢٢٤٠٠٠ عامل في ٢٧٧٩ مشروعا مختلفا ما يلي : « هناك تسع من أصل عشر عائلات تعتمد على مصدر واحد للدخل . أجرة العامل غير الماهر (يمثلون ٥ر١٣٪ من العينة التي تمت دراستها) في الساعة الواحدة ١٦ ريالا ، وأجرة العامل الماهر (يمثلون ٤ر٧٨٪ من العينة) ٢١ ريالا ، ويتلقى (الناظر) مسؤول الورشة (٥ر٩٪) ٤٣ ريالا ، أما الفني (١ر٠٪) فيحصل على ٦٩ ريالا . وتكشف هذه الارقام عن وجود « أرستقراطية عمالية » ، اذ أنه في الوقت الذي يكون فيه نصيب الفرد الاسبوعي في أكثر من نصف العائلات ١٠٠ ريال ، فان الفرد في ٥ر٣٤٪ منهم يحصل على أكثر من ٥٠١ ريال أسبوعيا ... ويختم التقرير

بقوله ان حوالي ٧٣٪ من اجمالي القوة العاملة يحصلون على أجور تقل عن الحد الادنى القانوني » (١٥). والذي يزيد من فروقات مشاريع معينة هو الفروقات الاقليمية في البلاد . وعلى العموم ان الهوة بين الدخول في المدن ومثيلها في الريف قد تعاظمت في السنوات القليلة الماضية ، ووصلت الى معدل ٢ر٣ في العام ١٩٧٣ وازدادت اتساعا بعد فترة الازدهار النفطي . ولذلك ان معدلات الاجور العالية ومعدلات النمو الكبيرة في الاحصاءات الرسمية لا تنطبق الا على الشريحة العليا لمدى عريض جدا بالفعل.

أما من ناحية القدرة الشرائية الحقيقية، فتبرز مشكلة تحليلية مرة أخرى . وفقا للتحليل الرسمي أن الاسعار الاستهلاكية قد ارتفعت ببطء خلال فترة الازدهار : أي بمعدل ١ر١٣٪ في الفترة ١٩٦٩ـ١٩٧٠ وبمعدل ٢٠٪ في الفترة ١٩٧٣ـ١٩٧٤ . الا أن هذه المعدلات ليست دقيقة على الاطلاق في احد القطاعات على الاقل ، وهو قطاع الاسكان ، حيث أن ايجار الاماكن السكنية يمتص حوالي ٦٠٪ من أجور بعض العمال . لقد ارتفعت ايجارات المنازل والشقق في طهران ، على سبيل المثال ، بمعدل ١٥ مرة بين ١٩٦٠ و ١٩٧٥ ، وارتفعت بمعدل ٢٠٠٪ في الفترة ١٩٧٤ـ١٩٧٥ وحدها وبمعدل ١٠٠٪ في الفترة ١٩٧٥ـ١٩٧٦ . وبما ان القطاع الخاص هو المسؤول عن تنفيذ برامج الاسكان في طهران، فان هذا القطاع لم يعن اطلاقا بالظروف السكنية للفقراء : ان هذا يؤكد مقدار الضغوط التي تمت اضافتها على ذوي الدخول الادنى حيث بات العديد من العائلات المدينية تنفق نسبة ٦٠ـ٧٠٪ من دخولها على ايجار المنازل والشقق .

مما لا شك فيه ان مستوى المعيشة لجزء من الطبقة العاملة الايرانية قد تحسن في السنوات القليلة الماضية . وبالاضافة الى

---

(١٥) Le Monde Diplomatique, May 1975, p. 22 استندت في روايتها على دراسة لم تنشر بعد أجريت من قبل The Plan and Budjet Organisation university. بمساعدة Maclin Institute and Stanford.

ذلك ، تمكن النظام من منع ارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب سياسات العون التي يتبعها مهما كانت ضيقة الافق من المنظور الاقتصادي الشامل . الا أن غالبية كسبة الاجور يواجهون نفقات تزداد باستمرار في الايجارات والخدمات الاخرى ؛ وتزداد الهوة اتساعا بين أجور العمال المهرة والعمال غير المهرة . ان التضخم يعكس ذاته على الزيادة في أجور أولئك العمال الذين يتلقون أجورا أفضل . ان هذه العناصر بمجملها تؤكد ، ولو جزئيا ، أسباب موجة الاضرابات التي عمت البلاد في منتصف السبعينات والانتفاضات الاوسع التي بدأت في العام ١٩٧٨ .

المرأة في الاقتصاد

لقد تغير وضع المرأة في نظام ايران الاقتصادي الى حد كبير بسبب النمو الحديث ، الا أن هذه التغيرات هدفت الى ادخال المرأة في الحياة الاقتصادية كي تلعب دورا ثانويا وتابعا ، ما عدا المرأة المهنية بالطبع ، الامر الذي يؤدي الى تلقيها أجرة أقل من أجر الرجل وتعمل لمدة أطول بالاضافة الى انها تبقى أقل مهارة من الرجل . وتقول الاحصاءات الرسمية ان نسبة ١٣٪ من اجمالي النساء في ايران ممن فوق الـ ١٢ من العمر ، أي ٤ر١ مليون نسمة ، دخلن غمار العمل في العام ١٩٧٢ ، بالمقارنة مع ٦٨٪ من الذكور . وقد توزع ٦٤٪ منهن في قطاع الصناعة و ١١٪ في الزراعة و ٢٢٪ في قطاع الخدمات . الا ان هذه الصورة مضللة لانها تتجاهل دور المرأة في الاقتصاد الريفي ، اذ أن اغلبية الاناث في القرى يعملن في الارض دون أجر وعلى اعتبار أنهن أعضاء في العائلة . ولذلك يفضل أن نتناول كل من قطاعي الريف والمدن على حدة (١٦) .

(١٦) البيانات التي نتعرض لها في هذا القسم ماخوذة من

'The Role of Women in Iranian Development' by M. Sedghi and Ahmad Ashraf, in Iran : past, present, Future, NewYork, 1976.

ومن ILO, Employment and Income Policies for Iran, op. cit.

لقد أسهمت معظم النساء ، تقليديا ، بشكل أو باخر في الاقتصاد الايراني . بالاضافة الى دور المرأة كعاملة منزلية حيث تعمل بمفردها ، فانها كانت تلعب دورا هاما أيضا في النشاطات الزراعية والبدوية الى جانب الرجل . وقد استمر هذا النمط خلال مراحل الاصلاح الزراعي ، رغم انه أصبح بامكان المـزارع الذي زاد دخله بأن يخرج زوجته من العمل في الحقل ويستأجر بدلا منها عاملا بالاجر للقيام بأعمالها السابقة . ولذلك يمكن القول ان اسهام المرأة في هذا القطاع قد تناقص بسبب انتشار العلاقات الرأسمالية في الريف . ولكن في أي حال ، لم يقتصر دور المراة على العمل في المنزل وفي الزراعة فقط : بل ان أغلبية نساء الريف يعملن في صناعة النسيج والسجاد التي لا يزال القسم الاكبـر منها يتم في الارياف (راجع القسم السابق : الهجرة) . في العام ١٩٧٢ قدر أن ٧٠٪ من صناعة النسيج و ٧٢٪ من صناعة السجاد قد أنجزت في الريف حيث كانت أغلبية القوة العاملة من النسـاء . هذه النسـاء من أكثر شرائح القوة العاملة تعرضـا للاضطهاد في ايران ، اذ أن احداهن تتلق أجورا متدنية وتعمل في ظـروف مثيرة للفـزع وتعيش تحت رحمـة الوسطـاء الـذين يستخدمونها ويزودونها بالعمل . يضاف الى ذلك النسبة العالية من الامية بين صفوف نساء الريف ــ بلغت ٩٠٪ في العام ١٩٧٥ وفقا للبيانات الرسمية ــ ويعني هذا أن المرأة تشكل احتياطيا ضخما من اليد العاملة غير الماهرة التي يستند عليها الطرف الادنى لهيكل الصناعة الايرانية . ولكن في الوقت ذاته ، يشكل عمـل النساء الصناعي جزءا هاما من اقتصاد الريف اذ أن حياكة المراة للبسط والسجاد في المجتمعات القبلية توفر السلع التي تحصـل القبيلة على النقد من جراء بيعها ، وربما تكون التجمعات الزراعية النائية تعتمد على مصدر مماثل للدخل .

يختلف وضع المراة في المدن عن وضعها في الريف نسبيا . فمن ناحية ، ان نسبة المتعلمات من نساء المدن أعلى من نسبة المتعلمات في القرى ، وتبلغ هذه النسبة وفقا للبيانات الرسمية ٥٠٪ ؛ بالاضافة الى أن نمط استخدام المراة في المدن قد تغير

جوهريا في منتصف السبعينات ، اذ ان النقص في اليد العاملة دفع المرأة كي تخوض غمار العمل . تقل عموما ، معدلات استخدام المرأة في مدن دول الشرق الاوسط الاسلامية عن معدلات بلدان العالم الثالث . والمعروف ان متوسط عمل المرأة في البلدان النامية يبلغ ٢٥٪ في حين انه لا يزيد عن ٥٪ في منطقة الشرق الاوسط وينخفض الى ١ر٣٪ في مصر والى ٢٪ في الجزائر ويقل عن ١٪ في السعودية . أما في ايران ، فان معدلات استخدام المرأة في طهران (التي تشهد أعلى المعدلات من بين المدن الايرانية) قد انخفضت بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦٦ ويعود ذلك ، ربما ، الى ارتفاع الدخول . الا أن هذه المعدلات ارتفعت في ما بعد من ٩٪ في أوائل الستينات الى ١١٪ في العام ١٩٧١ ، ويتوقع ان يصل معدل استخدام المرأة في المدن الايرانيــة الى ٢٥٪ في أوائــل التسعينات .

توجد شريحة من النساء المهنيات بين النساء العاملات فــي المدن . فمن أصل ٢٠.٠٠٠ امرأة كانت تعمل في العام ١٩٧١ ، عملت نسبة ٤٥٪ منهن في التعليم و ٤٤٪ فــي مراكز وظيفية وادارية ، و ١١٪ المتبقية في مراكز طبية وشبه طبية . الا أن معظم النساء المدينيات العاملات كانت تعمل في قطاع الخدمات ــ بلغت نسبتهن ٥٣٪ في العام ١٩٧١ . ولذا ، فان ايران تتميز بنموذج متناقض من قوة عاملة صناعية رئيسية من النساء في الريف ، في حين أن المرأة في المدن تشكل حيزا صغيرا فــي الصناعة المدينية .

سياسات الحكومة : المشاركة بالارباح وأسهم العمال

تواجه الحكومة الايرانية مشكلة ذات شقين أثناء محاولتها تنفيذ برنامجها للتنمية . فالبرنامج ، من ناحية ، يتطلب استمرار القمع السياسي من أجل حرمان الطبقة العاملــة ، ضمن أمــور شتى منها ، التعبير عن رأيهم المستقل . ومن ناحيــة أخرى ، يدرك النظام ان قوة عاملة حيوية وغاضبة ومعادية يمكن ان تعترض

سبيل تنفيذ برنامج التصنيع ، الامر الذي يدفع النظام كي يعمل من أجل كسب تعاون جزء على الاقل من الطبقة العاملة ليتسنى له تنفيذ أهدافه . ولذلك يتوجب على النظام أن يسيطر على البروليتاريا ويجبرها على تأييده في الوقت ذاته . واذا ما لم يتم ذلك فالبديل هو ، في المدى القصير ، الاستنقاع ، وفشل النظام ذاته في المدى البعيد . لقد واجهت أنظمة رأسمالية تسلطية في السابق مشاكل مشابهة أثناء محاولاتها تنفيذ برامج التصنيع . وعلى سبيل المثال ، توسل القيصر في العقد الاخير من القرن التاسع عشر الطبقة العاملة الالمانية من أجل دعمه ، وطرح نفسه على أنه المدافع عن مصالحها . ولقد حطمت الحكومة في ظل النظامين الفاشيين في كل من المانيا وايطاليا الاتحادات النقابية القائمة واستبدلتها بنقابات من صنع النظامين ، وكانت حكومة كل من النظامين تعمد الى نشر مواد مؤيدة لحقوق العمال في برامجها الدعائية . ولذلك يمكن القول أن المشكلة التي يواجهها النظام البهلوي ، أو الحل الذي يتقدم به ليسا فريدين من نوعهما .

تعاني الصناعة في ايران من انخفاض مزمن في الانتاجية ، وهذا هو السبب ، وليس المخاوف من تهديد الطبقة العاملة للنظام البهلوي ، الذي دفع الشاه الى اتباع سياسة تقديم بعض المنافع للطبقة العاملة . ففي العام ١٩٦٠ أقر برنامج ضمان عمالي وتم منذ ذلك الحين اتخاذ عدد من الاجراءات بشأن الاسكان والتعاونيات . الا أن مثل هذه الخطط ، كغيرها من البرامج ، تفيد الاقلية من الطبقة العاملة . ففي العام ١٩٧٥ أنشأت ٣١٪ من المؤسسات الصناعية الكبرى فقط تعاونيات سكنية ، في حين أن ٨٪ منها أنشأت تعاونيات استهلاكية . ومن ناحيتها ، يمكن أن تكون برامج الضمان قد شملت طيفا أكبر من العمال ، الا أن كونها أداة قسرية تجبر العامل على التوفير يعني أن ما يذهب الى التوفير يقتطع من أجر العامل الامر الذي يثير الامتعاض لدى هؤلاء . ان الخطتين الرئيسيتين اللتين تم اتخاذهما هما خطة المشاركة في الارباح (عام ١٩٦٣) وبرنامج اسهم العمال (عام ١٩٧٥) ، وهما

يمثلان المبدأين السادس والثالث عشر من مبـادىء « الثـورة البيضاء » . اذا ما تجاوز المرء الدعاية الرسمية الواسعة التـي رافقت الاعلان عن هذه المبادىء والكلام المنمق حول كيف يغدق الشاه كرمه على الرعية ، يبدو تواضع هاتين الخطتين وفشلهما في تشجيع العمال الايرانيين على زيادة الانتاج .

تشمل خطة المشاركة بالارباح العمال الـذين يعملون فـي مؤسسات تستخدم احداها عشرة عمال ومـا فـوق ، وتستثني العاملين في صناعات النفط وسكك الحديد والتبغ . ووفقا للخطة يتقاضى العمال ٢٠٪ من الارباح التي يجري توزيعها بحسب المرتبة والاجور : ودعا القانون على أن تحدث اتفاقيات بين العمال والادارة بشأن تحديد الارباح مقابل الزيادة في الانتاجية . الا أن هـذا القانون لم يحقق أهدافه وذلك على عكس ما ادعته الحكومة . فقد اعتبر بعض رجال الاعمال هذا القانون بمثابة تهديد لهم وبذلوا قصارى جهودهم في عدم اطلاع أية جهة ، بما في ذلك الدولة ، على أرباح شركاتهم المحققة ، اما عن طريق حجب المعلومات أو تزوير البيانات التي تظهر شركاتهم وكأنها خاسرة . وقد أوضحنا في مكان سابق كيف أن الربع فقط من أصل ٢٠٠٠٠ شركة سددت الضرائب المستحقة في العام ١٩٧٤ وكيف أن ٥٣٪ فقط منهـا أقرت بانها حققت أي أرباح . وبما أن العمال محرومون من اللجوء الى أية منظمة مستقلة وغير قادرين على وضع يدهم على ملفات الشركة ، فانه كان يستحيل عليهم معرفة مقدار أرباح هذه الشركة أو تلك . وقد أوضح القانون ذاته (البند ١٧) انه « لا يحق لاي عامل ان يفسر هذا القانون على هواه ويعتبر نفسه مخولا بالمشاركة في الادارة » . ولذلك لا يستطيع أحد أن يطلع على ملفات الشركات التي تلجأ في بعض الاحيان الى دفع راتب شهر اضافي للعامل بدلا من الاعلان عن ارباحها .

السمة الرئيسية الاخرى لخطة المشاركة بالارباح هي أن عددا قليلا من العمال يحققون فوائد ضخمة منها ، في حين أن الاغلبية يحصلون على نذر يسير . ففي عام ١٩٧٢ ، أي بعد مرور تسع

سنوات على المشروع ، بلغ عدد المستفيدين من العمال الايرانيين ١٧٥٠٠٠ عامل في ٣١٣٥ مؤسسة ، وارتفع هـذا الرقم الى ٢٩٥٠٠٠ في العام ١٩٧٦ حيث يشكل هذا العدد نسبة ١٥٪ فقط من العاملين في التصنيع . وقد أفادت المعلومات الرسمية بشأن المبالغ الموزعة خلال العقد الاول انها ارتفعت في المتوسط من ١٥٠٩ ريالات ايرانية الى ٦٦٦٤ ريالا ، الا أن المعلومات مبالغ بها على وجه التأكيد في ما يتعلق بالصناعة ككلّ . فقد ذكر أحـد التقارير الصادرة في العام ١٩٧٥ ان ثلث العمال الذين تشملهم الخطة حصلوا على ما بين ٣٠٠٠ و ٦٠٠٠ ريال في العام الواحد ، في حين أن نصف العمـال كانـوا يحصلون على ٣٠٠ ريـال أو أقل (١٧) . وبما أن المتوسط السنوي للاجور بلغ حوالي ١٠٠٠٠٠ ريال ، فان معدل المشاركة لم يزد عن ما يعادل ٦٪ من الدخول .

بديء في شهر حزيران (يونيو) ١٩٧٥ بتطبيق برنامج الاسهم العمالية الذي كان يهدف أيضا الى رفع القدرة الانتاجية . وفـي حين ان خطة المشاركة بالارباح كانت تستهدف زيادة مداخيـل العمال (بزيادة أجورهم في الواقع) ، فان الخطة الثانية وضعت خصيصا من أجل زيادة ادخارات العمال ، اذ أن الخطة كانـت تتضمن بيع الموظفين ٤٩٪ من أسهم الشركات التي يعملون لديها . وقد حدد وزير الاقتصاد الايراني أنصاري غرض هذه القوانيـن بوضوح كما يلي : « اننا نشعر ان هذه القوانين ستعزز العلاقات بين جميع العناصر المشاركة في الصناعة ، كما أنها ستعمل على تحقيق زيادة في الانتاج ، وتزيد من الاحساس بالانتماء ، ومـن الاحسـاس بالرضاء الاجتماعي » (١٨) . لقد كانت شروط الاستفادة من هذا البرنامج أكثر صراحة من شروط خطة المشاركة بالارباح . فالخطة ، أولا ، وفي محاولة منها الحد من تفاقم مشكلة تنقلّ

---

(١٧) Le Monde Diplomatique, op. cit. يجب أن أتوجه بالشكر الى الدكتور فريدن فيروزي الذي أتاح لي فرصة الاطلاع على مقالته التي لم تنشر 'Profit-sharing in Iran'

(١٨) Financial Times, 28 July 1975.

العمال من عمل الى آخر ، قد حددت ان العامل المستفيد من الخطة هو الذي يكون قد مضى على عمله لدى الشركة ذاتها مدة ٣ سنوات متواصلة . وحددت الخطة ، ثانيا ، الشركات التي يشملها القانون الجديد بأنها يجب أن تكون منتجة للارباح الصافية والتي كانت في الانتاج لمدة خمس سنوات ، والتي يتوفر فيها أحد المعايير الثلاثة : رأس المال المسجل أكثر من ١٠٠ مليون ريال ، أو قيمة أصولها الثابتة تبلغ ٢٠٠ مليون ريال ، أو أن رقم مبيعاتها يزيد عن ٢٥٠ مليون ريال .

في شهر اذار (مارس) ١٩٧٨ كان قد حدد ٣٢٠ شركة في ايران مؤهلة لنقل أسهمها . ويستطيع العمال اما شراء الاسهم مباشرة ، أو اقتناءها عن طريق الحصول على قروض بفائدة ٤٪ مدتها ١٠ سنوات من هيئة خاصة تعرف باسم منظمة تمويل الاسهم Financing Organisation for Share Participation. الا أن العمال لم يتمكنوا من اقتراض أكثر من ٢٠٪ من قيمة الاسهم المشتراة . وعمدت الحكومة في محاولة منها التغلب على مشكلة الهبوط الحتمي للطلب الى انشاء شركة الاستثمار الوطنية لايران National Investment Company of Iran. برأس مال مقداره ١٠ بلايين ريال كي تشتري الاسهم وتبيعها ، من ثم ، خلال مدة من الزمن الى من يشاء من أفراد الشعب في حال التأكد من عجز طلب العمال على الاسهم . وتجدر الاشارة الى أن ٥٠٠٠٠ ٤ عامل تمكنوا من شراء اسهم في ٩٠ شركة من شهر آب (أغسطس) عام ١٩٧٦ . وكان المقدر أن تتسع الخطة في العام ١٩٧٨ كي تشمل الشركات الاخرى التي تنطبق عليها هذه السياسة .

ان هذه الخطة ، مثلها في ذلك مثل خطة المشاركة بالارباح، أقل جذرية مما بدت عليه حين الاعلان عنها . صحيح أن بعض رجال الاعمال الاجانب والايرانيين قد أصيبوا بهلع عندما جرى تطبيق القوانين الجديدة ، الا أن الحكومة سارعت الى طمأنتهم وأكدت لهم أن هذه القوانين محدودة الفعالية بحيث تحول دون سيطرة العمال على الشركات . ومما يذكر ان انشاء الحكومة لشركة

!ستثمار الوطنية هو في حد ذاته تأكيد من جانبها لازالة هـلع
جال الاعمال ، على أن معظم ، أو ربما أغلبية الاسهم سيشتريها
جمهور العام وليس العمال . وتجدر الاشارة الى أن البيانـات
رسمية الايرانية تحاول أن تربـط مـا بـين هاتين الخطتيـن
برنامج الاصلاح الزراعي ، الا أن الواقع يؤكد انتفاء التماثل بينها
ا عدا ، ربما ، ان جميع هذهالقوانين تتماثل من حيث الاطناب
لمبالغ به الصادر عن النظام في هذا الشأن . فالذي حصل في ظل
لاصلاح الزراعي هو أنه أصبح بامكان الفلاح الذي حصل عـلى
طعة أرض أن يقول بأنه يملك أرضا . أما في حال الصناعة فانـه
ستحيل أن يتم توزيع مماثل للملكية، أي أنه لا يمكن تقسيم مصنع
ا وتوزيع أجزائه على أفراد القوة العاملة فيه . وهكذا بقيـت
لفروقات الطبقية بين العمال وأرباب العمل قائمة ، وازدادت حدة
لصدام ، في الواقع ، بين الطرفيـن في بعض نواحيها . فقـد
صبح العمال أكثر ادراكا بضعفهم وعدم مقدرتهم على أن يفرضوا
بالقوة تنفيذ الخطتين . ومن ناحيتهم، شعر المديرون وأرباب العمل
بأن خطتي المشاركة بالارباح وأسهم العمال تضعفان مصالحهم .

لا توجد آية دلائل تفيد ، من وجهة نظر اقتصادية محضة ، ان أية من الخطتين قد توصلت الى وضع حلول للمشاكل التي تم وضع الخطتين من أجل حلها . فالمعروف أن كلا من الخطتين حاولت أن تزيد من مقدار الانتاجية وانتعبىء رأيا عاما مؤيـدا للنظام بين صفوف العمال ، ولكن في حين ان الانتاجية فيالصناعة الايرانية أو في أجزاء منها ، ربما كانت قد ارتفعت الا ان المصاعب الكامنة ظلت كما هي ، ولن تزول بفعل اجراءات رمزية كتلك التي اتخذت .

ومن ناحية أخرى ، ان المحاولة لزيادة رأس المال المتـاح للشركات عن طريق برنامج الاسهم العمالية ليس هو الاخر سوى مسكن : اذ ان الذي يؤثر في فعالية الصناعة الايرانية ليس مقدار وحجم رأس المال بل كيفية استخدامه ، وحل تلك المشكلة احداث تغيرات أكبر وقعا من تلك التي يفكر بها النظام حتى الان . ان

تضافر أجور العمال بمخاوف أصحاب الاعمال قد يحول برنامج الاسهم العمالية الى اصدار عام بالاسهم أمام عامة الشعب . الا أن هذا الامر ينقل المشكلة من اطار الى آخر . ذلك ان يكون سوق البورصة الايراني واهيا ، فان هذا ليس مصادفة : ان هذا الضعف يعكس حقيقة ان المستثمرين يستطيعون في الغالب ان يستثمروا أموالهم في نواح أخرى غير الصناعة تحقق الربح السريع ، خاصة في ظل الظروف القلقة التي تلت تخفيض نفقات خطة التنمية في العام ١٩٧٥ . ولذلك أن حل المشاكل التي تعترض طريق الصناعة الايرانية يتطلب أكثر من مجرد مبدأي الثورة البيضاء السادس والثالث عشر .

تواجه ايران أيضا مشكلة النقص الحاد في اليد العاملة الماهرة . لقد حاولت الحكومة الايرانية معالجة الامر عن طريق برامج التدريب التي تهدف الى تدريب ٢٠٥٠٠٠ فني و ٦٠٤٠٠٠ من العمال المهرة وشبه الماهرين في الفترة ١٩٧٢ — ١٩٧٧ . ولكن تجدر الاشارة الى أن الحكومة الايرانية نفذت خطة ثالثة لزيادة الانتاج والانتاجية وهي : استيراد اليد العاملة الاجنبية . فقد أفادت تقديرات الخطة الخامسة (١٩٧٤—١٩٧٨) ان هناك « نقصا في اليد العاملة » تعادل ٧٢١٠٠٠ فردا ، وقدر أن عدد الاجانب العاملين في الادارة والشؤون الفنية بلغ ٥٠٠٠٠ في العام ١٩٧٦ (١٩) . ورغم ان القسم الاكبر من العمال الاجانب في ايران هم من البلدان الرأسمالية المتقدمة ، فانالحكومة الايرانية تنوي أن تستورد في نهاية حقبة ١٩٧٠ رجالا ونساء غير متزوجين من بلدان اسيوية فقيرة على أساس عقود يتم توقيعها بين حكومة ايران من جهة وحكومات الدول الاسيوية المعنية من جهة أخرى .

ويتوقع أن تحصل على الكوادر الطبية من الهند وباكستان وبنغلادش والفيليبين ، وعلى العمال المهرة في قطاعي النقل والبناء

---

(١٩) U.S. Military Sales to Iran, US Senate subcommittee on Foreign Assistance of the Committee on Foreign Relations, July 1976, p. 33.

من كوريا الجنوبية (*) . وليس من المحتمل على الاطلاق ان يدخل ايران في ما تبقى من السبعينات العدد الذي تحتاجه الخطة (٧٢١٠٠٠) ، ولكن اذ يتوقع أن يبدأ تدفق حوالي ١٠٠-٢٠٠ ألف من العمال الاسيويين الى البلاد باشراف محكم من قبل حكومات هؤلاء العمال وحكومة ايران . الا أنه لا يتوقع أن يقيم هؤلاء العمال روابط ذات فعالية مع رفاقهم العمال الايرانيين بسبب شروط العمالة قصيرة الامد التي تحتم عزلهم وبسبب اختلاف اللغة والتراث . ان حاجة ايران لمثل هؤلاء العمال برهان ساطع على تخلف الثقافة والتدريب الصناعي بعد ٥٠ عاما من حكم النظام البهلوي لايران ، كما ان هذا الاجراء يعد بمثابة تفريغ أكيد لموارد الدول الاسيوية الاكثر فقرا بسبب خسارة جزء من بعض كوادرها الماهرة والنادرة التي تشد باتجاه الاجور الاعلى في ايران .

نمو نقابات العمال

تعرضت الطبقة العاملة الايرانية خلال معظم تاريخها الى حرمانها من حقها القيام بدور سياسي مستقل ، الا أنه يمكن تبين فترات ثلاث تمكنت الطبقة العمالية خلالها من القيام بهذا الدور مع درجة ما من الفعل الطبقي المستقل . أولا ، فترة ما بين العقدين اللذين سبقا قيام نظام رضا خان في أواخر حقبة ١٩٢٠ . ثانيا ، وهي الاهم ، حدثت في فترة عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٣ . ثالثا ، فترة السنوات التي تلت ارتفاع أسعار النفط في العام ١٩٧٣ . ورغم عدم التواصل في ما بين هذه الفترات الثلاث بسبب مقدرة النظام على قطع أوصال تاريخ الطبقة العاملة الايرانية ، فان كلا

(*) تذكر بعض التقديرات ان عدد الكوريين الجنوبيين الذين كانوا يعملون في منطقة الخليج في العام ١٩٧٤ يبلغ ٤٠٠ عامل ، وسيرتفع هذا العدد الى ٢٤٠٠٠ في عام ١٩٨٠ . ان العديد من الشركات اليابانية ، أو الشركات التي يملكها يابانيون تنص في العقود التي توقعها مع حكومات المنطقة على أنها - أي الشركات - هي المسؤولة عن تدبير اليد العاملة .

منها يكشف عن الامكانية الصدامية والتركيب السياسي لهـذه الطبقة خلال المنعطفات المختلفة من نموها .

كانت الطبقة العاملة لمكتسبي الاجور في المدن الايرانية صغيرة في العقدين الاولين من هذا القرن ، اذ أن الصناعة الحديثة كانت معدومة تماما . وتمثل العمـال حينئذ في نوعين مختلفين مـن المنظمات . النوع الاول هو روابط التجار والصناع Guilds التي ظهرت في مرحلة ما قبل ـ الصناعية وكانت توحد في داخلهـا ما بين العمال وأرباب العمل ، وقد سيطر هذا النوع من المنظمات في بعض المراحل على الحياة السياسية في طهران وتبريز . وقد كانت هذه النقابات في مقدمة المظاهرات والحملات التي قامت ضد البضائع الروسيـة واستيراد السـلع الاجنبية خـلال الثـورة الدستورية . ولعبت دورا اساسيا على امتداد عقود لاحقة مـن موقعها كمنظم للبازار . وقد وحدت هذه المؤسسات ما بين أرباب العمل والعمال في داخل منظمة تجسد مشاكل مشتركة فـي موقع العمل ، ويمكن ان تكون قد مثلت توافقا حقيقيا بين مصالح المستخدمين والمستخدمين في مواجهة حكومة تخضع تحت سيطرة ملاك الارض والمصالح الاجنبية . الا أن هذه الروابط لم تتمكن من المحافظة على كياناتها المستقلة في ظل النظام البهلوي ، فضلا عن أنها لم تشكل الاساس الذي يمكن ان تبزغ منه حركة عمالية . كما ان المؤسسات النقابية التجارية ـ الصناعية لم تتمكن من خلق اطار تتبلور في داخله المطالب بسبب تصادم مصالح العمال وأربـاب العمل . ثانيا ، ومع انحدار اهمية البازار ، انحدرت اهمية هذه الروابط أيضا بسبب انتقال النشـاط الصناعي المتـزايد الـى المصانع والورش الحرفية الاخرى . وقد عكس هذا الانحدار ذاته على مسائل سياسية : حيث تشير دراسة اجريت في العام ١٩٤٩ الى أن عددا قليلا فقط من عمال مدينة طهـران كانـوا يدلـون بأصواتهم لاصحاب العمل في الانتخابات (٢٠) .

وفي تطور مستقل بدات تظهر منظمات الطبقة العاملة فـي

---

(٢٠) Ervand Abrahimian, 'The Crowd in Iranian Politics', past and present, December 1968.

أوائل القرن الحالي بين صفوف مئات الالاف من العمال الايرانيين في روسيا أولا ، وبين صفوف الطبقة العاملة الصناعية الصغيرة في ايران ذاتها ثانيا . وقدر عدد العاملين في الصناعات الصغيرة في ايران في العام ١٩١٤ بن ١٢٦٣٠٠ عامل ، كان يعمل نصفهم في صناعة السجاد . وان أول نقابة عمالية تأسست في ايـران كانت تلك التي أنشأها عمال الطباعة في ايران في العام ١٩٠٦ ، وأصدرت تلك النقابة عدة أعداد من مجلة اشتراكية اسمها « اتفاق ـ ي كارجاران » Ittifaq-I Karagaran وقد ذكر أنه في العام ١٩٢٢ كان يوجد ٢٠٠٠٠ عامل في ١٢ نقابة في مدينة طهران ، أي ٢٠٪ من اجمالي عدد العمال في العاصمة الايرانية ، بالاضافة الى ١٠٠٠٠ عامل دخلوا في تنظيمات شتى في أنحاء أخرى مـن البلاد (٢١) .

الغالب ان تنظيمات العمال هذه كانت تقع تحت تأثير الحزب الشيوعي الايراني ، وفي العام ١٩٢١ انتسبت بعض النقابات في طهران الى منظمة البروفنترن (أممية النقابات) في موسكو . وتشير الدلائل المتوفرة ان برامج هذه النقابات كانت تخص المطالب الوطنية والسياسية (ضد التدخل الاجنبي وتدخل الاوليغاركية في انتخابات المجلس) بأهمية مماثلة لاهمية القضايا الاقتصادية . ولكن ، رغم ذلك ، كانت هذه النقابات بالغة الضعف ، اذ أن الطبقة العاملة كانت هي الاخرى ضعيفة الى درجة أنها لم تتمكن من منع قيام السلالة البهلوية والوقوف أمام الغاء الاتحادات النقابية في العام ١٩٢٨ . وتجدر الاشارة الى أن أول قانون عمالي شامل صدر في ايران في العام ١٩٣٦ ، لم يتناول حق العمال بالاضراب او تشكيل النقابات ، بل حصر ذاته في الحديث عن ظروف العمل في المؤسسات الصناعية . ولم تستطع هذه النقابات بأن تنشط الا أثناء غزو ايران في العام ١٩٤١ وفي ظل أوضاع اقتصاديـة متفاقمة (وصلت معدلات التضخم الى نسبة ٦٠٠٪ خلال الحرب)

---

(٢١) schaptur Ravasani, Sowjetrepublik Gilan, Barlin, n. d. pp. 221 ff.

أثارت غضب الشعب . في ظل هذه الظـروف ، انبثقت أكثـر الاتحادات النقابية عنفوانا في تاريخ ايران (٢٢) .

استطاع الشيوعيون في أوائل عام ١٩٤٢ تشكيل مجلس مركزي لاتحاد النقابات في ايران ، وعرف في العام ١٩٤٤ باسم « المجلس المركـزي المتحد لنقابـات العمال الايرانيـة المتحـدة United Central Council of the Unified Trades Unions of Iranian workers وكان يعـرف المجلس بالفارسية باسـم « شـوراي متحدي مركزي » Shoraye Motahhedi Markazi أو المجلس المركزي المتحـد .

لقد وصل عدد اعضاء كوكتو في العام ١٩٤٥ الى ٢٠٠٠٠ عامل . ارتفع في العام ١٩٤٦ الى ٤٠٠٠٠ عامل و ١٨٦ نقابة منتسبة الى عضويته ، وانضم المجلس في العام ذاته الى الاتحاد العالمي لنقابات العمال . والجدير بالذكر انه كان يصدر جريـدة يومية كانت تعرف باسم « ظفار » ، انتشرت واكتسبت شهرة واسعة من وراء الافتتاحية الديناميكية والحازمة التي كان يكتبها رضا روستا ، وهو تركي ، آزاري ومواليد غيلان وكان يعمـل حدادا في السابق (٢٣) . لم تكن الحركة على نطاق البلاد بأي

---

(٢٢) للاطلاع على مناقشة موسعة لحركة الاتحادات النقابية في ايران في تلك الفترة راجع :

Ervand Abrahamian in 'The Social Bases of Iranian politics. The Tudeh party, 1941-1953, ph. D. Columbia, 1969.

المعلومات الواردة في هذا القسم اخذت بشكل رئيسي من مؤلف Abrahamian الفصل الثامن ، وقد استندت أيضا على مؤلف الدكتور Fereidun Firoozi. 'Labour and Trades Unions in Iran. التي لم ينشر بعد .

(٢٣) ولد رضا روستا لابوين فلاحين في قرية ينطق سكانها اللغة التركية ـ الآزارية في غيلان . انتسب الى المدرسة في مدينة راشت ، وشارك في تنظيم نقابات محلية لصانعي الاحذية والحدادين وعمال البناء . بعد أن انهى دراسته في الاتحاد السوفياتي بين عامي ١٩٢٣ و ١٩٢٥ عاد الى بلاده وبدأ عمله السياسي سرا الى أن ألقي القبض عليه وسجن في العام ١٩٣١ . وفي العام ١٩٤١ ، وبعد أن أصبح العمل النقابي ممكنا ، تبوأ منصبا قياديا في الحركة الجديدة . Abrahamian, op. cit. . لقد قضى رضا روستا نحبه وهو في المنفى .

معنى من المعاني ، في ضوء حجم الطبقة العاملة حينئذ ، ورغم انتشار اعضائه في الصناعات الرئيسية . وفي شهر آب (أغسطس) ١٩٤٦ ، بلغت سلطة المجلس ذروتها وكان عدد أعضائه كالتالي : ٩٠٠٠٠ في حقول النفط في خوزستان ، و ٥٠٠٠٠ في المراكز الصناعية في كل من طهران وتبريز ، و ٤٥٠٠٠ في معامل النسيج ومناجم الفحم والسكك الحديدية في غيلان ومازانديران. وتجدر الاشارة الى أن عدم تمثيل المجلس للحركة على نطاق البلاد يعود الى حجم الطبقة العاملة ذاتها بالاضافة الى عدم وجود أعضاء من الفلاحين في حزب تودة ، الا أن المجلس ، رغم مبالغة الارقام الرسمية ، تمكن من التحرك الى درجة ان الحركة النقابية باتت تشكل تهديدا رئيسيا للنظام .

شهدت السنوات الاولى من العمل النقابي في ايران مقدارا محدودا من الاضرابات كي لا يؤثر ذلك بقدرات الاتحاد السوفياتي أثناء الحرب ، الا أن الاضرابات سرعان ما انتشرت بعد انتهاء الحرب : وقعت سبعة اضرابات عمالية في العام ١٩٤٢ ، و ١٤ في عام ١٩٤٤ ، وتوقف العمل بالكامل في ٢٥ مصنعا في العام ١٩٤٦ بالاضافة الى خمسة اضرابات شاملة ومنفصلة في خمسة أقاليم. كانت هذه الاضرابات تحدث في مركزين رئيسيين : طهران وحقول النفط . وقد أثبتت الطبقة العاملة ومؤيدوها عن مقدرة خارقة في تعبئة الحشود الجماهيرية في طهران . وعلى سبيل المثال ، تظاهر ٥٠٠٠٠ عامل في مدينة طهران في عيد الاول من أيار (مايو) في العام ١٩٤٦ ، واحتشد حوالي ١٠٠٠٠٠ عامل في شهر تشرين الاول (اكتوبر) . أما في حقول النفط فقد كان الشكل الرئيسي للنشاط هو الاضراب ، حيث شهدت الفترة ١٩٤٥ ــ ١٩٤٦ عدة اضرابات رئيسية في مصفاة عبادان وفي حوالي ٦ مراكز أساسية للانتاج ، وكان أهم هذه الاضرابات هو ذلك الذي استمر لمدة ٣ أيام في شهر تموز (يوليو) ١٩٤٦ احتجاجا على الاجور وظروف العمل . لقد أكد هذا الاسلوب على فعاليته ، اذ تمكن عمال صناعة النفط الهامة من تحقيق معظم مطالبهم باتباعهم هذا الاسلوب الذي برهن كيف أن طبقة عاملة صغيرة ، تحقق مركزا استراتيجيا

هاما ، تستطيع أن تلعب دورا رئيسيا في اقتصـاد بلد مثـل ايران (٢٤) .

لقد تعاظم حجم تهديد الحركة النقابية الايرانية للحكومة الى درجة دفعت هذه الاخيرة الى سحقها . ففي العام ١٩٤٦ أسست حكومة قافام اتحاد نقابات منافس عرف باسم اتحاد عمال ايران (ايسكي) Esky . وقد كان هذا الاتحاد من صنع الحكومة ، وانقسم على ذاته مرتين في السنوات اللاحقة ، ولم يزد عـدد أعضائه من العمال عن ٣٠٠٠ عامل في العام ١٩٥٢ علما بأنه قبُل في العام ١٩٥١ في عضوية الكونفدرالية الدولية للاتحادات النقابية الحرة التي تسيرها الولايات المتحدة . والجدير بالذكر ان موقف النظام هذا لم يكن يهدف الى كسب ود العمـال للانخـراط في النقابات المنافسة ، بل هدف الى سحق منظمات العمال المستقلة دون استثناء : لقد مثل العام ١٩٤٦ ذروة النضال النقابي المنظم في المجلس المركزي ، الا أن الدعم الذي كان يحظى به الشيوعيون قد أخذ يضعف بعد هزيمة جمهورية أذربيجان ، بالاضافة الى أن الوضع الاقتصادي قد بدأ يشهد بعض التحسن الامر الذي أدى الى تخفيض عدد الاضرابات العمالية . فلم يحدث أكثر من ٥ اضرابات عمالية فقط في الفترة ١٩٤٧ــ١٩٤٨ . وتجدر الاشارة الى أن الحركة وحزب تودة كانا على وشك أن يستعيدا نشاطهما ودورهما في العام ١٩٤٩ عندما حظر النظام نشاطهما بعد محاولة اغتيال الشاه في شهر شباط (فبراير) من ذلك العام . وقـد عارضت حركة العمال الشيوعية ، بالاتفاق مع حزب تودة ، حكومة مصدق في المراحل الاولى من استلامها الحكم في العام ١٩٥١ . وحصلت في الواقع ، مواجهة بين عمال النفط من جهة وحكومة مصدق من جهة اخرى في شهري آذار (مارس) ــ نيسان (ابريل) ١٩٥١ ، وذلك عندما هاجم الحاكم الايراني المحلي العمال المضربين والقى القبض على زعمائهم بحجة ان العمل الجماهيري ضد شركة

---

(٢٤) Elwell-Sutton, op. cit.، يصف حركة العمال في حقول النفط حتى العام ١٩٥٣ .

النفط قد يؤدي الى تدخل عسكري بريطاني الامر الذي يضعف من حملة تأميم النفط . الا أن الاتحادات النقابية عادت ، لاحقا ، والتفت حول زعامة مصدق في العام ١٩٥٢ . وبالرغم من أن مصدق لم يرفع الحظر عن المجلس ، فقد تمكن هذا الاخير من أن يستأنف نشاطاته بأسلوب شبه قانوني . وتجدر الاشارة الى أن الفترة بين عامي ١٩٥١ و ١٩٥٣ شهدت أكثر من ٢٠٠ اضراب حول مسائل اقتصادية . الا أن النقابات سحقت بالكامل بعد وقوع انقلاب شهر آب (أغسطس) عام ١٩٥٣ ، وانتهى ، على وجه التقريب ، عمل تنظيمي استمر طوال ١٢ عاما .

إن تلك المرحلة من تاريخ الطبقة العاملة الايرانية رائعة من نواح عدة . اذ مما لا شك فيه ، هو ان هذه الطبقة العاملة شكلت حينئذ تهديدا شعبيا عارما للسلالة البهلوية وذلك في ضوء الذعر الذي أصيب به النظام والولايات المتحدة ، مهما بلغت درجة تحفظ الاحصاءات الرسمية . ان نضالية ومدى منظمات المجلس تحتل مركزا ملحوظا في الحركة النقابية لبلدان العالم الثالث في آسيا وأفريقيا (أما في أميركا اللاتينية فان النقابات هناك تتمتع بتقليد مختلف وأكثر تطورا) . وفي الوقت ذاته ، يجب أن لا تحجب الانظار التي لا تزال حركة الطبقة العاملة الايرانية قادرة على لفتها نحوها الضعف الذي يعتري هذه الحركة. فهي اعتمدت على شروط المشروعية التي تولدت من جراء غزو الحلفاء وتضاءلت مقدرتها على المناورة اثر هزيمة الثورة الاذربيجانية . وأكثر من ذلك ، عانت هذه الحركة من اختلال استراتيجي ، حيث أن مركز **السلطة السياسية** في طهران كان يبعد ٥٠٠ ميلا عن مركز **النشاط الاضرابي** في حقول النفط في جنوب البلاد . فقد كان بمقدور العمال أن يهددوا الرأسمال الاجنبي ، الا أنهم كانوا أقل مقدرة على توجيه ضغط مباشر على شركة النفط الانكلو ـ ايرانية وعلى الحكومة في آن معا . ولذلك فان الاحساس بوجود طبقة عاملة مناضلة كان أقل مما يجب أن يكون عليه في حالات أخرى . ويضاف الى ذلك ان المنظمات النقابية الايرانية كانت حديثة العهد بالاضافة الى أن القاعدة الاجتماعية ذاتها كانت محصورة ، في ضوء التطور الذي

كان يحصل حينئذ في ايران، كي يتمكن المجلس من مقاومة الهجوم العاتي الذي تلا انقلاب عام ١٩٥٣ . ومنذ ذلك العام حل فوق الطبقة العاملة الايرانية ليل طويل لم تستطع أن تخرج من ظلامه الدامس الا ببطء بعد مرور عشرين عاما من الظلام .

النقابات الرسمية والاضرابات غير الشرعية

لقد تحولت سياسة النظام الايراني ازاء الطبقة العاملة مع مرور الزمن من سياسة قمعية مباشرة الى سياسة يتمازج القمع فيها مع الارضاء . فقد قمع النظام جميع أشكال المعارضة وألغى النقابات بما في ذلك النقابات الهامشية الرسمية ، بعد مرحلة حكومة مصدق في العام ١٩٥٧ . وقد أفسح ذلك المجال أمام النظام كي يشرف بذاته على برنامج موجه خصيصا نحو الطبقة العاملة : لقد حدد قانون العمل للعام ١٩٥٩ انه يمكن تأسيس النقابات بشرط أن تحصل هذه على اعتراف وزارة العمل بها ، كما ان قانوني الضمان الخاص لعام ١٩٦٠ والمشاركة بالارباح للعام ١٩٦٣ وضعا الاسس لقيام نظام يحقق الارباح لمجموعة مختارة من العمال. انتفسير هذهالسياسة بسيط: فالنظام لا يستطيعبساطة سحق العمال . اذ عليه ان يحظى بتعاونهم معه من أجل التصنيع ، وعليه أن يتمتع بالسبل التي تصله بآراء العمال كي يتمكن من معرفة ماهية الاجراءات التعويضية التي يجب أن يتخذها ، وعليه أيضا أن يزيد من دخول بعض العمال على الاقل كي يسهم في قيام سوق محلية .

يفسر هذه الاسباب التي دفعت النظام الى اقامة شبكة نقابية خاصة به . ففي حين انه من السذاجة ان نقبل الادعاءات الرسمية بأن هذه التنظيمات تمثل مصالح العمال ، من الخطأ بالمقابل أن نغفل الوظائف الحقيقية التي تؤديها هذه التنظيمات في ضمان مركز النظام السياسي والايديولوجي . ويجب التأكيد هنا ان هذا النوع من التنظيم النقابي ليس خاصا بايران وحدها على الرغم من تميز الدور المباشر الذي يلعبه البوليس السري . فقد وجدت

المنظمات العمالية التي تديرها الدولة في ظل الفاشيات الالمانية والايطالية والاسبانية ، في الوقت الذي كانت فيه هذه الانظمة ، التي كانت موضوعيا حامية حمى المصالح الرأسمالية ، تستخدم لغة عمالية وتنغمس في حملات نقد لاذعة تشنها ضد الراسمالية بغية كسب ود ودعم الطبقة العاملة (٢٥) . ومن ناحيتها لقد كانت ظاهرة « الاتحادات النقابية المسيطر عليها » أمرا مألوفا في أميركا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب . فالتطور الرأسمالي في دول هذه القارة بشتى مظاهره ، مثله في ذلك مثل التطور في ايران ، لا يتطلب فقط حدوث السلام السياسي ، بل تعاون الطبقة العاملة الفعال في عملية التصنيع . فقد تم تأسيس نقابات رسمية تحت ظل الحزب الدستوري الثوري في المكسيك برعاية بيرون في الارجنتين ، وعلى أيدي الحكم العسكري بعد عام ١٩٦٨ في البيرو ، كجزء من البرنامج الاقتصادي والسياسي لكل من هذه الانظمة .

ان الاساس الذي تستند عليه ايران في ادارة النقابات التابعة لها هو قانون العام ١٩٥٩ الذي يشبه في كثير من نواحيه الانظمة في الدول الفاشية . وينص هذا القانون على ضرورة حصول جميع النقابات على اعتراف وزارة العمل بها ، وتعدد مهام النقابات كالتالي : التوصل الى اتفاقيات جماعية ، وشراء وبيع والحصول على الاملاك المنقولة وغير المنقولة شرط أن لا تخدم هذه

---

(٢٥) يتناول Nicos Poulanzas بالتحليل سياسة كل من المانيا وايطاليا الفاشيتين ازاء الطبقة العاملة . ويعرض ، على وجه الخصوص ، لسياسة تعزيز الخلافات بين العمال الماهرين وغير الماهرين ، واستخدام البيانات المعادية للراسمالية الزائفة ، وتعبئة العمال في منظمات مثل « اربيتيرفرونت » Arbliterfront في المانيا والاتحادات المندمجة في ايطاليا . ويبرز ايضا الدور المحدد الذي لعبته القوات الخاصة الالمانية SS في داخل الاتحادات النقابية كي تدعم النظام ، وكذلك على نمط مماثل لدور جهاز السافاك في ايران .

Fascism and Dictatorship, London, 1974, Part Four p. 195.

العمليات أغراضا تجارية بهدف الربح ، والدفاع عن الحقوق والمصالح المهنية لاعضائها ، واقامة جمعيات تعاونية لتلبية متطلبات الاعضاء ، وتأسيس صناديق البطالة لغرض اعانة العاطلين عن العمل (٢٦) . ولم يأت القانون على ذكر حق العمال بالاضراب ، بالاضافة الى أنه لم يتم التوصل الا الى اتفاقيات جماعية قليلة بين العمال والادارة ما عدا اتفاقية المشاركة بالارباح . وفي الوقت ذاته فقد تم تأسيس عدد كبير من هذه النقابات ، حيث ان ثمة لائحة تشير الى وجود ٣٩٧ نقابة في العام ١٩٧١ . وذكر ان هذا العدد ارتفع الى ١٠٢٣ نقابة رسمية في العام ١٩٧٨ . وتجدر الاشارة الى أن عددا كبيرا من كسبة الاجور من العمال غير الزراعيين هم أعضاء في هذا النوع من المنظمات . ويتضح من هذه اللائحة غياب نقابات الصناعة الكبيرة ، الا أن النقابات يمكن أن تكون محصورة في المصانع كل على حدة بسبب تفتتها الرسمي الواسع . وعلى سبيل المثال ، يستدل من وجود ٢٦ نقابة في صناعة النفط وحدها ، حتى باستثناء حقل التوزيع ، ووجود سبع نقابات منفصلة لعمال صناعة السيارات ، على أنه محاولة متعمدة تهدف الى قيام المنظمات العمالية على الصعيد الوطني حتى وان كانت تحت السيطرة الرسمية .

---

(٢٦) ILO Mission Paper no. IX, Labour Legislation, Practice and Policy' by J. de Givry and J. Scoville, p. 20.

جدول رقم (١٩)

الاتحادات النقابية التابعة للدولة ــ ١٩٧١

حقل العمل	عدد المنظمات عمالية	عدد المنظمات أرباب العمل
السيارات	٧	ــ
الاعمال المعدنية	١٣	٥
النسيج	٤٣	٧
النقل	٤٢	٦٤
الماء والطاقة	١٨	٣
الجلود و Intestine	٩	٢
النفط	٢٦	ــ
الصناعة والصيدلة	٥	١
الطباعة	٤	٣
الخدمات	٥٦	٣٠
الغذاء	٦٨	٢٢
Abbatoirs	٢٠	ــ
البناء	٢٤	١٠
الفن والسينما والمسرح	٦	ــ
الملبوسات	١٣	٣
الاتصالات	٢	ــ
الزجاج والبلور	٢	١
البنوك	٧	ــ
صناعة الورق	٢	ــ
الخدمات الصحية	٤	٩
حياكة السجاد	١٠	٦
متفرقات	١٦	٦
المجموع	٣٩٧	١٦٨

المصدر :

Labour Legislation, Practice and Policy, ILO Mission Working paper IX, Geneva, 1973, p. 21.

يحرم قانون العمل النقابات العمالية ممارسة أي نشاط سياسي ، الا أنه يسمح بأن « تعرب عن رغبتها ازاء الاحزاب السياسية أو تتعاون معها » . ولكن لا يمكن أن يعتبر هذا تنازلا من قبل النظام الذي يسيطر على الحزب الوحيد اراستاخيز ، المسموح به في البلاد . ان النقابات في الواقع بالغة التسييس كما انها تشكل جزءا من حملة النظام التعبوية . فالسافاك يشرف مباشرة على الهيكل النقابي ، اذ أن مسؤولين من هذا الجهاز يحتلون مكاتب خاصة بهم في بعض المعامل ، وقد أعرب رجال الاعمال الاجانب من الذين يعملون في ايران عن تذمرهم بصدد سلطة وتدخل عملاء الدولة الايرانية . فقد كان رجال الاعمال هؤلاء يدفعون رواتب لمسؤولي السافاك العاملين في المصانع بالاضافة الى أنهم كانوا يضطرون بين حين واخر لتلقي التعليمات منهم . وبما ان وظيفة عملاء السافاك لا تقتصر على ممارسة القمع فقط بل الحث على التعاون أيضا ، فانهم قادرون على وضع العراقيل أمام الادارة . ورغم عدم توفر المعلومات فانه لا يوجد أي تناقض عند القول بأن ممثلي السافاك في داخل الاتحادات النقابية هم الذين حثوا أرباب العمل على زيادة الاجور في منتصف السبعينات بعد أن أدركوا استياء عمال المصانع التي عين هؤلاء العملاء للعمل فيها (٢٧) .

ما هي وظائف هذه النقابات ؟ أولا ، تقوم النقابات بتنسيب العمال الى عدد من مشاريع الرفاه المتعلقة بالضمان ، والاسكان ، والتقاعد وغيرها . ان هذه الامور تزيد مقدار الاطمئنان لدى العمال (وخاصة في سوق سكانية صعبة) فضلا عن انها تشجع العمال على الادخار . وتجدر الاشارة الى أن صحيفة العمال الرسمية ، **راستاخيز ـ ي كارجاران** ، تنشر العديد من التقارير بشأن مشاريع رفاه من هذا النوع . ثانيا ، تشرف النقابات على

---

(٢٧) يظهر دور السافاك على حقيقته في تقرير وزارة العمل الاميركية :
Labour Law and Practice in Iran, BLS Report no. 276, 1974, p. 28.

برنامجي المشاركة بالارباح والاسهم العمالية ويمكن في الواقع ، ان تتخذ النقابات مواقف بالغة الصلابة بشأن هاتين المسألتين مثلما تسمح به القوانين ، اذ انه ، على حد تعبير كاتب ايراني ، من مصلحة النظام أن يحدث نقلة في توجه مطالب العمال وحرفها بعيدا عن المطالبة بزيادة الاجور ودفعها باتجاه اشكال مشاريع الانعاش التي تضعها الدولة (٢٨) . ان هذا لا يدفع بالضغوط بعيدا عن المطالبة بزيادة الاجور وحسب ، بل انه أيضا يمنح هذه الخطط بعض الشرعية . وحيث كانت تجري المطالبة المباشرة بزيادة الاجور فان النظام كان يتعمد القيام بمحاولة تنفيذ ذلك : وعلى سبيل المثال ، فان العمال يبررون مطالبهم بالاشارة الى قوانين الاجور ، أو يرفعون شعارات مؤيدة للشاه عندما يعلنون الاضراب ، هذا في حد ذاته يلعب دورا تعبويا . ومما يذكر ان السافاك يرتب للعمال أن يسيروا في استعراضات مؤيدة للنظام خلال العطل والاجتماعات السياسية . لقد قام بعض زعماء العمال بأدوار لحساب النظام أثناء الاضطرابات السياسية التي وقعت في ايران في أوائل الستينات . فقد نظم ، على سبيل المثال ، شيا الدين موليري ٢٠٠٠ من سائقي الباصات في طهران التابعين للنقابة التي كان يتزعمها « في قوة منظمة ومتنقلة بين صفوف المتظاهرين الذكور صحاح الجسم » ، على حد تعبير أحد المراقبين (٢٩) . ولم يعد هناك ما يدعو الى استخدام موليري أو أي من نوعه بعد شهر حزيران (يونيو) عام ١٩٦٣ عندما فرض النظام . وتجدر الاشارة الى أن عمليات تعبئة عمالية مؤيدة للشاه مماثلة جرى تنظيمها خلال تظاهرات العام ١٩٧٨ .

---

(٢٨) T. Jalil, Workers of Iran: Repression and the Fight for Democratic Trades Unions, London, 1976, p. 39.

تشكل الفوائد النقدية والعلاوات غير النقدية حوالي ٤٠ وحتى ٥٠٪ من اجمالي التعويضات . وتجدر الاشارة الى إنه اصبح معلوما أن العلاوات والارباح النقدية باتت تصل الى ٣٠٪ من اجمالي دخول بعض العمال الذين يمثلون نسبة ضئيلة من اجمالي عدد العمال في ايران .

(٢٩) Zonis, op. cit., pp. 93-4. الذي يقدم ايضا وقائع تفصيلية عن دور نقابة المعلمين خلال اضطرابات أوائل حقبة ١٩٦٠ .

يكمن أضخم موقع لتعبئة العمال ، على أي حال ، في داخل المصنع ذاته ، اذ ان هذا هو الموقع الذي يجب أن تجري فيه الحملة لدفع الانتاجية المنخفضة . والمعروف ان المسؤولين يرددون مسألة ضرورة زيادة الانتاج ، في محاولة فهم تبرير برامج الرفاه في مؤتمرات العمال الدورية التي تنظمها الدولة . وتؤكد بيانات الحكومة الداعية للاندماج على ضرورة أن يكافح العمال والمديرين سوية من أجل تحقيق أهداف الانتاج . فقد دعا وزير العمل الايراني مويني ، على سبيل المثال ، في المؤتمر الثالث للعمال الايرانيين الذي حضره ۲۳۵۰ ممثلا عن عمال ايران في شهر أيار (مايو) ١٩٧٦ ، دعا العمال أن « يبذلوا جهودا أكبر ويرفعوا من مستوى مهاراتهم ويزيدوا الانتاجية في محاولة منهم الوفاء بديونهم للشاهنشاه » . ومما يذكر أنه يجري تنظيم الانتاج في المعامل التابعة للمنظمة الصناعية العسكرية وفق قواعد عسكرية ، حيث يرتدي العمال الزي العسكري ويشتركون في الاستعراضات الخاصة . وفي بعض الحالات يحملّ المسؤولون النقابيون السلاح، بالاضافة الى أن المديرين قد يكونون جنرالات أو جنرالات سابقين ألحقوا بهذا القطاع . ان هذه السياسات تمثل ، عموما ، محاولة للسيطرة على الطبقة العاملة وتعبئتها في الوقت ذاته . ان ذلك بالضرورة ، حالة متناقضة ، تؤكد أكثر وأكثر الازمة القائمة بين القوة الموضوعية للبروليتاريا الايرانية والحقوق السياسية التي يسمح لها بممارستها على صعيد الافراد وصعيد الطبقة .

لقد وجدت هذه القوة لنفسها تعبيرا مستقلا متجددا في حوادث الإضرابات المتزايدة ، خاصة بعد فترة الازدهار النفطي في العام ١٩٧٣ . ورغم عدم توفر المعلومات حول الاضرابات ، فانه يمكن بالاستناد على مصادر عدة ان نعيد بناء صورة التطورات الاخيرة في هذا الشأن (٣٠) .

---

(٣٠) تشهد التقارير العدة التي نشرت في الصحافة الغربية على الحقيقة العامة لتزايد الاضرابات ، وعلى سبيل المثال Le Monde, 5, October 1976 المعلومات المنشورة هنا مأخوذة من عدد من مطبوعات المعارضة ، بما في ذلك مؤلف Jalil op. cit. ، بالاضافة الى مطبوعات حزب تودة .

لقد تزايد عدد الاضرابات المعلن عنها من مجـرد حفنة في الفترة ١٩٧١ ــ١٩٧٣ الى ٢٠ــ٣٠ اضرابا في العـام ١٩٧٥ . ٢ ــ تحدث معظم هذه الاضرابات في مصانع مفردة . ٣ ــ معظم المسائل الاقتصادية موضوع النزاع هي: الاجور والعلاوات وساعات العمل . ويبدو أن أوقات العمل الاضافية Overtime هي مصدر الشكوى حيث يتعرض العاملون للضغوط بغية تحقيق انتاج اضافي وما أمكن من ساعات عمل اضافية يقدمها العمال ، في الوقت الذي يكون فيه هؤلاء يطالبون بمعدلات أجور أعلى بالمقابل . ٤ ــ معظم الاضرابات المعلن عنها قصيرة الزمن حوالي بضع ساعات أو لمدة يوم أو يومين في أفضل الاحوال . وتتدخل الادارة والسلطـات بسرعة بالغة لانهاء الاضراب بشكل أو بآخر .

من أكثر خصائص هذه الاضرابات مدعاة للدهشـة هو أن معظمها من الاضرابات الناجحة . ويؤكد هذا الازمة التي يواجهها النظام في ايران . فقد أعلن عن اضرابات وقعت في صناعة النفط وحقول استخراجه بشأن الاجور (أشهر آب ــ أغسطس ، وتشرين الاول ــ اكتوبر ١٩٧٣ ، و آذار ــ مارس ١٩٧٥) تمكن بعدهـا العمال من الحصول على تنازل من قبل الحكومة . وبالتماثل مع ذلك وقع اضراب في العام ١٩٧٤ في مصنع ماشين شازي في تبريز حيث أعلن ٨٠٠ عاملٍ الاضراب احتجاجا على أجور الساعات الاضافية في واحد من أكبر مصانع البلاد . وقد تدخل البوليس وفرق المتظاهرين وتم ارسال ٢٥ من المتظاهرين الشبان الـى الخدمة العسكرية ، وجرى فصل حوالي ١٠٠ عامل آخر . وفي حين أن الـ ٢٥ عاملا اضطروا للبقاء في الخدمة العسكرية ، فان الـ ١٠٠ عامل الاخرين استدعتهم الشركة لاستئناف أعمالهم لديها لان معظمهم من العمال المهرة الذي تعاني الشركة نقصا منهم .

أما الاضرابات الاخرى ، ويمكن أن تكون غالبيتها ، جـرت مقاومتها في العام ١٩٧١ ، على سبيل المثال ، أضرب عمال النسيج في معمل شاه جاهيتا في مدينة كراج الواقعة في شمال طهران، وساروا باتجاه العاصمة رافعين صور الشاه . وبدأت قـوات الامن اطلاق النار على المتظاهرين وقتلت ٣ من العمال ، وربمـا

سقط ١٣ ضحية . وفي شهر حزيران (يونيو) عام ١٩٧٤ قتلت السلطات ماجد صالح جهاني زعيم نقابة عمال النقل ، وهو في السجن . وفي شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٧٥ أعلن عمال احد مصانع النسيج في شاهي ، الواقعة في شمال طهران ، العصيان بعد أن رفضت الادارة مطاليبهم في المساهمة في خطة المشاركة بالارباح . وتصادم العمال مع قوات الامن التي أرسلت في ما بعد أفرادا منها لمهاجمة المصنع ليلا بعد أن شارك العمال الاخرون والطلاب المحليون في الصدام . وسقط في ذلك الصدام ٣ عمال وجرح ٧٠ – ٨٠ شخصا وألقي القبض على ٤٥٠ اخرين قبل أن يتم التخلص من المتظاهرين في المصنع . فالوضع الاقتصادي والسياسي في ايران يصل الى حد لا يسمح لاي اضراب ان يستمر لاي فترة من الزمن : فاما ان تجري تلبية المطالب بسرعة فائقة بواسطة تدخل الدولة لدى الادارة ، أو عن طريق قمع المعارضة والاحتجاج .

يبدو أن تضافر ضغط العمال الاقتصادي ، والنقص في العمال المهرة ، وبرامج الفوائد الرسمية ، قد أسهمت متعاضدة في فترة ما بعد العام ١٩٧٣ بتآكل الثقة في مشاريع الاعمال الايرانية والاجنبية على حد سواء . ويضاف الى ذلك ان الضغط الاقتصادي المتأتي عن العمال الاحسن حالا قد شكل مشكلة حادة . ونعرض في ما يلي تذمرات رجال الاعمال في طهران كما عبرت عنها المجلة الناطقة باسمهم :

« تجري زيادة الاجور والرواتب باستمرار في حين أن الانتاجية لا تزال تحظى بالتجاهل . لقد وصلت الزيادة في الاجور والرواتب حدا غير معقول اذ بات الاب يخجل من نفسه أمام ابنه لان الاب يحصل ، رغم سنوات الخبرة الطويلة ، على أجر أقل من أجر الابن الذي يبدأ العمل على التو . والاهم من ذلك هو ان العمال الذين يجري فصلهم بسبب تكرر الاخطاء أو الانتاجية المنخفضة سرعان ما يجدون عملا اخر افضل ، وبأجر أعلى ، الامر الذي يؤدي الى السخرية من رب العمل السابق . . . لقد دلع الجمهور . وهكذا أصبح الفرد الذي كان يعيش على الخبز والجبن لا يرضى

بأقل من لحم الكباب المشوي ، وأصبح عمال البناء الماهرين يتوقعون أن يعملوا الان في قصر بيكان ... وسنتوجه الى الله شاكرين بالطبع عندما سيتمكن العمال غير الماهرين من اقتناء السيارات ، ونعتقد أنهم سيتمكنون من ذلك في المستقبل القريب بالنظر لاجور هذه الايام . ولكن يجب أن لا يغيب عن بال احد أنه يستحيل على الجميع أن يقتنوا السيارات في آن واحد دون أن تحدث زيادة في الكفاءة والانتاجية (١١) .

يعكس الفزع جانبا واحدا من الصورة : فللطبقة العاملة الايرانية سلطة اقتصادية ملحوظة ستستمر في ممارستها لان برنامج النظام الاقتصادي في المدى البعيد لا يزال يعتمد الى حد كبير على دعم الطبقة العاملة رغم انخفاض معدلات الزيادة في الاجور المتوقع بسبب تباطؤ الحركة الاقتصادية بعد العام ١٩٧٥ . وعلاوة على ذلك يمكن ان يصبح كسب ، أو الحفاظ على تعاون العمال مع الحكومة أمرا أكثر صعوبة بسبب تزايد القيود الاقتصادية ، ويمكن أن تكون تجارب الاضراب في منتصف السبعينات، ان هي استمرت أم توقفت ، قد خلقت وعيا لدى البروليتاريا المعنية مباشرة .

من ناحية أخرى ، تشير الدلائل المتوفرة الى عدة أسباب تدعو الى الحذر بشأن مستقبل الحركة العمالية في ايران . فأولا ، ان الطبقة العاملة حرمت من أي تقليد سياسي ، حيث اناضرابات الاربعينات وحتى العام ١٩٥٣ لا تعدو أكثر من كونها ذكرى بالنسبة لجزء قليل من عمال اليوم ، بالاضافة الى أن معظم مناضلي تلك الفترة البارزين قد تمت ازاحتهم . لقد كانت تجربة المجلس المركزي قصيرة حيث أنها لم تخلف تأثيرات دائمة ، فضلا عن الحاجز الثقافي الحتمي الذي قام بين جيلي الكبار والصغار من العمال . ولم تكن توجد تقاليد سياسية طبيعية في داخل الطبقة العاملة الايرانية أسهمت في السابق ، ويمكنها أن تسهم ثانية في قيام حركة للطبقة العاملة . وتخلو سياسات الطبقة العاملة الايرانية ، على سبيل المثال ، من ما يمكن مقارنته بالفوضوية . ويضاف الى ذلك ان الظروف التي يجبر العمال الايرانيون على

Tehran Economist, 22 May 1976

العيش في ظلها تجعل نمو أية حركة عمالية أمرا بالغ الصعوبة . ان فعالية ووحشية النظام البهلوي أكبر عدة مرات من ، على سبيل المثال ، فعالية ووحشية الدولة القيصرية في العقد الاخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، فضلا عن أن تشتت العمال المتعمد من قبل الدولة يحول دون قيام المناضلين من العمال انشاء أو الابقاء على أي اتصال في ما بينهم . ومهما كان عدد المنظمات العمالية التي تنشأ فانها لا تستطيع العمل الا بكتمان وسرية بالغتين ، والجدير بالذكر هو أنه لم يأت أي مصدر تابع لاي مؤسسة سياسية ، في أي من مراحل السنوات القليلة الماضية ، على ذكر وجود منظمات أو حركات عمالية سرية في ايران . ويبدو أن جميع مظاهر الاحتجاج تحدث في المستويات المحلية .

يعرض الاشتراكيون الايرانيون رأيان متعارضان حول الطابع السياسي الذي ستتبناه الطبقة العاملة الايرانية في المستقبل . فمن ناحية ، هناك من يتوقع أن تقوم حركة بروليتارية تتمتع بنفوذ وثقة متعاظمتين لتواجه الديكتاتورية . وهناك اخرون يركزون على سياسات النظام التفتيتية ، ويقولون ان الشريحة العليا من الطبقة العمالية قد تم شراؤها من خلال المكاسب التي حققها افرادها . ومن السذاجة ان يقلل المراقب من قيمة وأهمية حركة الاضراب التي تتمتع بطبيعة **اقتصادية** . ولكن لن تستطيع أية حركة عمالية أن تبرز في ظل أوضاع من القمع الشديد مماثلة لتلك التي تقوم في ايران . ومن ناحية اخرى ، ان مقدرة النظام المادية على تلبية مطالب الجماهير ستتقلص بالضرورة خلال السنوات القادمة . وقد تجد القوة الموضوعية المتعاظمة للطبقة العاملة في ايران نفسها تندفع شيئا فشيئا باتجاه الصدام مع النظام ، وقد تزيد معارضة الطبقة العاملة ، مهما كانت مشتتة لفترة من الزمن، من حجم الصعوبات التي تضطر الدولة لمواجهتها . ويمكن عندئذ قيام تآزر بين الاهمية الاجتماعية والحالة السياسية التي ستتمكن الطبقة العاملة أن تلعب في ظلهما دورا أكثر شمولية واستقلالية ، بعد حرمانها لسنوات طويلة من مكانها العادل في المجتمع الايراني.

الفصل الثامن

المعارضة

كان من الصعب جدا قبل عودة المعارضة الجماهيرية الى الظهور في عام ١٩٧٨ تكوين صورة دقيقة عن المعارضة الايرانية. فبالنظر الى قمع كل نشاط سياسي مستقل لم يكن المراقبون الخارجيون هم وحدهم الذين لا يعرفون تماما ماذا يحصل بل كانت أغلبية الايرانيين كذلك . ويزيد في تعقيد الوضع ان السافاك ينتهج سياسة تبني أفراد ومجلات ذات طابع معارض في الظاهر، في الوقت الذي تحاول فيه من جهة أخرى دفع عناصر المعارضة الحقيقية نفسها بأنها من عملاء السافاك . وفوق ذلك فانه من المستحيل في العادة التحقق مما اذا كانت دعاوى مجموعة في المنفى تتطابق مع ما تفعله هذه المجموعة داخل ايران . ولا ما اذا كانت التقارير بصدد الاعمال التي تقوم بها جماعة ما من رجال العصابات دقيقة أم لا .

لنأخذ على سبيل المثال نوعا واحدا من المشاكل : في العقد ما بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٥ توفي عدد من الافراد المعروفين بأنهم كانوا من منتقدي النظام في ظروف مثيرة لبعض الشبهة . وربما كان بعض أو كل هؤلاء قد توفي وفاة طبيعية أو في حوادث كما يدعى رسميا ، ولكن يمكن ان يكونوا جميعهم قد اغتيلوا . اننا لا نعلم حقيقة الامر على وجه التأكيد وربما أننا لن نستطيع على الاطلاق ان نعرفه بالنظر الى الشكوك والقيود السائدة في

ايران (*) . وبشكل أكثر عمومية تخرج من البلاد بين الحين والاخر تقارير حول المعارضة السلمية والعنيفة لا يمكن التحقق من صحتها . فمنذ عام ١٩٧٠ كانت هناك تقارير حول عدد من الصدامات بين جماعتي رجال العصابات الرئيسيتين وبين قوات الامن ، وتعلن الحكومة عن بعض هذه الصدامات بينما أعلن رجال العصابات عن البعض الاخر . كذلك يفترض أن تكون هناك حوادث شاركت فيها هاتان الجماعتان قد وقعت . وفي آب (أغسطس)

(*) هناك تسعة من السجناء السياسيين الذين أعلنت الحكومة رسميا أنهم « قتلوا بطلقات نارية وهم يحاولون الهرب » في أوائل العام ١٩٧٥ . والمؤكد أن هؤلاء قتلوا من جراء التعذيب . الا أن هناك حالات أخرى يحيط بها قدر بالغ من الريبة ، حيث لم يتم التوصل الى اجابة واضحة بشأنها ، وعلى سبيل المثال ، أعلن عن أن صمد بهرانجي ، مؤلف كتب الاطفال المعروف ، لقي حتفه غرقا إحينما كان يسبح في نهر آراس في العام ١٩٦٨ . الا أن المعروف أن بهرانجي كان سباحا ماهرا ، بالإضافة الى أنه كان من عداد المدافعين عن الحقوق اللغوية والثقافية للشعب التركي في ايران . وهناك أيضا الكاتب المرموق جلال علي أحمد الذي كان يستخدم كتاباته ضد الثقافة الغربية المبتذلة وأثرياء الحرب في ايران ، اذ أعلن عن أنه لقي مصرعه فجأة في قريته الواقعة بالقرب من بحر قزوين في العام ١٩٧٤ . والمعروف عن أحمد أنه كان يبلغ ٤٦ عاما من العمر وان صحته ، بشهادة أصدقائه الذين التقوه قبل أيام من موته ، كانت جيدة . وعلاوة على ذلك ألغى السافاك الترتيبات التي كانت قد اتخذتها عائلة الفقيد لدفنه (مصدر هذه المعلومات هو رضا براهيني) . وهناك حالة أخرى هي المصرع الغامض لبطل المصارعة غلام رضا تختي ، المعروف بشعبيته الواسعة وبدعمه الجبهة الوطنية التي فرض حظرا على نشاطها في العام ١٩٦٦ . فقد أعلن عن وفاة المصارع بسبب اصابته بنزلة قلبية . الا أن الالاف من الذين شاركوا في تشييع جثمانه لم يصدقوا الرواية الرسمية اذ يعتقدون أن غلام رضا قد اغتيل . وتحيط الريبة باخبار الموت المفاجيء لعناصر من شرائح النظام العليا . فالدكتور حسن أرسنجاني ، وزير الزراعة السابق الذي أقاله الشاه في العام ١٩٦٣ وعمل على نفيه كسفير لايران في روما ، كان قد أعلن رسميا عن وفاته بنوبة قلبية في العام ١٩٦٩ . وقد تكون النوبة القلبية في الواقع سبب الوفاة ، الا أن المعروف عن الدكتور أرسنجاني أنه استمر في موقفه النقدي من النظام وكان يتمتع بجمهور واسع . ولناخذ حالة ناصر أميري ، رئيس حزب ماردوم ، الذي أقاله الشاه في العام ١٩٧٤ بسبب انتقاده للنظام . وقد لقي أميري مصرعه بعد ذلك بعدة أشهر في حادث اصطدام سيارة . جميع هذه الحالات وغيرها ، تتميز بأنها محاطة بعناصر الريبة .

١٩٧٣ يفترض أن يكون قد وقع صدام عنيف في مدينة عبدان الجنوبية شارك فيه ايرانيون من أصل عربي . وفي عام ١٩٧٤ كانت هناك تقارير بان طبيبا محليا اسمه هوشانغ عزامي يقود جماعة من رجال العصابات الرعاة في جبال لورستان (١) . وفي حزيران (يونيو) عام ١٩٧٥ يقال أن مئات من طلاب الشريعة ألقي القبض عليهم في مدينة قم خلال الاحتفالات بذكرى انتفاضة عام ١٩٦٣ (٢) . وكانت هناك أيضا تقارير حول اضرابات أخرى لكن هذه التقارير مثلها في ذلك مثل باقي المعلومات كانت متأخرة وجزئية ومفككة ولا يمكن التحقق من صحتها . وكما هو الحال لامور كثيرة في ايران لا يقتصر الامر على أنه ربما كان هناك الكثير مما لا نسمع عنه ، بل أيضا ان الكثير مما نسمع عنه لم يحدث ، أو على الاقل لم يحدث بالطريقة التي ادعي أنه حدث بها .

ظلت المعارضة بين سحق حركة المقاومة عام ١٩٦٣ وبداية ظهورها مرة أخرى عام ١٩٧٧ على مستوى منخفض ومفتت كثيرا ما كان غير منظور جزئيا . ولكن في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ كان هناك تغير ذو أبعاد هامة . فللمرة الاولى اصبحت واضحة **حركة معارضة صريحة ومستمرة** ، شملت احتجاجات قام بها كتاب ومحامون وسياسيون بشأن القيود المفروضة على الحريات بالاضافة الى حركة تظاهرات واسعة قام بها الطلبة في الجامعات، وفي آذار (مارس) ١٩٧٨ كان هناك اضراب عن الطعام مديد قام به السجناء السياسيون في سجن « ايفن » . وعدا عن هذه الاحداث تكشفت حركة **معارضة جماهيرية ضخمة** في أكثر من ثلاثين مدينة ـ **خاصة في قم وتبريز واصفهان وطهران** . فقد سار مئات الالوف من الناس في مسيرات عبر شوارع المدن ، وعندما أعلن الحكم العسكري في أيلول (سبتمبر) قتلت الشرطة والجيش الالاف وجرحت الالفا أخرى . ان الدوافع التي تقف

(١) Iran Research, Bulletin no. 8, London, January 1975.

(٢) Iran People's struggle, vol. 1. no. 3. New York, July 1975.

خلف هذه الاضطرابات متعددة ، **ولم يكن هناك تنظيم سياسي دائم خلفها** ، ولكن صدى هذه الاعمال والغضب العنيف الـذي تكشفت عنه يشير الى احباط عميق ناجم عن المشـاكل الاقتصادية وعن النظام السياسي في ايران ، احباط زادته ولم تقلل منـه التغيرات الاجتماعية ـ السياسية السريعة الفوضوية التي حدثت في العقد ونصف العقد السابقين (انظر الفصل العاشر) .

ان قوة ونشاط منظمات المعارضة في ايران لا بد في ظل الظروف الراهنة أن تكون صغيرة نسبيا ، ولكن كما بينت أحداث عام ١٩٧٨ ، فان أسس المعارضة وبالتالي قواها الموجودة والتي تتخمر باستمرار تحت السطح لا بد وأن تكون **كبيرة جدا** . وفي ظل ظروف سياسية مختلفة ربما تقارب الطرفان ، ولهذا السبب فان هذا الفصل سيفحص **القوى الاجتماعية التي يمكن** أن تكـون معارضة للدولة بالاضافة الى المنظمات الفعلية التي يمكن ضمن الظروف الراهنة التعرف عليها .

الفلاحون والقوميات

أكثر مجموعة تتعرض لاضطهاد النظام هي مجموعة فقراء الريف . وفي عام ١٩٧٦ كان ٥٣٪ من اجمالي سكان ايران يعيشـون في الارياف ونحو نصف هؤلاء هم من العمال الذين لا يملكـون أرضا (٣) . ومع ذلك فان المقاومة في الريف اما للدولة أو لاغنياء الريف كانت طفيفة قبل الاصلاح الزراعي وبعده . ولم تكن هنـاك أية حركة فلاحية رئيسية في أي وقت من الاوقات في العقـود الستة من القرن قبل الاصلاح الزراعي ، الا عندما كان هناك أيضا عامل اقليمي أو قومي (كما في غيلان) . ويعتقد أنه حدثت هناك منذ الاصلاح الزراعي حالات قام الفلاحون فيها بالاحتجاج على فشل الحكومة في تنفيذ الاصلاحات ، كما ان بعض أولئك الذين

---

(٣) Eric Hoogland , 'The Khwushnishin Poulation of Iran,' Iranian studies, Autumn 1973.

خسروا في السبعينات أرضا كانوا قد أعطوها في الستينات قاموا بالاحتجاج أيضا . لكن الصورة العامة للسكان الريفيين صورة خنوع ملحوظ وظل الريف خارج المجرى الاساسي للحياة السياسية الايرانية (٤) .

وهناك أيضا ما يمكن اضافته الى الصورة . يتوهم المراقبون المدينيون ان المقاومة الفلاحية تتخذ دوما شكلا صريحا اذا لم نقل مسلحا . والواقع انه في غياب ظروف عسكرية محددة قد تكون أشكال المقاومة هذه غير مواتية ، بل يمكن للمقاومة ان تتخذ بدلا من ذلك شكلا سلبيا — مقاومة اجراءات الحكومة ، واخفاء المحاصيل ، والتحفظ على الحكومات . ويبدو أن مقاومة من هذا النوع كانت ولا تزال منتشرة في ايران ، وانها كانت الشكل الذي اتخذته العداوة تجاه مظالم برنامج الاصلاح الزراعي . كذلك هناك تقارير بصدد عداء صريح للاعمال — الزراعية (٥) . ثانيا ، ان للدولة في الريف الايراني وجودا لا يترك مجالا للمقارنة بين القرى الايرانية اليوم وبين القرى في صيف العشرينات والثلاثينات على سبيل المثال ، أو في قرى أجزاء من أميركا اللاتينية في الستينات . فوجود موظفي الاصلاح الزراعي والوجود الدائم لقوات الشرطة الريفية (الجندرمة) ، تجعل من الصعب جدا قيام اية مبادرات ذات طبيعة مستقلة . وفوق ذلك كله هناك عامل آخر هو ان السكان الريفيين ظلوا معزولين نسبيا عن التأثيرات السياسية الاخرى : معظمهم لا يزال أميا والقرى حتى وقت حديث لم تكن قادرة على الاتصال بالعالم الخارجي أو بين بعضها البعض . ولقد حرصت الدولة على أن تضمن ان التأثيرات السياسية التي تتعرض لها القرى هي تأثيراتها هي رغم ان عمق هذه التأثيرات لا يزال موضع شك .

(٤) 'The Non-Revolutionary Peasantry of Iran' Unpublished Paper by Farhard Kazemi and Ervard Abrahamian, 1976.

(٥) Iran's people stuggle, vol. 2, no. 3, New York, October, 1976.

كانت المقاومة الريفية في ايران دوما على التقريب من السكان غير الفارسيين ، وكثير ما كانت تصدر عن البدو الرحل الذين هم جميعا غير فارسيين . وفي الحالة الاولى ، التي سنبحثها بقدر أكبر من التفصيل في ما بعد يبدو أن الرغبة في الاستقلال الذاتي السياسي والثقافي كانت اكثر أهمية من المسائل الاقتصادية البحتة . أما الحالة الثانية فقد أدت الى بعض أعظم حركات المقاومة الريفية في هذا القرن . وآخر مثل هذه الانتفاضات كانت انتفاضة القاشطيين في مقاطعة فارس الجنوبية الذين ثاروا في عام ١٩٦٣ ولم تقمع ثورتهم الا بعد أن قصفت الطائرات النفاثة قطعان السكان البدو وقتلت ما يزيد على مئة شخص . ولا شك انه كانت هناك حالات مقاومة قبلية أخرى ، عندما قاوم البدو برامج الحكومة للاسكان وتدخل سلطة الدولة في مناطقهم . وربما كانت المقاومة المسلحة التي قيل أنها وقعت في ايران في لورستان في عام ١٩٧٤ ، هذا اذا كانت قد وقعت فعلا ، رد فعل من هذا النوع . ولكن مشكلة مثل هذه النشاطات هي أنها بفعل طبيعتها ذاتها محدودة وعشوائية . كذلك فان نسبة البدو في المجتمع الايراني تتناقص باستمرار (من نحو ٥١٪ من السكان عام ١٨٠٠ الى ربما ما لا يزيد عن ٥٪ في أواخر السبعينات) . وليس هناك من شك في أن اليوم الذي كان فيه باستطاعة انتفاضة قبلية رئيسية أن تتهدد الحكومة الايرانية بالخطر ، أو على الاقل تعمل كظهير ريفي لقوة انتفاضية مدينية قد ولى الى الابد .

تتقاطع خطوط السكان الريفيين والبدو ، ولكن الاقليات تشكل مشكلة سياسية محددة . فالكثير من القرويين فارسيين ، بينما ادت الهجرة على نطاق واسع من المدن الى أن يصبح جزء هام من السكان المدينيين من الاقليات . فمدينة مثل تبريز كانت على الدوام أذربيجانية بشكل غالب ، والاهواز كانت عربية . لقد **كانت سياسة النظام البهلوي تقوم على حرمان الجماعات غير الفارسية من أية حقوق سياسية أو ثقافية .** فالفارسية هي لغة التعليم والقانون والاعمال الحكومية الوحيدة . كما لا ينشر بلغات

الاقليات سوى القليل ، وبما أن هذه اللغات لا تعلم فان ثقافة هذه الشعوب كان لا بد لها أن تكون مفقرة . ولذا فان أولئك الـذين يريدون أن يقرأوا بلغاتهم يضطرون الى الالتفات نحو الخارج ـ الاذربيجانيون الى أذربيجان السوفياتية والعرب والاكراد الـى العراق . ومن الواضح انه اذا كانت الحقوق الثقافية الاوليـة محرمة فانه ليس هناك أي مجال لحل مسألة الاستقلال الـذاتي الاقليمي (٦) .

ينتمي كبار الموظفين في الدولة الايرانية بدرجة غير متناسبة الى القطاع الفارسي الغالب من المجتمع : فقد بين مسح أجري في الستينات ان ١٧ ٪ من كبار الرسميين كانوا يتكلمون لغة محلية غير فارسية ، وان ٢٣ من ٢٥ من هؤلاء كانوا يتكلمون احـدى منوعات اللغة التركية (٧) . وتتعزز سيطرة الثقافة التركية بفعل تركز الحياة الثقافية الايرانية كلها في طهران ، وهذا اختلال يسوء باستمرار رغم محاولات الحكومة الى عكس هـذه الوجهة . ولا يقتصر الامر على أن كافة القرارات السياسية والاقتصادية تتخذ في العاصمة ، بل ان الحياة الثقافية للبلاد مركزة أيضا في طهران، حتى أن أمورا مثل معدلات الفائدة تختلف مـا بين طهران ومـا بين المقاطعات . وقد حاول النظام ان يضم قطاعات من القوميات الى جهاز الدولة : فأصبح القادة القبليون ضباطا في الجيش وبات الارستقراطيون الاذربيجانيون موظفين كبارا في الدولة . ولكـن هذا قد تم الى جانب حرمان الجماعات التي أتى منها مثل هؤلاء الناس من اية حقوق محددة وبطريقة كان لا بد لها أن تعزز من سيطرة الناطقين باللغة الفارسية . وينتشر التحيز بين الفارسيين ضد غير الفارسيين الى درجة كبيرة : وكثيرا ما يشار الى الاتراك بأنهم « حمير » والى العرب بأنهم « اكلة فئران » وهكذا ... وبالمثل فان التفوق الثقافي الفارسي يلعب في تعليم التاريخ في

---

(٦) Jawid Sadiq, 'Nationalities and Revolution in Iran', English typescript, New York, 1976.

(٧) Zonis, op. cit., pp. 179-80.

مدارس الحكومة دورا بارزا ويعمل على تأكيد نظــام الاضطهــاد القومي الذي تقوم عليه الدولة البهلوية .

كان هناك في الماضي عدد من المحاولات لكسب الاستقلال الذاتي للاقليات ، ولكن هذه المحــاولات لم تحظ بدعم القطــاع المسيطر من الحركة الوطنية . ففي الاربعينات والخمسينات كان حزب تودة متذبذبا حول المسألة ، كما كانت الجبهة الوطنية كذلك والى درجة أكبر (٨) . وقد كان الاذربيجانيون والاكــراد أكثــر الاقليات نشاطا : وقد لعب الاولون دورا هاما في الثورة الدستورية وقاوم الاخرون برنامج رضا خان للمركزة مقاومة عنيفة . وفي العام ١٩٤٥ وبدعم من القوات السوفياتية أقامت هاتان القوميتان جمهوريتين مستقلتين ذاتيا ، ولكن هاتين الجمهوريتين هزمتا ، ولم يتم الحصول على أية تنازلات لحقوق هاتين الاقليتين في ما بعد . ومنذ ذلك الحين تم اخضاع كافة الاقليات الى سيطرة النظام الفارسي في المراكز الثقافيــة والسياسية ، ولــم يكن الافــراد ليستطيعوا تحقيق أي قدر من التقدم الفردي عبر الانصهار .

رجال الدين والبازار

ينبغي أن يحظى دور رجال الدين ورفاقهم تجــار البــازار باهتمام خاص بالنظر لغموضهم الظاهري في السنوات ما قبــل ١٩٧٨ ، ومن ثم **الدور الرئيسي** الذي لعبوه في تلــك السنة . وليس هناك من شك في أنه كان هناك انبعاث للمشاعر الدينية في ايران في السنوات الاخيرة ، ولكن من الخطأ تحليل احداث عام ١٩٧٨ من وجهة نظر دينية محضة أو قبــول مفهوم « الثــورة الاسلامية » كما يتقدم به القادة الدينيون . ذلك ان وصف احداث

---

(٨) المرجع السابق ، وكذلك

E. Abrahamian, 'Communism and Communalism in Iran. The Tudah and the Fidjah-i Dimucrat', International Journal of Middle Eastern studies, vol. I, 1970.

ايران بهذا الوصف ، مثله في ذلك مثل اشارات الشاه الى خصومه على أنهم « متعصبون دينيون » يطمس **العوامل المادية العميقة ، أي العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تقف خلف الحركة المحددة للتحالف الطبقي الموجود داخلها .**

يتبع حوالي ٨٠٪ من سكان ايران الفرع الاثني عشر من الاسلام الشيعي . وقد كان هذا هو دين الدولة في ايران منذ عام ١٥٠٢ ، وهو يفصل ايران عن الدول العربية الى الغرب والجنوب وعن أفغانستان وباكستان الى الشرق . ولم يعترف المسلمون الشيعة على الاطلاق في يوم من الايام بأن الحاكم الزمني القائم خليفة للرسول كما فعل الفرع الثاني من الاسلام أي السنة، ولكن من المبالغة القول ان الاسلام الشيعي معاد للدولة بطبيعته أو أنه فوضوي . ذلك أن مسألة طاعة الحاكم الزمني يمكن من وجهة نظر دينية ان تناقش في هذا الاتجاه أو ذاك وتعتمد على عوامل شرطية . أما في الممارسة فقد كان موقف رجال الدين من الحاكم الزمني يعتمد على الظروف القائمة في الوقت المعني . فقد برر طغاة مثل أئمة اليمن أفعالهم بالمبادىء الشيعية . غير أن المضامين التنظيمية هامة هنا : وبينما يميل المؤمنون في الدول السنية الى دفع الضريبة الدينية ، الزكاة ، الى الدولة التي تقوم هي بدورها بتوزيعها على القادة الدينيين ، يميل المؤمنون الشيعة الى **دفع الزكاة مباشرة الى رجال الدين** . أكثر من ذلك ليس هناك في أي من الاقطار الاسلامية **هيئة لاهوتية ومؤسسة دينية من النوع الموجود في المسيحية** ـ فالمؤمنون الذين يستخدمون مسجداً هم الذين يعينون قادتهم الدينيين ـ وهذا يعني أن هناك امكانية للاتصال بين المؤمنين ورجال الدين أكبر ومجالا أقل للاتصال ما بين رجال الدين والدولة مما في الاقطار المسيحية بين المؤمنين والرهبان والسلطات الزمنية . وبالمثل فان **الزعماء الدينيين الشيعة من المجتهدين وآيات الله ينبثقون من ضمن رجال الدين وليس عبر نظام اكليركي مقنن كما في العالم المسيحي** . ولا شك أنه ينبغي أن ينظر الى هذا النظام فيالاسلام الشيعي نظرة رومانتيكية، ذلك أن فيه مجالات عدة لسوء التصرف ، ولكنه في التاريخ

الايراني الحديث مكن من ظهور فجوة بين رجال الدين والدولة كما مكن من استمرار هذه الفجوة .

كان دور رجال الدين في السياسة الايرانية الحديثة متقطعا. ففي الاحتجاجات ضد النفوذ الاقتصادي البريطاني في أواخر القرن التاسع عشر ، ومرة ثانية في الثورة الدستورية ١٩٠٦ ـ ١٩٠٨ لعب القادة الدينيون دورا هاما في الحملات الداعية الى الاستقلال الوطني والحكومة الدستورية . أما في الحملة لتأميم النفط بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٣ فقد حث أحد القادة الدينيين آية الله قاشاني أتباعه على دعم مصدق ، ولكن مصدق نفسه دعا الى قومية علمانية ، فاختلف معه قاشاني عام ١٩٥٣ عندما حاول أن يحد من سلطة الملك . وهذا أمر ينبغي تذكره على ضوء الاحداث اللاحقة ، كما ينبغي أن قاشاني رغم أنه كان الشخصية القيادية الدينية في تلك الايام لم يستطع أن يلحق كافة رجال الدين بـه عندما انقلب على مصدق . بكلمات أخرى لم يعمل القادة الدينيون عندما تعرضوا لضغط سياسي كجسم موحد متناسق .

أدى نمو الدولة الملكية منذ العشرينات الى تناقص مضطرد في سلطات رجال الدين . فقد كان هؤلاء بالاضافة الى المساجد حيث يعظون ، يقومون بنشاطات في ميدانين آخرين من الميادين الاجتماعية : ميدان القانون وميدان التربية . لكنهم خسروا هذين الميدانين كليهما للدولة . وفي أوائل الستينات حشروا أيضا أراضي الوقف التي كانت تشكل ٢٪ من كافة الاراضي قبل الاصلاح . ولربما كانت التظاهرات الجماهيرية في حزيران (يونيو) ١٩٦٣ التي **برز فيها آية الله الخميني** (الذي كان في ذلك الحين معلما في مدرسة الفياضية الدينية في مدينة قم) جزئيا تعبيرا عن معارضة رجال الدين للاصلاح الزراعي ، وذلك بالضبط لان أراضي الوقف كانت مصدرا لهم ورمزا لاستقلالهم . لكن المسألتين السياسيتين الرئيسيتين كانتا أولا **الاحتجاج العام على سيطرة الشاه على كافة مناحي الحياة السياسية ، وثانيا الاحتجاج على الحقوق الاستثنائية التي أعطيت للجنود الاميركيين العاملين**

في ايران . كذلك لعبت مسألة حق التصويت النساء دورا وان يكن أقل بكثير مما ادعاه الشاه في ما بعد .

مثلت أحداث عام ١٩٦٣ نكسة سياسية رئيسية لرجال الدين ولكن سلطتهم الاجتماعية والايديولوجية ظلت قوية تحت السطح . ومن ناحية أولى استمر المؤمنون في وضع الزكاة لهم ، ويعتقد بشكل عام ان رجال الدين يتلقون من الزكاة أكثر مما تتلقاه من ضرائب زمنية . وفي احدى المرات عام ١٩٧٦ عندما ذهب وفد للحج الى الاماكن الشيعية المقدسة في العراق لرؤية الخميني ، أخذوا معهم هدايا تقدر بأكثر من عشرة ملايين دولار . ثانيا ، زادت الممارسات الدينية في ايران رغم محاولات العلمنة الرسمية . فقد ارتفع عدد الحجاج الى المقامات المقدسة في مشهد في شرقي ايران من ٣٣٢٠٠٠ عام ١٩٦٦–١٩٦٧ الى ٣٫٥ مليون عام ١٩٧٦–١٩٧٧ ، أي ما يعادل ١٠٪ من عدد السكان الاجمالي . ويقدر عدد المساجد في البلاد بـ ٨٠٠٠ مسجد . كما أن هناك عددا كبيرا من المقامات وفي أماكن الاجتماع الدينية ، حيث يلتقي الناس اما للحداد أو لقراءة القرآن أو للاحتفال باستشهاد الامام الحسين في شهر محرم . ويعتقد أن هناك هيئة رسمية دائمة تعيش على الزكاة . وفي طهران وحدها هناك ٥٠٠٠ شخص بالاضافة الى رجال الدين الذين يعملون للمسيرات والمناسبات الدينية وهؤلاء على اتصال مباشر بالسكان في الاحياء . كذلك ظل عدد الناس الذين يدرسون ليصبحوا رجال دين مرتفعا جدا : فقد وجد زوار مدينة قم قرب طهران ان هناك ما بين ١٠–١٣ ألف طالب في المدرسة أو الكلية الدينية التي تبلغ ميزانيتها الشهرية ٤٠٠ ألف دولار . لقد كان هناك لذلك تنظيم ضخم حول الاسلام خارج الدولة وبعيدا عن سيطرة الشاه المباشرة .

يعكس تحول السكان العام نحو القادة الدينيين عددا من العوامل المختلفة . أولا ، في وسط التغيرات والاقتلاعات التي شهدتها السنوات الاخيرة اتجه الفقراء نحو المؤسسات والقيم التي يعرفونها : ويفسر هذا حقيقة ان النشاط الديني قوي في

المدن بين المهاجرين الجدد قوته في القرى ، ان لم يكن أقوى . ثانيا ، ينظر الى الدين في ايران ، كما ينظر الى المسيحية في بلد مثل ايرلندا ، على أنها شيء مستقل عن الدولة ومعاد لها ببعض الاشكال . واذا ما أخذنا بالاعتبار كراهية الناس للحكومة أصبح تحولهم الى الدين أمرا واضحا . ثالثا ، صار هناك بين صفـوف الجزء الاكبر ثقافة من السكان اهتمام متنام بالاصلاحية الاسلامية، فنشأت حركة تركزت حول مقام « حسينية ارشاد » في طهران في الستينات . وكان المنظر الرئيسي لهذه الحركة هو **الدكتور علي شريعتي الذي كان يدعو الى الحاجة لجعلَ الاسلام متوافقا مع** العصر الحديث . فكان مثلا يصر على حق النساء في العمل خارج البيت وعلى ضرورة اعطائهن الحريات الثقافية والسياسية الكاملة. وكان من بين المشاركين في هذه الحركة اثنان من آيات الله هما : **آية الله منتظري وآية الله الطالقاني** اللذين أودعا السجن فـي الستينات مثلهما في ذلك مثل الدكتور شريعتي . وقـد أغلقت حسينية ارشاد في أواخر الستينات وتوفي شريعتي نفسه في عام ١٩٧٧ نتيجة التعذيب الذي تعرض له في السجن . وممـا يذكر أنه أصبح الان أكثر المؤلفين انتشارا في ايران ويمكن العثور على كتبه في محلات بيع الكتب في كل مكان . ولا شك أن الاسلام الاصلاحي شعبي جدا بين الطلبة وبين موظفي الحكومة ، الا أن هوة سحيقة تفصله عن اسلام الفقراء الذين تمثلهم شخصيات أكثـر تقليدية وسلفية مثل الخميني .

أكثر الجماعات مناصرة لرجال الدين هم **تجار البازار** . وهم يتقدمون بـ ٨٠٪ من أموال **الزكـاة** ، وكـان المسجد والبـازار مرتبطين تاريخيا ارتباطا وثيقا ان من حيث الموقع أو من حيث السياسة. والبازار فيالمدن الرئيسية شبكة من الدكاكين الصغيرة والمقاهي التي تسيطر على السلع المستوردة وعلى تجارة المفـرق (التجزئة) والتمويل . وقد تهددت موقع البازار بالخطر الى حد ما المؤسسات التجارية الحديثة (الاسواق الكبرى ـ سوبر ماركت) والمؤسسات المالية (المصارف) . ولكن التغير لم يكن بالقدر الكبير الذي يدعيه أهل البازار انفسهم : فقد تمكنوا من تكييف أنفسهم

مع ظروف الحياة الايرانية المستجدة وتبين تبرعاتهم لرجال الدين أنهم استفادوا من الازدهار النفطي . ولا يزال هؤلاء يسيطرون على ثلثي الواردات وثلثي تجارة المفرق على الاقل . ويستمر المقرضون في البازار ، أو **الصرافون** ، في تقديم الاموال للافراد الذين لا يستطيعون الحصول عليها من مصارف بوتائر تبلغ ٥٠٪ . غير أن ما استعدى البازار أكثر من هذه التغيرات كان محاولة الحكومة فرض السيطرة عليه . ففي طهران ، حيث يوجد ٤٠٪ من تجارة البلاد ، حاولت الدولة فرض رسمييها على البازار ، وفي عام ١٩٧٥ كشفت بلدية طهران عن خطط لبناء شارع عريض بعرض ٨ سيارات يمر في قلب البازار . وفي الوقت ذاته تقريبا ، وفي محاولة لكسب العطف الشعبي أطلق الشاه حملة « ضد الربح الفاحش » ، صدرت خلالها أحكام على ٨٠٠٠ من رجال الاعمال وأصحاب الدكاكين بالسجن لمدد قصيرة ، وأبعد ٢٣٠٠٠ منهم الى مناطق نائية من البلاد . لقد كانت هذه حركة استفزازية وانها لم تكسب للشاه سوى القليل من عطف السكان بالنظر الى الفساد الاكبر بكثير الذي كان يستشري في أوساط وأقارب الشاه نفسه ومعاونيه .

على هذا كان استياء رجال الدين وتجار البازار تعاظم على امتداد السنوات الاخيرة ، في الوقت استطاعوا فيه الاستحواذ على قدر من الاحوال التي دخلت الى ايران يكفي لتعزيز موقعهم تجاه الدولة . وأصبح وقوع الانفجار مسألة وقت وفرصة مناسبة بسبب عدد من الاجراءات الحكومية المحددة . كان أحد هذه الاجراءات الانتقال عام ١٩٧٥ في التقويم الاسلامي المعدل الذي كان يستخدم في ايران ، الى تقويم « امبراطوري » جديد يبدأ منذ اعتلاء الامبراطور « سايروس » للعرش . كما ان الحملة المضادة للربح الفاحش في ١٩٧٥ والاجراءات المضادة للتضخم في العام ١٩٧٧ زادت من حدة الاستياء . ولربما ، وان يكن هذا أمرا غير مؤكد ابدا ، كان للنهوض العام في المشاعر الاسلامية في بلاد أخرى مثل مصر والباكستان صداه في ايران (رغم أن المرء لا يستطيع الامتناع عن ملاحظة ان هذا التطور على الاقل في حالة

مصر لاقى الارتياح من جانب كثير من الدبلوماسيين والاخصائيين في الغرب .

الانتلجنتسيا

زودت الانتلجنتسيا الايرانية والجسم الطلابي الكثير من الحركات السياسية في هذا القرن بقيادتها ، كما شكلت غالبية أعضاء مجموعات المعارضة التي نشطت منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٣ . وتقدر دراسة لـ ٢١٠١ شخصا اعتقلوا لاسباب سياسية بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٥ أن ٩٠٪ منهم كانوا من المثقفين من نوع أو آخر ـ اما رجال الدين أو ممن يحملون شهادات جامعية (٩). من ناحية أخرى ، ان ثقافة الطلاب والمثقفين تتسم بتشاؤم قوي وبالفردية ، مما أدى في بعض الحالات الى رفض السياسة لمصلحة أشكال أخرى من التعبير أكثر شخصية ، وفي بعض الحالات أدى الى مفهوم مغاير للعمل السياسي .

أما **موقع الطلبة والمثقفين** في المجتمع الايراني فهو صعب من نواح عدة ، ففي حين ان العوامل التالية التي سنعددها قد لا تقدم تفسيرا كاملا الا أنها تساعد على ايضاح أسباب هذه الصعوبة وما رافقها من تشاؤم . أولا ، الثقافة الرسمية للنظام البهلوي غير مستنيرة الى حد بعيد . اذ لا يستطيع غير عدد قليل من المثقفين أن ينظروا بجدية الى « الميثولوجيا القومية » التي فبركها النظام بما تتسم به من ملامح عسكرية وشوفينية ، وذلك في حين أن ثقافة البرجوازية الطهرانية النامية كريهة هي الاخرى ، ذلك أنها ترفض ماضي الحضارة الايرانية الغنية بتراثها الفني والشعري لصالح المناحي الاكثر مظهرية للمجتمع الغربي . ان المثقفين سواء كانوا من عائلات غنية أم لا ينظرون باحتقار كبير الى ما يسمونه بـ « نو ـ كيسني No-Kise » (حرفيا : « الجيوب الجديدة» ، أي الاغنياء الجدد) وبـ « بي فارهانج Bi-Farhange »

(٩) Iran : chronique de la repression 1973-1974, Paris, 1975, p. 10.

(عديمو الثقافة) الذين يتمتعون بثمار الازدهار الراهن . ويشعر كثير من المثقفين أنهم محصورون ، فهم من ناحية يعون حدود التاريخ الايراني والثقافة الايرانية ، ولكنهم من ناحية أخرى يشمئزون من وجهة وطنية وجمالية من الشكل المحدد الذي تستورد به الثقافة الغربية الى ايران . وقد اختار البعض منهم العودة الى الماضي ــ الى الاسلام ، أو حتى الى قيم ما قبل الاسلام وفي هذه الحالة الاخيرة تصاحب هذه العودة أفكار شوفينية معادية للعرب . ويحاول آخرون القفز فوق الحواجز المباشرة للحضارة الغربية القائمة على الاستهلاك للتعرف على مناحي الحياة والافكار الاوروبية والاميركية الاخرى ، ولكن بالنظر الى الفجوة الثقافية الواسعة التي تفصل معظم الطلبة الايرانيين عن هذه الثقافة يصعب عليهم أن يحققوا ذلك .

المشكلة الثانية التي تواجه المثقفين هي ببساطة انه ليس هناك في ظل الديكتاتورية سوى هامش ضيق متاح للتعبير : فهناك حقول بحث واسعة ــ كل ما يتعلق بالتاريخ والمجتمع والقوميات ــ محظورة . وعلى سبيل المثال ، أوقفت احدى الفرق المسرحية الجوالة عن العمل عام ١٩٧٥ . وكانت هذه الفرقة قد قدمت مسرحية بعنوان **المعلمون** كتبها احد أفرادها سعيد سلطانبور . وتصور المسرحية بعض المعلمين الذين يحاولون أن ينوروا تلاميذهم ، ولكنهم بعد أن وجدوا ذلك مستحيلا تحولوا الى العمل السياسي الاكثر صراحة . كذلك كانت المسرحية قد قدمت أعمالا لغوركي وبريخت ، نظر اليها على أنها انتقادات غير مباشرة للدولة الايرانية نفسها. فكان أن تلقى أعضاء الفرقة عقوبات سجن تتراوح بين ٢ــ١١ سنة .. ولا يسمح الا باشكال النشاطات الثقافية التي تبتعد عن تلك الحقول التي يعتبرها النظام حساسة ، أو تلك التي تعبر عن المقاومة للنظام باكثر الطرق لا مباشرة ، وهذا يتضمن ، لا محالة ، جزءا كبيرا من المواضيع التي يرغب الناس في تناولها .

وهناك عامل ثالث له أهمية كبرى بالنسبة لخريجي المدارس الثانوية وهو أن التعليم العالي الايراني يمر في حالة حرجة جدا

في الوقت الذي أصبح فيه **الليسانس** أو الشهادة ضروريين للحصول على وظائف من مستوى أرفع من درجة معينة . ومما يذكر أن الضغط للحصول على مقاعد في الجامعات كبير جدا . وفي عام ١٩٦٣ قبل فقط ٧ر١٤٪ من أولئك الذين تقدموا بطلبات لدخول الجامعة ، وفي عام ١٩٦٩ كانت النسبة قد هبطت الى ٣ر١٣٪ . أما في عام ١٩٧٧ لم يقبل من ٢٩٠٠٠٠ تقدموا بطلبات سوى ٦٠٠٠٠ (١٠) . والواقع أن عدد الطلاب الايرانيين في التعليم العالي أقل نسبيا بكثير مما في أقطار الشرق الاوسط الاخرى ، أما الاجراءات الحكومية التي استهدفت زيادة أعداد الطلبة في الجامعة فقد أدت في كثير من الاحيان الى تخفيض المستويات (*) . من هنا ، فان الحل بالنسبة للبعض هو الهجرة : عدد الطلاب الايرانيين في الخارج أكبر من عدد الطلاب في أي قطر آخر في العالم — اذ يبلغ عددهم ٨٠٠٠٠ في المانيا الغربية وبريطانيا والولايات المتحدة . ولكن بالنسبة لاولئك الذين يبقون في ايران فان الضغط للحصول على مقاعد جامعية ، وبعد الحصول عليها للوصول الى الكتب والتعليم يمكن ان يكون أمرا شاقا . ولذا بالاضافة الى مشاكل القيود السياسية ، يواجه الذين يتخرجون من المدارس الثانوية مشاكل تأقلم خطيرة ، بالاضافة الى أنهم يعانون ضغوطا سيكولوجية قاسية . وأما في مؤسسة مثل جامعة طهران حيث غالبية الطلاب من أصول ريفية أو من المقاطعات فان الطلبة يواجهون مشاكل اضافية في محاولتهم مواجهة ظروف الحياة الفوضوية في العاصمة الايرانية .

وهناك العديد من الدلائل على الضغوطات السيكولوجية التي يتعرض لها الطلاب والمثقفون في ايران . فأولا ، ٧٥٪ من حوادث الانتحار في ايران تقع بين من تتراوح أعمارهم بين ١٥—٣٠ سنة .

---

(١٠) Janes Bill, The politics of Iran, Columbus, ohio, 1973, p. 90. Kayhan International weekly Edition, 2 July 1977.

(*) المرجع السابق (Bill) pp. 78ff يقدم عرضا شيقا في هذا الشأن. لقد ارتفع عدد الطلبة الجامعيين في ايران من ١٠٠٠٠ في ١٩٥٣—١٩٥٤ الى ٦٧٠٠٠ في العام ١٩٧٠ ، ثم الى ١٧٠٠٠٠ في ١٩٧٦—١٩٧٧

كما ان الادمان على الهروين في ازدياد، ويعتقدان معدل الادمان على هذا المخدر في ايران الاعلى بين دول العالم عدا الولايات المتحدة . كذلك فان الالاف من المهنيين الايرانيين قد تركوا البلاد رغم الفرص والاجور المرتفعة المتاحة لهم فيها وذلك هربا من الجو الثقافي والفكري الخانق. ويتخلل احساس تشاؤمي يعكس هذه الضغوطات الكثير من الادب الايراني المعاصر . وقد كتب جيمس بيلَ يصف مجموعة من الشعراء الايرانيين المعاصرين بقوله : « ان مسحا لخمسين شاعرا ... يبدي تأكيدا فائقا على مواضيع مثل (الجدران) و (الوحدة) و (الظلام) و (الوهن) و (العدم) . وتعبر هذه القصائد عن الاسف للوضع الذي يعيش فيه المثقف الايراني وتشجب وتنتقد موارية النظام السياسي الاجتماعي القائم الذي يقيد المثقفين » (١١) . واذا رغب امرؤ أن يتذوق هذا الشعور فما عليه الا أن يقرأ الفقرة الاولى من أشهر رواية فارسية معاصرة على الاطلاق ، رواية صادق هدايت « **البوم الاعمى** » . انه يكتب «هناك قرح تأكل العقل ببطء وبتوحد وكأنها نوع من مرض الآكلة . ومن المستحيل نقل فكرة حقة عن الالم المبرح الذي يسببه هذا الداء ، ويميل الناس بشكل عام الى طرح مثل هذه العذابات التي لا يمكن حتى تخيلها الى صنف اللامعقول ... ولم يكتشف الجنس البشري بعد دواء لهذا الداء . ولكن يمكن العثور على الراحة منه في النسيان الذي يؤدي له الخمر وفي النوم الاصطناعي الذي يسببه الافيون وغيره من المخدرات . ولكن ، ويا للاسف فان آثار مثل هذه الادوية مؤقت فحسب . فبعد نقطة معينة ، تكشف هذه الادوية الالم بدلا من أن تخفف منه ... » (١٢) .

وحاول بعض الكتاب أن يختطوا لانفسهم طريقا بديلا اقرب للسياسة . ففي الفترة بين ١٩٤١ و ١٩٥٣ حاول عدد من الكتاب المتأثرين بالماركسية أن يقيموا علاقة ما بين اعمالهم وما بين المشاكل السياسية ــ الاجتماعية المعاصرة لايران . ومن بين هؤلاء بوزورغ

(١١) Bill, op. cit., p. 76.

(١٢) Sadegh Hedayat, The Blind owl, London, 1957, p.l.

علوي وهو ابن أحد التجار الذي اعتقل في زمن رضا خان . ومن الواضح ان الانقلاب قد وضع حدا لمثل هذا النوع من الكتابة في ايران ، وما زال علوي منذ العام ١٩٥٣ يعيش منفيا في المانيا الشرقية . وفي أواخر الستينات وخلال برهة قصيرة من الحرية الادبية بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٠ ، ظهر الى العلن عدد من الكتاب الذين اكدوا على مواضيع اجتماعية حرجة ، ومن بينهم صمد بهرانجي ورضا براهيني ، وهما كاتبان من أصل أذربيجاني ، يكتبان بالضرورة بالفارسية ، وقد أثارا مشكلة القوميات وصورا المعضلات الثقافية التي كانا واقعين فيها . وحاول الكاتب غلام ـ حسين سعيدي في مؤلفه **بكاة بيال** ، الذي أصبح في ما بعد فيلما عالميا شهيرا اسمه **البقرة** ، ان يبحث الاهمال الذي يعانيه الريف الايراني . وكان أكثر مراكز المعارضة تماسكا رابطة الكتاب (كانوني نيفيسانديجان)، ومجموعة من نحو ٨٠ مثقفا دعوا علنا الى التخفيف من حدة الرقابة . ولكن في عام ١٩٧٠ حلت الرابطة وفرضت قوانين رقابة أشد صراحة بكثير . وتوفي بهرانجي وعلي أحمد في ظروف يحيط بها الشك ، كما اعتقل براهيني وسعيدي لمدة من الزمن . وفي عام ١٩٧٤ أعدم مثقف بارز آخر هو كاتب السيناريو خوسرو غوليسورخي بتهمة يعتقد بشكل عام أنها كانت ملفقة ادعي فيها أنه خطط لقتل الشاه !

وشكل الطلاب الايرانيون المعارضة الاكثر صراحة وتماسكا ضد النظام بين كافة قطاعات المجتمع الايراني منذ انقلاب ١٩٥٣ . وكان أول عمل رئيسي من اعمال المقاومة بعد الانقلاب هو الصدام الذي نشب بين طلاب طهران وأفراد الجيش في السابع من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٣ ، وقتل فيه ثلاثة طلاب وجرح عدد آخر . وكان هناك صدامات عنيفة في الفترة ما بين ١٩٦٠ـ١٩٦٣، ومنذ ذلك الحين تحشد قوات الشرطة قرب الجامعات . ورغم أن الطلاب خلدوا الى السكون في أعقاب حزيران (يونيو) ١٩٦٣ الا أنهم بداوا مرة أخرى في التعبير عن المعارضة العلنية في العام ١٩٦٩ عندما تظاهروا احتجاجا على رفع أجور الباصات فيطهران. ومنذ ذلك الحين وقع عدد منالاضرابات في معاهد وكليات مختلفة،

وكان أن لجأت السلطات الى اغلاق هذه الكليات مددا متراوحة من الزمن . وفي تشرين الاول (اكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ تظاهر الاف من الطلاب في طهران والقاطعات دعما للانفتاح السياسي ، قبل أن يهاجمهم رجال الشرطة الذين كانوا يرتدون بزات مدنية . ورغم انه من المستحيل تحديد الطابع الايديولوجي لهذه الاحتجاجات الطلابية ، الا أنه ليس هناك من شك في أن **جامعات طهران كانت ولا تزال مصدرا مستمرا لمعارضة النظام . وفي السبعينات استمدت مجموعتا رجال العصابات السريتان بعض أعضائهما من هذا الحقل** . كذلك فان عشرات الالاف من الطلبة الايرانيين في الخارج شكلوا منذ أوائل الستينات أساسا لحركة معارضة نشيطة جدا ، وان تكن منقسمة على نفسها انقسامات متعددة . وبالنظر الى استمرار ، بل وازدياد الضغوط على الطلاب ليس هناك من سبب يدعو لان يتوقع المرء أن لا يظل الطلاب مصدرا من مصادر المقاومة المستمرة النظام بأي شكل يمكن من أشكال المقاومة .

التنظيمات ١ : القوميات

عدا عن **رجال الدين** والبازار ، هناك ثلاثة انواع من منظمات المعارضة للدولة البهلوية : أولئك التي تقوم على توصيات محددة ، والجماعتان اللتان كانتا أكثر بروزا في الفترة ١٩٤١-١٩٥٣ هما حزب تودة والجبهة الوطنية ، والجماعات العصبية التي بدأت العمل في العام ١٩٧١ .

ان هناك جماعات سياسية محددة ضمن ثلاث قوميات — الاكراد والعرب والبلوشيين . فقد اسس الحزب الديمقراطي الكردي في العام ١٩٤٥ ، خلال فترة الجمهورية المستقلة ذاتيا . وبعد أن أعاد الجيش الايراني احتلال المناطق الكردية في العام ١٩٤٦ انتقل الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني الى العمل السري معلنا أن ١٥٠٠٠ من الاكراد قد قتلوا في فترة الاضطهاد اللاحقة . وعقب الهزيمة حافظ الاكراد في ايران على علاقات مع

أكراد العراق ، وبعد الانقلاب الجمهوري في حزيران (يونيو) ١٩٥٨ في العراق أقاموا صلات مع الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مصطفى البرازاني الذي تشكل في كردستان العراق . ولكن بينما كانت مصالح الاكراد الايرانيين تكمن في الحصول على عون أخوانهم في العراق ضد الشاه ، كان هدف البرازاني على العكس من ذلك : الحصول على مساعدة الشاه لمقاتلة الحكومة العراقية . وتلك سياسة كانت تتعارض مع المقاومة التي أبداها الايرانيون الاكراد للشاه على الدوام . ولهذا السبب حاول البرازاني ان يسيطر على الحزب الديمقراطي الكردستاني لايران الذي ظل دائما مستقلا عن الحزب الكردي الديمقراطي العراقي وذلك في محاولة من البرازاني اخضاعه لمصالحه هو .

وما أن حل منتصف الستينات حتى كانت العلاقات بين البرازاني وعلى الاقل جزء من الايرانيين الاكراد قد تدهورت. وفي العام ١٩٦٤ عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني مؤتمره الثاني ، وسيطرت فيه مجموعة موالية للبرازاني ، ولكن بعد ذلك بقليل وفي شباط (فبراير) ١٩٦٥ بدأ جناح « تحدي التوجه » في الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني ينتقد الخط السائد ويدعو الى سياسة ثورية جديدة . وعقب ذلك في العام ١٩٦٧ عاد بضعة عشرات من أكراد ايران الذين كانوا يقاتلون مع قوات البرازاني في العراق الى ايران ليبدأوا حملة مستقلة خاصة بهم ضد الشاه .

بدأ هؤلاء الاكراد حملة حرب عصابات في شتاء العام ١٩٦٧، واستمروا في القتال مدة ١٨ شهرا في الجبال الواقعة بين مهاباد وبلدتي بانيه وسارداشت. ليستسياسة هذهالجماعة واضحة الا انمقالة تدعيانها تمثلوجهةنظرهم نشرتعام ١٩٦٨دعت الىحرب عصابات على النمط الكوبي ، أو على أساس نظرية « البؤرة » ، وذكرت المقالة ان الحزب الديمقراطي الكردستاني « برجوازي صغير » ينحصر في المناطق المدينية (١٣) . وفي النهاية هزمت

(١٣) مجلة الحرية ، بيروت ، العدد ٤١١ ، ٦ آيار (مايو) ١٩٦٨ .

الحركة وقتل بضعة عشرات من الاشخاص . وقد كان على رجال العصابات ، بالاضافة الى تدخل رجال الجيش الايراني، أن يواجهوا عداوة البرازاني . ويعتقد أن قوات البرازاني قتلت على الاقل كرديا ايرانيا واحدا هو سليمان معيني الذي كان يحاول العودة الى ايران ليشارك في القتال ضد الشاه .

مع ذلك ، ورغم ان حملة العصابات قد هزمت ، الا أنها أدت الى تغيير خط الحزب الديمقراطي الكردستاني في ايران ، وفي المؤتمر الثالث لهذا الحزب الذي عقد في أيلول (سبتمبر) عام ١٩٧٣ انفصل الحزب عن الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق . وفي حين أعلن الحزب الايراني تأييده العام لحركة العصابات في العام ١٩٦٧-١٩٦٨ الا أنه انتقد أولئك الذين شاركوا فيها لفشلهم في أن يبنوا منظمة سياسية كافية قبل حملة الكفاح المسلح . كذلك أوضح مؤتمر الحزب الايراني هذا ، الذي بدأ فيه بوضوح خط مؤيد للسوفيات ، انه لا يدعو الى انشاء دولة كردية مستقلة بل فقط الى «حق شعب ايران المضطهد في الاستقلال الذاتي ضمن حدود دولة ايران » . وكان شعار المؤتمر: « الديمقراطية لايران والاستقلال الذاتي لكردستان » (١٤) .

كانت علاقة العرب في جنوب ايران مع النظام البهلوي علاقة متوترة باستمرار : فحين انشاء الدولة البهلوية كان العرب في الجنوب يتمتعون بدرجة كبيرة من الاستقلال الذاتي حتى العام ١٩٢٤ عندما أعاد رضا خان فرض سيطرة طهران بالقوة . وفي العام ١٩٥٨ ظهرت منظمة سياسية جديدة هي **جبهة تحرير الاهواز** دعت الى تحرير المناطق العربية في ايران من الحكم الايراني . وفي منتصف الستينات ، وربما في بعض المناسبات في السبعينات ، استطاعت الجبهة أن تقوم ببعض الاعمال المسلحة ضد الدولة الايرانية في المناطق الجنوبية . ولكن رغم أن الجبهة حظيت بدعم العراق بشكل او بآخر بعد عام ١٩٥٨ ، الا أن هذا

---

(١٤) Documents A the Third Congress of the Kurdish Democratic Party-Iran, Stockholm, 1974.

الدعم توقف في العام ١٩٧٥ عندما سوت ايران والعراق خلافاتهما. ومنذ ذلك الحين أصبحت الجبهة في وضع حرج رغم أنها تتلقى بعض الدعم من ليبيا .

ليست سياسات الجبهة واضحة ، كما أنها تثير عددا من المشاكل الصعبة . في المقام الاول تدعي الجبهة أن المنطقة العربية التي تسميها الاهواز ، أو عربستان ، كانت مستقلة عن ايران قبل « الاحتلال الايراني » عام ١٩٢٤ . ان هذا غير صحيح تاريخيا ، ذلك ان الاستقلال الذي كان يتمتع به الحاكم المحلي الشيخ خاذال لم يكن الا نتيجة لتحلل مؤقت للدولة الايرانية بعد الحرب العالمية الاولى ونتيجة للحماية التي كان يلقاها من البريطانيين في ذلك الحين . كانت خوزستان جزءا من ايران على امتداد قرون رغم تذبذبات السيطرة من المركز . ثانيا ، تدعي الجبهة ان المنطقة التي تعمل بها ، منطقة عربية بشكل غالب . والواقع أنه في حين ربما كانت هذه المنطقة ذات أغلبية عربية قبل ٥٠ سنة ، الا أن الامر لم يعد كذلك الان ، ذلك أن هجرة كبيرة من الايرانيين غير العرب الى المنطقة قد حدثت . ثالثا ، تدعو الجبهة أو على الاقل قسم منها الى فصل « عربستان » هذه عن ايران ، ويردد هذه الدولة بشكل عام الدول القومية وغيرها من المنظمات السياسية في العالم العربي . غير انه ليس هناك أي تبرير لهذا المطلب ، بالنظر الى الحجج التاريخية والديمغرافية غير الكافية التي يقوم عليها ، وأكثر من ذلك ما دامت حقول النفط الايراني تقع في هذه المنطقة فانه ليس هناك أي مجال للاستجابة الى مثل هذا المطلب .

في الممارسة ، ان الجبهة برفعها لهذا المطلب انما تجعل من الصعب أكثر الحصول على حقوق لغوية وثقافية مناسبة للعرب في ايران وهم الذين يعانون من الاضطهاد مثلهم في ذلك مثل القوميات الاخرى (١٥) . أما دور الدول العربية في تشجيع الجبهة فلا يؤدي سوى القاء الوقود على نار الشوفينية الايرانية

---

(١٥) انظر الذكرى الثمان والاربعون لاحتلال الاهواز ، من منشورات الجبهة الشعبية لتحرير الأهواز ، بغداد ١٩٧٤ .

المعادية للعرب ، ويجعل من المحتمل اكثر استمرار اضطهاد الايرانيين للعرب .

ويبدو أن هذه المسائل قد وجدت صدى لها ضمن الحركة العربية السرية نفسها ، ذلك أنه ظهرت في منتصف السبعينات جماعة سمت نفسها **الحركة الديمقراطية الثورية لتحرير عربستان،** وقد وصفت هذه الجماعة نفسها صراحة بأنها « ماركسية ـ لينينية » ورفضت سياسة الجبهة الاخرى : اذ دعت الى الحكم الذاتي وليس الاستقلال ، العرب في ايران والى نضال مشترك لكل القوميات المضطهدة (بفتح الهاء) في ايران من أجل المساواة.

يعيش الشعب البلوفي في جنوب شرق ايران من رعي الحيوانات غالبا . ومستوى معيشة ومستوى دخل الفرد انقص مما في اي جزء آخر من أجزاء الاقتصاد الوطني . أما في أجزاء ايران الاخرى نجد البلوشيين بين أكثر العمال فقرا ـ العمال العرضيون في مواقع البناء والعمال الموسميون . ويوجد في مناطق بلوخستان الايرانية والباكستانية تقليد طويل من المقاومة العصابية القبلية للحكومة المركزية . وفي الفترة التي تلت العام ١٩٥٨ تلقت الجماعات البلوشية على جانبي الحدود بعض الدعم من الحكومة العراقية الى أن انتهى هذا الدعم عام ١٩٧٥ عند عقد الاتفاقية العراقية ـ الايرانية ، وفي هذه الاثناء كانت هناك اذاعات موجهة الى بلوخستان الايرانية باسم منظمة تدعى « رابطة شعب بلوخستان » . غير أن هذه الرابطة فقدت مصدر صوتها ، وهو تسهيلات الاذاعة العراقية منذ العام ١٩٧٥ ، ولكن كما أن المقاومة المنخفضة المستوى الحكم الباكستاني استمرت على الطرف الاخر من الحدود ، كذلك استمرت معارضة سياسية ان لم تكن عسكرية على الجانب الايراني .

ان من المستحيل تقدير حجم اتباع هذه المنظمات ضمن القوميات التي انبثقت عنها ضمن الظروف الراهنة ، بالاضافة الى وجودها في المنفى ، ولكن في الوقت ذاته ليس هناك من شك انها ستتمتع بشعبية كبيرة لو خفت درجة السيطرة على هذه

القوميات ذلك أنها توجه نشاطها ضد جزء مركزي من الدولة البهلوية وضد اضطهادها القوميات . غير أن المظلة الرئيسية تنشأ عند البحث عن حل طويل المدى الممكن ـ الحكم الذاتي والانفصال. ولم يشكل الاذربيجانيون منظمة مستقلة منذ أن أندمجت الرابطة الديمقراطية الاذربيجانية مع حزب تودة في العام ١٩٦٠ . غير أنهم أكبر القوميات ويتمتعون بهوية ثقافية قوية . وهم بالاضافة الى الاكراد في الحزب الكردستاني الايراني يقودون درجة من الحكم الذاتي داخل الدولة الايرانية . وربما كان الشيء ذاته ينطبق على البلوشيين ، اذ يبدو انه تم التخلي على جانبي الحدود عن فكرة « بلوخستان الكبرى » المستقلة تتشكل من أجزاء من ايران وباكستان . ولا يزال بعض العرب يرفع شعار الانفصال وتقوم بعض الحكومات العربية بتشجيع ذلك ، ولكن مطلبا كهذا تتقدم به أية قومية لا بد أن يؤدي كما لاحظنا الى تعزيز التصميم الفارسي على عدم تقديم أية تنازلات لمطالب القوميات المتعلقة بأية حقوق مهما كان شكلها .

التنظيمات : الجماعات التقليدية

كانت المنظمتان الرئيسيتان في الفترة بين ١٩٤١ و ١٩٥٣ هما منظمة مصدق ، الجبهة الوطنية ، وحزب تودة . وقد شهدت كل من هاتين المنظمتين انبعاثا جزئيا في أوائل الستينات ، وكان هذا الانبعاث أكثر في الجبهة مما كان عليه في حزب تودة . ورغم أنه يبدو أن الكثيرين من الاتباع لهاتين المنظمتين قد تخلوا عنهما وانهما فشلتا في اجتذاب دعم الاجيال الاصغر ، الا أنهما استمرتا في الوجود في المنفى . وهما لا تزالان بالنسبة لبعض أفراد الجيل القديم تمثلان بديلا لنظام الشاه ، وفي حين ان نشاطاتهما في داخل البلاد كانت على نطاق ضيق ، فلا بد أنهما لا تزالان تحظيان ببعض العطف . من جهة أخرى ، لقد مر عقدان ونصف العقد على انقلاب ١٩٥٣ ، ولا تتذكر الغالبية العظمى من الايرانيين هذه الفترة ولا سيما سياساتها . ولذا لا يحتمل أن تستطيع هاتان

الجماعتان بسهولة استعادة الموقع الذي كانتا تتمتعان بــه في الاربعينات وأوائل الخمسينات .

لم تكن الجبهة الوطنية في يوم من الايام منظمة سياسيــة حقيقية ، بل كانت ائتلافا لاجنحة مختلفة في البرلمان . وقــد تأسست الجبهة خلال المجلس الرابع عشر (١٩٤٤–١٩٤٧) بــل تألفت في الاساس من أربعة أحزاب : اثنان منها هما حزب ايران وحزب الجامعة الايرانية مثلا الطبقة الوسطى حديثة النظرة ، وكان الكثير من أعضائهما مهندسين ، في حين أن الحزبين الاخرين ــ حزب الشغيلة وحزب مجاهدي اسلام ــ كانا جماعتين قوميتين أكثر تقليدية يقومان على البازار . وكان مصدق قائد الجبهة التي شكلت محور الحكومة الوطنية في فترة ١٩٥١ ــ ١٩٥٣ . وبعد الانقلاب حكم على مصدق نفسه بالسجن ثلاث سنوات ، واحتجز بعد اطلاق سراحه في عزبته أحمد أباد شمالي طهران حتى وفاته في العام ١٩٦٧ . ولم يلعب قط ثانية دورا سياسيا نشيطا رغم أنه ظل رمزا يعبىء آخرون الدعم حوله . وعندما أرخيت القيــود السياسية في العام ١٩٦١ أصبح من الممكن لجماعة جديدة مــن السياسيين أن تنظم اجتماعات تحت اسم الجبهة الوطنية رقم ٢ . كان المطلب الاساسي لهؤلاء « اعادة الحكومة الدستورية » ، ويقدر أن ٨٠٠٠٠ شــخص حضــروا الاجتمــاع العلــني الاول لهــذه الجماعة (١٦) . وكانت هجومات الجبهة على الشاه تتطابق مــع شعور عارم بأن سنوات الديكتاتورية العسكرية يمكن أن تكون قد شارفت على نهايتها . وقد انتخبت مجلسا عدد أعضائه ٣٦ عضوا وشاركت في الجبهة أربعة أحزاب هي حزب ايران وحزب الامــة الايرانية وحزب الشعب الايراني وحركة التحرير الايرانية . ولكن هذه الاخيرة التي كان يقودها مهدي بازركان وآية الله الطالقاني انشقت عام ١٩٦١ لانهما أرادا قدرا أكبر من التأكيد على القيــم الاسلامية وقدرا أقل من التعاون مع العناصر الاشتراكية داخل الحركة .

---

(١٦) Sepehr Zabih, The Communist Movement in Iran, Berkely and Los Angeles, 1966, p. 239.

ومع ذلك ، وبعد هذه الفترة القصيرة ، تبنت الجبهة الوطنية رقم ٢ سياسة حذرة قوامها « تريث ما سيحدث » وفي النهاية تم سحقها بالقمع كما حصل لسابقتها وذلك في حزيران (يونيو) ١٩٥٣ . غير انه كانت هناك هذه المرة معارضة أكثر تصميما مما توفر في العام ١٩٥٣ . ولكن ربما لهذا السبب كانت الخيبة اللاحقة أكثر شمولا ، وفي أعقاب الهزيمة تحول الجيل الاصغر من المعارضين الى أشكال جديدة من النشاط السياسي . وربما كانت وفاة مصدق في العام ١٩٦٧ قد أدت الى وضع حد لاية آمال كانت لا تزال تتشبث بالحياة . ولكن ، ورغم ذلك ، استمرت مجموعتان أخريان في المنفى تدعي كل منهما ارتباطا بالجبهة الاولى: وهاتان هما «الجبهة الوطنية في الشرق الاوسط»، و « الجبهة الوطنية رقم ٣ » ومركزها فرنسا . أما بقايا الجبهة الوطنية ذاتها فقد ظلت تعمل بسرية بعد عام ١٩٦٣ ولم تعد الى الظهور الا في تشرين الثاني (توفمبر) ١٩٦٧ عندما أعلنت عن اعادة تنظيم الجبهة التي تشكلت حينئذ من حزب ايران وحزب الامة الايراني وجمعية الاشتراكيين الايرانيين ، وهذه الاخيرة خلفت القوة الثالثة التي كان يقودها خليل مالكي (أنظر لاحقا) .

غير أن الجبهة الوطنية قد تجد من الصعب عليها أن تشكل أساسا لمعارضة ذات طابع تقدمي في المستقبل ، وذلك بمعنيين اثنين . أولا ، لم تكن الجبهة في أي يوم من الايام حزبا سياسيا بمعنى وجود بنية حزبية ، ولم يكن لديها أية قدرة تنظيمية تمكنها من الحياة في ظل ظروف الديكتاتورية ، وقد ظل بعض قادتها السابقين منذ ذلك الحين يتخذون موقف المعارضة الصامتة من نوع أو آخر ، ولكن هذا قد لا يكون كافيا لحشد الدعم في ظروف مختلفة جدا عن الظروف التي ظهرت فيها الجبهة أول مرة . ثانيا ، تحظى الجبهة ببعض الدعم من القطاعات المحافظة بعض الشيء للمجتمع الايراني ، ومن العناصر الدينية المعارضة لاجزاء من برامج الشاه . وان من المشكوك فيه أن تكون هذه القوى من وجهة سياسية أو اجتماعية اكثر جذرية من ديكتاتورية الشاه ذاتها ، غير أنه ليس هناك من يدعو الى نوع من الارهاب يماثل

ذلك الذي يمارسه سافاك ، ولكن الزعماء الدينيين أمثال آية الله الخميني والمتعاطفين معه في ايران لا يقدمون الا بديلا غامضا للشاه غير محدد المعالم .

ولكن ، على أي حال ، اذا لم يكن للجبهة مستقبل محدد كمنظمة في ايران ، فان بعض القوى كانت ممثلة فيها تتمتع اليوم ببعض الانتعاش . وعلى وجه الخصوص، لا تزال التيارات المعارضة التي تصوغ عداوتها للشاه على أسس دينية تتمتع بقدرة هائلة على اجتذاب التأييد ، ورغم أن النظام قد سيطر على هذه التيارات منذ منتصف السبعينات الا أنها استطاعت أن تطور وجودا أكثر نشاطا لها عندما تراخت هذه السيطرة . فعلى سبيل المثال ، في أواخر الستينات استخدمت مجموعة من المصلحين الدينيين من بينهم الكاتب الدكتور علي شريعتي مسجد حسينية ارشاد في طهران لانتقاد النظام ، ورغم أن هذا المسجد ، كغيره من المساجد أغلق في ما بعد الا أن التقارير بصدد استمرار عداوة جهات كهذه للشاه لا تزال تتواتر . ومن المعروف ان المدرسة الدينية ، مدراسي ، في قم المقدسة تشكل بؤرة لمعارضة كهذه ، والكثير من الشبان الصغار السن والطلاب في هذه المدارس أصبحوا يصوغون معارضتهم على أسس اسلامية . ان هذا النوع من الحركة أعرض بكثير من حركة رجال العصابات ذات التوجه الديني ، وقد بينت أحداث عام ١٩٧٨ ان هناك قاعدة لظهور حركة شعبية جديدة في ايران تعتمد الايديولوجية الاسلامية مثلما حدث في تركيا وباكستان وبعض الاقطار العربية . ولكن من جهة أخرى ، فان حركة كهذه رغم جاذبيتها هي الاولى من هذا النوع في ايران منذ تسعينات القرن الماضي ، وهي تنافس حركات سياسية أخرى على دعم الطبقات المضطهدة (بفتح الهاء) .

كان حزب تودة بالمقارنة مع الجبهة الوطنية حزبا سياسيا منظما ، بل كان أكثر القوى السياسية تنظيما في تاريخ السياسة الايرانية . ومما يذكر أن رضا خان قد سحق الحزب الشيوعي الاول (تأسس في العام ١٩٢١) ، وأصبح من المحظور قانونيا

بموجب قانون صدر في العام ١٩٣١ أن تتبنى أية منظمة وجهات نظر شيوعية أو « جماعية » . ولذا ، وعندما أصبح من الممكن تشكيل حزب مرة ثانية بعد غزو الحلفاء في العام ١٩٤١ ، تشكل حزب جديد هو حزب تودة أو **حزب الجماهير** . ولم يكن هذا الحزب مجرد استمرار تنظيمي للحزب الشيوعي الفارسي الاقدم ، ذلك أنه ضم ممثلين عن الجيل الاصغر سنا من المثقفين الماركسيين الذين اصبحوا راديكاليين في الثلاثينات دون أن يكونوا منخرطين مباشرة في منظمة شيوعية . الا ان حزب تودة بالممارسة أصبح حزبا شيوعيا كغيره من الاحزاب الشيوعية .

كان عدد أتباع حزب تودة فيالاربعينات ضخما بالفعل ـ فقد كان عدد أعضائه ٢٥٠٠٠ ، ولكن النقابات المرتبطة به كانت تتشكل من ٤٠٠٠٠٠ عضو . وفي حين أن قيادة الحزب كانت في غالبيتها ذات أصول مهنية وأرستقراطية ، كانت العضوية بصورة رئيسية من العمال المدينيين ، وظل أتباعه مدينيين بشكل غالب . ولم يستطع تودة أن يحقق أية مكاسب هامة في المناطق الريفية . أما من حيث القوميات فيبدو أنه كان منحصرا بالفارسيين ، في ما عدا تبريز حيث تركزت الحركة الاذربيجانية . وأكثر من ذلك ، عجز الحزب عن الاحتفاظ بالمبادرة التي كسبها خلال الحرب وفي الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة ، وبعد هزيمة الجمهوريتين في كردستان وأذربيجان اضطر الحزب الى اتخاذ موقف دفاعي . ففي عام ١٩٤٩ حظر الحزب بحجة واهية وخلال فترة حكم مصدق ظل حزب تودة في موقف معارض الى وقت متأخر . وبعد الانقلاب أجبر الحزب على العمل السري ، وتم اقتفاء آثار أعضائه مع الزمن : فقد ألقي القبض على ما يقدر بين ٣٠٠٠ من مناضلي تودة، وفي عام ١٩٥٤ تم اكتشاف شبكة للحزب في صفوف الضباط اذ بلغ عدد أعضائها أكثر من ٥٠٠ ضابط . وقد تمتع حزب تودة ببعض الانتعاش لفترة قصيرة في أوائل الستينات عندما تحالف مع معارضة الجبهة الوطنية للنظام رغم انه لم يكن يستطيع العمل علانية . ولكن ، وعندما فرض الحظر على النشاط السياسي في العام ١٩٦٣ ، خسر الحزب حتى هامش المناورة هذا .

منذ ذلك الحين ، صار جل نشاطات حزب تودة في المنفى . وتقدر المصادر المعادية للشيوعية عدد أعضائه بألفين أو أقل (١٧)، والمرة الاخيرة التي ادعى فيها النظام أو حزب تودة أن أعضاء من الحزب قد حوكموا كانت في العام ١٩٦٦ عندما حكم بالسجن على اثنين من قادة الحزب هما برفيز حكمتجو وعلي كافار وعدد آخر من أعضاء الحزب . ويعتقد ان عددا من أعضاء حزب تودة قد أبقوا في السجن حتى بعد أن انتهت مدة محكوميتهم ، وفي العام ١٩٧٤ قتل حكمتجو وهو في السجن . ولكن لم يكن هناك سوى القليل من الدلائل العلنية على وجود الحزب داخل أيران ، وبين عام ١٩٦٤ وأوائل السبعينات تلقى تنظيم الحزب ضربات قاسية . ولم تكن هناك اعلانات رسمية عن القاء القبض على الشيوعيين رغم أن حزب تودة يقول أن بضعة مئات من أعضائه قد القي القبض عليهم بالفعل وان بعضا منهم قد قتل خفية . ويذكر تودة أيضا أن عدد أعضائه في المنفى يبلغ ٣٨٠٠٠ شخص وهؤلاء هم من الذين غادروا البلاد في عامي ١٩٥٣ و ١٩٤٦ وأبنائهم ، ولكن وجود الحزب في ايران لا يعكس أية أعداد مقاربة . وتدعي وزارة الخارجية الاميركية ان ٩٠٪ من أولئك الذين اعتقلوا بعد عام ١٩٥٣ أصبحوا الان أنصارا لنظام الحكم (*) ، وان عددا من الاعضاء السابقين للحكم يحتلون الان مواقع نافذة في الحكومة — في منظمة الخطة وفي سافاك وكدعاة لايديولوجية يسارية مشوشة يصرح بها النظام . وقد ضم أحد المجالس الوزارية حديثة العهد عضوين سابقين من أعضاء حزب تودة .

تتشكل قيادة الحزب في المنفى من أولئك الذين استطاعوا النجاة عام ١٩٥٣ : الامين العام اراج اسكندراني ، وأمين اللجنة

---

(١٧) Yearboot of International Communist Affairs, Hoover Institutation, stanford.

(*) لقد جاء ذلك في تصريح لالفريد أثرتون ، مساعد وزير الخارجية آنذاك لشؤون الشرق الادنى وجنوب اسيا ، في الثامن من أيلول (سبتمبر) ١٩٧٦ ، أمام لجنة المنظمات الدولية المتفرعة عن لجنة العلاقات الدولية التابعة للكونغرس .

المركزية نور الدين كيانوري ، والامين العام السابق رضا رادمانش، واحسان طبري المؤرخ والناقد الادبي . وينشر حزب تودة جريدة نصف شهرية اسمها **ماردوم** (الشعب) وجريدة نظرية اسمها **دنيا** (العالم) . وفي عام ١٩٥٩ حصل الحزب على محطة اذاعة عرفت باسم **بييكي ايران** ، الا أنها اغلقت في العام ١٩٧٦ . ولا تزال أسباب اغلاق المحطة مجهولة .

وهناك عدد من الانشقاقات في تاريخ حزب تودة نتيجة لسياساته ، فقد حصل الانشقاق الاول في العام ١٩٤٨ عندما تركت الحزب مجموعة من أعضائه بقيادة خليل مالكي . في ذلك الحين كان انتقاد مالكي العلني الرئيسي هو أن الحزب كان أكثر اخلاصا للاتحاد السوفياتي مما يجب ، وشكل مالكي في ما بعد مجموعة عرفت باسم القوة الثالثة قام من خلالها بمحاولة ريادية لتطوير موقف اشتراكي مستقل في ايران . لكن مالكي الذي توفي في العام ١٩٦٩ ، والذي كان يشار اليه بكلمة « تيتوي » عجز عن تطوير هذا الموقف الى شكل برنامجي متناسق ، وانتهى مالكي ضحية لتلاعبات النظام الذي كان يصرح له بالعمل تارة ثم يخرسه مرة أخرى . غير أنه يبدو الان انه كان لانشقاق مالكي عن حزب تودة أسباب أخرى ، منهاعلى وجه الخصوص ، الادراك المتأخر من جانبه لاهمية مسألة القوميات وخاصة المسألة الاذربيجانية ، وذلك موضوع لم يكن حزب تودة راغبا في ذلك الحين في أن يتخذ موقفا واضحا منه (١٨) .

وخلال فترة حكم مصدق حدث انشقاق آخر في الحزب بين مجموعة تحلقت حول كيانوري واخرى حول رادمانش . وقد نادى الاول بموقف ازاء الجبهة الوطنية أقل عصباوية ، بينما استمر الثاني في الدفاع عن الموقف المعادي السائد حتى وقت متأخر في العام ١٩٥٢ . كذلك ادعى كيانوري فيما بعد أنه كان يحبذ محاولة الاستيلاء على السلطة باستخدام كوادر تودة العسكرية، وذلك

---

(١٨) انظر الحاشية رقم ٨ .

في العام ١٩٥٣ عندما أصبح من الواضح أن انقلابا مؤيدا للولايات المتحدة على وشك الوقوع ، وعندما كانت هناك لحركة وقائيـة يقوم بها اليسار فرص من النجاح . غير أن هذا الخلاف لم يؤد الى انشقاق فعلي في الحزب ، ولكن هزيمة عام ١٩٥٣ أجبرت الحزب على مراجعة موقفه ، كما أجبره على ذلك التغير العام في السياسة السوفياتية نحو التحالف مع الدول القومية في العـالم الثالث الذي حدث نحو ذلك الوقت . وفي العام ١٩٥٧ ، انتقـد المجلس الموسع الرابع لحزب تودة رسميا « عجز الحزب عـن فهم طبيعة القوميةالبرجوازية وامكانياتها المعادية للرأسمالية»(١٩). ودعا بدلا من ذلك الى قيام جبهة ديمقراطية عريضة تتشكل من كل أولئك المعارضين لديكتاتورية الشاه ، وعبر هذا الطريق لسياسات الحزب في أوائل الستينات : أولا ، اعادة التوحيد مع العصبـة الديمقراطية الاذربيجانية في عام ١٩٦٠ ، ثم محاولة التحالف مع الجبهة الوطنية في الفترة الى العام ١٩٦٣ .

وفي النسخ اللاحقة من برنامج حزب تودة ، وسع الحزب تعريفه للتحالف أكثر مما مضى . ففي مقالة كتبها كيانوري فـي العام ١٩٧٦ دعا الى تحالف مـع الشرائح المتوسطـة ، أي مـع البرجوازية الصغيرة والعمال ذوي الياقات البيضاء ومع الفلاحين أيضا ورجال الدين والبرجوازية الوطنية وحتى مع بعض من أطلق عليهم عبارة « البرجوازية الكبيرة » ، أو أولئك الذين يعملون مع رأس المال العالمي . وأشار كيانوري كذلك الى « الميول الوطنيّـة والتقدمية » للقوات المسلحة ، وذهب الى أنه « رغم ان الجيش قاعدة قوة النظام اليوم ، الا اننانستطيع في ظروف محددة الاعتماد على وقوف جزء من أفراد القـوات المسلحة الى جانـب الطبقـة العاملة » . وباختصار ، ذهب كيانوري الى « أن الثورة في ايران لا تزال في مرحلتها الاولى ، اي المرحلة الديمقراطيـة المعاديـة للامبريالية » ، وان حزب تودة يجب أن يضم في تحالفاته « تلك القوى الاجتماعية في ايران رغم بعدها الشديد عن اليسار وحتى

(١٩) Zabih op. cit., pp. 220-21.

عـن أي شيء ديمقراطي ، تتطلـع الى القضـاء علـى النظـام الراهن » (٢٠) .

كان تبني هذا الموقف الاقل عصبوية ، جزئيا ، رد فعـل للاحداث في ايران ، ولكنه تتطابق أيضا مع تغير حصل فـي سياسات كثير من الاحزاب الشيوعية في الستينات والسبعينات. فقد كانت أحزاب في أقطار مختلفة مثل التشيلي واسبانيا تتبنى تعريفات عريضة مشابهة للتحالف الشعبي الـذي كانت تحـاول بناءه . غير أن هذه التغييرات لم يكن لها سوى القليل من الاهمية العملية ، ذلك أنه لم يكن لحزب تودة وجود نشيط داخل ايران ، كما أنه أدى الى عداوة المناضلين الشبان له . وأكثر من ذلك ، عانى الحزب من فقدانه لقدر أكبر من مصداقيته مما زاد فـي انعزاله عن الجيل الاصغر من المناضلين في داخل البلاد . وقـد ساهمت في ذلك خمسة أحداث متميزة . أولا ، أدت سياسـة دعم الجبهة الوطنية في فترة ١٩٦٠-١٩٦٣ الى هزيمة كثير من الشباب في حزب تودة الذين صاروا ينتقدونـه لاعتماده عـلى الوسائل الدستورية . ثم بعد عام ١٩٦٢ حسنت ايران علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقيـة ، فمنحت الصحافـة السوفياتية بعض التحفظ لاصلاحات الشاه الاقتصادية ، وفـي العام ١٩٦٧ باع الاتحاد السوفياتي أسلحة لايران . ولم يؤد هذا الدعم السوفياتي الظاهري للشاه الى احراج حزب تودة فحسب، بل أدى الى مواجهة عدد آخر من المصاعب : كان عليه أن يشيـد بالعون السوفياتي ويعزي تقدم ايران الى هذا العون ، في الـوقت الذي خسر فيه بعض التسهيلات المتاحة له (٢١) . ثالثا ، كـان للنزاع الصيني - السوفياتي الذي اندلع علانية في العام ١٩٦٣ أثره على حزب تودة : ففي العام ١٩٦٥ قام ثلاثة أعضاء أو اعضاء بديلين في اللجنة المركزية (أحمد قاسمي ، وغلام حسين فوروتان،

(٢٠) Nureddin Kianuri, 'Alignment of class Forces at the Democratic Stage of the Revolution' ,World Marxist Review, February 1976.

(٢١) Zabih, op. cit., pp. 240 ff.

وعباس سيغاي) بشن هجوم على السياسات السوفياتية داعين الى « ثورة عنيفة » . وشكل هـؤلاء « منظمة ثوريـة » جديدة (سوزماني انقلابي) في حزب تودة . وكان انفصالهم عن الحزب رفضا صريحا لقرارات المجلس الرابع الموسع وكل ما تبعها . وقد كان مقر المجموعة التي شكلها هؤلاء في أوروبا الغربية ، ورغم أنه لم يكن لهذه المجموعة أثر عظيم الا أن تشكيلها كان بداية فتـرة أصبحت فيها السياسات الموالية للصين مسيطرة على حلقـات الايرانيين في المنفى . وقد برز ذلك على وجه الخصوص في تلك الاقطار ، مثل الولايات المتحدة والمانيا الغربية ، التي أصبحت فيها الماوية قوة مسيطرة على الحركة اليسارية المحلية . وكانت المنظمة الثورية هذه وجماعة أخرى انشقت عنها سميت **طوفان** موجودة في المنفى ، أما في داخل ايران فقد تشكلت مجموعتان أخريـان هما « النجمة الحمراء » و « نحو الثورة » في أواخر الستينات ويعتقد أن هاتين المجموعتين كانتا تخططان للقيام بأعمال عصابات عندما قام السافاك بتدميرهما في العام ١٩٧١ .

واذا كان التعاطف غير المركز مع أعمال أكثر عنفا ، سواء أكان هذا التعاطف من النوع الموالي للصين أو ذا طابع غيفاري ، مسيطرا بين المناضلين الشبان في نهاية الستينات ، فان عملين آخـرين قام بهما حزب تودة أديا الى المزيد من افتقاره للمصداقية فـي ايران . وليست تفاصيل هذين العملين واضحة على الاطلاق ، ولكن مع ذلك يفترض أن سافاك استطاع من خلالهما أن يسيطر على فرعي طهران وخوزستان لحزب تودة ، وبهذه الطريقة اكتشفت هوية عشرات من المناضلين الشباب في فترة مـا بعـد ١٩٦٣ . ويدعي رجال العصابات الان أن رئيس الفرع هذا ، عباس عـلي شهرياري ، كان عميلا لسافاك (اغتاله رجال العصابات رميـا بالرصاص في العام ١٩٧٥) . ويبدو أن خطأ حزب تودة بالسماح لسافاك بالتغلغل في منظماته بهذه الطريقة قد حول عددا مـن الناس الى خصوم له . أما العمل الثاني المماثل فقد كان يتعلق بالجنرال تيمور بختيار الرئيس السابق لسافاك والذي أقـاله الشاه عام ١٩٦١ وخرج في ما بعد منفيا . كان بختيار الحاكم

العسكري لطهران بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٧ ، أي أنه كان الرجل المسؤول عن اضطهاد الشيوعيين ، ومع ذلك فان حزب تودة أجرى اتصالات به عندما حاول في أواخر الستينات البدء بتنظيم بعض المعارضة للشاه من لبنان والعراق . ولكن ، بما أن بختيار نفسه قد قتل رميا بالرصاص (يفترض أن تلك كانت فعلة أحد عملاء سافاك) في العام ١٩٧٠ ، لم يتمخض عن هذه المبادرة شيء ، ولكنها بالاضافة الى الاحداث المسيئة التي صاحبت شهرياري أدت الى انتشار الاعتقاد بأن حزب تودة قطاع من المعارضة لا يعتمد عليه بالاضافة الى المواقف السياسية الرسمية التي كان يتبناها .

يقول حزب تودة أن له برنامجا يتفق مع الظروف الموضوعية في ايران ومع ما يراه الحزب على أنه المتطلب السياسي الاولي للوضع ، أي الحاجة الى حشد أعرض جبهة ممكنة ضد الديكتاتورية . وهو ينتقد جماعات رجال العصابات ، في الوقت الذي يعترف فيه باخلاص هذه الجماعات ويدعو الى جبهة موحدة معها . أما جماعات العصابات بدورها فهي ترفض التعاون مع حزب تودة ، وتذهب الى حد القول ان تودة حزب مفلس تاريخيا وسياسته « غير شعبية » .

ان الانتقادات التي كثيرا ما توجهها أطراف اليسار الاخرى الى حزب تودة تحتوي على بعض المغالطات . فأكثر التهم لقيادة تودة انتشارا انهم « خونة » لانهم غادروا ايران . ولكن هذه حجة خاطئة تماما ، فالكثيرون من أهم القادة الثوريين في هذا القرن تركوا بلادهم عندما كان القمع فيها حادا ، وعندما لم تكن هناك قاعدة للعمل السياسي الا في الخارج . ويصح هذا على لينين وهوشي منه وفيدل كاسترو ، هذا اذا أردنا أن نسمي البعض فحسب . كذلك فان اخلاص حزب تودة للاتحاد السوفياتي ليس سببا يدعو الى اطلاق نعت « خونة » عليه ، حتى ولو كانت هذه السياسة خاطئة . ان استخدام اصطلاح كهذا انما يشي برواسب قومية لم يتم التخلص منها بعد في هذا الانتقاد . لقد أدى النفور

الذي شعر به الجيل الجديد من حزب تودة منذ عام ١٩٦٣ الى رفض التعاون بأي شكل كان في جبهة متحدة . ولكن هذا أيضا رد فعل عصبوي يفشل في أن يأخذ في الاعتبار الوضع الحقيقي في ايران وأشكال الممارسة السياسية التي يتطلبها . ان حزب تودة حزب ضعيف جدا ، كما أنه يتبنى كثيرا من الاوهام بصدد النظام، كذلك فان سجله كان مأساويا . ولكن ، رغم ذلك ، يظل أحـد مكونات اليسـار في ايران (الذي هو ــ أي اليســار ــ ضعيف بمجمله) وهو الجهة الوحيدة التي تجنبت أغراءات الخطابية المتفائلة كطريقة للتغلب على المشاكل الموضوعية التي تواجه المعارضة . وكما سنرى ، هذا هو المأزق الذي وقع فيه جيل ما بعد عام ١٩٦٣ من المناضلين وهم يحاولون كسر القيود التي أعاقت المنظمـات الاقدم .

التنظيمات ٣ : العصابات

كان باستطاعة الجيل الاصغر من المناضلين الذي نشط في أوائل الستينات أن يرى أن المعارضة الايرانية قد مرت بثـلاث هزائم منفصلة منذ سقوط رضا خان : في الاعوام ١٩٤٦ ، ١٩٥٣ و ١٩٦٣ . ولذا ليس هناك ما يثير العجب في أنهم تحولوا بعيداً عن الجبهة الوطنية وحزب تودة وعن الوسائل غير العنيفة التـي كانت هاتان المنظمتان تدعوان اليها . وتحولوا بدلا من ذلك الـى مصدر الهام آخر هو نماذج النضال التي بديء بها في أماكن أخرى من العالم الثالث ، وعلى الخصوص الى نظريات حرب العصابات التي كانت سائدة في أواخر الستينات : في فيتنام ، والصين ، وكوبا ، وفلسطين . فترجمت أعمال ماوتسي تونغ وهوشي منه وريجيس دوبريه وتشي غيفارا وجرت محاولات عدة لتطبيق هذه الكتابات في ايران نظريا وفي الممارسة .

كان مناخ هذه الفترة في أوساط الطلاب الايرانيين مناخ احباط هائل . فقد تبعت هزيمة عام ١٩٦٣ فترة ركود من جانب المعارضة المدينية ، أما فترة الاسترخاء بعد العــام ١٩٦٥ فقــد

اتخذت شكلا أدبيا غالبا . وكانت المقاومة المسلحة قد حدثت في الريف ، ولكن هذه المحاولات كانت مقتصرة على قوميات بعينها وكان مصيرها الهزيمة (قبيلة قاشقي في مقاطعة فارس في الفترة ١٩٦٢-١٩٦٣ ، والعرب في خوزستان في فترة ١٩٦٤-١٩٦٥ ، والاكراد في فترة ١٩٦٧-١٩٦٨) . وانبثق في هذه الفترة عدد من الجماعات المختلفة كانت كل منها تدعو الى ممارسة معارضة مسلحة ضد النظام .

يبدو انه كان هناك ما بين خمس الى عشر جماعات من هذا النوع في أواخر الستينات (٢٢) ؛ ولكن اثنتين منها فقط بدأتا وحافظتا على المعارضة المسلحة للنظام وهما : مجاهدي الشعب وفدائيي الشعب . وقد انبثقت الاولى عن حركة تحرير ايران ، وهي الجماعة التي أسسها مهدي بازركان في العام ١٩٦١ والتي انفصلت في ما بعد عن الجبهة الوطنية (٢٣) . وفي وقت من الاوقات حاولت هذه الجماعة دون نجاح أن تكسب مهدي بازركان الى سياستها في الكفاح المسلح باعطائه نسخة من أعمال ماوتسي تونغ . ففي عام ١٩٦٦ قامت مجموعة مرتبطة بحركة التحرير بانشاء منظمة عصابات ، عرفت بمنظمة مجاهدي الشعب . وبدأت عملها المسلح بعد خمس سنوات من الاعداد ، أيْ في العام ١٩٧١ .

وفي حين ان من الصعب تحديد ايديولوجية هذه الجماعة بدقة ، الا انه يمكن القول ان المفاهيم الرئيسية مستقاة من التفكير الاسلامي : فقد كانت تقاتلُ ضد « الطغيان » و « الزيف » ، وفي

---

(٢٢) بالاضافة الى الجماعتين الصينيتي الاتجاه المذكورتين سالفا، كان هناك جماعة « فلسطين » مكونة من عدد من النشيطين بقيادة شكر الله بكنيجاد ، اعتقل افرادها في العام ١٩٧٠ عندما كانوا يحاولون عبور الحدود الى العراق للالتحاق بصفوف الثورة الفلسطينية ، واعتقل ايضا ٤٣ شخصا في شباط (فبراير) ١٩٧٠ واتهموا بالانضمام الى جماعة امة ايران الاسلامية ، أما جماعة قضية الشعب (ارماني خلق) فقد ألقي القبض على جميع عناصرها في العام ١٩٧١ وقبل أن تبدا نشاطها العسكري . وبالتاكيد كان هناك جماعات اخرى .

(٢٣) Iran Research, no. 1, June 1972.

سبيل نوع عام من الحرية . ويمكن استشفاف بعض ملامح تفكير المجاهدين من خطبة ألقاها أحد قادة هذه الجماعة ، سعيد محسن، أثناء محاكمته في العام ١٩٧٢ . فقد بدأ بتبرير أعماله على أساس مقتطف من القرآن يدعو المؤمنين الى « الجهاد في سبيل الله » و « محاربة الشيطان » (٢٤) . وحدث في العام ١٩٧٥ خلاف داخل المجاهدين . فقد أعلنوا أنهم الان لا يرفضون موقفهم الاسلامي السابق وحسب ، بل انهم ليسوا فقط حزبا علمانيا ، وانهم أيضا قرروا أن ينتقدوا الدين في نشراتهم . كما أنهم انتقدوا سياساتهم السابقة لاعتمادها المتطرف على العمل العسكري المحض ولفشلهم بالاتحاد مع قوى المعارضة الاخرى . وادعوا أن نصف الاعضاء قد طردوا من المجموعة لمعارضتهم لهذا التغيير ، وان ايديولوجيتهم أصبحت الان « ماركسية لينينية » . ولكن رغم هذا التغير المفاجيء والمدهش في آن واحد لموقفهم ، الا أنه ليس هناك من شك في أن بعض المجاهدين لا يزالوا يتبنون الدين في معارضتهم للنظام . ورغم طبيعة **رجال الدين** والبازار فان النداءات المصاغة بهذه اللغة يمكن لذلك ان تستمر لفترة طويلة من الزمن في أن تشكل أساسا للاعمال المسلحة ضد الدولة .

أما الجماعة الرئيسية الثانية فقد نشأت عن حزب تودة ، وادعت على الدوام انتماءها الى الماركسية . فقد أسس المجموعة بضعة أعضاء من حزب تودة تركوه في العام ١٩٦٣ ، وكان قائدهم بيجان جازاني المولود عام ١٩٣٧ والذي كان قد اعتقل عقب انقلاب ١٩٥٣ . وفي العام ١٩٦٨ اعتقل جازاني وستة آخرون من أعضاء هذه المجموعة (ويقال أن شهرياري عميل سافاك في حزب تودة هو الذي وشى بهم) ولكن خمسة أعضاء منهم تمكنوا من الفرار: اثنان منهم هما علي أكبر صفاي فراهاني ومحمد اشتياني هربا من ايران وقضيا سنتين يعملان مع المقاومة الفلسطينية بينما ظل الثلاثة الاخرون في ايران بصورة سرية ، وكان قائد هذه المجموعة

---

(٢٤) Biography of Said Mohsin, Published by the Liberation Movement of Iran, Abroad, January 1976, p. 5.

الاخيرة هو حامد أشرف الذي ولد في العام ١٩٤٦ وكان بطلا للتسلق والرياضة (الجمباز) في جامعة طهران (٢٥) . وفي العام ١٩٧٠ عاد عضوا المجموعة اللذان كانا يعملان مع الفلسطينيين الى ايران — وفي ذلك الحين كان ٢٢ آخرون قد انضموا الى المجموعة — وفي أوائل عام ١٩٧١ أعدت المجموعة لعملها المسلح الاول وهاجمت مركزا للجندرمة في سيكال الجبلية الواقعة في شمال طهران . وقد وقع الهجوم على سيكلة في ٨ شباط (فبراير) ١٩٧١ وكان أول حادث في حملة العصابات . وكان هذا الهجوم فاشلا من وجهة نظر عسكرية محضة ، ذلك أن قوات الامن استطاعت صد المجموعة وخلال بضعة أيام كان ١٥ من رجال العصابات قد قتلوا أو ألقي القبض عليهم . ولكن هذا العمل من الناحية السياسية أصبح رمزا لنهاية أكثر من سبع سنوات من السلبية في وجه جهاز الدولة ، كما أنه وجد صدى له في الوسط الطلابي حيث كانت تعمل المجموعتان .

وحوالي هذا الوقت كانت مجموعة اخرى ذات ايديولوجية مشابهة يقودها مسعود أحمد زاده ، وهو ابن أحد أنصار مصدق البارزين ، تخطط للعمل المسلح ، وفي ربيع عام ١٩٧١ هاجمت هذه المجموعة مركزا للشرطة في منطقة قلهاق في طهران . كذلك استطاعت مجموعة حامد أشرف ، رغم النكسة التي أصابتها ، أن تغتال المدعي العام العسكري الجنرال فارسيو حوالي الوقت ذاته. وفي أعقاب هذه الحوادث الثلاثة انضمت المجموعتان مع بعضهما لتشكلا منظمة فدائيي الشعب الايراني (فدائيي خلق) (٢٦) .

يمكن تلخيص الملامح الرئيسية للمجاهدين والفدائيين في السنوات الست ما بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٧ كما يلي : اقتصر عمل المجموعتين على عمليات محددة ومفاجئة وسرية : انفجارات ، وهجمات على المصارف، وهجمات على مراكز الشرطة، واغتيالات.

---

(٢٥) The Life of Hamid Ashraf, London, 1977.

(٢٦) استقيت المعلومات بشأن نشاط العصابات من Iran Research, Iran's people struggle ومن مطبوعات المنفى الاخرى .

ومن الامثلة على هذا الصنف الاخير ان الفدائيين بعد أن قاموا بقتل الجنرال فارسيو في نيسان (ابريل) ١٩٧١ قتلوا ايضا عددا آخر من أنصار النظام : مصطفى فاتح ، وهو صناعي كان بعض عماله قد قتلوا رميا بالرصاص خلال اضراب عام ١٩٧١ ، قتل في شهر آب (اغسطس) ١٩٧٤ ، وفي آذار (مارس) ١٩٧٥ قتل الفدائيون رئيس حرس الشرطة الملحق بجامعة آريامهر في طهران ، وكذلك شهرياري الذي اتهم بأنه عميل سافاك داخل حزب تودة . كما أن المجاهدين قتلوا أحد رسميي السافاك الجنرال طاهري في آب (أغسطس) ١٩٧٢ ، وكذلك عددا من الاميركيين العاملين في ايران : الكولونيل لويس هوكنز وهو ضابط ملحق بالسفارة الاميركية في طهران وذلك في حزيران (يونيو) ١٩٧٣ ، وفي أيار (مايو) ١٩٧٥ قتل عقيدان في سلاح الجو الاميركي ، وفي آب (أغسطس) ١٩٧٦ قتل ثلاثة مدنيين أميركيين كانوا يعملون في شبكة آيبكس Ibex السرية للتجسس .

لا يوجد سجل لعدد العمليات التي تم القيام بها في الاصل ولا لعدد الصدامات التي كانت قوات النظام المبادرة فيها ، ولكن يبدو أن عدد الحوادث كان كبيرا في عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ ، وانه ازداد مرة أخرى في العام ١٩٧٦ الا أن النظام بعد كل زيادة من هذه الزيادات كان قادرا على القاء القبض على عدد هام من أولئك المشاركين وقتلهم . وتقول المصادر الحكومية أنه قتل بين شباط (فبراير) ١٩٧١ وآب (أغسطس) ١٩٧٦ ، ٥٥ من رسميي النظام في صدامات مع رجال العصابات ، وان ٣٠٠ شخص على الاقل أعدموا لقيامهم بأعمال عصابات في الفترة ذاتها ، في حين يقدر عدد الذين قتلوا في صدامات مع قوات النظام بأكثر من ٣٠٠ . وفي ما عدا هذه التفاصيل تمكن ملاحظة عدد من السمات العامة لحركة العصابات . أولا ، كان كافة المشاركين تقريبا من المثقفين بمعنى أو بآخر ، اذ كانوا قد تلقوا تعليما جامعيا وتوصلوا الى موقفهم السياسي خلال الفترة التي قضوها في الدراسات العليا ، حتى ولو كانوا قد أتوا من أصول فقيرة . وعدد العمال بين الذين تفيد التقارير أنهم قتلوا أو القي القبض عليهم قليل جدا ،

في حين أنه لم يكن بينهم أي شخص من الريفيين الفقراء . وترتبط هذه السمة بسمة أخرى هي بالتحديد أن كافة العمليات بعد الحادث الاولي من سيهكال وقعت في المدن الكبيرة ، وخاصة في طهران ، وبدرجة أقل في مشهد واصفهان وتبريز . لقد ظنت بعض الكتابات الاولى حول الكفاح المسلح في ايران أن هناك امكانيات لشن حرب عصابات في الريف مستعيرة أفكار ماو وغيفارا أو مستلهمة تاريخ المقاومة القبلية في ايران . لكن الظروف في ايران لم تكن مواتية لهذا الشكل من أشكال المقاومة، بل يعتقد أن الفلاحين المحليين قد وشوا ببعض أولئك الذين اشتركوا في عملية سيهكال ، بينما كانت حملة العصابات التي قادها الدكتور هوشانغ عزمي في لورستان عام ١٩٧٤ حادثا محليا ذا اصول قبلية ويبدو أنه لم يكن له أية علاقة بتنظيمات العصابات.

ان أهم سمات الحركة هي أنها عملت في ظروف بالغة السرية والصعوبة . اذ لم يكن لاي من المنظمتين روابط بأي من المنظمات السياسية الجماهيرية القائمة عندما بدات ، وثبت أنه لم يكن من الممكن اقامة منظمات كهذه في الفترة منذ ذلك الحين . ففي حين أن كلا من المنظمتين قد ظل على قيد الحياة بشكل أو بآخر خلال السنوات الست ، الا أن قادة العمليات الاولى قد قتلوا جميعهم تقريبا . وقد قتل آخر أفراد المجموعة الاصلية التي قامت بالهجوم على سيهكال ، حامد أشرف ، في صدام في طهران في آب (أغسطس) ١٩٧٦ .

استراتيجية العصابات

ان المشاكل التي تصادفنا من نوعين : أولا ، ما هي أشكال العمل الممكنة المؤثرة سياسيا في ظل انظمة مثل النظام الذي يوجد في ايران ؟ ثانيا ، كيف يساهم نشاط العصابات المديني في نمو معارضة ؟ ولا يكفي لبحث هذين السؤالين في الاطار الايراني مجرد الاشارة الى الحدود الموضوعية لحركة العصابات ، ذلك أنه يمكن القول أن هذه الحدود قد يتم التغلب عليها مع الوقت ، أو

القول بأن وجهات نظر المراقبين الخارجيين لا أساس لها لانهـا لا تعي الاثر الشعبي العميق الذي تتركه الاعمال العسكرية . فبدلا من ذلك يمكن تعيين المشكلة في نطاق آخر هو نطاق الاعمال النظرية لرجال العصابات ، ذلك أن هذا هو النطاق الذي تبدو فيه أكثر وضوحا نقائص استراتيجيتهم .

هناك أربعة نصـوص رئيسية شكلت أسـاس استراتيجية العصابات في ايران . ورغم أن آخر هذه النصوص قد كتب عام ١٩٧٣ ، الا أن الافكار التي يحتويها استمرت في هداية المعارضة من رجال العصابات . ومؤلف هذه النصوص الاربعة جميعا من جماعة الفدائيين ، ولذا يمكن الافتراض لهذا السبب انها تتضمن تحليلا أكثر تماسكا من النداءات الخطابية التي وجهها الجيل الاول من المجاهدين . هذه النصوص الاربعة هي :

١ ــ **حول ضرورة الكفاح المسلح ودحض نظرية ((البقاء))** ، بقلم أمير برفيزبويان ، الذي كتب في ربيع العام ١٩٧٠ .

٢ ــ **الكفاح المسلح : استراتيجية وتكتيك** ، تأليف مسعود أحمد زاده ، كتب في صيف ١٩٧٠ .

٣ ــ **ما الذي يجب أن يعرفه الثـوري** ، تأليف علي أكبـر صفاي فراهاني ، كتب في العام ١٩٧٠ .

٤ ــ **الكفاح المسلح : طريق تعبئة الجماهير** ، تأليف بيجان جازاني ، كتب عام ١٩٧٣ (٢٧) .

ان هناك اختلافات معينة ما بين هذه النصوص . فأحمد زاده وجازاني يبدو أنهما يؤكدان أكثر على امكانية الكفاح المسلح في الريف مما يفعل الاخران . كما أن أحمد زاده من جانبه يرى

---

(٢٧) Poyan issued an 'Iran : the struggle within' ,by Support Committee for the Iranian people's struggle, Newyork, 1975; Ahmad Zadeh issued 1976 by the same group ; Farahani by the Iran Research group, London, 1973; Jazani by the Iran committee, London, 1976.

أن الكفاح المسلح استراتيجية لحركة التحرير كلها ، بينما يرى الاخران بدرجات متفاوتة أنه تكتيك أولي سيحفز حركات سياسية اخرى ذات طابع جماهيري . ومع ذلك عندما يتعلق الامر بالافكار الرئيسية لرجال العصابات ، تشترك النصوص الاربعة في افتراضات مشتركة وفي نقاط ضعف مشتركة هي الاخرى . ومنذ أن كتبت هذه النصوص الاربعة لاقى مؤلفوها حتفهم على ايدي النظام . فقد شارك فراهاني بالهجوم على سيهكال وألقي القبض عليه ومات في السجن في آذار (مارس) ، أما بويان فقد قتل في معركة في حي نيريبهافاي في طهران في أيار (مايو) ، كذلك ألقي القبض على أحمد زاده في ما بعد عام ١٩٧١ وعذب وأعدم في شباط (فبراير) عام ١٩٧٢ ، وأما جازاني فقد اغتيل مع عدد من رفاقه في السجن في وقت ما من أوائل عام ١٩٧٥ . ومع ذلك ، ورغم أن الاربعة يمثلون جيلا من المفكرين والمناضلين تم القضاء عليه ، الا أن الافكار التي حملوها ظلت هي الافكار الهادية لحركة العصابات . وبهذا المعنى يمكن تقييم نظريات العصابات بالاشارة الى هذه النصوص . يمكن تلخيص جميع هؤلاء الكتاب كما يلي :

١ ــ **افلاس المنظمات القديمة** : على سبيل المثال ، يراجع فرحاني السنوات الثلاثين الماضية لنشاط الجبهة الوطنية وحزب تودة وينتهي الى القول انهما كليهما لم يعودا قادرين على لعب دور سياسي . أما بويان فيشجب أولئك ، مثل حزب تودة ، الذين يركزون جهودهم على « البقاء » ويحجمون عن بدء الهجوم على النظام . أما احمد زاده ، من ناحيته ، فانه يصف حزب تودة بانه « كاريكاتور لحزب ماركسي ــ لينيني » ويشجب الحزب والجبهة الوطنية بسبب « التكتيكات المؤدية الى الشلل » التي اتبعت في فترة ١٩٦٠ــ١٩٦٣ (٢٨) .

٢ ــ **سلبية العمال والفلاحين** : يكتب جازاني أن « الغالبية

(٢٨) Farahani, op. cit., pp. 55-61 ; Jouyan, op. cit., p. 28 ; Ahmad Zadeh op. cit., p. 2.

العظمى من الطبقة العاملة تفتقر الى الحد الادنى من الوعي السياسي والطبقي » ، ويقارن أحمد زاده الوضع في ايران حيث وصل القمع حدودا جعلت من المستحيل قيام معارضة عمالية بروسيا القيصرية حيث كان ذلك ممكنا . ويذهب فرحاني الى أنه « في ظل الظروف الراهنة ليس هناك أساس لفكرة قيام الفلاحين بانتفاضة فعلية أو بحرب عصابات ريفية » (٢٩) .

٣ ــ **ضرورة قيام مجموعة طليعية بأعمال مسلحة كوسيلة وحيدة لتحدي النظام** : يكتب فرحاني : « ليس لدينا أي شك في أن الصدام السياسي مع نظام هو في جوهره ديكتاتورية عسكرية ليس ممكنا الا عبر الكفاح المسلح ... ان منظمة تنفق وقتا كبيرا في التسييس وتؤجل العمليات العسكرية حتى مرحلة لاحقة لن تنجح أبدا » . ويؤكد بويان بشدة على الحاجة لكسب الدعم ضمن السكان بتحدي سلطة العدو التي تبدو أنها مطلقة بما يسميه بـ « السلطة الثورية » . ويقول أحمد زاده مؤكدا على دور الطليعة : « فقط عبر أحد أشكال العمل الثوري ، أي الكفاح المسلح ، وبهز الحاجز الضخم يمكن للطليعة أن تبين للجماهير النضال الذي يجد طريقه في التاريخ » (٣٠) .

ان أثر الكتابات الاخرى حول حرب العصابات واضح في هذه الكتابات التي نحن بصددها ، وخاصة اثر نظريات العصابات الاميركية اللاتينية التي تقول أنه يمكن بناء المنظمات عبر النضال، والنظريات التي تقول بأن الاعمال المسلحة التي تقوم بها جماعات سرية صغيرة يمكن أن تؤدي الى أعمال سياسية أوسع يقوم بها المضطهدون (٣١) . غير ان الكتابات الايرانية تعيد كذلك انتاج

---

(٣٠) Jazani, op. cit., p. 39 ; Ahmad Zadeh, op. cit., pp. 28-9, Farahani, op. cit., p. 47.

(٢٩) Farahani, op. cit., pp. 62-3 ; Pouyan, op. cit., p. 24; Ahmad Zadeh, op. cit., p. 34.

(٣١) نجد نقدا فذا لهذه النظريات في بحث
Joao Quartin, 'Ragis Debray and the Brazilian Revolution', New Left Review, no. 59, January - February

نقاط الضعف في كتابات أميركا اللاتينية ، بالاضافة الى أن مشكلة حركة العصابات في ايران عملت في ظروف موضوعية في قوة الظروف في معظم أقطار أميركا اللاتينية ، ان لم تكن أقسى منها : ولا يقتصر الامر فحسب على أن هذه الجماعات تعمل دون أية روابط مع تشكيلات سياسية جماهيرية سابقة لها (بالمقارنة مع الاورغواي والارجنتين والتشيلي) ، بل كان عليها أيضا أن تواجه جهازا قمعيا في مستوى اعداد أي جهاز قمعي في أميركا اللاتينية. واذا ما أخذنا بالاعتبار ان كافة مجموعات العصابات في أميركا اللاتينية ، خارج كوبا ، قد لاقت الهزيمة ، تبين لنا أن احتمالات هذا الشكل من النضال في ايران ضئيلة بالفعل .

اتسمت ايديولوجية رجال العصابات ، سواء المجاهدين أو الفدائيين ، في أوائل السبعينات بما يمكن تسميته بشكل عام موقفا « غيفاريا » ، أو « ديبريا – نسبة الى ريجيس ديبري »، أي أنها قللت من متطلبات التنظيم السياسي وأشكال الممارسة السياسية غير الضيقة ، ووصفت قدرا عظيما من التأكيد على فعالية الاعمال المسلحة التي تقوم بها جماعات صغيرة مناضلة . ولقد تم انتقاد هذه النظرية في كتابات أخرى ليس أقلها أهمية كتابات ريجيه دوبري المتأخرة نفسها ، ولذا فاننا لسنا بحاجة الا الى ايرادها بشكل ملخص جدا . **أولا** ، تتسم هذه النظرية بالطوعية – أي بالفشل في رؤية شروط نمو الحركة الجماهيرية والتأكيد فقط على أعمال مجموعة صغيرة . فأحمد زاده على سبيل المثال يهزأ بالحجج القائمة على « الافتقار الى ظروف موضوعية » ويقول : « ينبغي على الطليعة الحقيقية نفسها أن تتصدر المقدمة خلال الكفاح المسلح وعبر العمل السياسي – العسكري ... وتستطيع النواة السياسية – العسكرية نفسها ببدئها لحرب العصابات وخلال عملية تطوير هذه الحرب أن تبني الحزب ، وأن

وكذلك في
Dictatorship and Armed struggle in Brazil, London, 1971, pp. 168-76.

تبني الطليعة السياسية – العسكرية المنظمة للشعب جيش الشعب » . **ثانيا** ، انها تتضمن مبالغة في تقدير امكانية العمل المسلح كشكل من أشكال الدعاية . في تحليل هاتين الجماعتين ، ان أعمال رجال العصابات المسلحة تؤدي هي ذاتها الى تعبئة الجماهير وتصليبها فتنتفض ضد النظام . ثالثا ، تتميز هذه الكتابات بأخلاقية تتكرر باستمرار ، يجري التأكيد بها على البطولة والتضحيات بالذات ، وتلك مفاهيم تستند أحيانا على صبغة دينية ، ويخصص لها مكان بارز على حساب الاشكال التنظيمية الاخرى الاكثر مادية التي يتطلبها نضال العصابات الناجح . كذلك يرجع فشل حزب تودة والجبهة الوطنية بقدر كبير من التسرع الى فشلهما في الاستجابة للمعايير الاخلاقية الرفيعة التي يتطلبها الوضع ، وفي هذه الطريقة يوفر رجال العصابات عناء التفحص الاوثق والاكثر صعوبة للظروف السياسية التي تمت فيها هزائم عام ١٩٥٣ و ١٩٦٣ .

في السنوات الخمس بين الهجوم على سيهكل وصيف عام ١٩٧٦ استمرت جماعات العصابات على قيد الحياة وأنزلت بقوات النظام عددا من الهجمات . ولكنها مع ذلك أيضا فقدت معظم قادة الجيل الاول وبدت أنها وصلت طريقا مسدودا ، فلم تستطع أن تبني أي جسور سياسية بين جماعاتها الصغيرة السرية وبين السكان المضطهدين (بفتح الهاء) بشكل عام . كذلك ، في الفترة التي بدا الوضع فيها صعبا جدا ، وقعت تغيرات هامة حولت من دوريهما . فأولا ، بدأت الجماعتان تستخلصان دروس سنواتهما الخمس الاولى وتعطي العمليات العسكرية المقام الثاني بعد المبادرة السياسية مباشرة . وفي الوقت ذاته أصبح هذا ممكنا اكثر عندما بدأ الشاه ، الواثق من نفسه ، في السماح لنشاطات الاحتجاج من الحد الادنى . واذا كانت سنوات النضال المعزول توضح الحدود الشبيهة بحدود حركات العصابات المدينية في أميركا اللاتينية ، فان الفرص الجديدة بعد العام ١٩٧٦ بينت العكس ، وبالتحديد بينت أن حركات كهذه يمكن أن تنمو الى حركات سياسية أوسع حالما يبدأ النظام القمعي بالضعف . ان

نجاحات الكوبيين ، ونجاحات « المونتونيروز » ، حتى ولو كانت لفتـــرة محـــدودة ، فـــي الارجنتيـــن فـــي ١٩٧٢ — ١٩٧٣ ، و « الساندينيستاس » في نيكاراغوا عام ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ، توضح هذه الامكانية .

مع ذلك ينبغي القول أن عمل رجال العصابات أنفسهم لـم يكن هو الذي خلق الوضع السياسي الجديد ، بل خلقته قـوى داخل المجتمع الايراني ووجد المجاهدون والفدائيون فيـه دورا سياسيا جديدا يمكن لهم أن يلعبونه .

الفصل التاسع

السياسة الخارجية

السياسة الخارجية

اتبع النظام منذ منتصف الستينات سياسة خارجية وضعت خصيصا كي تجعل من ايران القوة المسيطرة في غرب آسيا . وقد حظي هذا الهدف بتشجيع الولايات المتحدة وهو في الوقت ذاته هدف أصبح ممكنا بسبب التحول الداخلي الحاصل في ايران ـ قمع المعارضة في الداخل ، ووفرة الموارد المالية اللازمة. ان ايران هي دون منازع أوضح مثال على ما يعرف بمبدأ نيكسون: ويمكن وصف هذا بأنه النظرية القائلة بضرورة أن تقوم مجموعة مختارة من دول العالم الثالث الرأسمالية بدور نشيط عسكريا وسياسيا ، معتمدة في المقام الاول على مواردها الذاتية ، وتسهم في هذه الطريقة بنشر والمحافظة على استقرار الرأسمالية الامر الذي تحملته الولايات المتحدة وحدها تقريبا منذ الحرب العالمية الثانية .

هناك خمسة عوامل توضح لماذا أصبحت ايران احدى الدول التي تحتم عليها القيام بمثل هذا الدور . أولا ، ان ايران ، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، كانت حليفا مقربا من الولايات المتحدة، لا يعني هذا ، كما سنرى لاحقا ان العلاقات بين واشنطن وطهران كانت ساكنة ولا يعني أيضا أنه لم تتعرض ، وسوف لن تتعرض

العلاقات بين البلدين للدخول في خلافات في ما بينها . الا أنه يعني أن الولايات المتحدة ضمنت النظام الايراني منذ العام ١٩٤٥ ، وأصبحت راغبة منذ اواخر الستينات في أن تدعم توجه ايران نحو تحقيق السيطرة الاقليمية عن طريق تزويدها بأقصى درجات الدعم الدبلوماسي والعسكري طلبته ايران . ولولا الدعم الاميركي ما كان يمكن لسياسة ايران الخارجية أن تحقق ما حققته حتى الان : بل ، في الواقع ، سيستحيل عليها بذلك . ثانيا ، تحتل ايران موقعا استراتيجيا هاما في آسيا ، ما دامت أنها احدى أقوى البلدان الرأسمالية من وجهة نظر اقتصادية وعسكرية تقع بين أوروبا الغربية واليابان . فالسعودية ، الاكثر ثراء ، لا تتمتع لا بالسكان ولا بمقدرة ايران العسكرية . والبلدان الوحيدان اللذان يمكن مقارنتهما بايران من حيث عدد السكان هما مصر وتركيا ، الا أن أيا منهما لا تتمتع بالموارد الاقتصادية الناتجة عن النفط والتي تستطيع ايران ، الان على الاقل ، استخدامها . وهناك ، الى الشرق من ايران ، الهند بجيش أقوى بالاضافة الى أنها تشكل قوة رأسمالية أعظم ، الا أنها ، مثل مصر ، معاقة بمشاكلها الداخلية ، فضلا عن أنها لم تطور علاقات مماثلة مع الولايات المتحدة .

على أي حال ، ان ايران ليست فقط بمثابة مركز استراتيجي بسبب علاقتها مع الخليج والبلدان الرأسمالية الاخرى ، ولكن أيضا بسبب وقوعها الى الجنوب من الاتحاد السوفياتي ، حيث كانت ايران ولا تزال تتلقى الدعم الاميركي منذ الحرب العالمية الثانية ، وهو أمر يجد مبرره الوحيد من خلال ان ايران معرضة لتهديد سوفياتي . ورغم زيف هذا الادعاء ، اذ أن الاتحاد السوفياتي ان قام بغزو ايران فهو سيفعل ذلك فقط في حالة قيام مواجهة دولية شاملة حيث لن يكون بمقدور ايران مقاومة الجيش الاحمر ، فان هذا الزعم المفترض وفر غطاء قانونيا لسياسة ايران الخارجية ولوضعها العسكري حتى منتصف الستينات . ومن ناحية أخرى ، انتهت فترة الحرب الباردة منذ منتصف الستينات ، وطرأ تحسن على العلاقات بين ايران والاتحاد

السوفياتي . وهكذا ، في حين أن الاتحاد السوفياتي يفترض أنه
السوفياتي . وهكذا ، في حين أن الاتحاد السوفياتي يفترض أنه
ظل مصدرا لاهتمام النظام الايراني الاكبر والبعيد المدى ، فان هذا الاخير أصبح بامكانه التركيز على اهتمامات أكثر الحاحا، واعادة استخدام قواته بغية التعامل مع مناوئين اقليميين اخرين .

هناك عنصران اخران يشكلان الاساس لسياسة ايران الخارجية ، وهما ذا طابع داخلي . ان مبادرات السياسة الحالية لايران ممكنة فقط بسبب تعزيز الدولة في الداخل . فقد كانت ايران في فترة ما قبل الستينات ، رغم أنها لم تكن مستعمرة (بفتح الميم) ، خاضعة دائما للنفوذ الاجنبي الذي كان باستطاعته أن يحرك اتجاهات شتى في السياسات الايرانية بسبب الانقسامات الداخلية في البلاد . ورغم مبالغة الايرانيين بدرجة مثل هذه التدخلات ، فان مما لا شك فيه هو ان الانقسام الداخلي أتاح الفرصة للتدخل الخارجي بأشكال شتى ـ خلال الثورة الدستورية، وفي فترة ١٩٤١ــ١٩٥٣ ، ومرة أخرى في أوائل الستينات . وأكثر من ذلك ، ان الاهتمام الرئيسي للدولة كان في الداخل ، البقاء والقمع ، في حين أن سياسة خارجية متماسكة ونشيطة لم تحتل مركزا يذكر . ومنذ أوائل الستينات ، وعلى وجه الخصوص بعد سحق انتفاضة شهر حزيران (يونيو) ١٩٦٣ ، استمر النفوذ الاجنبي وخاصة النفوذ الاميركي ، الا أن هذا النفوذ كان خاضعا لتوجيه من الحكومة ذاتها ، وليس من خلال جهات من الوسط السياسي المحيط بها . وقد حظيت الدولة بسيطرة سياسية كاملة وقد مكنها هذا من تطوير سياسة خارجية نشيطة .

وأكثر من ذلك ، ان هذه العملية كانت وثيقة الارتباط بتعزيز دور الشاه ذاته . وقد عبر عن ذلك كاتبان يتعاطفان مع النظام بالشكل التالي : « ... لقد وضع الشاه بنفسه جميع القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية منذ اواخر الخمسينات » (1) .

Shahram chubin and Sepehr Zabih, The Foreign Relations of Iran, Berkeley and Los Angeles, 1974, p. 10. (١)

وليست هـذه مسألة مـن يتخذ القـرارات فحسب ، الا أنهـا تشير الى عامل اسهم في تعزيز الشاه لمركزه بالذات ، حيث انه كان يطرح نمو السلطة الايرانية على أساس أنها تثبيت لمشروعيـة العرش الايراني . لقد قام الشاه بذلك وهو يجري المقارنات بملوك اخرين قاتلوا ضد أعداء ايران ، وقد استخدم نمو النفوذ الايراني كي يتجلبب برداء من الفخر القومي . وبالتالي ، اذا ما كان تعزيز الصرح الداخلي للنظام بطريقة ما شرطا للسياسة الخارجية الحالية، فان هذه الاخيرة تساعد في التأكيد على وجود القوة المحلية وتعزيز الصورة السياسية التي يحاول الشاه أن يقيمها . عند هذه النقطة تتقاطع القومية مع الملكية والقوة العسكرية .

واخيرا ، ان محاولة ايران السيطرة على غرب آسيا لا تتم في بيئة ساكنة ، ولكن في اطار من تحلل النظام الاستعماري الذي جرى بناؤه في العقود السابقة للحرب العالمية الاولى . ومن أكثر ظواهر ذلك وضوحا هو مغادرة بريطانيا لشبه الجزيرة العربيـة : وقد بدأ ذلك مع استقلال الكويت فيالعام ١٩٦١ ، وتلته انسحابات من جنوب اليمن في العام ١٩٦٧ ، ومن دولة الامارات العربيـة المتحدة وقطر في العام ١٩٧١ ، ومن عمان في العام ١٩٧٧ . وببساطة بالغة ، حاولت ايران ان تحل محل بريطانيا كقوة عسكرية مسيطرة وكحام لانظمة الحكم المحلية القائمة ، في حين ان هـذه الانظمة تتمتع باستقلال سياسي كانت محرومـة منـه في ظـل الاستعمار البريطاني . وهناك ، بالاضافة الى ذلك ، جانب آخـر للاطار الاقليمي ، وهو بالتحديد بروز أشكال مختلفة لحركة تحرير وطنية . وما دامت الدول المجاورة لايران والواقعة تحت دائرة النفوذ الايراني واقعة تحت سيطرة انظمة محافظة ، فان هـذا قلل من مبررات التدخل الايراني . اما ذلك الذي مهد طريق البداية امام ايران فكان الاطاحة بهذه الانظمة وبروز تهديد مائل لبعضها الاخر . فقد أطيح بالملكيات في كل من العراق في العام ١٩٥٨ ، وفي شمال اليمن في العام ١٩٦٢ ، وفي أفغانستان في عام ١٩٧٣ وقامت جماعات العصابات بعمليات عسكرية في عمان (١٩٦٥) وفي باكستان بعد ١٩٧٣ . وقد حاولت ايران أن تلعب دورا أيضا

مضادا للثورة في أماكن أخرى – أثيوبيا وجنوب فيتنام وزائير . في جميع هذه الحالات تبنى النظام دور اعادة الاستقرار الى وضع أصبح مضطربا بفعل نهاية الاستعمار .

ويمكن للمرء أن يلخص هذا بالقول انه منذ العام ١٩٤٥ وحتى ١٩٦٣ كان الهم المركزي لسياسة ايران الخارجية هو القمع الداخلي : القضاء على التهديدات الموجهة للملكية وللنظام الرأسمالي في داخل البلاد . وحتى ذلك الحين ، ان سياسة ايران الخارجية غير جديرة بالاهتمام ، ما عدا تحالف ايران مع الولايات المتحدة . فالقمع الداخلي يظل اهتماما رئيسيا الا أنه لم يكن مسألة من الضرورة الملحة والثابتة . فالتركيز الجديد أصبح موجها نحو القمع الخارجي ، وهي سياسة تخدم مصالح الدولة الايرانية والولايات المتحدة ومصالح حلفائهما الرأسماليين .

العلاقات مع الولايات المتحدة

تشكلت الروابط مع الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية عندما توجهت البعثات العسكرية الاميركية نحو ايران بغية وضع أسس قيام جهاز قمعي . وتمكنت الدولة الايرانية بواسطة هذا العون من التغلب على أزمتي الفترة ١٩٤٥–١٩٤٦ وفترة ١٩٥١–١٩٥٣ التي أعقبت الاطاحة بمصدق ، وأصبحت ايران جزءا مما يدعى بـ « الصف الشمالي » ، وهو الخط المؤيد للغرب والمكون من الدول المتاخمة لحدود الاتحاد السوفياتي الجنوبية ، بدءا من تركيا وحتى باكستان . والمعروف ان ايران كانت قد انضمت الى حلف بغداد (سمي فيما بعد حلف السنتو) في العام ١٩٥٥ ، وقد سهل ذلك من مهمة الولايات المتحدة في تزويد ايران بالسلاح الذي يتطلبه القمع الداخلي في حين انها كانت تبرر ذلك بالحديث عن حاجة الحلف المعادي للسوفيات ، وفي الوقت ذاته حازت الولايات المتحدة على منطقة قواعد ملائمة، انطلقت منها لتهديد الاتحاد السوفياتي .

في أواخر الخمسينات انجزت ايران تقريبا عملية القمع الداخلي ، وقللت تكنولوجيا الصواريخ المتطورة من الاهمية العسكرية لبلدان مثل ايران . ودخلت العلاقات الاميركية ـ الايرانية ، من خلال هذا الاطار ، في مرحلة صعبة . فمن ناحية ، ان الاطاحة بعرش الدولة المجاورة العراق في شهر تموز (يوليو) ١٩٥٨ أفزع الشاه الذي طلب مساعدات عسكرية اضافية من الولايات المتحدة . وكنتيجة لذلك تم التوقيع على معاهدة دفاعية بين البلدين في شهر آذار (مارس) ١٩٥٩ . ومن الناحية الاخرى، بدأ الكونغرس الاميركي التحقيق في مسائل الفساد واساءة استخدام المساعدات الاميركية في ايران ، وعندما وصل كنيدي الى البيت الابيض في كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ أوضح بأنه يجب على ايران أن تجري عملية اصلاحات داخلية اذا ما رغب نظام الشاه في البقاء . وكانت هذه سياسة مماثلة لتلك التي اتبعتها الولايات المتحدة في أميركا اللاتينية ، أما في ايران فقد كان كنيدي مصابا بالهلع من جراء تكهنات السوفيات القائلة بأن نظام الشاه سيسقط قريبا (٢) . وقد جاء رد الفعل على ضغوطات أميركا بأن أعلن عن « الثورة البيضاء » في العام١٩٦٢ ، ورغم فصل رئيس الوزراء الايراني آنذاك أميني الموالي لاميركا في شهر تموز (يوليو) ١٩٦٢ كسبت السياسة الداخلية فيايران تأييد الولايات المتحدة، واستمر الوضع على هذا المنوال خلال عقد ونصف العقد اللاحقين .

ولذلك ، ان العلاقات بين ايران والولايات المتحدة كانت وثيقة منذ أوائل الستينات ، وشهدت توسعا مضاعفا عدة مرات في التعاون العسكري بينهما. والفترة التي شهدت العلاقات خلالها ذروتها كانت في عهد ريتشارد نيكسون (١٩٦٩-١٩٧٤) وهي الفترة التي برزت ايران خلالها كقوة اقليمية رئيسية بدعم من الولايات المتحدة . وكتعبير رمزيعن أهمية هذا التحالف ، عين نيكسون ريتشارد هيلمز ، الرئيس السابق لوكالة المخابرات المركزية الذي درس مع الشاه في صف واحد في سويسرا ، سفيرا

---

(٢) المرجع السابق

لواشنطن لدى طهران (٣) . وتقدر قيمة مبيعات الولايات المتحدة من العتاد الى ايران ستصل الى ٢٠ بليون دولار في الفترة ١٩٧١ـ ١٩٨١ . وخلال هذه الفترة ، ترافق نمو ايران كقوة اقليمية مع نمو تعاونها مع الولايات المتحدة .

وهكذا ، ان الولايات المتحدة شكلت عنصرا أساسيا في سياسة أيران الخارجية منذ الحرب العالمية الثانية ، الا أن هناك كثير من التغييرات في الطريقة التي سلكتها هذه العلاقات . فأولا ، ان التطور الاقتصادي لايران خفف من اعتمادها المباشر على الولايات المتحدة من جهة اقتصادية بسيطة (توقف العون العسكري الاميركي في العام ١٩٦٩) . وأكثر من ذلك ، لقد حدثت نقلة في طبيعة المصالح الاميركية . فحتى أوائل الستينات ان الهم الاساسي للولايات المتحدة كان ان تحول دون قيام ثورة تهدد ايران . ومع تطور الازدهار النفطي ، فقد اصبح للولايات المتحدة مصالح اقتصادية أكبر في ايران : فهذه الاخيرة هي أحد المستوردين الرئيسيين للسلع الاميركية ، وانها ـ حتى ولو كان لفترة من الزمن ـ أهم وأكبر مستورد للسلاح الاميركي في العالم ، بالاضافة الى أن ايران تشكل قوة رئيسية في داخل منظمة أوبك . وان هذا لا يمثل فقط نقلة في نوع المصلحة التي تملكها الولايات المتحدة ، بل انها مسؤولة أيضا عن الخلافات بين ايران وأميركا . والمعروف انه بعد ارتفاع أسعار النفط في العام ١٩٧٣ ، كان هم الولايات المتحدة مركزا على المحافظة على استقرار الاسعار ، في حين أن ايران التي تحتاج كلّ ما تستطيع الحصول عليه من عوائد النفط ، كانت تعمل على زيادة حجم عوائدها النفطية . في ضوء هذه التطورات ، تنشأ خلافات بينهما وتستطيع ايران أن تناور عندما تتعارض مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة .

---

(٣) من رواية The company, London, 1976 ، من تاليف جون ايرلخمان المستشار السابق لنيكسون ، (وقد جرت تلفزة الرواية في ما بعد تحت اسم Washington: Behind Closed Doors) وتحتوي الرواية على سرد روائي للعلاقة بين نيكسون والشاه وهيلمز .

ان جانبا مركزيا ومحددا لهذه العلاقة هو السياسة الموجهة نحو الشاه . فهو يعرف ان الولايات المتحدة تدعمه ليس انطلاقا من التعبير عن أخلاصها للعرش البهلوي بل لانه يبدو أفضل وخير من يستطيع أن يحمي المصالح الاميركية ، وذلكمن خلال المعنى العريض للكلمة . ومما لا شك فيه هو أنالشاه كان قد درس بتعمق مصير ديكتاتور جنوب فيتنام « نجودين ديم » وديكتاتور كوبا « فولجنشيو باتيستا » ، ويعرف جيدا ان الولايات المتحدة مستعدة للتخلي عنه ، مثلما فعلت مع الاخرين ، عندما تجد مرشحا أفضل منه . وقد أكد الشاه فيمناسبات عدة على عدم امكانية الاعتماد على العون الاميركي ، واكد بشكل خاص على المخاطر الناتجة عن الاعتماد على الولايات المتحدة خلال حرب ما : ان فشل الولايا تالمتحدة في تقديم العون الى باكستان في حربها مع الهند في العام ١٩٦٥ (رغم أن باكستان عضو في السنتو) ، واعتماد اسرائيل الكامل على التموين الاميركي في حرب عام ١٩٧٣ ، دفع كلاهما طهران نحو اعادة النظر بالامر . فالشاه لا يستطيع أن يفعل شيئا في ظل ظروف مشابهة ، الا ان مثل هذه الاحداث تؤكد اعتماده الحيوي على سيد ايران الرئيسي .

هناك تعقيد آخر وهو وجود انقسامات هامة في السياسة العامة للامبريالية الاميركية بصدد ايران . ففي بعض المناسبات كان الكونغرس ينتقد برنامج الولايات المتحدة العسكري في ايران (١٩٥٩ و ١٩٧٦) ونشبت في وقت آخر أزمة بين وكالة المخابرات المركزية ووزارة الخارجية الاميركية (أي حول عون المخابرات المركزية الى الاكراد) وبين وزارتي الخارجية والدفاع الاميركيتين (مثلما حدث بشأن جهاز آيبكس للتجسس) . وأكثر من ذلك ، لقد نشأت أزمات بين الولايات المتحدة كدولة ، وبين مصالح رجال الاعمال الاميركيين . فالدولة تعمل وفق وجهة نظر بعيدة المدى ازاء مشاكل والسياسات المتبعة في ايران ، في حين أن رجال الاعمال يعملون وفق قاعدة جزئية وقصيرة الاجل . ولذلك ، من التبسيط في مكان أن يتحدث المرء عن « سياسة أميركا في ايران » وكأنها كانت تمثل تناولا منفردا . وهناك ، لا شك ، تماسك عام في

سياسة الولايات المتحدة ازاء ايران ، الا ان التفرع في داخلها يجب أن يبقى في الاذهان كي يمكن توضيح بعض الازمات والنقلات التي تجري ملاحظتها .

فمن ناحيته ، ان الشاه يحاول ان يبالغ من خلافاته مع الولايات المتحدة كي يقدم نفسه كحاكم مستقل . فهو يستخدم موقفه بصدد أسعار النفط ومبيعات السلاح ، وحتى انه يرفض بشكل يتنافى مع العقل ، التهم الموجهة اليه بشأن التعذيب ، كي يلعب على أوتار المعزوفات القومية . لقد كان ولا يزال لهذا الامر أهمية محدودة ، اذ أن الشاه يدرك انه لا يمكن لنظامه أن يعيش طويلا لولا التعاون مع دولة الولايات المتحدة ورأس المال الاميركي. فلولا الضمانات المقدمة من قبل الولايات المتحدة الى الدولة الايرانية ما كان يمكن للسياسات الخارجية والمحلية أن تكون موجودة في ايران ، كما أن اطار حدوث الازمة القائمة فعلا محدود بسبب طبيعة هذه الضمانات .

الدول الرأسمالية المتقدمة : التجارة والاستثمار

لعب التنافس الامبريالي ، في النصف الاول من القرن الحالي ، دورا هاما في الحياة السياسية في ايران ، حيث أن كلا من بريطانيا وروسيا القيصرية والمانيا والولايات المتحدة بعدها تحاول أن تزيد من نفوذها على حساب الدول الاخرى . ومنذ بروز الولايات المتحدة كزعيمة لا منازع لها للعالم الرأسمالي ، ومنذ قيام الدولة الايرانية ذاتها ، توقف هذا النوع من التنافس ، الا أنه في حين ان الولايات المتحدة لعبت دورا عسكريا وسياسيا قياديا في ايران منذ أوائل الخمسينات ، فان اندماج ايران في النظام الدولي للعلاقات الرأسمالية مكنها من تشكيل نمط من الروابط الاقتصادية متعدد التوجهات .

قبل قيام السيطرة الاميركية ، كانت بريطانيا هي القوة الاكبر في ايران التي حافظت على درجة من التعاون السياسي والعسكري معها — أي مع بريطانيا — بسبب الروابط التاريخية وبسبب

الوجود البريطاني الذي كان مستمرا في الخليج . لقد زودت بريطانيا الجيش الايراني بالعتاد الرئيسي (دبابات والحوامات) ؛ وقد عمل عدد من خبراء التدريب البريطانيين مع القوات العسكرية والبحرية الايرانية . وكجزء من المعاهدة العسكرية السرية التي يشملها السنتو ، استخدمت طائرات تابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني مطارات تقع في شمال ايران لاغراض التجسس فوق بحر قزوين ، حيث يتمتع الاتحاد السوفياتي بقواعد لاختبار الصواريخ (*) .

ب ـ ان التحول الاكبر الذي حصل في ايران كان في الحقل الاقتصادي وليس في الحقلين السياسي والعسكري ، حيث ظل التنافس الرأسمالي قويا . فالدولتان المسيطرتان في حقل انتاج النفط منذ العام ١٩٥٤ ، كانتا بريطانيا والولايات المتحدة ، وذلك رغم منح شركات أخرى (فرنسية وايطالية والمانية ويابانية) حقوق التنقيب ، اذ لم يزد انتاج هذه الشركات عن نسبة ٤٪ من اجمالي الانتاج في منتصف السبعينات . اما في حقل الاستثمارات خارج النفط ، فقد كانت الشركات الاميركية قوية أيضا : فبين عامي ١٩٥٦ و ١٩٧٤ بلغ عدد الشركات الاميركية المستثمرة في ايران ٤٣ شركة من أصل ١٨٣ شركة أجنبية ، أكبر عدد تابع لدولة بمفردها ، وشكلوا نسبة ثلث راس المال المستثمر في البلاد . وفي أواخر العام ١٩٧٢ بلغت قيمة أصول الولايات المتحدة في ايران ٥٧٠ مليون دولار ــ وهو مبلغ كبير ؛ ولكنه أقل مما كان لديها في اسرائيل (٦٠٠ مليون) وليبيا (١١٤٥ مليون) والسعودية (٢٠٠٠ مليون) (٤) . الا أنه كان لعدد اخر من الدول وجودا

(*) أتقدم بالشكر البالغ الى وينسلو بيك ، الذي كان يعمل في السابق لدى وكالة الامن القومي في الولايات المتحدة ، لتزويدي بهذه المعلومات .

(٤) The Persian Gulf, 1974 : Money, Politics, Arms, and Power, House of Representatives Hearing before the Sub-Committee on the New East and South Asia, Washington, 1975, p. 122.

قويا ــ اليابان في البتروكيماويات ، وبريطانيا والمانيا في انتــاج العربات، والمانيا في الاسمنت والحديد . وفي منتصف السبعينات أصبحت اليابان أكبــر مستثمر منفرد في ايــران وبلغت نسبة استثماراتها ٤٠٪ في الفترة ١٩٧٥ـ١٩٧٦ .

لقد شهد حقل التجارة التحول الاكبــر ، واحتلت المانيــا الغربية المركز الاول وسبقت الولايــات المتحــدة . لقــد كــان هناك دائما تعاون تاريخي طويل بين المانيا وايران ، وكانت برلين والان بون تعتبران بمثابة البلد المضادة لكلٍ من لنــدن وموسكو، وواشـنطن . فقد طور رضا خان الروابط الاقتصادية مع النازيين وان تعيين مصــدق لمستشـار هتلر الســابق الدكتــور شاخت Shacht لتسيير برنامجه الاقتصادي لا يمكن أن يكون الا أكثر من مصادفة . فأكبر جالية ايرانية في أوروبا الغربية هي الموجودة في المانيا الغربية . وقد شكلت المانيا الغربية في الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧١ نسبة ٢٠٫٧٥٪ من اجمالي واردات ايران من السلع غير العسكرية ، في حين ان صادرات الولايات المتحدة اليها لم تـزد عن نسبة ١٣٪ ، الا أن هذه الاخيرة سبقت المانيا الغربية بعد فترة الازدهار النفطي وشكلت واردات ايران للعام ١٩٧٥ نسبة ٢١٫٦٪ من الولايات المتحدة (٤٨٦ مليون دولار) ، وهبطت حصة المانيــا الغربية الى ١٨٪ (٤٠٤ مليون) . وعلى أي حال ، فقد توصلت ايران والمانيا الغربية ، اثر زيارة للمستشار برانت في العام ١٩٧٢، الى التوقيع على معاهدة للتعاون الاقتصادي طويل الامد بينهمــا تضمن دورا للمانيا أكبر ومستمرا في تنمية البلاد . وستحصل المانيا الغربية على النفط والغاز الايرانيين ، في حين ان الشركات الالمانية ، التي تقدر استقرار الاوضاع في ايران، تدرك أنها ستتلقى عوائد جيدة لقاء استثماراتها . فمن جهتها ، ان ايران تحتــاج للتكنولوجيا والتدريب الذي يمكن أن تقدمه الشركات الالمانية ، والمعروف ان ايران كانت قد اشترت نسبة ٢٥٫٠٤٪ من أسهم شركة الحديد والصلب « كراب » الالمانية في العام ١٩٧٤ . وفي حين أن هذه العملية قدمت للشركة الالمانية ما تحتاجه من أموال،

فانها وفرت الاساس للعون الالماني في توسيع انتاج الصلب في ايران ذاتها .

اذن ، ان الصورة تعبر عن حدوث نقلة في طبيعة علاقات ايران مع القوى الرأسمالية الرئيسية . فقد كانت المصالح الاقتصادية للبلدان الرأسمالية ، ما عدا النفط ، في فترة ما قبل الستينات صغيرة نسبيا ، في حين ان المصالح السياسية والاستراتيجية كانت كبيرة . وفي ظل سيطرة الولايات المتحدة وبدولة ايران مستقرة ، هناك قدر ضئيل فقط متاح أمام التنافس السياسي والاستراتيجي القديم . وعندما توجد الازمة فانها تحدث في حقلي التجارة والاستثمار ، وقد تنشب خلافات بشأن بيع السلاح اذا ما حاولت ايران التوجه نحو فرنسا وبريطانيا بعد نزاع ينشب مع الولايات المتحدة . ان ما يمكن ان يعرض للتفريط به الان في هذه الحقول ، وفي ضوء الاهمية الاقتصادية المتعاظمة لايران ، أصبح أكبر بكثير مما كان عليه في السابق . والتنافس الان ، بالتالي ، يخضع أكثر للمراقبة ، ولكن في الوقت ذاته وبطريقته الخاصة لا يزال يحافظ على كثافته .

السياسة الاقليمية

ان الاهتمام المركزي لسياسة ايران الخارجية منذ منتصف الستينات ، كان الوضع في غرب آسيا — في الخليج جنوبا ، والبلدان العربية غربا ، وأفغانستان وباكستان والمحيط الهندي في الشرق وفي الجنوب الشرقي . وتبرر ايران سياساتها على أساس ، أولا ، انه لديها مصالح أمن قومية خاصة بها يجب حمايتها ، وانها ثانيا الدولة الوحيدة المسؤولة عن المحافظة على استقرار الدول القائمة . وتشير الى قضايا مثل امن خط ناقلات النفط المصدر عبر الخليج ، والحركات الثورية في الدول العربية ، والاضطراب في قارة جنوب آسيا كأسباب تجعل ايران حريصة على أن تكون قوة عسكرية ضاربة في المنطقة .

الرأي الايراني الرسمي بالتهديدات

تهديدات «بالغة الحدة»	تهديدات «منخفضة الحدة»
راهنا	
الاتحاد السوفياتي	عمان
العراق	الحركات الانفصالية
	الارهاب
مستقبلا	
الاتحاد السوفياتي	الخليج العربي
العراق	الحركات الانفصالية
الهند	الارهاب

يحتم هذا التقديم للسياسة الايرانية عددا من الاسئلة ، فهو أيضا انعكاس للاوضاع الداخلية في ايران ـ الضغط الصادر عن الجيش بسبب مطالبتهم لمزيد من السلاح ، ورغبة الشاه في تعبئة المشاعر الوطنية . وقبل أي شيء آخر ، هناك دائما ادراك بأن قيام حركة ثورية ناجحة في أي من الاقطار المجاورة سيخلق نتائج مضطربة تصيب مركز النظام البهلوي : ان رد فعل الشاه الهلع على النظامين العسكريين القوميين في كل من العراق والناصرية خلال الستينات خير دليل على هذا الامر ، على أن أيا من النظامين لم يشكل خطرا رئيسيا على الشاه . ويدرك الشاه أيضا ان أي تنازلات تتمكن الاقليات القومية المضطهدة في البلدان المجاورة (العراق وباكستان) من احرازها ستعمل على تشجيع قيام حركات مماثلة في داخل ايران ذاتها .

المصدر :

US Military Sales to Iran, Staff Reporter to the Subcommittee on Foreign Assistance of the Committee on Foreign Relations, United States Senate, July 1976, p. 8.

هناك بالتأكيد قضايا أمن حقيقية لا بد وأن يأخذها أي نظام ايراني في الاعتبار : احداها قضية حرية ابحار ناقلات النفط . الا أن مصالح الامن هذه التي لا يمكن التقليل من شأنها ليست كافية في حد ذاتها لتفسير ديناميكية سياسة ايران الخارجية . ان هذه السياسة تتكون من مصالح أمنية مشروعة بالاضافة الى عنصر عدائي ناتج عن طبيعة النظام . ولذلك تبرز المسألة من حيث الاستفسار عن طبيعة هذا العنصر الاضافي بذاته .

ان النعت البسيط الذي يطلق على ايران هو القول بأنها قوة « توسعية » : بعض السياسيين العرب يصورونها على هذا الاساس ، ويوازون بين أفعال ايران في الشرق وأعمال اسرائيل في الغرب . ولكن ، وفي الوقت الذي تكون فيه ايران « توسعية » بالمعنى الغامض للعبارة ، فان المسألة الحقيقية تكمن في تحديد **كيف** ان ايران هي كذلك **وكيف** انها ليست كذلك . هناك على الاقل ثلاثة معاني ليست كلمة « توسعية » ملائمة . أولا ، لا تعزم ايران الان القيام بالحاق أي جزء منالاراضي المجاورة. فالنزاع الحدودي الاخير (مع العراق وأفغانستان) قد تم حله ، وتوقف الشاه في العام ١٩٧٠ عن ادعائه بضم البحرين ، وفي العام ١٩٧١ احتلت ايران ثلاث جزر في الخليج ، وكان هذا آخر مطالبة لايران بضم الاراضي . وقد تبدو هذه نقطة واضحة ، الا أنها هامة حتى ولو كان فقط من أجل الرد على الاقاويل الراهنة والمبالغ بها في الشرق الاوسط والقائلة ان الشاه يحاول أن « يعيد بناء الامبراطورية الفارسية » . وتبرز الحاجة لرسم تمايز ، وهو أمر لا يقوم به دائما النظام ذاته في ايران ، بين السلوك الذي ستتمكن ايران من خلاله فرض نفوذها في القسم الاخير من القرن العشرين وبين ذلك الذي اتبعته في العصور الغابرة — ان في القرن الثامن عشر ، أو القرن الخامس قبل الميلاد. ففي الماضي لم يكن للاراضي أية حدود ثابتة ، أما حدود الدولة الايرانية في هذا القرن فهي تقريبا محددة ومعروفة . ثانيا ، ليس هناك ما يبعث على الاعتقاد بأن ايران مهتمة ببسط نفوذها من خلال انشاء جاليات ايرانية خارج حدودها . والمعروف أن هناك حوالي مليون ايراني ، أو

متحدر من أصل ايراني ، يعيشون في أقطار الخليج العربية ، الا ان هؤلاء ليسوا، ولا يمكن أن يصبحوا أداة تابعة للسياسة الايرانية الخارجية . وهؤلاء ليسوا بأي معنى من المعاني مستوطنين ، مثلما كان عليه اليهود في فلسطين . انهم أفراد هاجروا ، ليس بتشجيع حكومتهم ، ولكن كاستجابة لقوى السوق ، يبحثون عن فرص العمل والتجارة . وفي حال نشوب نزاع ايراني مع الدول العربية التي تعيش هذه الجاليات فيها ، فان التجار والعمال الايرانيين المحليين منهم لن يكونوا أداة السياسة الايرانية ، بل أفراد جيش ايراني غاز . واذا ما أرادت ايران أن تسرب نفوذها فانها تفعل ذلك من خلال التأثير على حكام هذه الدول ، الذين هم عرب ، وليس من خلال توجيه الجاليات الايرانية .

ثالثا ، في حين ان ايران قد كشفت عن قدرتها على الهجوم، ورغم تصميمها على تحقيق تفوق عسكري في الخليج ، فمن المضلل أن يفترض ان هذين السببين فقط هما اللذان سيجعلان من ايران أن تقوم بمحاولة احتلال الدول الاخرى ، وان كانت متأكدة من ذلك . لنأخذ مقولة واضحة : ان ايران ليست منهمكة في تسليح نفسها في السبعينات ، مثلما فعلت المانيا واليابان في الثلاثينات ، بغية الاعداد المتعمد لشن هجوم ضد جيرانها . قد تتورط ايران عسكريا في بلدان المنطقة ، الا انها ستفعل ذلك اما نتيجة لاحداث معينة في تلك البلدان ، أو بنتيجة لاوضاع غير مستقرة في داخل ايران ذاتها : في غضون ذلك ستحاول ايران أن تؤكد سيطرتها عبر القوة السياسية في المقام الاول وليس عبر الوسائل العسكرية . ومن أجل هذه الاسباب الثلاثة ان نموذج « التوسعية » البسيط هو نموذج مضلل .

من ناحية أخرى ، هناك عناصر عدة تشجع ايران على التدخل في الدول الاخرى ، وهي عناصر قد تصبح أكثر قوة في المستقبل . فأولا ، ان المجد الذي يتحقق من جراء العمليات العسكرية يساعد النظام في تعزيز صورته وتحسين مركز الجيش في المجتمع الايراني . فاشارات الشاه المتكررة لاعمال الجيش

الايراني «البطولية» في ظفار دليل جيد على ذلك . وقد يجد الشاه أو أي نظام عسكري يحل مكانه أمرا مغريا في أن يشن حربا ضد دولة أخرى بغية احكام السيطرة على الاوضاع الداخلية . ان امكانية حدوث ذلك تتعاظم بسبب دور الجيش والعسكريتاريا في داخل ايران ، وبسبب تفوق ايران الكبير في المنطقة . ثانيا، قد تجبر المصالح الاقتصادية لايران وتدفع الدولة نحو السيطرة على البلدان المجاورة أو احتلال مصادرها . فايران تستثمر الان في كل من باكستان والهند كي تضمن تدفق المواد التي يتطلبها الاقتصاد الايراني . ولكن ، بدءا من منتصف الثمانينات ومع هبوط انتاج ايران من النفط ، ان ميل ايران للتعويض عن هذه الخسارة سيكون أقوى ، عن طريق استخدام قواتها المسلحة للسيطرة على منابع النفط في الدول المجاورة التي لا تزال تتمتع باحتياطات تفوق حاجاتها : الكويت ، وقطر ، والسعودية ، تقع في هذه الفئة . ومما لا شك فيه، ان الضغوطات الاقتصادية من هذا النوع ، كانت الدافع وراء اعتماد الدول الاخرى لسياسات عدوانية في القرن العشرين . وعلى سبيل المثال ، كانت هذه الضغوطات هي المسؤولة عن سياسات اليابان التوسعية في الشرق الاقصى . وفي حين ان الظروف الدولية — أي نهاية الاستعمار الرسمي — تقلل من امكانية تنفيذ مثل هذه السياسة ، فانه لا يشك بأن مصالح ايران ، كدولة رأسمالية مصممة على تحقيق نمو سريع ، ستشجعها على التدخل في ما وراء حدودها كي تعوض عن فقدان الموارد الاقتصادية في الداخل .

على أي حال ، ان أهم العناصر سياسي مباشر ، من حيث أن النظام الايراني يحرص على منع أية حركة أو دولة يمكن أن تضعف مركز ايران الاستراتيجي من أن تبرز في المنطقة . ويعني هذا ، ببساطة ، **ان ايران ستتدخل لسحق القوى الوطنية والثورية في خارج حدودها التي تعتقد انها تشكل خطرا عليها ، والتي تعتقد انه بامكانها** أن تخمدها . وقد أعلن الشاه في أكثر من مناسبة أنه لن يتحمل « التخريب » ، أي أية حركة ديمقراطية أو وطنية ، وان سجل سياسته الخارجية منذ منتصف الستينات يؤكد ذلك .

توفر هذه النظرة المستقبلية الاساس لسياسة **تدخلية** بالغة الطموح ، سياسةً وفرت بدورها المشروعية لعدد من الاعمال العدوانية ، والتي يمكن أن تكرر ذلك في المستقبل . لقد انتشرت عمليات ايران الخارجية منذ أواسط الستينات واتخذت لها شكلين رئيسيين : **التدخل المباشر** من قبل القوات العسكرية الايرانية ، والتدخل غير المباشر من خلال عنصر العون ــ قواعد ، وعتاد ، ومعدات ، وتدريب ــ الى قوى تدعمها ايران . ومن الامثلة الاساسية على ذلك التالي :

١ ــ **اليمن الشمالي** : تدخلت ايران لدعم الملكيين خلال الحرب الاهلية فياليمن بين الملكيين والجمهوريين (١٩٦٢ــ١٩٧٠). وفي حين أن معظم العون الذي كان يتلقاه الملكيون كان قادما من السعودية بالاضافة الى مساعدة بريطانيا واسرائيل ، فان ايران أيضا كانت تقدم السلاح الى الملكيين وكانت تدرب عددا غير معروف منهم في أيران ذاتها . وقد كانت ايران ، مثلها في ذلك مثل السعودية ، ترى هذا الامر كوسيلة لمواجهة نفوذ عبد الناصر الذي كانت قواته تؤازر الجمهورية .

٢ ــ **دولة الامارات المتحدة** : في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧١ ، وقبل يوم واحد من تسليم بريطانيا السيادة فوق الامارات السبع لدولة الامارات المتحدة ، قامت القوات الايرانية باحتلال ثلاث جزر في الخليج : احداها ، جزيرة أبو موسى التي كانت جزءا من امارة الشارقة والتي سمح حاكمها لايران بضمها، في حين ان الجزيرتين الاخريين واللتين كانتا تابعتين لرأس‌الخيمة، عارض حاكمها احتلال ايران لهما . وقد سقط عدد من الجنود العرب خلال الاشتباكات ، وجرى في ما بعد طرد سكان الجزر القلائل منها .

٣ ــ **عمان** : بدأت ايران بمساعدة سلطان عمان في العام ١٩٧١ ، في حملته ضد رجال عصابات الجبهة الشعبية المحاربين في اقليم ظفار الجنوبي من السلطنة . وفي العام ١٩٧٢ تمركزت قطعات بحرية في جزيرة أم الغنم العمانية لحراسة مداخل الخليج ، في حين ان طائرات هلوكبتر مقاتلة أرسلت الى ظفار .

وقد استخدم الاف من القوات الايرانية في الفترة بين كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ ونهاية العام ١٩٧٦ ضد رجال العصابات في ظفار ، ولم تسحب الا بعد الحاق الهزيمة بالقوى الرئيسية . ولم يعلن رسميا عن عدد القتلى ، الا أن الخسائر العسكرية غير المعلن عنها بلغت ٢٥ ضابطا و ١٨٦ من الرتب الاخرى خلال فترة ١٩٧٥ــ ١٩٧٦ ، ويعتقد أن معظم هؤلاء قتلوا في ظفار . لقد كانت هذه أوسع عملية عسكرية تقوم بها القوات الايرانية ، الا أن ايران استمرت في لعب دورها رغم انتهاء القتال . لقد تحملت ايران مسؤولية أعمال الدورية جوا وبحرا على حدود عمان ، واحتفظت بوحدات عسكرية في بعض القواعد العمانية ــ في القاعدة الجوية ثمريت ، وفي ظفار ، التي تبعد أقل من ١٠٠ ميل عن حدود اليمن الجنوبي ، وفي مراكز بحرية على الجانب العماني لمضائق هرمز . وبعد معرفة المسافة القصيرة بين البلدين ، وفي ضوء تسهيلات القواعد المتاحة في عمان ، فانه يمكن لايران أن تستخدم قواتها ثانية في عمان خلال ساعات قليلة .

٤ ــ **باكستان** : لقد أعلنت ايران بوضوح ، بعد الحرب الهندو ــ باكستانية في العام ١٩٧١ ، أنها تعارض أي اتجاه يهدف الى اضعاف باكستان ، ان كان من الداخل أو الخارج . وفي العام ١٩٧٣ ، عندما قام رجال العصابات في اقليم بلوخستان الباكستاني المتاخم لحدود ايران بعمليات عسكرية على نطاق واسع ، بعثت ايران حوالي ٣٠ طائرة هليكوبتر من نوع تشينوك لمساعدة القوات المسلحة الباكستانية . ويذكر رجال العصابات التابعون لجبهة تحرير بلوخستان أنهم أسقطوا ثلاث منها في الفترة ١٩٧٣ــ١٩٧٤ وقد قدمت ايران عونا عسكريا الى الجيش الباكستاني في حملته لتنفيذ البرنامج المدني للاقليم .

٥ ــ **العراق** : في الفترة ١٩٧٢ ــ ١٩٧٥ ساعدت ايران القوات الكردية بقيادة مصطفى البرازاني في شمال العراق للبدء بحرب ضد حكومة بغداد . وبعثت ايران بالسلاح عبر حدودها المشتركة مع مناطق العراق الكردية ، وكان يوجد مئات من القوات الايرانية للاشراف على بطاريات المدافع المضادة للطائرات في المناطق

الكردية (٥) . وكانت مراكز المدافع الايرانية في داخل ايران ذاتها تطلق النار على الطائرات العراقية في الوقت ذاته . ولعب سافاك أيضا دورا في هذه الحملة : فقد كان مسؤولا عن نقل الصحفيين الاجانب الى ومن الحدود العراقية ، وكان يشرف على جهاز البوليس السري الذي كان قد أنشأه البرازاني وعرف باسم **باراستين** . وقد توقف هذا العون في شهر آذار (مارس) عام ١٩٧٥ ، عندما توصلت الحكومتان العراقية والايرانية الى اتفاق بشأن القضايا موضوع النزاع في ما بينهما .

بالاضافة الى هذه الاشكال الخمسة من التدخل المباشر ، لعبت ايران دورا خلال العقد الماضي في عدد من الدول الاخرى ، عن طريق ارسال السلاح أو العون المالي الى قوى كانت تدعمها . في العام ١٩٧٢ بعثت ايران بطائرات الفانتوم النفاثة لمساعدة الرئيس ثيو في جنوب فيتنام . وفي وقت مبكر ، قبل وقف اطلاق النار بين الحكومة العراقية والاكراد في العام ١٩٧٠ ، زودت الاكراد بأسلحة سوفياتية الصنع كانت ايران قد اشترتها من اسرائيل التي كانت بدورها قد استولت عليها من القوات المصرية بعد حرب عام ١٩٦٧ العربية ــ الاسرائيلية . وزودت ايران بالطائرات كلا من المغرب والاردن وعمان وبعثت في ربيع العام ١٩٧٧ بمعونات لم تحدد طبيعتها الى حكومة الجنرال موبوتو في زائير ، عندما كان هذا الاخير يواجه انتفاضة في اقليم شابا (٦) . وفي القسم الثاني من ذلك العام بدأت ايران بارسال العتاد الحربي الى الصومال لمساعدتها في نزاعها مع اثيوبيا ، بعد تزويد الاتحاد السوفياتي لهذه الاخيرة بكميات كبيرة من الاسلحة .

---

(٥) The Kurds, Minority Rights Group Report no. 23, London, 1975, p. 21.

(٦) بشأن تقديم المعونات من الاسلحة السوفياتية ، عن طريق ايران واسرائيل ، انظر :

New Perspective on the Persian Gulf House of Representatives, Henrings before the Sub-Committee on the New East and South Asia, Washington, 1973, p. 205.

ليس لاية دولة من بلدان العالم الثالث سجلا من التدخل في خارج جدودها يمكن مقارنته مع سجل ايران خلال الفترة التي بدأت منذ أواسط الستينات . لقد قدمت كوريا الجنوبية ، واندونيسيا ، وزائير ، واسرائيل ، والبرازيل ، والسعودية ، دعما مباشرا أو غير مباشر الى قوى مضادة للثورة خارج حدود هذه الدول ، الا أن هذه الدول لم تفعل ذلك على النطاق الواسع للمساعدات التي قدمتها ايران ، وبعد معاينة دقيقة يمكن أن نرى أن سياسة ايران تذهب أبعد من مجرد مصالح ايران الامنية . ففي حالة الجزر الثلاث ، كانت التبريرات التاريخية والعسكرية من النوع الهش : لم تكن ايران ، على وجه الخصوص ، في حاجة لاحتلالهم ، اذ أنها تسيطر على كامل مياه الخليج . يبدو السبب الحقيقي سببا سياسيا — ورغبة في انعاش صورة الشاه في الداخل ، والتعويض عن الضعف الناتج عن التنازل عن المطالبة بالبحرين . وقد ذكر مسؤول بريطاني ما يلي : «أخبرنا مستشارو الحكومة الايرانية ان الشاه لم يكن راغبا في هذه الجزر لاغراض عسكرية أو استراتيجية، رغم تصريحاته والحملة الاعلامية الرسمية التي تقول ذلك . بل اضطر لاحتلالها كي يعزز صورته كملك قوي وحازم » (٧) .

وفي عمان أيضا ، كان دافع الشاه أكثر من دافع دفاعي . فقد ادعى الشاه أنه بعث بقواته الى عمان تلبية لدعوة من السلطان قابوس ، ولكن حتى لو قبلنا افتراضا ان السلطان كان بأي معنى من المعاني حاكما قانونيا ، وبعد معرفة اعتماده على الدعم الاجنبي (بريطاني) ، فمن المشكوك فيه ان يحجم الشاه عن الدخول الى عمان دون دعوة ، وخاصة ان الشاه كان قد أوضح في عدد من المناسبات انه لن يسمح في اي حال من الاحوال لحركة ثورية باستلام السلطة في عمان . أكثر من ذلك ، كان لدى الشاه سببين آخرين لتورطه في عمان . كان أولهما تدريب أكبر عدد ممكن من قواته في ظروف معارك حقيقية : فقد كان يجري تبديل القوات

(٧) John Duke, Anthony, Arab states of the Lower Gulf, Washington, 1975, p. 205.

المشتركة في المعارك بشكل دوري كل أربعة أشهر كي يحصل أكبر عدد ممكن من الجنود على الخبرة القتالية . أما السبب الثاني فقد تمثل في رغبة الشاه بتهديد أكثر الدول راديكالية في المنطقة، اليمن الجنوبية ، الدولة التي كانت تقدم الدعم لحركة رجال العصابات والتي تتمتع بحدود مشتركة مع عمان . وحالما حطت الطائرات الايرانية النفاثة في قاعدة ثمريت ، وبعدما تحملت ايران مسؤولية حماية المجال الجوي لعمان ، بدأت طائراتها تحلق فوق أراضي اليمن الجنوبية . ولم يحط الايرانيون نشاطاتها بالكتمان، وسمح اليمن الجنوبي لهم بالاستمرار بذلك حتى وقت طويل . ولكن في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٦ أسقطت المدفعية اليمنية الجنوبية طائرة ايرانية من نوع فانتوم ، وتصادف ذلك مع اجتماع كان يعقده وزراء خارجية دول الخليج في مسقط ، حيث كانت ايران تقوم بمحاولة اقناع دول الخليج تشكيل حلف جديد ، تحالف أمن الخليج . لقد سبب ذلك الحادث حرجا كبيرا لايران ، وادعت طهران التي كانت سعيدة قبل أسابيع قليلة لاقرارها بنشاطها على طول الحدود جنوب اليمنية ــ العمانية ، ان طائراتها كانت تقوم بمهمة تدريبية (٨) . وقد أدى هذا الى حدوث ردود فعل عربية عدائية ضد ايران الامر الذي حال دون استخدام ايران لهذا الحادث كمبرر للهجوم على اليمن الجنوبية ، وتم تأجيل البحث في فكرة تحالف أمن الخليج للفترة الراهنة .

الا أن أوضح الاعمال العدائية التي تقوم بها ايران هي تلك التي كانت موجهة ضد العراق ، حيث قامت عدة أنظمة حكم عسكرية منذ العام١٩٥٨ بمحاولات نشر الافكار القومية الراديكالية. وقد كان لايران عددا من الخلافات مع العراق ــ حول الحدود ، وبشأن دعم العراق الصغير لعدد من الايرانيين المنشقين . وقبل اتفاقية عام ١٩٧٥ ، قامت حكومة بغداد باستفزاز طهران عندما طردت عشرات الالاف من الايرانيين المقيمين في العراق بطريقة قاسية ولا مبرر لها . الا أن هناك سببا أكثر أهمية لعداء ايران نحو

(٨) The Times, 9 December 1975, and the Observer, 15 May 1977.

العراق وهو علاقات هذه الاخيرة مع الاتحاد السوفياتي وحملة الاعلام العراقية المؤيدة لعدد من المجموعات السياسية المعارضة في شبه الجزيرة العربية . ودخلت الدولتان أيضا في نزاع حول حقوق الشحن في نهر شط العرب . واستخدمت ايران حجة العراق المفترض لها كمبرر لبناء قوة عسكرية ايرانية ، رغم انه كان لايران قوة عسكرية متفوقة على قوة جارتها (٩) .

ان التاريخ الكامل لتورط ايران في العراق ليس معروفا . ففي تموز (يوليو) ١٩٦٩ كانت ايران متورطة بمحاولة الانقلاب الفاشلة ضد نظام البعث الحاكم ، وفي العام ١٩٧١ تم القاء القبض على رئيس المخابرات العراقي عندما كان يحاول الفرار باتجاه الحدود الايرانية ، وذلك بعد فشل محاولة انقلاب ثانية . ومن الممكن ، رغم ان ذلك ليس قاطعا ، ان ثمة علاقات كانت تربطه بايران . الا أن أضخم شكل من أشكال الضغوطات على بغداد ، على أي حال ، كان يتم من خلال الاكراد . فقد أعطت ايران عونا عسكريا صغيرا للاكراد خلال الستينات ، وبعد أن توقف اطلاق النار بين الحكومة والاكراد في العام ١٩٧٠ ، بدأت ايران بعد عامين بتشجيع الاكراد على استئناف الحرب ، كوسيلة للضغط على العراق .

لقد تم الكشف عن التفاصيل المتعلقة بتلك المرحلة من خلال المعلومات التي أعلنت عنها لجنة ممثلي الكونغرس الاميركي المختارة لشؤون المخابرات . ويوضح تقرير اللجنة انه في الوقت الذي كان فيه لدى الاكراد أسبابهم الخاصة لنشوب الحرب ، كانت ايران تستغل الاكراد : «كان لدى وكالة المخابرات المركزية معلومات مبكرة تفيد أن حليفنا سيتخلى عن المجموعة الاتنية عندما توصل الى اتفاق مع عدوه بشأن النزاع الحدودي » . وقد أصدرت وكالةالمخابرات مذكرة بعد مرور شهرين على مبادرة ايران ، أي في ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٢ جاء فيها ما يلي : « يبدو أن حليفنا قد استخدم وزير خارجية حكومة أخرى لنقل رسالة الى عدوه بأنه

---

(٩) Dale R. Tahtinen Arms in the Persian Gulf, Washington, 1975.

سيكون راغبا في احلال السلام في المنطقة اذا ما أعلن عدوه أمام الملأ عن استعداده لابطال مفعول سابق بشأن حدود البلدين » (١٠).
وقد ظهر من التقرير أيضا انه لو لم يضلل الشاه الاكراد لكان بامكان هؤلاء أن يتوصلوا الى اتفاقية أفضل مع حكومة بغداد : « ويبدو أنه لو لم تعزز الولايات المتحدة أوضاع حليفنا ، فقد كان بامكان المقاتلين التوصل الى تسوية مع الحكومة المركزية ، يحصلون من خلالها على شكل من أشكال الحكم الذاتي ويتجنبون مزيدا من اراقة الدماء . بدلا من ذلك ، استمر عملاؤنا بالقتال ، مشرفين على الالاف من الجرحى و ٢٠٠٠٠٠ لاجيء ». ومن ناحية أخرى، حالت الولايات المتحدة وايران دون قيام الاكراد بشن هجوم شامل عندما كان بامكان هؤلاء القيام بذلك : « ... ان سياسة « عدم تحقيق النصر » التي اتبعتها الولايات المتحدة وحليفها أقلقت هذه اللجنة . وتكشف وثائق في حيازة اللجنة عن رغبة الرئيس والدكتور كيسنجر ورئيس الشؤون الخارجية في أن لا ينتصر عملاؤنا . وفضلوا عوضا عن ذلك أن يحافظ المحاربون على مستوى من العمليات العدائية يكفي لاستنزاف مصادر الدولة المجاورة لحليفنا . ان هذه السياسة لم يعلم بها حلفاؤنا ، الذين لم تنقصهم الشجاعة للاستمرار في القتال » . وقد أكدت مذكرة صادرة عن وكالة الاستخبارات المركزية في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٧٤ على ما يلي : « نعتقد أن حليفنا لن ينظر بعين مؤيدة لقيام حكومة رسمية مستقلة ذاتيا . ان حليفنا وهو في ذلك يماثلنا ، يستفيد من حالة اللاحل ... فلا حليفنا ولا نحن نرغب في أن تحل المسألة بطريقة أو بأخرى » .

في العام ١٩٧٥ ، وبعد ثلاث سنوات من العمل السري في العراق ، أصبح بامكان الشاه أن يتوصل الى اتفاقية مع حكومة

---

(١٠) كل الكلام المذكور في هذا القسم والموجود بين الأقواس ، مأخوذ من تقرير لجنة ممثلي الكونغرس الاميركي المختارة لشؤون المخابرات ، المؤرخ بـ ١٩ كانون الثاني (يناير ١٩٧٦) ، ونشر في مجلة Village Voice كملحق خاص في شهر شباط (فبراير) . وقد نشر التقرير أيضا في ما بعد في كتاب صدر عن Russel Press ، واشنطن .

بغداد . فقد حل النزاع حول الحدود . وتعهد العراقيون بأن يوقفوا دعم المنشقين الايرانيين في العراق : فقد توقفت نهائيا خدمات الاذاعة واضطر من كان منهم موجودا في بغداد الى الفرار، أو اللجوء الى السفارات الصديقة . وبعد ذلك بفترة وجيزة اقام العراق علاقات دبلوماسية مع عمان ، وهذا أمر كان محل نزاع ، وانقطع على الفور حبل المساعدات الايرانية الى الاكراد. ومن ناحية أخرى ، وفي الخامس من آذار (مارس) ، قام ممثل للسافاك بزيارة مقر قيادة الاكراد ، وعلى حد تعبير برقية بعثت بها وكالة المخابرات المركزية ، « أخبرهم بكلمات جلية وواضحة ان (أ) الحدود مغلقة أمام كل ــ نكرر ــ كل التحركات ، و (ب) ... عدم توقع أية مساعدات من حليفنا ، و (ج) التوصل الى حل مع عدو حليفنا وفق أية شروط يمكن الحصول عليها ، و (هـ) السماح لوحدات عسكرية باللجوء الى بلد حليفنا وذلك ضمن مجموعات صغيرة وبشرط تسليم سلاحها الى جيش حليفنا » .

ان بعض جوانب اتفاقية آذار (مارس) ١٩٧٥ كانت معقولة وخاصة المتعلق منها بنهر شط العرب في الجنوب: فقد كان العراق يسيطر على النهر بالكامل (وفق اتفاقية سابقة مع ايران) ، الا أن الاتفاقية الجديدة قسمت النهر بشكل أكثر تكافؤا بين البلدين. ولذلك فان الاحتجاجات التي صدرت عن بعض الوطنيين العرب ضد **هذا** الجانب لم تكن مبررة . الا أنه نتج عن الاتفاقية مأساة عارمة أصابت الاكراد ، الذين تمكن الشاه من أن يناور بهم ووصلوا الى وضع كانوا عنده معتمدين بالكامل على الشاه الذي كان باستطاعته التخلي عنهم متى شاء . ان صورة السياسة الخارجية لايران التي يمكن تكوينها عن تلك الفترة ، مثل تلك التي توضحت من خلال العمليات العسكرية ضد دولة الامارات وفي عمان ، هي صورة بلد مستعد أن يقوم بالاعتداء ويتخذ مواقف مزدوجة على نطاق واسع بغية تحقيق اغراضه . وتظهر المرحلة الكردية أن مثل هذا التلاعب يشكل جزءا حيويا من سياسة ايران الخارجية ، مثلما يشكل في سياسات دول أخرى ، وليس هناك ما يبعث على الاعتقاد أن ايران التي تضاعف من قدرتها العسكرية ستتجنب

القيام بمثل هذا العمل ثانية ، اذا ما سنحت الفرص لها .

ليس هناك ما يبعث على الدهشة في تلازم توسع دائـرة النشاط الايراني بنمو قوتها . فبعد الانقلاب العسكري ضد العرش في أفغانستان في العام ١٩٧٣ لعبت ايران دورا نشيطا هناك ، داعمة مجموعة الضباط المؤيدين للغرب تقدم لهم العون كي تربط الاقتصاد وجهاز الاتصالات الافغانستاني بايران . وقد استخدم الشاه أيضا العون الذي يقدمه الى باكستان لبسط نفوذه علـى اقتصاديات وسياسات ذلك البلد ، وأعلن عن نواياه في أن يتدخل اذا ما سنحت فرصة تمزق باكستان . وبالاضافة الى ذلك ، طورت ايران روابطها الاقتصادية على مستوى دولة ودولة من العلاقات مع الهند وبنغلادش وكوريا الجنوبية وتايوان وأندونيسيا . وهنـاك أيضا حقل جديد لحدوث نشاط ايراني محتمـل في المحيـط الهندي ، رغم عدم وضوح مدى اهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه ايران ، التي تواجه قواتها البحرية مشاكل حادة ، في ذلك الجزء خلال الثمانينات . وكجزء من استراتيجية ايـران في المحيـط الهندي أقامت البلاد تعاونا اقتصاديا وعسكريا مع جنوب أفريقيا التي تتلقى منها الاورانيوم ، وحصلت على تسهيلات بحرية فـي جزيرة موريتشيوس . ويوضح العون الذي قدمته ايران الـى زائير في العام ١٩٧٧ مدى اهتمامات الشاه الراهنة : فالايرانيون تدخلوا في هذا البلد ، وفي شمال اليمن والامـارات وعمـان ويمكنهم أن يفعلوا ذلك بسهولة اذا ما تعرض الكويت الى تهديـد العراق ، أو اذا ما نما التحرك الشعبي في البحرين . ان المرء يشك ، بشكل معقول ، بأن يتمكن اتفاق العام ١٩٧٥ بين العراق وايران من مواجهة فترة الاختبار . وأخيرا ، تبقى تركيا ، الدولة المجاورة لايران في الشمال الغربي ، والبلد الذي تتمتع ، ربمـا ، بأكبر طبقة عاملة في الشرق الاوسط . في الوقت الراهن ، يبدو الجيش التركي قادرا على مواجهة الاستياء المحلي ، ولكن اذا ما ازداد الوضع سوءا فانه يشك بأن لا تسارع ايران بتقديم العـون الى أي نظام تركي يستطيع أن يدعي أنه « طلب » مثل هذا العون.

حاولت ايران أن تقيم علاقات خاصة ، بما فيها التعاون بأشكال عدة ، مع ثلاث من دول الشرق الاوسط وهي السعودية واسرائيل ومصر . لقد أصبح للسعودية ، مثلها في ذلك مثل ايران ، سياسة خارجية هامة منذ منتصف الستينات ، وفي حين أنه ليس لديها قوات مسلحة تعتد بها ، فانها تتمتع بنفوذ كبير في العالم العربي بسبب قوتها المالية. وأصبحت السعودية القوة المسيطرة في العالم العربي بعد حرب ١٩٦٧ العربية ــ الاسرائيلية ــ تدعم ماليا مصر والسودان وسوريا والاردن واليمن الشمالي والمغرب وتتصرف كأنها مصدر التوجيه الرئيسي في النزاع العربي ــ الاسرائيلي .

يعتري السعوديون كثير من الشك ازاء دور ايران في الخليج، بسبب عداء ايران المتواصل للدول العربية ، وبسبب غطرسة ايران ورغبتها في الحفاظ على مركز عسكري متفوق وثابت . ويتوجس العديد من السعوديين من السياسة الايرانية ؛ وكأنهم يتوقعون تقريبا قيام ايران باحتلال بلادهم في وقت قادم من المستقبل . فقد نشرت تقارير بصدد بعض الانزعاج الذي أصاب السعوديين بسبب دور ايران في عمان . الا أنه يجب عدم المبالغة في مدى هذا العداء . وقد تم رسم مسار السياسة الخارجية الاميركية المباشرة في الخليج لتشجيع قيام تحالف بين البلدين على مستوى منخفض ــ سياسة « الركيزة التوأم » ، ولا شك ان الولايات المتحدة ستبذل جهودا خارقة كي تحول دون حدوث خلاف حاد بينهما . ولا توجد في الوضع الراهن ، أية مسألة تسبب نزاعا في ما بينهما ، على الاقل مسألة قد تستغل كمسبب لنشوب حرب . الا أن الشك المتبادل وبناء القوة العسكرية يجعل حدوث أزمة بينهما أمرا محتملا ، الا أن هناك أيضا ضغوطات تعويضية قوية ستميل باتجاه دفع التنافس الايراني ــ السعودي نحو أشكال سياسية أخرى .

لقد كان لايران علاقات وثيقة مع اسرائيل بدأت عندما قامت

ايران بالاعتراف باسرائيل كأمر واقع في العام ١٩٥٠ . وتجدر الاشارة الى أنه طوال فترة الخلاف بين ايران ومصر والعالم العربي عموما كان التحالف مع اسرائيل يزداد توثقا ، حيث كانت الدولتان تواجهان عدوا مشتركا . ومنذ حرب ١٩٦٧ ،وخاصة منذ حرب ١٩٧٣ ، يمكن ملاحظة تغير في وجهة النظر الايرانية . فقد انتقدت ايران اسرائيل لانها تتمسك بالضفة الغربية وقطاع غزة ، وأعلنت عن بعض الدعم للقضية الفلسطينية ، في الوقت الذي كانت تعارض فيه قيام دولة فلسطينية خشية أن تتحول الى دولة تدور في فلك السوفيات . واستطاعت ايران أن تقيم علاقات مع مصر منذ وفاة عبد الناصر ، وقد أزاح ذلك أيضا أحد عوامل الصداقة مع اسرائيل . فموقف ايران في ما بعد العام ١٩٧٣ كان مزدوج الاتجاه ، وضع خصيصا لتشجيع فكرة التوصل الى تسوية دائمة للقضية العربية ــ الاسرائيلية تضمن اسرائيل والنظام المصري .

على أي حال ، ورغم التغير في السياسة الايرانية ، فانها حافظت على علاقاتها الوثيقة مع اسرائيل والتي تظهر للعيان في عدة حقول (١١) :

١ ــ **التدريب العسكري** : جرى تدريب عدد غير معروف من الضباط الايرانيين في اسرائيل . فقد ذكر أحد الكتاب ، حصل على معلوماته من خلال مناقشات أجراها مع الشاه ، ان « جميع الضباط الكبار في جيش الشاه زاروا اسرائيل ، وان المئات من صغار الضباط حصلوا على تدريبهم على أيدي الاسرائيليين» (١٢). ويعتقد أن مستشارين اسرائيليين اشتركوا في عمليات ضد قبائل ايران الجنوبية خلال انتفاضة عام ١٩٦٣ .

٢ ــ **العون العسكري** : رغم ان البلدين يحصلان على العتاد الحربي من الولايات المتحدة الاميركية ، فان اسرائيل زودت ايران

(١١) التفاصيل بشأن العلاقات بين ايران واسرائيل مستقاة من :
Robert Reppa, Iran and Israel, New York, 1974.

(١٢) E. A. Bayne, Persian Kingship in Transition, NewYork, 1968, p. 212.

بالعتاد السوفياتي الصنع الذي كانت قد سيطرت عليه في العام ١٩٦٧ ، في حين أن ايران اشترت السلاح لاسرائيل عندما كانت هذه الاخيرة غير قادرة على الحصول عليه بسبب الحظر (وخاصة من فرنسا) . وتمكنت اسرائيل من تزويد ايران ببعض الفنيين الذين تحتاجهم لخدمة معداتها الجديدة .

٣ ــ **المخابرات** : بدأ جهاز موساد الاسرائيلي بالتعاون مع سافاك منذ الخمسينات (١٣) . وبالاضافة الى تبادل المعلومات بين الجهازين ، يعتقد أن عددا من مسؤولي سافاك جرى تدريبهم في اسرائيل .

٤ ــ **النفط** : ايران هي المورد النفطي الرئيسي الى اسرائيل، وهذا بمفرده احد أهم أوجه التعاون بين البلدين . وبعد حرب عام ١٩٦٧ ، بنت ايران خطا من أنابيب نقل النفط طوله ١٦٢ ميل وقد مولته ايران واستخدمته لنقل نفطها الى الاسواق الاوروبية ، من ايران على البحر الاحمر الى عسقلان على البحر الابيض المتوسط وخاصة رومانيا وايطاليا . وبعد عام ١٩٧٥ ، تعهدت ايران ، عندما سلمت اسرائيل حقل أبو رديس في سيناء للمصريين ، بأن تلبي حاجات اسرائيل في المستقبل ، ويضمن هذا جزءا من البنود السرية لمعاهدة فك الاشتباك في سيناء التي جرى التفاوض بشأنها باشراف كيسنجر وزير الخارجية الاميركي آنذاك (١٤) .

٥ ــ **التنمية الزراعية** : أسهم الخبراء الاسرائيليون في مشروعين للتنمية الزراعية على الاقل في ايران ، ويقع أحدهما في قزوين ويغطي مساحة تعادل ١٢٥٠٠٠ أكر .

٦ ــ **التجارة** : بلغت قيمة الصادرات الاسرائيلية الى ايران ٢٢ مليون دولار في العام ١٩٧٠ ، و٣٣ مليون في عام ١٩٧١ ،

---

(١٣) Newsweek, 14 October 1974.

(١٤) حول علاقات ايران النفطية مع اسرائيل ، أنظر :
Sunday Times, 13 December 1970,
وحول التزامها باسرائيل في العام ١٩٧٥ ، أنظر :
Guardian, 10 October 1975.

وارتفعت الى ٦٣ مليون في العام ١٩٧٤ . ويجري شحن هـذه السلع اما عبر تركيا (التي تقيم علاقات أيضا مع اسرائيل) أو تنقل على ظهر الناقلات الفارغة في طريق عودتها الى الخليج . وتقوم شركة العال برحلات الى ايران ــ رغم ان شركة الطيـران الايرانية لا تقوم بذلك .

وهكذا كان لايران علاقات مستمرة مع اسرائيل التي تصل الى أبعد من مجرد حدود العلاقات الدبلوماسية . ويمكن لايـران أن تتورط في أزمة عربية ــ اسرائيلية الى جانب اسرائيل فيما اذا اختار العرب أن يمنعوا أو يطلقوا النار على الناقلات التي تحمل النفط الايراني الى ايـلات : فالسفن تبحر بمحاذاة الشـاطىء الجنوبي لشبه الجزيرة العربية ، وتصل الى البحر الاحمر ، اذ يمكن مهاجمتها اذا ما رغبت الدول العربية في ذلك . ومن ناحية أخرى ، ساعدت ايران العرب ، فيحرب عام ١٩٧٣ ، بنقلهـا للقوات السعودية الى الجبهة السورية ، اذ أن الميل العام لسياستها كان باتجاه تطوير روابط مع العالم العربي .

ويتوضح هذا أكثر من أي شيء آخر بنمو علاقات ايـران مع مصر ، الدولة التي كانت معها في نزاع مفتوح بين عام ١٩٦٠ ، عندما قطع عبد الناصر العلاقات الدبلوماسية مع ايران ، وبيـن عام ١٩٦٧ عندما انسحبت القوات المصرية من اليمن الشمالي ــ ومنذ الحرب العربية ــ الاسرائيلية في العام ١٩٧٣ ، بذلت ايران جهدا خاصا لتطوير علاقات خاصة مع مصر . فقد منحت ايـران مصر قرضا مقداره بليون دولار من المساعدات الاقتصادية ، وكان قد اقترح أن مشرفين ايرانين سيسهمون في برنامج التدريب فيما لو ابتاعت مصر اسلحة جديدة من الولايات المتحـدة . ان عـدد السكان في مصر يماثل عدد سكان ايران ، وترى هذه الاخيرة أن محورا قويا من طهـران ــ القاهرة يمكنـه أن يطـوق السيطرة السعودية أولا ، ويمكنه ثانيا من أن يلعب دورا مؤثرا فيالسياسات العربية . تأمل ايران دون شك ، من خلال اقامتها للروابط بينها وبين كل من اسرائيل ومصر ، أن تتمكن من ممارسة ضغوط أكبر على الابطال الرئيسيين للنزاع العربي ــ الاسرائيلي .

مضى على السياسة الخارجية النشيطة لايران ، بمعنى العلاقات الديناميكية مع دول أخرى خارج نطاق القوى الكبرى ، ما يزيد قليلا عن عقد من الزمن . ولذلك أصبح ممكنا أن تستنبط بعض الاستنتاجات بشأن طبيعة هذه السياسة ، وكيف تمكن مقارنتها بسياسات دول رأسمالية مماثلة . لقد ادعى الشاه مرارا أن ايران ستتبع طريقا لم تتبعه أية دولة آسيوية في السابق لتنفيذ عملية التصنيع الناجحة ، ولكن ، وفي حين أنه يحجم عن سبر غور هذه النقطة ، من المعروف أن عملية النمو الاقتصادي لليابان بين التسعينات من القرن الماضي وأربعينات القرن الحالي ترافقت بسلسلة من الاعمال الهجومية الواسعة قامت بها اليابان ضد الدول المجاورة في محاولة منها الهيمنة على أسواق تلك الدول والسيطرة على مصادر المواد الخام فيها (١٥) . لقد أرادت اليابان أن تبني امبراطورية ، تقارن بالقوى الامبريالية الاخرى .

من حيث المنظور السياسي الضيق هناك بعض أوجه الشبه بين ايران السبعينات واليابان قبل عدة عقود : ففي كلا البلدين ، ان ايديولوجية بناء الامبراطورية وشخص الامبراطور أمران مركزيان في الحياة السياسية ـ وفي حالة ايران ان شخص الامبراطور يحتل اهمية أكبر من أهميته في اليابان . ان ايران ، من دون شك، تحاول أن تسيطر على جاراتها وتلحق بالدول الراسمالية المتقدمة. الا أن التماثل ينعدم هنا ، حيث أن اليابان كانت دولة امبريالية بطريقة لا يمكن ان تجعل من ايران دولة امبريالية . فقبل اي شيء آخر ، كانت تتحول اليابان الى قوة صناعية كبرى في الوقت الذي كانت تتوسع فيه : فقد كانت قوتها العسكرية تستند على قدراتها الانتاجية المحلية ، وكانت تستطيع ان تصدر السلع المصنعة بذاتها. ونلاحظ أن السلاح الايراني يشترى من الخارج ، عن طريق بيع مادة خام ، ولا يعكس هذا القدرات الفنية والانتاجية الداخلية

---

(١٥) Gavan McCormack and Jon Holliday, Japanese Imperialism Today, London, 1972.

للاقتصاد الايراني . ثانيا ، رغم أن البحث عن الاسواق والمواد الخام يلعب دورا في سياسة ايران الخارجية يمكن أن تزداد أهميته ، من الخطأ المغالاة بأهمية هذا العنصر الذي كان بالغ الاهمية في حالة اليابان . وأخيرا ، لا يمكن أن تصبح ايران منافسة لاكثر الدول الرأسمالية المتقدمة ، بالطريقة التي أصبحت اليابان من خلالها كذلك . لقد انتهى زمن الامبراطوريات ، اذ أن ايران ، اقتصاديا ، أكثر ضعفا بالمقارنة مع الدول الاكثر تقدما ، عما كانت عليه اليابان منذ بداية تسعينات القرن الماضي . اذن ، ان التماثل بين النظامين الامبراطوريين الاسيويين في القرن العشرين يكشف بوضوح عن الضعف النسبي الذي تعاني منه ايران .

هناك نموذج اخر يطرح نفسه أثناء تحليل الوضع الايراني هو « تحت ــ الامبريالية » ، وهو نموذج جرى تطبيقه على ايران من قبل عدد من الكتاب . لقد تطور مفهوم تحت ــ الامبريالية من خلال اطار التطور البرازيلي منذ انقلاب عام ١٩٦٤ ، وكان ذلك بمثابة محاولة لتوضيح لماذا أصبحت البرازيل مصدرا رئيسيا للسلع المصنعة الى أجزاء أخرى من العالم الثالث . ووفقا للنظرية، عكس هذا : أ ــ تدفق رأس المال من الدول الرأسمالية المتقدمة الى البرازيل ، ب ــ وضع قيود على السوق المحلية في داخل البرازيل ، حيث كان يجري تصدير السلع المصنعة كي تتم عملية اعادة انتاج رأس المال ، جـ ــ نمو واحتكار رأس المال في البرازيل ذاتها . وقد قيل ان مثل هذه العملية عكست تقسيما جديدا عالميا للجهد ، حيث تمكن عدد قليل فقط من دول العالم الثالث البالغ عددها ٨٠ دولة من التحول الى كيانات صناعية متوسطة من النمط البرازيلي . بالاضافة الى ذلك ، لقد صاحب التغير الاقتصادي تطورات سياسية وعسكرية : ففي حين أن البرازيل أصبحت الى حد ما أكثر استقلالا عن الولايات المتحدة ، فقد كانت تقوم بنشاطات سياسية وعسكرية لصالح الدول الرأسمالية المتقدمة ، اذ كانت تسهل من عملية اعادة انتاج رأس المال على نطاق عالمي ، وتبني في الوقت ذاته دائرة نفوذ في جنوب الاطلنطي ، وتقدم العون للانظمة

العسكرية في عدد من الدول المجاورة (التشيلي ، والاورغواي ، وبوليفيا ، والارجنتين) .

ان أوجه الشبه السياسية والاستراتيجية بين البرازيل وايران كثيرة . فكل من الدولتين من حيث عدد سكانها وحجم قواتها المسلحة قوة مسيطرة في المنطقة التابعة لها ، وتنفصل كل منهما أيضا عن الدول المجاورة لهما بفعل عوامل اللغة والثقافة . واذا ما كان البناء العسكري في ايران وحملاتها العسكرية قد فاقت البرازيل ، فان طبيعة سياستها في هذا المنحى واحدة . وأكثر من ذلك ، تمكن كل من النظامين العسكريين ، اللذين استلما السلطة بمساعدة وكالة المخابرات المركزية ، من سحق المعارضة عن طريق استخدام البوليس السري والتعذيب ، وحيث مهد التعزيز السياسي لكل منهما الطريق لتحقيق نمو اقتصادي أسرع والقيام بدور نشيط مضاد للثورة في المنطقة .

على أي حال ، هناك شبه طفيف بين البلدين من الناحية الاقتصادية ، وعند تطبيق مفهوم « تحت ــ الامبريالية » مثلما هو محدد في البرازيل على ايران فان ذلك ليس دقيقا لانه ، كما حصل عند المقارنة باليابان ، يكشف عن ضعف ايران . ففي الحالة البرازيلية ، ان أساس هذه الظاهرة هو تحديد السوق المحلية ، والحاجة بالتالي لتصدير السلع المصنعة ، اما في حالة أيران فان السلع المصنعة تشكل جزءا صغيرا من اجمالي الصادرات (النفطية وغير النفطية) ــ ربما ١٪ ، والمعروف ان المادة التصديرية الرئيسية هي النفط . ان هذا ناتج عن حقيقة ان الصناعة الايرانية أقل تطورا من الصناعة البرازيلية ، وفي الوقت ذاته ان التوسع الكبير الذي حققته السوق المحلية الناتج عن الازدهار النفطي قد فاق قدرات الصناعة الايرانية على العرض . وفي ايران ، يتم الاستثمار الاجنبي في ظل ظروف أقل تفضيلية في المدى البعيد عما هو عليه الحال في البرازيل ، اذ أن الازدهار النفطي المؤقت المتوفر بسبب النفط هو الذي يحافظ على الطلب المحلي ويوفر مناخا ملائما للاستثمار . ان الدولة وعوائدها النفطية ، وليس رأس المال المالي والاحتكاري ، هي التي تسيطر في ايران . وبمفهوم اقتصادي

متشدد ، وخاصة في ما يتعلق باستيراد رأس المال وتصدير السلع فان التشابه يبدو أكثر بين البرازيل ودول اسيوية أخرى مثل سنجابور وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية .

في أي حال ، ان مفهوم الـ « تحت ـ امبريالية » كما طور في حالة البرازيل معرض للنقد ، اذ أنه يفترض وجود علاقة ما بين الحقلين الاقتصادي والسياسي ـ العسكري ربما لا تكون صحيحة . فلا يوجد هناك ، الا القليل ، مما يدعو الى الاعتقاد بأن دور البرازيل الاستراتيجي في أميركا اللاتينية يستند على دورها الاقتصادي ، فصادراتها ، على سبيل المثال ، لا تذهب بشكل رئيسي الى الدول التي تحكمها قوى عسكرية يمينية وتتلقى الدعم من البرازيل . وحالما يتضح ذلك يصبح هناك مجال لتعريف فضفاض أكثر لمفهوم « تحت امبريالية » ، تعريف يتركز على البعد الاستراتيجي دون انكار الوزن الاساسي للمصالح التي تكمن خلف الامبريالية . ويؤكد هذا المفهوم الاوسع لـ « تحت ـ امبريالية » أ ـ الخضوع الاستراتيجي المستمر ، وان يكن جزئيا للامبريالية الاميركية من جهة ، و ب ـ الدور الاقليمي المستقل ذاتيا من جهة اخرى . ان مفهوما كهذاينطبق بالتأكيد على البرازيل وعلى ايران أيضا . فايران تنتهج سياسات تدعمها واشنطن ويبدو أن الولايات المتحدة غير راغبة في انتهاجها هي ذاتها ، ففي الوقت ذاته فان هذه السياسات في مصلحة الطبقة المسيطرة في ايران نفسها . فهذه الطبقة بعد أن تطورت عبر التوسع الذي شهده العقدان الماضيان أصبحت في موقع يمكنها من لعب دور كهذا ، بل وحتى معارضة الولايات المتحدة بصدد بعض المسائل : والنفط هو المثال الابرز على ذلك . وفي النهاية فان أهمية ثروة المنطقة كلها بالنسبة للاقطار الراسمالية المتقدمة ، لا امكانيات ايران الاقتصادية ، هي التي تمنح ايران أهميتها الخاصة ، ويبدو أن ايران وحدها هي التي تستطيع أن تلعب الدور المضاد للثورة الذي تعتقد أن دولة ما ينبغي أن تقوم به ، والذي لم تعد الدول الرأسمالية راغبة في لعبه هي ذاتها بصورة مباشرة .

فهرست

طبعت على مطابع دار النقد

بيروت ـ شارع سوريا ـ ملك بردويل ـ تلفون ٢٣٠٥١٢

الثمن ١٨ ل.ل. او ما يعادلها